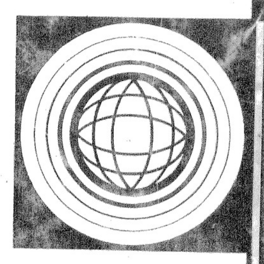
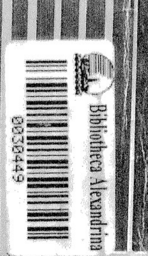
الأحزاب السياسية

في العالم المعاصر





دكتورة نبيلة عبد الحليم كامل

دار الفكر العربي

الأحزاب السياسية
في
العالم المعاصر

دكتورة نبيلة عبد الحليم كامل

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي

١٩٦٤ (٤) ثم فى الدستور الدائم لمصر الصادر عام ١٩٧١ ، والذى جاء فى مادته الخامسة أن « الاتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية » ٠

وهو أداة هذا التحالف فى تعميق قيم الديمقراطية والاشتراكية ٠

ولكن ، مع التغيرات التى شهدتها مصر فى اعقاب مايو ١٩٧١ ، بدأ مستقبل العمل السياسى ، وتصحيح مساره يفرض نفسه على أعلى المستويات ٠ وثار الكلام حول خطورة « الرأى الواحد » وما أدى اليه من أوضاع خطيرة انزلت بالشعب المصرى افدح الخسائر وحملته فوق ما يحتمل ، وتعالت الاصوات مطالبة بضرورة « الرأى الاخر » حتى يكون الحوار بين الآراء المختلفة سبيلا الى اقامة الديمقراطية الحقة ، فكان ان طرحت على أعلى المستويات فى الدولة ، فكرة المنابر المتعددة وضرورة افساح المجال للرأى المعارض للتعبير عن نفسه ، وذلك فيما عرف باسم ورقة اغسطس (أو ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى) (٥) وقد أقرت فكرة « المنابر » من جانب الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى ولجنته المركزية فى ١٦ مارس ١٩٧٦ ، حيث تقرر اقامة منابر ثلاثة تمثل ما وصف بالوسط واليمين واليسار ، ثم قامت هذه المنابر بالاعلان عن برامجها وكوادرها واسماء اعضائها ، وخاضت هذه المنابر انتخابات مجلس الشعب المصرى فى ١٩٧٦ ، فجاءت صورة هذه الانتخابات مختلفة عن سابقتها من حيث وجود عدة « تيارات » متنافسة ٠ والواقع أنه لم يكن من الممكن القول بوجود عدة « احزاب » ذلك ان المنابر لم تكن « تنظيمات مستقلة » بل كانت مجرد « اجنحة » للاتحاد الاشتراكى العربى ، وقد أكد ذلك تقرير لجنة العمل السياسى التابع للاتحاد الاشتراكى ، حيث جاء فيه ان « المنابر الثلاثة سوف تمارس نشاطها فى اطار النشاط العام للاتحاد الاشتراكى » أن

---

(٤) جاء فى الدستور المؤقت لمصر الصادر عام ١٩٦٢ (المادة الثالثة) ان « الوحدة الوطنية التى صنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهى الفلاحون والعمال والجنود والمثقفون والراسمالية الوطنية ، هى التى تقيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة ، والحارسة على قيم الديمقراطية السليمة » ٠

(٥) عبد الحميد متولى : الحريات العامة (نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها) مذيل بملحق عن « ورقة اغسطس » منشاة المعارف بالاسكندرية ١٩٧٥ ص ١٤٧ وما بعدها ٠

علاقتها ببعضها وبالاتحاد الاشتراكى (كوعاء لهذه المنابر) هى علاقات تنظيمية يتم اقرارها من الامانة العامة » [٦] لذلك ، بات من المؤكد ، ان تطوير العمل السياسى على وجه صحيح ، يقتضى الاخذ بنظام « الاحزاب » على وجه صحيح أيضا ، وقد ساعد على هذا التطور التجربة الناجحة التى خاضتها المنابر الثلاثة خلال انتخابات مجلس الأمة ، فكان أن قرر ، على ضوء نتائج تلك الانتخابات العامة ووقائعها ، تحويل « المنابر » الثلاثة ، الى أحزاب مستقلة عن الاتحاد الاشتراكى ورفع يد هذا الاخير ، ووصايته عنها .

وقد اعلن السيد / رئيس الجمهورية هذا القرار ، فى اول اجتماع لمجلس الشعب الذى تكون اثر الانتخابات التى خاضتها المنابر الثلاثة ، وذلك يوم الخميس الموافق ١١ من نوفمبر ١٩٧٦ ، وقد تبين من فحوى خطاب السيد / رئيس الجمهورية ، ان قرار تحويل المنابر الى « أحزاب » ليس الا استكمالا لبناء المؤسسات فى مصر ، واتجاها نحو تعميق مفهوم الديمقراطية ، فقد جاء فى الخطاب المذكور ، أنه [٧] « بناء على نجاح تجربة الانتخابات واستئنافا للمسيرة التى عاهدت الله والشعب عليها نحو الديموقراطية السليمة ، فقد اتخذت قرارا شكلته واملته معركتكم الانتخابية وما أبرزه فيها الشعب من ارادة ، (....) هذا القرار هو أن تحول الأحزاب السياسية الثلاثة ابتداء من اليوم الى أحزاب » .

وقد تم استفتاء الشعب على ذلك ، يوم الخميس الموافق ٢٢ مايو ١٩٨٠ وكان موضوع الاستفتاء الذى وافق عليه الشعب ، تعديل بعض مواد الدستور المصرى (المواد ١ ، ٢٥ ، ٤ ، ٧٧) ، وكان تعديل المادة الخامسة يقرر : « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى

---

(٦) وقد أكد هذا الانتماء والتبعية الامين الأول للاتحاد الاشتراكى (آنذاك) الدكتور رفعت المحجوب فى أكثر من مرة ، كما اكدها ايضا المهندس/سيد مرعى رئيس مجلس الشعب آنذاك حين قرر فى أحد المؤتمرات السياسية أن « قيام المنابر ليس الغاء للاتحاد الاشتراكى وانما لدعمه وتقويته ولتنظيم أسلوب المعارضة فى داخله ... » أنظر تعليق الأستاذ الدكتور/وحيد رأفت على الندوة السياسية الخاصة بالأحزاب بعنوان « هل هناك تعارض بين قيام الأحزاب » والنصوص الدستورية (الاهرام ـ الجمعة ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ـ الصفحة ٦) .

(٧) الأهرام فى ١٢ نوفمبر ١٩٧٦ .

المنصوص عليها فى الدستور ، وينظم القانون الأحزاب السياسية » وبذلك بدأت مرحلة جديدة من مراحل العمل السياسى ، فى مصر ، وفتح باب جديد من أبواب البحث والاجتهاد أمام الفقه ، باب لم تكن الظروف فيما سبق ، تسمح بطرقه ، رغم خطورته وأهميته ٠ وربما كان ذلك هو ما دفع بنـــا لاختيار هذا الموضوع ، كميدان للبحث فى بعض جوانبه ، لنقف على بعض الجوانب العامة للاحزاب فى العالم المعاصر والقـــانون المقارن ، ولنحاول ، من خلال ذلك ، القاء بعض الضوء على قانون الاحزاب المصرى ، ودراسة التجربة المصرية (للحرية) منذ ممارسة الأحزاب لنشاطها حتى الآن ٠

● ● ●

والواقع أن موضـــوع الأحزاب ، يعتبر من موضوعات القـــانون الدستورى والنظم السياسية ، التى تحتل مكانة هامة ، سواء من الناحية الفقهية أو من ناحية التطبيق ، فالفقه ، يكاد يجمع ، على انه لا ديمقراطية، ولا نظام نيابى ولا حرية بدون وجود الأحزاب وتعددها ٠ فوجود الأحزاب يعد ضرورة تقضى بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية النيابية ٠

فالأحزاب كما يقول الفقيه النمساوى كلسن Kelsen ، هى عماد الديمقراطية ، والعداء للأحزاب يخفى عداء للديمقراطية ذاتهـا ٠ كذلك يقرر الاستاذ أيزمن ESMEIN أنه « لا حرية سياسية بدون أحزاب » ٠

" In'y a point de liberté politique sens parti "

ويلقى هذا الرأى اجماعا ، من كبار علماء القانون الدستورى ، قل ان نجد له مثيلا (٨) ، ويؤكد التطور التاريخى هذا الرأى ٠

فلو نظرنا الى التاريخ القريب ، لرأينا ان مؤسسى الولايات المتحدة كانوا ينظرون الى الاحـــزاب نظرة شـــك وريبة ، جعلت الرئيس جورج واشنطن يحذر مواطنيه من مغبة الانقسامات التى قد تتعرض لها الأمة

---

(٨) عبد الحميد متولى : الحريات العامة ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش (٥) ص ١٥١ ٠

Leslie Lipson; la civilisation démocratique tendance actuelles - les editions internationales — paris 1972 - p. 138 et s.s.

بسبب الأحزاب[٩] ، وعلى الرغم من ذلك ، لم يمض زمن طويل حتى ظهرت الاحزاب عام ١٨٩١ ، وكان انتخاب ثالث رؤساء الولايات المتحدة الاميركية عام ١٨٠٠ ثمرة كفاح وتنافس بين الاحزاب السياسية واستقرت هذه الاحزاب فى الولايات المتحدة ، واستتب نظامها ، حتى يمكن القول أن استمرار الحيـــاة السياسية لا يمكن بدونها[١٠] .

كذلك الامر بالنسبة لرجال الثورة الفرنسية ، فعند قيامها كان كل منهم يفخر بأنه لا ينتمى الى حزب معين ، وأن آراءه فردية منبعها ضميره ، ولكن هـذه النزعة الفردية سرعان ما تلاشت ، وظهرت التجمعات « البرلمـانية فى بداية الأمر وخاصـــــة مجمـــوعتى les Jacobins et les Girondins ممهدة لظهور الأحزاب بمعناها الصحيح فى فرنسا [١١] .

والتطور التاريخى ، على النحو الســـابق ، تطور طبيعى ، يتفق وطبيعة النفس البشرية وضرورات الانظمة الديمقراطية .

فهو من جهة يتفق وطبيعة النفس البشرية ، لان الانســـــان ، كما يقرر علماء الاجتماع ، حيوان اجتماعى ونظامى فى آن واحـد ، لذلك فان الانضمام لأحد الأحزاب (الذى ما هو الا جماعة من الجماعات المنظمة) ، هو فى حـــد ذاته تحقيق لاحدى غـــرائز النفس البشرية ، بل هو واجب اجتماعى لتحقيق الذات المسئولة فى المجتمع : « فالانضـــمام الى جماعة

(9) Carl J. Friedrich : la - démocratie constutionnelle Bibl de la science politique. (Préface de M. Prélot) P.U.F, Paris 1958, p 442

(10) André Kaspi : la vie politique aux Etats - Unis (2 aujourd'hui) A. Colin Paris 1973 - p 35

(١١) فى نشاط هـذه التجمعات السياسية Les - clubs
انظر :

G. Lavau : les clubs politiques Rev. Fr de sc Pol. No 1 fevr - 1965 vol 15 pp 103 et ss .

G. Lavau et Roland cayrol : les clubs devant l'action politique Rev. Fr de sc pol No 3 Juin 1965 Vol 15 pp 555 et et ss .

Janine Mpssuz : Que sont devenus les clubs ; Rev. Fr. de sc pol vol 20 pp 964 et

تنادى بفكرة أو عقيدة نؤمن بهـا هو التزام واع صادر عن تفكير مسئول ، فاذا كانت الحرية مسئولة فالمسئولية بدورها هى التزام وانضواء » (١٢) ٠

ومن جهة أخـرى ، نجد أن الأحزاب ضرورة تقضى بهـا طبيعـة الانظمة الديمقراطية ٠٠ فالاحزاب تساعد على تكوين ثقافة عامة سياسية واجتماعية لدى الافراد ، فتسهم بذلك فى تكوين رأى عام ، يسمح للمواطن بالمشاركة فى الشئون العامة ، أو بممارسة الضغط والتأثير على القائمين بتلك الشئون ٠٠ كذلك فان وجود حزب معارض للحكومة ، يسمح بالتعبير عن الرأى المضاد ، يحول دور استبداد الحكومة ، كما يحول أيضـا دون لجوء الناقمين والمتذمرين الى الأخذ بالاسـاليب غير المشروعة للتخلص من الحكومة ، فبانعدام الأحزاب لا يجد الناقمون خيارا الا بين أمرين : الطاعة أو الثـورة (١٣) ٠

ولكن ، على الرغم من المكـانة التى تحتلها الاحـزاب فى النظم السياسية والحياة الديمقراطية فى العصر الحديث ، فالمشاهد أن نصيبها من الدراسات بصـفة عامة يقـل كثيرا عن الدور الذى تعلبـه ، فهى لم تحظ بنصيب من الدراسات يتناسب وأهميتهـا ، كغيرها من موضـوعات القانون الدستورى والنظم السياسية ٠ وليس أدل على ذلك من أن أهم الدراسات المخصصة للأحزاب ، يؤرخ لها بعـام ١٩٥١ ، حين وضع الأستاذ Duverger مؤلفه الشهير « الأحزاب السياسية » (١٤) ٠ طبعا ، كانت هناك دراسات جادة وقيمة عن الأحزاب (١٥) سبقت الدراسة المشار اليها ، ولكن أغلب هذه الدراسات كانت تنصب على الجوانب الأيديولوجية ، وتدخل ، من ثم ، فى نطاق دراسات « الافكار والمذاهب السياسية » أكثر منها فى دراسة الاحزاب من الناحية القانونية ودورها فى الحياة السياسية ٠

---

(١٢) محمد المجـذوب : دراسـات فى السياسة والأحزاب ـ منشورات عـويدات ـ لبنان ١٩٧٢ ص ٤١ ٠

(13) Robert Michels : les partis politipues Flammarion - Paris 1917 pp - 5 et

(14) Maurice Duverger : les partis politiques A. ; Colin Paris 1973

وكانت الطبعة الأولى لهـذا المؤلف قـد صـدرت بباريس عام ١٩٥١ ٠

(١٥) ونذكر منها على وجـه الخصوص :

Robert Michels : les partis politiques "essal sur les tendances" al garchiques des démocratles.

ولعل تأخر الابحاث المتعلقة بالاحزاب حتى أوائل الخمسينات يرجع الى أن ظاهرة الأحزاب نفسها ظاهرة حديثة نسبيا ، فكما سبق أن أشرنا لم تظهر الأحزاب فى أمريكا ولا فى فرنسا ، الا فى مطلع القرن التاسع عشر واقتضى الامر تطورا حتى اتخذت الاحزاب الصورة التى هى عليها اليوم • وهى لم تصل الى هذه الدرجة من التنظيم ولم تحتل مكانتها المعروفة حاليا ، الا بعد ان تطور النظام الديمقراطى النيابى ، وبدأت الجماهير الشعبية تمتزج بالحياة السياسية وتلعب دورا هاما فيها ، بواسطة حق الاقتراع الشعبى •

أما بالنسبة لنا فى مصر ، فعدا المقال الذى قام بنشره الاستاذ الدكتور/محمود صبرى عيسى[16] لم يول الفقه المصرى ، موضوع الأحزاب أهمية تذكر ، وقد بين الأستاذ الدكتور عبد الحميد متولى أسباب ذلك ، بوضوح حين قرر [17] ان هذا الموضوع لم يلق الاهتمام الكافى ، بسبب عدم توافر المقالات والبحوث ، ولكن ، على وجه الخصوص ، كما يقول سيادته « انه لم يكن قد توفر للباحثين الصادقين كذلك ، ما هو أهم قدرا من ذلك » (أى من البحوث والمراجع) وهو قدر وافر من الحرية ، حيث لا تنمو فى غير تربتها وجوها بذور البحوث العلمية والدستورية الجديرة حقا بهذه التسمية » هذا القول لا يحتاج الى تعقيب فمن الواضح ان الفترة السابقة من تاريخ مصر ، حين كنا نأخذ بنظام الحزب الواحد ، لم تكن لتسمح بالكلام عن الاحزاب ، سواء من حيث حرية تكوينها أو من حيث تعددها •

ولكن التطورات الاخيرة فى هذا المجال ، ادت الى قلب الامور ، وجعلت من الاحزاب موضوعا من موضوعات الساعة فى مصر ، بحيث صار الفقه المصرى ملزما بأن يولى هذا الموضوع عناية خاصة ، ويدفع بدراساته الى

= وقد نشر هذا المؤلف لأول مرة عام ١٩١١ ثم أعيدت طباعته عام ١٩٧١ و ١٩٧٨ وذلك عن دار النشر Flammarion Paris

كذلك Moise Ostrogorski : la démocratie et les partis politiques

وقد صدر هذا المؤلف للمرة الأولى عام ١٩٠٢ ثم اعيدت طباعته عام ١٩٧٩ بواسطة دار النشر Seuil - Paris

(١٦) محمود عيسى – النظرية العامة للأحزاب السياسية – المجلة المصرية للعلوم السياسية اكتوبر ١٩٦٢ ص ٨٥ وما بعدها •

(١٧) عبد الحميد متولى : الحريات العامة – المرجع السابق الاشارة اليه هامش (٥) ص ١٤٧ •

المشرع المصرى لينير له الطريق ، وليوجه الأحزاب الناشئة نفسها ويبين له طبيعة الانشطة التى يتعين عليها ممارستها ، والهياكل الكفيلة بتحقيق النجاح لهذه الانشطة ٠

ولا شك أن الباحث ينبغى عليه أن يتوخى فى هذا الصدد الواجب العلمى ، بل وبالاضافة لذلك ، الواجب الوطنى ٠ ذلك أنه من الواضح من الآراء والندوات السياسية التى دارت حول هذا الموضوع ، ان الشعب المصرى ، قد اختار نظام تعدد الاحزاب ، وانه بعد تجربة قاربت على الربع قرن (أو يزيد) لفظ الشعب نظام (الحزب الواحد) ومال للاخذ بنظام التعدد ، لذلك فان الدراسات المخصصة للأحزاب ، ينبغى عليها أن تأخذ فى الاعتبار هذه الرغبة وان تحاول من ثم ، وضع نظرية عامة للاحزاب ، تستقى عناصرها من التجارب الديمقراطية السابقة علينا ، لنتبين فى ضوء هذه النظرية ، مدى ملاءمة الاطار القانونى الذى وضعه المشرع المصرى ، لتنظيم الأحزاب ، فمما لا شك فيه ، ان قانون الاحزاب فى مصر ليس فى صيغته النهائية ، بل هو الاطار الذى تصور المشرع فيه امكانية بدء ممارسة الاحزاب لنشاطها ، ولكن التجربة الحزبية ولا شك ستملى على المشرع متطلباتها وتوجب عليه أن يقوم بصياغة جديدة تأخذ فى الاعتبار هذه المتطلبات ٠

ولكن قبل أن نشرع فى بيان خطة البحث ، نود ابداء ملاحظة لا نخالها تغيب عن أذهان القراء ٠ ومؤداها أن وضع « نظرية عامة للأحزاب » يقتضى عملا ومستندات تفوق طاقة الباحث الفرد ، لذلك ، فان الجزء الاول من هذا البحث ، وان اتخذ تسمية له « النظرية العامة للاحزاب » ، فاننا نسرع لننبه أن هذه التسمية ليست الا وسيلة لاستجماع بعض عناصر الموضوع تحت عنوان واحد ، بمعنى بيان الاصل التاريخى للاحزاب والتعريف بها وبيان كيفية تكوينها وانواع الاحزاب وأساليب تنظيمها ، والدور الذى تلعبه فى بعض النظم السياسية فى العالم ، مع علمنا أن « النظرية العامة » قد تتسع أيضا لبعض الموضوعات الاخرى والمتعلقة بعلم السياسة والأفكار والمذاهب السياسية ، والتى تتجاوز من جهة ابعاد هذا البحث ، والتى ان تعرض لها البحث فقد تفقده تناسقه وتسلسله ٠

أما الجزء الثانى من هذا البحث فسنخصصه لدراسة الاطار القانونى للاحزاب فى مصر ، وعلى الاخص فى ضوء القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ٠

خطـــة الدراســـة

الباب الأول :

النظرية العــامة للأحزاب

الباب الثانى :

أحكام الأحزاب فى القــانون المصرى

فى ضوء النظرية العامة

الباب الأول

النظرية العامة للأحزاب

تقتضى النظرية العامة للاحزاب ، ان نستعرض على التوالى ، بيان نشأة الاحزاب واهمية التنظيم الحزبى فى النظم الديمقراطية (الفصل الأول) ثم نعرض بعد ذلك للتعريف بالحزب وبيان عناصره ووظائفه (الفصل الثانى) ثم نبين فى النهاية ، النظم الحزبية فى العالم المعاصر (الفصل الثالث) ·

وعلى ذلك ، نستعرض مضمون الباب الأول ، فى فصول ثلاثة :

الفصل الاول : نشأة الاحزاب وأهميتها ·

الفصل الثانى : التعريف بالاحزاب ووظائفها ·

الفصل الثالث : النظم الحزبية فى العالم المعاصر ·

الفصـــل الأول

نشـــأة الأحزاب وأهميتها

اذا كانت الأحزاب فى الوقت الحاضر ، أمرا مسلما به ، وضرورة لابد عنها لكل نظام ديمقراطى ، فان الامر لم يكن كذلك منذ قرن ونصف [18] فى عام ١٨٥٠ (تقريبا) لم يكن هناك بلد ، باستثناء الولايات المتحـــدة الامريكية ، تعرف ظاهرة الاحزاب بالصورة التى نعرفها بها اليوم [19] ،ولم يكن هناك شخص يتوقع ، ان يقوم احد الاحزاب بتشكيل الحكومة ، على نحو ما نراه أمرا طبيعيا فى أيامنا هذه · ولعل السبب فى ذلك يرجع الى نظرة الحذر والشك التى كان الساسة والكتاب ينظرون بها الى كل محاولة الى تفتيت الأمة وتقسيمها الى (جماعات ضـــاغطة) [20] · Factions

حقيقة ، قبل هذا التاريخ ، كانت هناك تجمعات مختلفـــة كالمنتديات الفكرية والسياسية وبعض « الجماعات الضاغطة » السياسية التى كانت

---

(18) Carl Freidrich : la democratie constiutionnel le bibl la science politique préface de Marcel Prelot PUF Paris p 441

(١٩) فميلاد الأحزاب بمعناها الحـديث يؤرخ له فى انجلترا بعام ١٨٦٧ (تاريخ صـدور قانون الانتخاب) أما فى فرنسا فترتبط الأحزاب بالجمعية التاسيسية التى شكلت عام ١٨٤٨ ، كما سنرى بعـد قليل انظر ص ١٩ وما بعـدها ·

(٢٠) فقـد كان النـاس ينظرون الى الدروس المستفادة من التاريخ فى هـذا الصـدد : فالصراع بين « الفرق السياسية » فى اثينا وروما وما أدى اليه من تدهـور فى هـذه البلاد والصراع الدائر بين فريق الـ Gibelins والـ Geuelfes فى الجمهوريات الايطالية قـديما وقيام كل فريق عند توليه السلطة ، بنفى الفريق الآخر والحروب المدنية والصراعات السياسية بين الفرق المتنافرة فى انجلترا فى القرن السابع عشر · كل هـذه الأمثلة جعلت الساسة والناس معهم ينظرون الى الأحزاب نظرة شك باعتبار أن قيامها يؤدى الى التنافر فيما بينها والقضاء ، نتيجة لذلك ، على الوحدة اللازمة للأمة · لذلك نظروا الى الأحزاب على انها تعرض من أمن الدولة وسلامتها للخطر وتهـدد سلامة المؤسسات السياسية ·

انظر ذلك :

Lauwrence Louwell : le gouvernent de l'Angleterre Trad A Nerinex ed V. Gcard et E Briere Paris, 1910 p 533

تعكس حينذاك فكرة التنازع على السلطة والتناحر من حولها ، ولكن هذه « الجماعات » لم تكن تعمل بصورة منظمة ودائمة ، وكانت تنظم من حول أحد الأشخاص العامة أو احدى العائلات القوية ، وهى الجمعاعات Fractions التى حذر منها جورج واشنطن ، فى خطاب الوداع للامة الامريكية ، والتى رفض واضعو الدستور الامريكى أن يعترفوا لها بأى دور فى الحياة السياسية أو العامة (٢١) ولكن هذه الجماعات السياسية لم تكن تمثل أصل الأحزاب بمعناها الحديث فالأحزاب الحديثة ، لم تظهر الى الوجود الا مع ظهور حق « الاقتراع العام » وتطورت الأحزاب بتطور هذا الحق ، وهو ما قرره بحق ماكس ويبر Max weber اذ قال: ان هذه التنظيمات الجديدة (ويقصد بها الاحزاب) هى وليدة الديمقراطية ، وعلى الأخص الاقتراع العام ، بما يتضمنه ذلك من ضرورة تعبئة وتنظيم الجماهير » (٢٢) ٠

لذلك ، ينبغى دراسة نشأة الاحزاب وبيان أسباب تكوينها ، ذلك أنه يصعب على المرء تفسير هذه الظاهرة السياسية دون الرجوع الى أصولها الاولى ، فمن الصعب أن نتبين الفوارق بين الاحزاب « الليبرالية» والاحزب « لاشتراكية » اذا لم نقف على الظروف التى ظهر فيها كل حزب ، كما أنه يصعب على المرء توضيح أسباب تعدد الاحزاب فى فرنسا ، وثنائية الاحزاب فى الولايات المتحدة الامريكية دون الرجوع للاصول الاولى للاحزاب فى البلدان المختلفة ، فاذا ما انتهينا من بيان الصورة التى نشأت بها الاحزاب (المبحث الاول) تعين علينا أن نبين أهمية الاحزاب وضرورتها فى النظم الديمقراطية (المبحث الثانى) ٠

---

(21) M. Lauvrence op cit not 20 et Friedrich op cit note 18 p 44t

(22) Weber : le savant et la politique (préface R. Aron). Collection 10/18 - No 134 - Plon (Paris 1959, pp 140 et 141.

المبحث الأول

نشـأة الأحزاب

لم تأخذ الاحزاب صورتها الحديثة ، إلا اعتبارا من نصف القــرن التاسع عشر (٢٣) ويرجع ذلك ، كما سبق القول ، الى أن الأحزاب ارتبطت بفكرة « الاقتراع العام » واهمية المكانة التى يحتلها البرلمـان فى حيـاة الامة : ذلك أنه كلما شعر أعضاء البرلمـان بأهمية دورهم ووظائفهم كلما تلمسوا الحاجة الى التجمع فى « مجمـوعات » تجمـع بين أفراد كل منهـا « الافكار المشتركة » بقصد تنسيق الجهود وتوحيد المواقف • ومن جهـة أخرى ، فان تطور مبدأ الاقتراع العام ، يقتضى تشكيل هيئات انتخـابية بقصد تعريف الناخبين بمرشحيهم وتوجيه أكبر قدر من أصواتهم نحو مرشح معين •

يتضح لنا اذن ، أن التجمع فى « حزب » واحـد ، ارتبـط بتكـوين المجموعات البرلـمانية واللجان الانتخابية ، على أن الامر يقتضى أن نلاحظ أن بعض الاحزاب السياسية ، نشأت بطريق مختلف ، ولم تخضع للتطور السابق بيانه // ولذا يقتضى الكلام عن أصل نشـأة الاحزاب أن نتنـاول بالتحليل « الطريقتين اللتين نشـأت بهما الاحزاب : فنتناول أولا الاحزاب ذات « الاصل الانتخابى » (المطلب الاول) ، وندرس ثانيا كيفية نشوء الاحزاب التى تكونت خارج هذا الاطار (المطلب الثانى) لنقارن فى النهاية بين كلا النوعين من الاحزاب (المطلب الثالث) •

---

(٢٣) ولعل ذلك هو الذى يفسر أن كلا من مونتيكسيو وروسو لم يتناولا ظاهرة الاحزاب وان توكيـــــفيلى Tocqueville الذى شهد مولد الأحزاب لا يهتم بدراستها الا بطريقة عابرة فى كتـابه « الديمقراطيـة فى امريكا » " La democratie en Amerique "

Moisei Ostrogoski : la democratie et les partis politiques (Présentation de Rosanvallon) ed, du Seuil, Paris 1979,p.9

C. Leclercq, le principe de la majorité collection V. A Colin, Paris 1971 " Tocqueville extraits de la démocratie en Amérique " pp. 171 et s. s

وايضـا : S. Cottac : les partis et - le pouvoir dans : les théories politiques-du début de XVIII siècle archives de l'institut int de philos pol T - I 1957 -

المطلب الأول : الأحزاب « ذات الاصل البرلمانى أو الانتخابى » (٢٤)

يقصد بالاحزاب ، ذات الاصل « البرلمانى أو الانتخابى » . تلك الاحزاب التى تكونت وتطورت نتيجة لتطور « المجموعات البرلمانية » . أو « اللجان الانتخابية » وهذا التطور واضح المعالم ، يتلخص فى ظهور المجموعات البرلمانية (أولا) ثم تشكيل اللجان الانتخابية (ثانيا) ، ثم اقامة علاقة دائمة بين هذه التنظيمات .

البند الأول المجموعات البرلمانية :

كان ظهور المجموعات البرلمانية ، سابقا على تشكيل اللجان الانتخابية . فهذه المجموعات تكونت بفعل « الزوايا السياسية » أو « الايديولوجية » الواحدة التى كانت بمثابة « المحرك » الذى ساعد على تكوين هذه المجموعات . غير أن الامر لم يكن بهذا الوضوح منذ البداية ، فكثيرا ما كانت اعتبارات « الجوار الجغرافى » أو الرغبة فى الدفاع عن « المصالح المهنية » هى التى دعت الى تكوين الجماعة البرلمانية ، ومع مر الايام تتبلور الرؤية السياسية لكل مجموعة ، بحيث تتحول المجموعات البرلمانية الى مجموعات مصنفة « أيديولوجيا » .

ولعل أوضح مثال على ذلك ، نشأة « المجموعات البرلمانية » فى ظل الجمعية التأسيسية الفرنسية عام ١٧٨٩ : ففى ابريل من هذا العام ، وصل الى فرساى ، مندوبو الاقاليم الذين يمثلون الشعب الفرنسى فى الجمعية المذكورة . وقد عمد مندوبو كل اقليم الى التجمع معا ، بقصد تجاوز الشعور بالعزلة والتنسيق فيما بينهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة . وقد كان مندوبو منطقة الـ « برتيانى » Bretagne ، هم السابقون الى تكوين مجموعتهم البرلمانية » ، وقاموا باستئجار احدى « القاعات » فى مقهى من مقاهى Versaille بقصد تنظيم لقاءاتهم واجتماعتهم . وبعد فترة ، لاحظ أعضاء المجموعة ، ان اجتماعاتهم لا تنصب على مناقشة المسائل الاقليمية المتعلقة بهم فحسب ، بل امتدت مناقشاتهم الى المسائل السياسية العامة والمشكلات الوطنية . لذلك سعى

(24) M. Duverger : les parties politiques collection " Sciences politique " A Colin 1973, pp. 2 et s.
J. Charlot : les partis politiques (texes réunis et présentés par J. Charlot) 2e édit A Colin - Paris 1971 pp 26 et s.

أعضاء المجموعة الى ضم غيرهم من « المندوبين » الذين وان لم يجمع بينهم الرابط « الاقليمى » فانهم يتفقون معهم فى الرؤية السياسية ، وبذلك تكونت أول مجموعة برلمانية عرفت باسم مجموعة الـ Bretagne أو النادى « البرتيانى » Club Breton .

وعندما انتقلت الجمعية التأسيسية من فرساى الى باريس ، ظلت هذه المجموعة تبحث عن مقر لها الى أن استقرت فى مطعم دير « اليعقوبيين » واشتهرت المجموعة بهذا الاسم وعرفت من ثم باسم « مجموعة اليعقوبيين Les Jacobins وعلى غرارها وبنفس الاسلوب ، تكونت مجموعة أخرى عرفت باسم مجموعة « حضن الكنيسة » Les Girondins . وتدل نشأة هاتين المجموعتين Les jacobins et les Girondins على الأصل الاقليمى لنشأة المجموعات البرلمانية ، وعلى تحول تلك المجموعات ، بعد فترة ، الى مجموعات « سياسية » (٢٥) .

ويقتضى الامر فى هذا الصدد ، عدم الخلط بين هذه المجموعات الاقليمية النشأة وبين تلك التى كانت تعرف بـ « أماكن تجمعها » فهناك بعض المجموعات البرلمانية التى اشتهرت بأماكن اجتماعها ، منها مثلا ، مجموعة القصر الوطنى Groupe du Palais National (جمهوريين) ومجموعة المعهد Groupe de L'institut (ملكيين كاتوليك) ومجموعات شارع الاهرام (يساريين groupe de la rue des pyramides .

ولكن هذه المجموعات تختلف فى نشأتها ، تمام الاختلاف عن المجموعتين الأوليين (مجموعة اليعقوبيين ومجموعة حضن الكنيسة) فالمجموعات الثانية ، والتى اشتهرت بأماكن تجمعها ، كانت تلتقى فى هذه الاماكن نظرا لما يجمع بين أعضائها من وحدة الفكر والاتجاه السياسى ، لذلك كان تجمعهم قائما على أساس أيديولوجى منذ البداية ، بدلا من الالتقاء حول رابط « اقليمى » ثم اكتشاف الرابط الايديولوجى فيما بعد .

ولكن ايا كان الأمر ، فمن الواضح ان كلا النوعين من المجموعات البرلمانية كان ذا طابع سياسى ، سواء منذ بداية اللقاء والتجميع بين أعضاء المجموعة الواحدة (كما هو الحال بالنسبة للنوع الثانى من هذه

(25) Duverger, op, cit., note 24 p.p 3 et s.s

المجموعات) • أو فى نهاية الامر بالنسبة للنوع الاول ، الذى التقى أعضاؤه حول رابط « اقليمى » ثم سرعان ما اضطروا ، بحكم السير الطبيعى للامور، الى اتخاذ مواقف سياسية عامة من القضايا الوطنية فترتب عليه أن انضم الى هذه المجموعات من شارك أعضاءها فى الرأى والموقف السياسى ، حتى لو لم يكن مرتبطا بهم اقليميا ، كما انسحب من تلك المجموعات أيضا من كان من « الجيران » جغرافيا ، ولكنه صار من الغرباء سياسيا ، وبذلك أصبح الرابط « السياسى » هو المحرك » الجامع لأعضاء الجماعة البرلمانية الواحدة •

والى جانب العوامل « الاقليمية والايديولوجية » لعب عامل « المصلحة أيضا دورا هاما فى تكوين « المجموعات البرلمانية » فبعض الجماعات البرلمانية اتخذت فى نشأتها مظهرا « نقابيا » يرمى الى الدفاع عن أعضاء الجماعة والعمل على وجه الخصوص ، على اعادة انتخابهم • يتضح ذلك على وجه الخصوص فى النظم التى تتطلب عملية الانتخاب فيها « مجهودا جماعيا » وعلى الأخص فى بلاد الانتخاب « بالقائمة » و « التمثيل السياسى » لذلك نجد فى بعض البلاد (سويسرا على الأخص) ان تكوين الجماعات البرلمانية ، ارتبط بظهور نظام التمثيل النسبى • وقد تتمثل تلك المصلحة التى تدعو الى « التجمع » فى الحصول على منصب وزارى • فالامل الذى يحدو البعض فى الحصول على « كرسى وزارى » قد دفعهم الى تكتيل جهودهم مع مجموعة من النواب بقصد الحصول على دعم هؤلاء وتأييدهم هذا التأييد الذى يدعو بعض الكتاب السياسيين للحديث عن دور الرشوة فى تطور الجماعات البرلمانية على الأخص فى بريطانيا(٢٦) •

البند الثانى : الهيئات (اللجان) الانتخابية :

على أن قيام الاحزاب ، لم يرتكز فقط على «الجماعات البرلمانية » بل استند أيضا الى الهيئات أو اللجان الانتخابية Les comités éléctoraux وهى تلك الهيئات التى كانت تتكون بقصد تعريف الناخبين بالمرشحين وتوجيه الناخبين نحو مرشح معين • وقد ارتبط ظهور هذه

(26) Friedrich, op, cit., note 18, p. 442 Laurence, op cit, note note 20, p. 543 et 549.

الهيئات بظهور مبدأ الاقتراع العام وتطوره ، وخاصة أن مبدأ « الاقتراع العام »أدى الى تقوية الشعور بالمساواة لدى المواطنين ، مما دفعهم الى استخدام « حق الانتخاب » على نحو يؤكد رغبتهم فى التخلص من « الصفوة الاجتماعية الحاكمة » (٢٧) ·

وتفصيل ذلك ، أننا لو تخيلنا اقتراعا مقيدا « أى قاصرا على بعض الطبقات الاجتماعية ، دون البعض الآخر ، فان الناخب والمرشح ، يصبحون أعضاء فى دائرة اجتماعية واحدة ، ولا تثور الحاجة حينئذ لخلق « الهيئات الانتخابية » لأن الناخبين يمكنهم حينئذ ، معرفة المرشح حق المعرفة ، حيث يتم التنافس بين المرشحين فى دائرة اجتماعية مقفلة · ولكن تقرير مبدأ الاقتراع العام) فى أعقاب الاقتراع المقيد) يضاعف عدد الناخبين ويباعد بينهم وبين المرشحين ، فاذا ترك الناخبون دون توجيه ، فسيقع اختيارهم دون شك على الوجوه « المعروفة » لهم ، وهؤلاء يمثلون الصفوة التقليدية الحاكمة ، وهى الصفوة التى غالبا وبسبب الظروف التاريخية فى أوربا تمثل « اليمين » ، ولذلك فمن الطبيعى أن نجد أن تجمعات « اليسار » ما أن تقرر الاقتراع العام حتى سارعت بتكوين الهيئات الانتخابية ، بقصد توجيه أنظار الناخبين نحو مرشيحها والتعريف بهم ، فى محاولة لمحاربة « الوجوه التقليدية » التى تمثل اليمين وكان هذا التطور ، دافعا لليمين الى تكوين هيئاته الانتخابية ، لمواجهة نشاط « اليسار »(٢٨) ·

ولكن رغم ارتباط تكوين الهيئات الانتخابية ، بتقرير حق الاقتراع العام الا أنه يصعب وصف الاسلوب الذى تم به تكوين هذه الهيئات فى البلدان المختلفة نظرا لان الطرق الخاصة بكل بلد ، تختلف عن الاخرى ، ولكن نشأة هذه الهيئات كما سنرى بعد قليل ، وان اختلف أسلوبها تؤكد أن الاقتراع العام ، كان العامل الاساسى فى ظهور الهيئات الانتخابية التى ساعدت الجماعات البرلمانية على الخروج من « ساحة البرلمان » والنزول الى المعركة السياسية فى « الساحات العامة » وخوض المعركة عبر « أصوات » الناخبين ·

ونستعرض على التوالى ، نشأة اللجان أو الهيئات الانتخابية ، فى كل من انجلترا وأمريكا وفرنسا » · ·

---

(27) Duverger,,op cit, note 24 p 5.

(28) Duverger : op, cit note 24, p 6.

(أ) نشأة اللجان الانتخابية فى انجلترا (٢٩) :

ارتبط تطور الاحزاب فى انجلترا ، وعلى الاخص ظهور « الهيئات الانتخابية فيها ، بتطور مبدأ الاقتراع العام ، والارتباط بين هذه الهيئات وحق الاقتراع العام ، واضح فى المثال الانجليزى ، لدرجة دفعت بالكتاب الى الربط بين تطور الاحزاب ، وتطور قوانين الانتخاب فى انجلترا ، وتحديد مراحل هذا التطور بتواريخ صدور تعديل قوانين الانتخاب فى انجلترا فى ١٨٣٢ ، ١٨٦٧ ، ١٨٨٤ .

فقد منح قانون ١٨٣٢ حق الانتخاب لكل سكان المدن ممن يتحصلون على قدر أدنى من الدخل . وقد ترتب على هذا التوسع فى « الهيئة الانتخابية » تطور ملحوظ فى التنظيمات الحزبية التى لم يكن لها ، حتى صدور القانون ، أى وجود خارج البرلمان ، فلقد ترتب على صدور القانون ، ضرورة تنظيم وتوجيه الناخبين الجدد ، فقبل هذا القانون لم تكن الحاجة تدعو الى هذا التنظيم ، حيث كان التمثيل النيابى قاصرا على الطبقة الارستقراطية . ولكن مع قانون ١٨٣٢ ، اتسعت القاعدة التى يمارس أفرادها حق الانتخاب(٣٠) وشملت الى جانب طبقة الاشراف طبقات جديدة . ومن هنا ثارت الحاجة الى تنظيم وتوجيه الناخبين الجدد ، وخاصة أن عددا كبيرا منهم كان عازفا عن استخدام « حقه » نظرا لان القانون حدد رسما قدره « شلن » للقيد فى لوائح الناخبين(٣١) . وفى ضوء هذه الظروف ، تكونت أولى الهيئات الانتخابية فى انجلترا والتى عرفت باسم جمعيات التسجيل The registration Societes والتى كانت مهمتها مراقبة كشوف الناخبين ، وحث الناخبين على قيد أسمائهم فيها وتعتبر هذه اللجان بمثابة الثغرة التى نفذت منها الاحزاب ، من داخل البرلمان الى الدوائر الانتخابية واستطاعت بها أن تتجاوز أسوار

---

(29) Ostrogorski, op, cit., note 15, pp. 11 et s.

(٣٠) على اثر قانون ١٨٣٢ ارتفع عدد الناخبين من اقل من اربعمائة الف الى اكثر من ٨٠٠ الف ناخب علاوة على ما بقى من تبدل فى « الهيئة الانتخابية » بحيث اصبحت الأغلبية فى مجلس العموم للصناعيين والتجار ـ أنظر تفصيل ذلك :

اندريه هوريو : القانون الدستورى والمؤسسات السياسية (الجزء الأول) الطبعة الثانية الأهلية للنشر والتوزيع ـ بيروت ١٩٧٧ ـ ص ٢٥٦ .

(31) Duverger, op, cit., note 24, p. 7.

البرلمان لتنزل الى الشارع السياسى ، وتمكنت بواسطتها أن تنظم صفوفها على نطاق الدولة ككل ٠

وقد أفاد هذا التطور على وجه الخصوص الطبقة « الليبرالية » Les libéraux فقد ترتب على التوسع فى تقرير حق الانتخاب ، أن استطاع أفراد هذه الطبقة أن يقضوا على الحصار المضروب على الحياة السياسية من قبل طبقة الاشراف ، لذلك كان من الطبيعى أن نرى أولى لجان التسجيل التى أنشئت فى ظل قانون ١٨٣٢ كانت ذات أصل ليبرالى « اللجنة الليبرالية للتسجيل the liberal registration Association والتى تعد بحق ، أول نواة للاحزاب السياسية بمعناها الحديث (٣٢) ٠

ثم جاء قانون ١٨٦٧ ، ليعدل القانون السابق ، وليوسع دائرة الناخبين مما اقتضى معه تطوير اللجان الانتخابية وظهور اللجان المحلية The caucus المكلفة بتنظيم وتوجيه الناخبين ٠

وكان أشهر هذه اللجان ، اللجنة الليبرالية بناحية برمنجهام Caucus libéral de Brimingham والتى ترأسها شمبرلان Chamberlin الذى نجح فيما بعد،فى تجميع اللجان الليبرالية فى انجلترا فى جمعية واحدت عرفت فى انجلترا فى فى جمعية واحدة عرفت باسم الاتحاد الوطنى للجان الليبرالية باسم الاتحاد الوطنى للجان الليبرالية (١٨٧٧) National liberal federation فكان ميلاد هذا الاتحاد بمثابة ميلاد أولى الاحزاب الانجليزية الحديثة ٠

وأخيرا جاء قانون ١٨٨٤ ، الذى قرر معه الاقتراع العام ، فادى الى تدعيم الاتجاه السائد نحو تجميع اللجان الانتخابية والربط بينها وبين « الجماعات البرلمانية » ومؤديا بذلك الى تأكيد الصلة السابقة عليه بين تكوين الهيئات الانتخابية وتطور حق الاقتراع العام ٠

---

(31) Ostrogoski, op cit., note 15, p 12.

ولكن سرعان ما تنبه المحافظون Les conservateurs الى اهمية اللجان الانتخابية وقاموا بتشكيل لجانهم اسوة بالليبراليين Duverger, op, cit., note 24, p. 7.

(ب) نشـــأة اللجـــان الانتخابية فى أمريكا(٣٣) :

على الرغم من ارتباط نشأة الاحزاب فى أمريكا ، بعملية « الانتخاب » الا أن التطور فيها كان مختلفا عن التطور الحاصــل فى انجلترا : فنشــوء الأحزاب فى أمريكا لم يحدث كنتيجة لتقرير حق الاقتراع العام مباشرة (٣٣م)، ولكنه حدث نتيجة للظروف الخاصــة ، وعلى الأخص نزولا على اعتبارات عملية اقتضتها طبيعة النظام السياسى الامريكى ٠

فواضعو الدستور الامريكى ، لم يتنبهوا أصــلا للدور الذى يمكن أن تقوم به الاحزاب فى الحياة السياسية ، ولكن النظام السياسى الامريكى اقتضى ضرورة قيــام الاحزاب ٠ فالاعتبارات العملية وقفت من جهة فى اختيار رئيس الولايات المتحدة اختيارا مباشرا بواســطة كل « هيئــة » الناخبين : ومن جهــة أخرى يقــوم النظام لسياسى الامريكى ، على فكرة مؤداها أن تولى أغلب الوظائف العامة ، يتم بالانتخاب ٠ ونظرا لهــذين الاعتبارين ، كان لابد من قيام منظمة ســياسية تمثل النــاخبين وترشدهم ســواء فى اختيار الرئيس ، أو فى اختيار من يتولون الوظائف العامة :

١) اختيــار الرئيس (٣٤)

منذ البداية ، كان من الواضح عملا ، صعوبة اختيار رئيس الولايات المتحدة عن طريق مجموع النـاخبين ٠ فلو كان الامر يتعلق بدوائر انتخابية صغيرة ، يعرف أفرادها بعضــهم البعض ، ويمكنهم لقلة عددهم وصــغر دائرتهم ، أن يتبادلوا الرأى والمشــورة بصورة طبيعية فى أجتماع عام ، لكــان من الممكن تحديد من يمثلهم مباشرة ولكــان فى امكــانهم اختيـــار « مرشــحهم » ولكن فى الدوائر الكبرى ، حيث لا يعرف الافراد بعضــهم البعض ، يتعين على كل مجموعة من النـاس ، يربط فيما بينهم « هــدف مشــترك ، أن يجتمعوا وأن يختــاروا ممثلهم « وأن يقدموه الى الجمهور ، ويطلبوا منه تأييده ٠ اذن لا بد فى مثل هــذه الدوائر الكبرى ، من «تنظيم» يقــوم بتوجيه النـاخبين وتعريفهم بــ « ممثلهم » هــذا التنظيم ما هو الا « حزب سياسى » ٠

---

(33) Laurence : op, cit., note 20, p. 359.

(٣٣م) ذلك ان حــق الاقتراع العام كان من الحقوق المقررة دستوريا منذ بداية التنظيم الدستورى فى أمريكا واعتبر من دعائم النظام السياسى الأمريكى ٠

(34) Laurence, op, cit., note 20, p. 540.

هذه الملاحظة ، الصحيحة ، تنطبق أكثر ما تنطبق على الولايات المتحدة الامريكية ، فالدوائر الانتخابية التى تشارك فى عملية اختيار رئيس الولايات المتحدة الامريكية هى عملا ، من أكبر الدوائر الانتخابية وأكثرها عددا فى العالم فبينما جرى العرف السياسى فى أوربا على تقسيم الدوائر الانتخابية الى دوائر « صغيرة نسبيا » نجد أنه على العكس ، يجرى العمل فى الولايات المتحدة على تقسيم الدوائر الانتخابية الى « مقاطعات كبيرة » سواء بالنسبة لاختيار الرئيس ، أوللعمليات الانتخابية الاخرى (كاختيار من يتولون الوظائف العامة) ٠

ومن هنا ، بات مؤكدا ، أن نظام الاحزاب لا غنى عنه فى الولايات المتحدة الامريكية ، وخاصة من أجل انتخاب رئيس الولايات المتحدة ، لذلك فعلى الرغم من عدم النص على نظام الاحزاب فى الدستور ، نجد أن اختيار ثالث رؤساء الولايات المتحدة الامريكية كان ثمرة كفاح وصراع بين الاحزاب السياسية (٣٥) ٠

(٢) تولى الوظائف العامة بالانتخاب (٣٦)

نظرا لتعدد الوظائف العامة التي يتعين شغلها بالانتخاب ، كالمحافظين والقضاة ٠٠٠٠ الخ ، فان ناخبى الولايات المتحدة الامريكية كانوا يدعون أكثر من عشرين مرة فى السنة للادلاء بأصواتهم (٣٧) ٠ لذلك فان تنظيم الهيئات الانتخابية ، سمح للناخبين بتجديد اختيارهم وفقا لأسس سياسية ولبرامج معروفة ، كما خفف من مسؤولياتهم ٠

ففى ظل نظام كنظام الولايات المتحدة الامريكية ، كان لابد من تشكيل هيئات انتخابية تساعد الناخبين فى اختيار ممثليهم وخاصة أن عدد المهاجرين الى الولايات المتحدة ، كان فى تزايد مستمر ، ولم يكن لهؤلاء المهاجرين أى دراية بالحياة السياسية ولا بالاشخاص العامة ، فتطلب الامر من الاحزاب تنظيما مستمرا وقويا ، وقادرا على توجيههم وتعريفهم بالوجوه المرشحة ، وهذا ما يفسر لنا ، مدى السلطات الواسعة والدور

---

(35) A. Kaspi, op. cit., note 10, pp 35 et s.s

(36) Duverger, op. cit., note 24, p. 7.

(37) Ostrogorski, op. cit., note 15, p. 13.

الهام ، الذى لعبته الهيئات الانتخابية فى امريكا . ومدى ما تتمتع به هـذه الهيئات من امكانيات مادية هائلة (٣٨) ٠

(جـ) نشأة اللجان الانتخابية فى فرنسـا (٣٩)

خضـع تطـور اللجان الانتخـابية فى فرنسـا للقـاعدة العـامة ، أى ارتبط بتقرير حق الاقتراع العام ، ولكن اسلوب تشكيل هـذه الهيئات ، اختلف باختلاف الظروف التى تكونت فيها ٠ ففى بعض الاحيان ، كانت الهيئة الانتخابية تتكون عن طريق مجموعة من الناخبين ، تنظم أنفسـها، وتتقدم الى شـخص معـين مطالبة اياه بترشـيح نفسه وتقدم له العون وتسبـانده فى الدعاية ، مثال ذلك اللجنة التى تشـكلت عام ١٩٧٦ ، فى الدائرة السادسة بباريس ، من بعض الطلبة والعمال وتقدمت الى الاستاذ Emile Acollas لمساندته فى الدعاية ، وليكون أول مرشح اشتراكى فى ظل الجمهورية الثالثة ٠

وقـد تلعب الصـحف ، دورا فى تكوين الهيئات البرلـمانية ، مثال ذلك الدور الذى لعبتـه صـحيفتى الـ « وطنى La National » والـ « اصـلاح La réforme » ابان انتخابات ١٨٤٨ فى فرنسـا ٠

ولكن فى غالب الامر ، كان تكوين الهيئات الانتخابية ، يتم من جانب الجماعات المنظمة القائمة ، مثـال ذلك الدور الذى لعبتـه « الجماعات الفكرية » أبان الثورة الفرنسية ، وهو دور لا ينكر فى مساندة المرشحين ٠

البند الثالث ـ ارتباط المجموعات البرلمانية بالهيئات الانتخابية :

ترتب على قيـام المجموعات البرلـمانية ، وظهور الهيئات الانتخابية، قيام صلة بين التنظيمين وبمجرد أن تتم العلاقة فيما بينهما ، بصـورة

---

(٣٨) على ان هـذه اللجان لا تخلو من المساوىء ، فقـد كانت فى اول عهدها ، مصدر ثروة للمهيمنين عليها ، وذلك عن طريق التحكم فى توزيع الوظائف العامة ٠ ويشار فى هـذا الصـدد ، على سبيل المثال ، الى عمدة نيويورك Fernando Wood الذى كان يبيع الوظائف العـامة نقـدا وبالمزاد العلنى ٠ ولذا يذهب الكتاب ، الى ان الرشـوة لعبت فى تكوين الأحزاب فى امريكا دورا مشابها للدور الذى لعبته فى انجلترا ٠ Ostrogorski, op, cit., note 15, p. 13.

(39) Duverger, op, cit., note, 24, p. 6.

مستمرة. تقوم على أسس وقواعد محددة..، ونكون بصدد نشأة الحزب « بمعناه الحديث » (٤٠) .

وفى هذه العلاقة بين المجموعة البرلمانية واللجان الانتخابية ، تلعب المجموعة البرلمانية « الدور الاول » لتحقيق الالتقاء ، فالمجموعة البرلمانية على صلة باعضائها تحاول تدعيمهم ومساندتهم حتى يتسنى لهم العودة الى البرلمان ، وهؤلاء الأعضاء مرتبطون بمجموعتهم « البرلمانية » ولكنهم فى نفس الوقت ، يرتبطون بمجموعتهم « الانتخابية » أى بأصدقائهم ومن يساندونهم فى المعركة الانتخابية ويؤازرونهم فى الدائرة . ومن هذا الارتباط « الشخصى » للمرشح بمجموعته البرلمانية من جهة ، وهيمنته « الانتخابية » من جهة أخرى ، يتم الارتباط بطريقة غير مباشرة بين التنظيمين (المجموعة البرلمانية واللجنة الانتخابية) ويقوم الارتباط فى أول الامر على أساس شخصى يتمثل فى شخص المرشح) ، وشيئا فشيئا ، تنقضى هذه العلاقة غير المباشرة القائمة على أساس شخصى ، ليحل محلها علاقة مباشرة قائمة على أساس تنظيمى، فنكون عندئذ بصدد ميلاد « الحزب » .

وتجدر الملاحظة ، ان الصورة التى يتم بهـا الارتباط بين « المجموعة البرلمانية » و « الهيئة الانتخابية » هى التى تحدد علاقة « السلطة المركزية للحزب » بفروع الحزب المختلفة . ذلك أن الحزب اذ يتكون على النحو المبين أعلاه فانه يسعى الى استكمال أجهزته ، وعلى الاخص تكوين « هيئات انتخابية » فى تلك الدوائر التى لم يكن له فيها هيئات ، مستكملا بذلك « لجانه » الانتخابية فى كل الدوائر ، مع فارق هام : ان « اللجان الجديدة » التى لم يكن لها وجود من قبل ، والتى يقيمها الحزب بعد تكوينه ، تكون من صنع « السلطة المركزية » للحزب وتقوم علاقاتها بالحزب على أساس من التبعية والخضوع « بل تسلط مركزى » وذلك بعكس « اللجان » السابقة على قيام الحزب ، فهذه الاخيرة ترتبط بالجزب على أساس من « اللامركزية الحزبية » ، نظرا لان وجودها سابق على وجود الحزب ، وهى لا تدين له بـ « الوجود » مثل اللجان اللاحقة على قيام الحزب . هذه الملاحظة تفسر لنا الطبيعة المركزية « أو اللامركزية لحزب ما » .

(40) Duverger, op, cit., note 24, p. 7.

ويلاحظ أيضا ، ان رغبة الحزب فى تشكيل « لجـــان انتخابية » فى خارج الدوائر التى يمثلها فى البرلمـان يقتضى بالضرورة وجود «قيادة»حزبية ليست بالضرورة ممثلة فى « المجموعة البرلمـــانية » وهذا ما يؤدى بالحزب للابتعاد قليلا عن الصورة الســـابقة التى رسمناها لتكـوينه ، والتى تلعب المجموعة البرلمانية فيها دورا أساسيا • وفى هذه الحالة ، كلما اذدادت أهمية القيادة الخارجة عن « المجموعة البرلمـانية» يقترب الحزب من تلك الأحزاب التى يطلق عليها احزاب « التكوين الخارجى » ، والتى يقصد بها تلك الاحزاب ذات الاصل الخارج عن اطار « المجموعة البرلمانية والهيئات الانتخابية » •

المطلب الثـانى – أحـزاب التكـوين الخارجى(٤١) :

عند الكلام عن الاحـــزاب ذات الاصل « البرلمانى والانتخابى » لاحظنا تدخل بعض الهيئات القـائمة ودورها فى تكوين « اللجان الانتخابية » ومنها الجمعيات الفكرية والنوادى الشعبية. Les clube Spopulaires لذلك فان التفرقة بين الاحزاب ذات « الاصل البرلمانى والانتخابى »وأحزاب التكوين الخارجى ، ليست تفرقة قاطعة ، بقدر ما هى محاولة لبيان العنصر الغالب فى تكوين الحزب ، وما اذا كان هذا العنصر داخليا أم خارجيا •

وغالبا ما تتداخل « طريقتا » تكوين الحزب ، ولذا يطلق على حـــزب ما انه ذو « تكوين برلمـانى أو انتخابى»أو انه ذو « تكوين خارجى»بحسب العنصر الغالب فى تشـــكيل الحزب ، فأحزاب « التكوين الخارجى يطلق عليها هذا التعبير ، نظرا لان الحزب او اغلب هيئاته تكونت بمعرفة « هيئة قائمة تمارس نشاطها بعيدا عن الانتخابات والبرلمان »•(٤٢) ففى هذه الحالة يكون العنصر الخارجى واضحا للعيان • وهـذه الظـاهرة ليسـت استثنائية ، فالعديد من الاحزاب تكونت بفضل جمـــاعات وهيئات خارجية على هذا النحو • واوضح الامثلة فى هذا الصدد ، هو المثال المأخوذ عن دور النقابات فى خلق الاحزاب فالعديد من الاحزاب الاشـــتراكية ، تم تكوينها ، بمعرفة

(41) Charlot, op, cit., note 24, pp. 30 et s.s.

(42) Duverger, op, cit., note 24, p. 8.

النقابات ، وبحيث كانت هذه الاحزاب ، بمثابة الهيئة الممثلة « للنقابة » فى مجال النشاطات البرلمانية والانتخابات (٤٣) •

وفى هذا الصدد ، ينبغى الاشارة أيضا ، الى مجهودات الجمعيات التعاونية والزراعية والهيئات المهنية الزراعية فى انشاء الاحزاب • فعلى الرغم من ان الاحزاب الفلاحية Les partis agraires لم تتطور بنفس درجة تطور الاحزاب « العمالية » فان لها فى بعض البلاد دور لا يمكن تجاهله ، وعلى الاخص فى الدول « الاسكندنافية » واستراليا وكندا والولايات المتحدة الامريكية • حقيقة أن بعض هذه الاحزاب تكونت وفقا للصورة التى رسمناها فيما سبق ، ولكن اغلبها انشىء وفقا للنمط الذى انشىء به حزب العمل البريطانى ، بمعنى ان الجمعيات التعاونية الزراعية أو المنظمات المهنية الزراعية قررت ، اما تكوين منظمة « برلمانية وانتخابية » واما تحويل « النقابة أو الجمعية » الى حزب مباشرة •

والواقع ، ان الهيئات الخارجية هى التى ساعدت على انشاء أحزاب ، متعددة : فهناك مثلا الجمعيات الفكرية فى القرن الثامن عشر ، والاتحادات الطلابية وما مارسته من تأثير على الحركات الشعبية خلال القرن التاسع عشر وما ترتب عليها من ظهور احزاب اليسار فى اوربا ، والدور الذى لعبته الجمعيات الدينية (فى بلجيكا على الاخص) فى تكوين الاحزاب الكاثوليكية ، وحتى جمعيات « قدماء المحاربين » كان لها دورها أيضا فى تكوين الاحزاب فى اعقاب الحرب العالمية الاولى (٤٤) •

وفى سياق هذا التعداد ، لا ينبغى ان ننسى أو نتجاهل دور « الجماعات المحظورة » أو « الجمعيات السرية » فى تكوين الاحزاب : فهذه الجماعات والجمعيات غالبا ما تسعى الى تحقيق هدف سياسى ، ولكنها لا تستطيع أن تباشر نشاطها جهرا فى الساحة البرلمانية والانتخابات ، نظرا للحظر المفروض عليها (الجماعات المحظورة) أو لانها لا تريد أن تفصح عن وجودها صراحة

---

(٤٣) ولعل حزب العمل البريطانى هو أوضح الأمثلة التى يمكن أن نسوقها فى هذا الصدد ، فقد تم تكوينه على اثر القرار الصادر من الجمعية العمومية للنقابات البريطانية (١٨٩٩) والذى قضى بانشاء منظمة « برلمانية وانتخابية » ، انظر تفصيل ذلك :
Duverger, op. cit., note 24, p. 9.

(44) Duverger : op, cit, note 24, pp. 11 et s.s.

(الجمعيات السرية) ولكن بمجرد أن يزول الحظر عنها ، تسعى هذه الجماعات الى التحول الى احزاب سياسية : وهكذا نجد ، فى اعقاب الحرب العالمية الثانية العديد من جماعات المقاومة فى البلاد التي تم تحريرها تحاول أن تتحول الى أحزاب سياسية ، وقد نجح بعضها فى ذلك (كالحركة الجمهورية الشعبية فى فرنسا والحزب الديمقراطى المسيحى فى ايطاليا) بينما فشل البعض الاخر فى تحقيق هذا الهدف ٠

نفس الملاحظة يمكن ابداؤها ، فيما يتعلق بالحزب الشيوعى السوفييتي فهو قد تحول من تنظيم سرى الى هيئة حزبية حاكمة بعد ثورة ١٩١٧ ، على غرارها تم تنظيم كافة الاحزاب الشيوعية فى بلاد المعسكر الشرقى ٠

وتجدر الاشارة فى هذا الصدد ، الى أن بقاء احد الأحزاب سريا ، لا يتوقف فقط على كونه خاضعا للحظر القانونى ، ولكن الاعتبارات العملية قد تدفع بالحزب الى عالم السرية ، حيث تساعد طبيعته السرية ، فى حالة تعرض كوادر الحزب للمطاردة الحكومية والقبض والاعتقال الى اعادة تكوين الخلايا الحزبية بطريقة أيسر ، مما لو كانت أجهزة الحزب وخلاياه معروفة وعلنية ٠

وفى سياق بيان « الهيئات الخارجية » المكونة للاحزاب يتعين فى النهاية الاشارة للدور الذى تلعبه « التجمعات الاقتصادية الكبرى » كالبنوك والمشروعات الاقتصادية الهامة ، ونقابات اصحاب الاعمال ٠

حقيقة أن البيانات الدقيقة ، عن الدور الذى تلعبه هذه الجماعات غير متوافرة ، وخاصة أن نشاط هذه الجماعات ، فى هذا المجال ، غالبا ما يحاط بطابع من السرية ، مما يصعب معه الجزم على وجه الدقة بدور هذه الجماعات ومع ذلك ، فان الكتاب السياسيين ، يؤكدون دور هذه الجماعات فى خلق الاحزاب اليمينية ، ويسوقون على سبيل المثال ، الدور الذى لعبته بعض هذه الجماعات فى كندا وعلى الاخص Banque de Montréal Big Businese de Montréal, Grand Trunck Railway. فى انشاء حزب المحافظين الكندى عام ١٨٥٤ (٤٥) ٠

---

(45) Duverger : op, cit., note 24, p. 13.

المطلب الثالث : مقارنة الاحزاب ذات الاصل « البرلماني والانتخابي » « بالاحزاب ذات التكوين الخارجي »

على أنه أيا كانت الهيئة التى أنشأت الحزب ذا التكوين الخارجى فان هذا لنوع من الاحزاب ، يختلف عن نظيره ذى « الاصل البرلمانى والانتخابى » من وجوه متعددة ، وعلى الأخص ، من حيث مدى « السلطة المركزية » فى كل منهما ومن حيث التنظيم الحزبى ، ومدى تأثير المجموعة البرلمانية فى الحزب ، ومدى اهتمام كل منهما بالانتخابات والمقاعد البرلمانية (٤٦) •

البند الأول : « مدى السلطة المركزية » :

لعل أول ما يميز بين النوعين من الأحزاب هو مدى « السلطة المركزية» للحزب على هيئاته المختلفة • فالملاحظ انه بالنسبة للاحزاب ذات« الاصل البرلمانى والانتخابى ، ان القاعدة « ان اللجان الانتخابية » هى التى تنشىء السلطة المركزية للحزب ، فهذه اللجان تكون قائمة بالفعل ، ولكنها تعمل على تجميع قواها فى « تنظيم واحد » يعمل على تنسيق نشاطاتها ، ومن ثم فهى فى تحديدها لسلطات الهيئة المركزية للحزب ، تعمل على الاحتفاظ بكامل سلطاتها ولا تتنازل للحزب الا عن القدر الادنى اللازم للقيام بمهمته• لذلك فمن الطبيعى أن تتميز هذه الاحزاب بنوع من اللامركزية فى ممارسة السلطات بعكس الاحزاب التى أنشأتها هيئات خارجة عنها • ففى هذا النوع الاخير يقام البناء من أعلى ، أى من السلطة المركزية للحزب ، وهى التى تعمل على انشاء الهيئات واللجان التابعة لها ، ومن ثم تعمل على الاحتفاظ لنفسها باكبر قدر من السلطات فى مواجهة فروعها ، وتحدد السلطات المركزية ، كما يتراءى لها اختصاصات هذه الفروع ، ولذلك تتميز السلطة فى هذه الاحزاب بـ « مركزية » تتفق واسلوب نشأتها •

على انه تجدر الاشارة فى هذا الصدد ، الى ان درجة التركيز فى السلطة التى تتفق مع الاحزاب ذات التكوين الخارجى ، تتوقف على مدى المركزية المتبعة فى الهيئة التى انشأت الحزب ، لذلك فان الاحزاب العمالية تكوين أقل مركزية من الاحزاب العمالية وهكذا ••

---

(46) Duvergar, op. cit., note 24, pp 13 et s.s.

البند الثانى : التنظيم الحزبى :

ويلاحظ ، من جهة اخرى ان الاحزاب ذات التكوين الخارجي ، تكون اكثر تنسيقا وتنظيما من الاحزاب ذات النشـأة البرلمانية • وتفسير ذلك يسير هو ان الاحزاب ذات التكوين الخارجى ، تتميز بوجود هيئة سابقة عليها تعمل على التنسيق بين مختلف الفروع واللجان ، بينما الاحزاب ذات الاصل البرلمانى تلتزم بايجاد هذه الروابط بين فروعها القائمة قبل تكوين الحزب وهى فى هذا الصدد لا تعتمد الا على « الروابط الشخصية » المتمثلة فى عضوية بعض النواب لمجموعة برلمانية واحدة ، ورغبتهم فى الربط بين هذه المجموعة وبين هيئاتهم الانتخابية ، على نحو ما سبق ان بيناه (٤٧) •

البند الثالث : تأثير المجموعة البرلمانية :

ومن ناحية ثالثة ، نجـد ان تأثير المجموعة البرلمانية مختلف فى كل نوعى الاحـــزاب : ففى الاحزاب ذات النشـأة البرلمانية ، يلعب النواب اعضاء المجموعة البرلمانية دورا هاما ، بل يلعب هؤلاء الدور الاول فى قيادة الحزب : فهم أعضاء اللجنة المركـزية ، وهم فى نفس الوقت رؤســاء أغلب لجانه • وهذا أمر طبيعى فقد لعبوا فى نشأة الحزب « الدور الاول » ، نظرا لأنهم كانوا « باشـــخاصهم » همزة الوصل التى ربطت بين « المجمـــوعة البرلمانية » « واللجان الانتخابية » ، فأدى هذا الربط الدائم والقائم على قواعد ثابتة الى ميلاد « الحزب » • هذا الدور الاساسى ، لا يلعبه النواب، فى الاحزاب ذات النشأة الخارجية لذلك فهم لا يلعبون « الدور الاول » فى داخل الحزب ، بل كثيرا ما نجد أن « الهيئة المركزية » لهذا النوع من الاحزاب مختلفة تمام الاختلاف عن « هيئته البرلـانية » ونجد اتجاها من الهيئـة المركزية الى اخضـاع الهيئة البرلـانية للسلـطة المركزية ورقابتهـــا ، فاعضـــاء الهيـــئة البرلـــانية لم يكن لهم دور فى وجـــود الحزب، بل ربما كان العكس هو الصحيح ، أى أن الحـزب هو الذى « دفع » بهم الى البرلـان ، لذلك وجب أن يخضعوا له وأن يظلوا تحت سيطرته ••

---

(٤٧) أنظـر ما سبق ، ص ٣٠ وما بعـدها •

البنــد الرابع – من حيث مدى الاهتمــام بـ « الانتخابات » :

ويختلف نوعــا الاحزاب أيضـــا ، من حيث مدى اهتمام كل منهــا بالانتخابات والمقاعد البرلمانية : فالاحزاب ذات التكوين الخارجى نجدها أقل اهتماما بالانتخابات والمقاعد من تلك التى ترجع نشـــأتها فى الاصل لهذين العاملين ، ففى هذه الاخيرة يعد كسب المقاعد فى المعارك الانتخــابية هو الشغل الشاغل للحزب ، بل هو أساس وجود الحزب والهدف الاول الذى يسعى الى تحقيقه • أما بالنسبة لاحزاب التكوين الخارجى ، فالامر أيضا مهم ، ولكنه لا يصل الى هذا الحد ، فكسب المقاعد لا يعــدو أن يكون احدى الوسائل التى يستخدمها الحزب فى تحقيق اهدافه •

المبحث الثانى

أهمية الأحزاب وضرورتها فى الأنظمة الديمقراطية

بينا ، فيما سبق ، أن الفقه يكاد يجمع على أنه « لا ديمقراطية بدون أحزاب » (٤٨) فالأحزاب « تنظيم » والديمقراطية لا يمكن قيامها دون « تنظيم » • هذه حقيقة يمكن التحليل عليها دون عناء : فالمجتمعات المعاصرة تنقسم الى طبقات ، ولكل طبقة موقفها السياسى الذى تمليه اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك فان لكل طبقة « أهدافا » تسعى الى تحقيقها ، وسواء تعلق الامر باهداف سياسية أو اقتصادية فلابد من تنظيم اعضاء الطبقة الواحدة ، تنظيما جماعيا يساعد على خلق « ارادة جماعية » تساعد على تحقيق هذه الاهداف ، فأعضاء « الجماعة الواحدة » لا يمكنهم الوصول الى تحقيق النتائج المرجوة الا بالتضامن فيما بينهم ، وبواسطة تنسيق وتوحيد الجهود • ولا يمكن لهذا التضامن أن يصبح تضامنا فعالا الا اذا نظم ، اى اذا صبت الجهود المشتركة والتضامن فى قالب « تنظيمى » (٤٩) •

هذه الحقيقة صارت ، فى العصر الحديث من البديهيات ، بحيث شعر حتى أصحاب الملايين ، بضرورة التنظيم ، فعملوا على انشاء منظمات

---

(٤٨) راجع ما سبق ص ٦ وما بعدها •

(٤٩) وليس هذا هو راى الفقهاء فحسب ، بل أن الساسة انفسهم يؤكدون ذلك فقد أكد السيد/فاليرى جيسكار ديستان رئيس الجمهورية الفرنسية ان الجماعات التى لا يضمها تنظيم لا يمكنها اسماع صوتها :

" J'ai toujours observé qu'en France ceux qui n'étaient pas organisés ne parvenaient pas à faire entendre leur voix.

" Giscard vu par Giscard " entretien publié à l'Express du 17/Mai 1980 No. 1505 (édition internationale) p.p 39 et 40.

تجمعهم وتوحد جهودهم (٥٠) ولكن كانت الاحزاب ضرورة لا بد منهـــا في النظم الديمقراطية في نظر غالب الفقــه ، فان ذلك لا يمنع من وجود راى معارض من جانب بعض الفقهاء (٥١) : وهذه أيضــا مسألة طبيعية فالاحزاب ظاهرة سياسية ، وكل الظواهر السياسية ، باعتبارها أنظمة بشرية ، لهــا مزاياها ولهــا عيوبها ويتوقف مدى التأييد الذى يبديه البعض ، والمعارضـــة التى ينظمها البعض الآخر من الظاهرة الواحــدة ، على مدى توضكيح أحــد الفريقين لمزايا النظام أو عيوبه ٠

ولذلك ، يتعين علينا أولا أن نستعرض العيوب التى ينسبها البعض الى نظام الأحزاب (المطلب الأول) لنبين بعــد ذلك ، مزايا الأحزاب وضرورتها فى الأنظمة الديمقراطية (المطلب الثانى) ٠

المطلب الأول

العيوب الموجهة لنظام الأحزاب

لعــل أقــدم الانتقادات التى وجهت الى نظام الأحزاب ، القــول بأنها تعرض وحــدة الأمة للخطر ، فهى تؤدى الى تقســيم الأمة داخليــا الى فرق Factions (أو جماعات) وتحاول كل فرقة (أو جماعة) أن تستولى على الحكم لمصلحتها ٠

ولكن هــذا النقد ، له صبغة تاريخية (٥٢) بمعنى أنه كان نقــدا موجها الى الأحزاب فى بداية تكوينها ، نظرا لاعتبارات تاريخية ، ولكن يبدو أن أهمية هــذا النقــد باتت فى مرتبة لاحقــة ، بعــد أن عرفت النظم الديمقراطية نظام الاحزاب ، وتطورت فيها الممارسة الحزبية ٠

---

(٥٠) انظر هــذا على وجــه الخصوص :
: op. cit., note 15, p. 25.

(51) Constantin L. Georgopoulos : la démocratie en danger L. G. D. J. Paris, 1971.
Serge Christophe Kolm : les elections sont elles la démocratie C. E. R. F Paris 1977.

(52) Georgopoulos ; op. cit., note 51, p. 160.

وتفصيل ذلك أن الاحزاب فى بدايتها ، كانت فى تصور الفقهاء والساسة ، امتدادا للجماعات الضاغطة Fractions التى كانت سببا فى انهيار النظم الديمقراطية القديمة فى روما وأثينا والتى حذر منها جورج واشنطن مواطنيه ، فى خطاب الوداع (٥٣) ٠

لذلك ، ما ان فرضت الاحزاب نفسها على الساحة السياسية ، حتى بدأ الفقهاء يميزون بينها وبين « الفرق والجماعات الضاغطة Les Fractions ، وعلى اعتبار أن الاحزاب « ضرورة » لابد منها للنظم الديمقراطية ، وان « العصبات » شر يتعين اتقاؤه فى الامم الحديثة : فالعالم الالمانى Bluntschli فى كتابه السياسة La Politique يفرق بين الاحزاب والجماعات الضاغطة (٥٤) ويقرر فى هذا الصدد ، ان « جهود الاحزاب وتنافسها هو الذى يسمح بقيام أفضل الانظمة السياسة ، ويمكن من ظهور كل القوى التقدمية فى الامة ٠ فالاحزاب ليست كما يقرر البعض مرضا من أمراض الامة ، ولكنها على العكس شرط أساسى ودليل واضح على حياة سياسية قوية ٠

فالجماعات الضاغطة Fractions ليست الا دليلا على انحلال الامة وهى لذلك تكون خطرا داهما على الدولة ، بقدر ما تكون الاحزاب ضرورية لها ٠ فالأحزاب تتكون وتتطور فى ظلال أمة قوية ناضجة ، أما الفرق فلا تقوم الا فى أمة متدهورة وضعيفة ٠ والاحزاب تكمل أجهزة الدولة ، بينما الجماعات تعمل على تمزيق الأمة ٠ والأحزاب تعمل على اذكاء النشاط السياسى فى الدولة وتؤدى بذلك الى تقدمها ، بينما الجماعات الضاغطة تعمل على بث الفوضى واشاعة الاضطرابات (٥٥) ٠

من ذلك يتضح لنا أن خلطا وقع فى أذهان الفقهاء والساسة فى بداية عهد ظهور الأحزاب ، مما جعلهم يتخوفون من تقسيم الأمة اذا سمح لنظام الأحزاب بالازدهار ٠

---

(53) Laurrence : op. cit., note 20 p. 35.
(54) Bluntschli : la politique " Trad Fr. A de Riedmatten" Paris Guillaumen 1879 p. 321.
(55) Bluntschli : op. cit., note 54, p.p 323 et s.s.

والواقع ، أن هـذا التخوف ، الذى كان ينصب أساسا على الجماعات الضاغطة التى تؤدى الى « الانقسام الداخلى » للامة وليس على الاحزاب بمعناها الحـديث لم يعـد له ما يبرره ، فقـد دلت التجربة الحزبية فى البلاد الديمقراطية على أن هـذا التخوف قائم على تصورات غير صحيحة • فمن الملاحظ أن الأحزاب قطعت شوطا طويلا فى تطورها ، اكسب قياداتها وأعضائها والرأى العـام كذلك ، نضـجا سياسـيا ووعيا قوميا ، يدفع بمختلف الاحزاب الى التضامن فيما بينها فى أوقات الحروب والازمات التى تلم بالامـة ، وليس أدل على ذلك ممـا حـدث من تعـاون بين الاحـزاب اليسارية واليمينية ، فى البلاد الغربية ، ابان الحرب العالمية الثانيـــة بقصـد مقاومة الجيوش النازية ، وعلى الأخص ما لاقته هـذه القـوات من مقاومة فى فرنســا نظمتها الاحزاب مجتمعة بغض النظر عن اتجاهاتها الأيديولوجيـــة •

ان الخـوف من تفتت الامة لا يكون خوفا مؤسسا ، الا اذا تصورنا قيام أحزاب كثيرة وصغيرة ، فتقترب بذلك من « الجماعات الضاغطـــة » وتؤدى الى الانقسام الداخلى ، وخاصة حين يتغيب عن الساحة حزب كبير قوى ، يجوز على أغلبيـة متماسـكة يتمكن بها من الحكم • أما اذا وجـد مثل هـذا الحزب « القـوى والمسيطر » فان ذلك يحقق نوعا من التضامن فى المواقف السياسية ، بين الحزب واتباعه ، ممـا يساعد على تكوين رأى عام من جهة ، ويسمح فى الوقت نفسه بقيام أحزاب معارضة لهــــا قياداتها ، على نحو ما سنرى بعـد قليل (٥٧) • لذلك فان هـذا النقـد التقليدى القديم ،الذى ينعى على الاحزاب خطــرها على وحدة الامة لم يعد مؤسسا ، فهناك فارق بين الحزب السياسى والجماعات الضاغطة ، فهذه الأخيرة تجمع بين أفراد تجمعهم مصلحة مشتركة معينة قـد تكون اقتصادية أو مهنية أو أخلاقية أو دينية ، أو أنها قـد تتفق مـع أى من الوجوه

---

(٥٦) وتجـدر الاشارة الى أن هـذا التخوف لا يقـوم على محض افتراضات طبعـا هنـاك بعض الأحـداث التاريخية التى اعطت لهـؤلاء المتخـوفين من الأحزاب حجـة يواجهونها بهـا مثلا التطاحن بين الأحزاب الالمـانية الخمسة فى اعقـاب الحرب العالمية الأولى وما ادى اليه من سقوط دستور Weimar عام ١٩١٩ وفشل النظام الديمقراطى الذى قرره هـذا الدستور ، ممـا مهـد السبيل امام هتلر ليقيم حكما ديكتاتوريا عام ١٩٣٣ •

عبد الحميد متولى المرجع السابق الاشارة اليه هامش (٥) ص ١٥٧ وما بعـدها •

(٥٧) أنظر فيما بعـد ص ١٠٦ وما بعـدها • و ص ١٢٠ وما بعـدها •

العـديدة للمجتمع المتألف من عـدة أقليات ، وقـد تحاول هـذه الجماعـة التأثير فى السياسة الحكومية ، وتأييد مرشحين مختارين لمناصب عـامة ، والعمل على اقرار بعض القوانين المحققة لصالح الجماعة • ومن الواضـح ان الأحزاب السياسية تقـوم أيضا بمثل هـذا النشاط ، ولكن الخـلاف بينها واضح ، وهـو قبل كل شىء يتمثل فى الاختلاف بين العام المجرد والخاص المحـدد : ان عضوية الجماعة الضاغطة محدودة فهى ترمى الى حماية مصلحة معينة أو تدعو الى قضية ، كما أنها لا تتدخل فى السياسة الا بقدر ما يمكن للحكومة أن تسـاعد فى هـذه المصـلحة أو القضـــية أو تؤذيها • أما الحزب فان لديه وظائف وأهداف سياسية مباشرة • فهـــو يسعى الى تولى الحكم ، وعليه لكى يبلغ هـذا الهـدف أن يعنى بالمصلحة العامة ، أو أن يتظاهر بذلك على الاقل ، ويجب أن يوسع الحزب نطاق أعماله بشكل يتجاوز حـدود المعين والخاص ، ويجب أن يدرس لدعاءات الجماعات الضاغطة والجمعيات الخاصة الاضيق نطاقا والمنافسة غالبـا ، وعليه بصـدد ذلك أن يستخدم أدنى الاعتدال والتساهل السياسيين لاجل توحيد هـذه الجماعات الاصغر حجما ضمن اطار الصالح العام •

لذلك ، فلن نطيل فى تحليل هـذا الوجـه من أوجـه النقـد الموجهة للاحزاب ، اكتفاء بما سبق أن كتب عنه (٥٨) ••

ولكننا ، اذ نتعرض للعيـوب الموجهـة الى النظـام الحزبى ، فاننا نركز أساسا على تلك الانتقادات الموجهة لهـذا النظام ، والتى تتهمه بأنه ضـد الديمقراطية « فهنا يثور اللبس ويحتدم النقـاش • فالاصــل أن الاحزاب عند قيامها ارتبطت بالنظام الديمقراطى وبأهم مبادئه ، الا وهو مبدأ « الاقتراع العـام » وارتبط فى الأذهان أن الاحـزاب قامت من أجـل اشراك الطبقات الشعـــبية فى الحكم ، وتأكيد حـق هـذه الطبقات فى الممارسة الديمقراطية • ولكن التجربة الحزبية ، بينت بعـد فترة من الزمن ، عكس ذلك ، لدرجـة سمح معها بعض الفقـه لنفسه بالكلام عن

---

(58) Leslie Lipson : la civilisation democratique tendances actuelles Editions internationales, Paris 1972 p. p 139 et s.s

جان مينو : الجماعات الضاغطـة •

ترجمة بهيج شعبان ــ مكتبة الفكر الجامعى ، منشورات عـويدات ، بيروت ١٩٧١ •

عبد الحميد متولى : ازمة الأنظمة الديمقراطية الطبعة الثانية ١٩٦٤ ص ١١٧ وما بعـدها •

مخاطر الأحزاب على الديمقراطية والحرية([59]) فعلاوة على ما يوجه للحزب نفسه من نقد ، باعتبار أنه يتحول بعد فترة الى جهاز أو ليجارشى([60]) Organisation Oligarchique بحيث يسيطر عليه مجموعة من الافراد يمثلون قيادة الحزب ، وبذلك نكون قد رجعنا فى طريق الممارسة السياسية الى الوراء (النظم الاوليجارشية) بدلا من أن نتقدم الى الامام صوب النظم الديمقراطية([61]) ٠

ولكن بالاضافة الى هذا النقد ، الذى أكدته الممارسة الحزبية ، فى العديد من الدول المتقدمة ، فان الكتاب المحدثين ، يعيبون على الأحزاب أنها بدلا من أن تؤدى الى تعميق مفهوم الديمقراطية ، فأنها على العكس تعمل على مسخ هذه الفكرة وتجريدها من فحواها ٠ ويؤكدون هذا القول ، بظواهر ثلاث ، ارتبطت بالممارسة الحزبية ، فأثرت على الممارسة الديمقراطية ٠ فالاحزاب تؤدى الى لخضاع النائب الى سلطة الحزب ، بحيث يصبح ممثلا للحزب أكثر من تمثيله « للأمة » هذا من جهة ٠ ومن جهة ثانية ، فان هيمنة الأحزاب على الحياة السياسية ، تؤدى الى اضعاف دور « المواطن الفرد » أو مشاركته فى ممارسة السلطة السياسية فى البلاد ٠ وأخيرا ، فان تطور نظام الأحزاب يؤدى الى نتيجة خطيرة ، مؤداها زيادة اهمية الاحزاب والتقليل من أهمية البرلمان باعتباره « مركز الثقل السياسى » فى البلاد وانتقال هذا « الثقل » من البرلمان الى الأحزاب ٠

ويقتضى الأمر التعرض لكل هذه النقاط بشىء من التفصيل ٠

(59) C. L. Georgopoulos : op. cit., note 51 pp. 156 et s.s. et S/Ch Kolm , op, cit note.

(60) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et s.s - Duverger : op, cit., note 24 pp. 178 et s.s.

(61) William R. Schonfeld : la stabilité des dirigeants des partis politique. Rv. Fr. de SC. Pol. No. 3 Juin 1980 Vol 30 pp 477 et s.s.

البند الأول : الاحزاب « تقيد » النائب وتحد من حريته :

ارتبطت الاحزاب فى نشأتها ، بتقرير حـق الاقتراع العام • وقـد استطاعت الاحزاب أن تلعب دورا هاما فى تعبئة الرأى العام ، وتوجيـــه الناخبين • ولا شك أن نجاح الحزب كان يتوقف على مدى تنظيمه ، فمن هـذا التنظيم يستمد الحزب قـدرته على تعبئة الجماهير وراءه ، وكسب تاييدها واحراز أصواتها(٦٢) •

ولكن نجاح الحزب فى معركتـــه ضـد الاحزاب الاخـرى لا يتـــأتى فحسب بتجميع الأعضاء فى نطاق الحزب ، بل وأيضـا بالتزام أعضاء الحزب ، وعلى الأخص أعضاء المجموعة البرلـانية ، بتعليمات الحزب وتوجيهاته ، ممـا يقتضى وضـع نظـام داخلى للحزب ، يتصف بالصرامة ، يحـــدد التزامات الاعضاء والعقوبات الموقعة عليهم ان هم خالفوا تعليمات الحزب • الى هنا ، والأمر يبدو طبيعيا ، فقيام لوائح الحزب بتحـديد واجبـــات العضو ، والعقوبات المترتبة على الاخلال بها مسألة بديهية مسلم بها ، بل هى ضرورية لحسن سير كل مؤسسة • ولكن الذى يدعو للدهشة ، أننا نجـد ، أن القانون الوضعى ، فى بعض الحالات ، يقرر مساندة الحزب فى مواجهته مع أعضائه ، وعلى الاخص ، مع الاعضاء البرلـانيين ، بحيث يسمح القـانون بتوقيع عقوبة على العضـو المخـالف لتعليمات حزبه ، ويكرس القـانون الاجـراءات المتبعة لتوقيع هـذه العقوبة • مثال ذلك • القانون التشيكوسلوفاكى الصادر فى ٢٦ فبراير ١٩٦٠ والذى يقـرر أن النائب المنتخب بقائمة حزبية ، والذى استبعد فيما بعـد من الحزب بسبب عـدم التزامه ، عند التصويت فى البرلـان ، بتعليمات الحزب ، يمـــكن استبعاده من البرلـان ، بحكم من محكمة « الطعـون الانتخـابية » ، وفى هـذه الحالة يحل محل العضو المسـتبعد ، من يليه من أعضـــاء الحزب الحاصلين على أقرب عـدد من الاصوات • وبذلك لا يخسر الحزب باستبعاد « العضو غير المتثل لاوامره » مقعـــدا فى البرلـان ، بل يظـل محتفظـــا

---

(62) Leslie Lipson : la civilisation démocratique tendances actuelles les éditions inter-Nationales-Paris 1972 pp. 138 et ss.

بالمقعد ليحتله عضو آخر من أعضاء الحزب ولكنه أكثر « التزاما » من سابقه(٦٣) .

ويدلنا ذلك ، على أن النائب ، وخاصة اذا كان قد دلف الى مقعده البرلمانى بمساندة الحزب ، يظل فى حالة تبعية بالنسبة لهذا الاخير ، ويقوم بتنفيذ تعليماته واوامره ، ويلتزم بالتصويت وفقا لتعليمات الحزب ، بغض النظر عن اقتناعه الشخصى ، مما دعى البعض للقول بوجود ظاهرة جديدة أسموها الحزبقراطية La Partitocratie (٦٤) ، والتى حتى فى غياب أى نص قانونى ، تجعل من النائب « تابعا أمينا » Serviteur docile لزعيم الحزب أو لقيادة الحزب(٦٥) ، وهو ما يتنافى مع المصلحة العامة من جهة ، ومع كرامة النائب من جهة أخرى . ولا شك أن هذه النتيجة ، التى باتت واضحا أنها أصبحت القاعدة العامة ، فى علاقة النائب بالحزب ، تمثل قيدا خطيرا على حرية النائب ، وعلى المبادىء الديمقراطية ، تبعا لذلك ، فحرمان الشعب من كل استقلال ، وتقييد حريته لصلحة الحزب ، يتعارض وأبسط قواعد الديمقراطية ، ويؤدى بالنائب الى أن يتحول من ممثل للأمة ، الى ممثل « للحزب » وبدلا من أن يكون النائب مفوضا من الأمة فى ممارسة السلطة ، يصبح النائب مفوضا من الحزب فى هذا الخصوص .

البند الثانى : الاحزاب تضعف من دور « المواطن » فى الممارسة الديمقراطية:

ترتب على تطور النظام الحزبى ، أن صار هذا النظام « أمرا طبيعيا » فى أذهان الناس ، ونظرا للدور الذى تلعبه الاحزاب فى الانتخابات ذهب البعض للقول بأن الناخب يمارس اختيارا جماعيا ، بمعنى أن

---

(٦٣) وهذا المثال ، له شبيه فى دستور اليونان الصادر فى ١٦٨ (ونفس الحكم اعيدت صياغته فى دستور ١٩٧٣) المادة ٢/٦٤ ، التى كانت تقدر « أن انتقال عضو البرلمان من حزب الى حزب آخر خلال الدورة البرلمانية ممنوع قانونا ويعد بمثابة استقالة عضو البرلمان ... الخ انظر فى ذلك :

Gergeopoulos, op, cit., note 51, p. 163.

Ibid, p, 164.

(64) Duverger : op, cit., note 21, pp. 127 et S.S.

(65) Michels : op, cit., note 15, pp. 85 et S.S.

المواطن الفرد حين يدلى بصوته لا يختار نائبا بذاته ، بقدر ما يقع اختياره على « حزب » معين • وبذلك غدت « الوكالة » الصادرة من الأمة وكالة جماعية « للحزب » وليست وكالة فردية ، لكل نائب على حدة •

ويترتب على ذلك أن اختيار الناخب اذ يقع على حزب معين ، فكانما هو يدل على اقتناع الناخب وتأييده لـ « برنامج » الحزب الذى تقدم به للناخبين • ولكن الناخب اذ يؤيد برنامج الحزب ، فهو لا يقف عليه فى أدق تفاصيله ، بل غالبا ما يقتصر الأمر ، على الخطوط العامة للبرنامج ، ولذلك فليس ثمة ما يمنع الحزب من تطبيق هذا البرنامج بـ « طريقة أو بروح » تباعد بينه وبين تلك الخطوط العامة التى حازت ثقة الجماهير • ولكن ذلك ليس وجه الاعتراض الأساسى ، وانما ينصب النقد بصفة خاصة ، على الحالة التى يضطر الحزب الحاكم فيها ، تحت ضغط ظروف متغيرة ، الى « تغيير البرنامج » أو الى تعديل بعض خطوطه الرئيسية •

هنا يثور التساؤل حول معرفة أثر هذا التغيير أو التعديل ، على علاقة الحزب ب « ناخبيه » أن النائب يتعين عليه تحقيق رغبات ناخبيه ، ومن ثم يقع على الحزب ، اذا هو تقدم ببرنامجه الانتخابى ، أن يسعى الى تحقيق هذا البرنامج ، الذى اكتسب أصوات المواطنين على أساسه • وما هذا القول الا تأكيدا لأبسط المبادىء الديمقراطية والتى مؤداها تولى الشعب للسلطة السياسية وقيام الهيئات الحاكمة والممثلة للشعب بتنفيذ رغباته(٦٧) فاذا اختير الحزب فى ضوء برنامجه ، هل يحق له التراجع عن هذا البرنامج أو عن بعض أجزاء ، أو تعديله ؟ ؟ وما هو الضمان ، أن التعديل الذى أجراه الحزب يتفق ورغبات المواطنين الذين أولوه ثقتهم ؟ واذا الحت الظروف على ضرورة التغيير ، هل هناك ضمان بأن قادة الحزب سيقومون بادخال التعديلات التى تتفق مع رغبات المواطنين الذين أولوه ثقتهم ؟ لا شك أن مثل هذه التساؤلات تلقى ظلالا على المبادىء الديمقراطية وما تقتضيه على الأخص من تولى المحكومين لشئونهم بأنفسهم •

---

(66) P. Avril : les francais et leur parlement Paris 1972 pp. 15 et S.S.

(67) Lipson : op, cit., note 62, pp. 117 et S.S.

لا شك ، أن الاحزاب لا يمكنها فى كل مرة (وخاصة لو تعلق الامر بقرار خطير متصل بحياة الامة) أن تتخذ قرارها وحدها ، وخاصة لو كان هذا الامر غير وارد فى برنامجها الانتخابى أو وارد على نحو دعت الظروف الى تعديله ، ففى هذه الاحوال ، اذا أقدم الحزب ، (أو بمعنى أدق اذا أقدمت قيادة الحزب) على اتخاذ القرار كنا بذلك قد بعدنا عن كل فكر ديمقراطى(٦٨) ، فلو تنبه الحزب الى ذلك ، تعين عليه الرجوع الى القاعدة • ولكن فى هذه الحالة ، قد تقف الاعتبارات العملية والسياسية حائلا دون ذلك • فالتجربة قد دلت على أن الرجوع الى القاعدة ، وأن كان ممكنا فى بعض البلاد (خاصة تلك التى تعرف نظام ثنائية الاحزاب) فان الامر يبدو غير ميسور فى البلاد التى تأخذ بنظام تعدد الأحزاب •

وتفصيل ذلك ، أنه فى البلاد التى يتنافس فيها على الحكم ، حزبان فقط(٦٩) (أو حزبان رئيسيان وأحزاب أخرى ضعيفة لا وزن لها) بحيث يتولى أحدهما السلطة والآخر المعارضة ، فى هذه البلاد وفى كل مرة يحتاج الامر الى البت فى قضية هامة لم تكن واردة ببرنامج الحزب ، أو كانت واردة على نحو مختلف ، بحيث أضطرت الحكومة الى تعديل موقفها من هذه القضية ، بسبب الظروف المتغيرة ، فى هذه الاحوال ، يمكن للحزب الحاكم أن يلجأ لاتخاذ موقف ، ذى « روح ديمقراطى » مؤداه اللجوء الى القاعدة الشعبية ، لاستطلاع رأيها فى القرار أو الموقف الذى تنوى الحكومة اتخاذه وذلك عن طريق المواجهة الانتخابية مع « الحزب المعارض » وبحيث تكون نتيجة الانتخاب هى الحكم الفاصل بين الحزبين • هذا الأسلوب كثيرا ما رأيناه فى انجلترا ، فالتنافس القائم فى الحياة السياسية بين حزبى العمل والمحافظين كثيرا ما دعا أيهما فى الحكم ، عند اتخاذ قرار سياسى هام الى حل البرلمان واجراء انتخابات

---

(68) Michels : op, cit., note 15 p. 123.

(٦٩) أوحزبان رئيسيان وأحزاب اخرى ضعيفة لا وزن لها ، كما هو الحال فى امريكا وانجلترا انظر •

Clinton Rossiter : Démocrates et Républicains (vent d'Ouest). éditions Seghere-Paris-1965.

وايضا : Lipson : op, cit., note 62, pp. 141 et S.S.

برلمانية مسبقة ، وبحيث تكون نتيجة الانتخابات بمثابة قرار صادر من الشعب ، يؤيد به القرار الذى تنوى الحكومة اتخاذه أو يرفض هذا القرار ، ويحجم عنمنح الحزب صاحب القرار الثقة ، ويأتى بالحزب المنافس الى كراسى الحكم ٠

ولكن اللجوء الى الانتخابات المسبقة ، على هذا النحو ، قد لا يكون ممكنا حتى فى البلاد ذات النظام الحزبى الثنائى ، وذلك حين لا يكون الاختلاف حول قضية معينة ، هو اختلاف بين الحزب الحاكم والحزب المعارض ، بل يثور الخلاف فى داخل صفوف الحزب الواحد نفسه ، وبحيث يكون كل حزب على حدة عاجزا عن اتخاذ قرار حاسم بشأن قضية معينة ٠ مثال ذلك ، الخلاف الذى دب فى صفوف حزب العمل ، وفى صفوف حزب المحافظين ، حول القضية الوطنية المصيرية ، الا وهى انضمام انجلترا الى السوق الأوربية المشتركة ٠ فى مثل هذه الحالة ، لم يكن اللجوء الى الانتخابات المسبقة مجديا ، لان ايا من الحزبين ، لم يكن له موقف أجمعت عليه قياداته ، بل انقسمت قيادات كل حزب ، بحيث صار من الضرورى اللجوء الى القاعدة الشعبية ، وتوجيه السؤال اليها مباشرة فى صورة « استفتاء عام » وهو ما حدث بالفعل ٠

حقا ان اللجوء الى الانتخابات المسبقة ، أو الى الاستفتاء ، يقربنا أكثر من الأفكار الديمقراطية ، ولكنه لا يحدث دائما ولا بالنسبة لكل الأمور ، ولكنه غالبا ما يقع حين يشعر الحزب « الحاكم » بحاجته الى تأييد شعبه فى مواجهة الحزب المعارض ٠

فاذا كان الامر كذلك ، فى النظم الثنائية ، فالمسألة تبدو أكثر تعقيدا فى نظم « تعدد الأحزاب »٠٠

ففى النظم الثنائية ، يقوم كل حزب بعرض برنامجه ويحصل على تأييد الناخبين له ، فاذا تولى الحكم قام بتنفيذه ، أو قام بتعديله وفقا للظروف المتغيرة وفى أضيق نطاق ، وربما بالعودة للقاعدة كما سبق أن بينا ، لان الحزب يكون ممسكا بين يديه بزمام الحكم ولا يمنعه من القيام بتنفيذ برنامجه الا تغير الظروف ، فينحصر الاختلاف بين البرنامج الانتخابى والبرنامج المنفذ بالفعل ، فيما ينبغى على الحكومة أن تواجهه من

« ظروف متغيرة » وبهـذا القـدر فقط يبتعـد الحزب عن « المثـــالية الديمقراطية » • ولكنه ، فى هـذه الحـدود ، يظـل أقـل خطـورة على الديمقراطية ، من النظم التى تأخـذ بتعـدد الأحزاب • ففى هـذه الأخيرة ، يأخذ التباعد ، بين برنامج الحزب الانتخابى وبرنامجه الذى يقـــوم بتنفيذه وجها آخر ، يضيق أو يتسع ، بحسب ظروف كل نظام على حدة •

ففى البـلاد المتعـددة الاحزاب ، غالبـا ما يتولى الحكم ائتـلاف حزبى » مكون من حزبين أو أكثر ، لكل منها برنامجه الانتخابى ، ولكن ، بعـد أن تنقضى الانتخابات ويتطلب الامر وضع هذه البرامج موضع التنفيذ ، لا بد أن يتم التنسيق بين برامج الاحزاب « المؤتلفة » والمختلفة « أى لابد من تنازل كل حزب عن بعض برنامجه أو قبول تعـديل فى مضـــمونه ، لتوحيد وجهات النظر ، وامكان توصـل أعضاء الائتلاف واستقرارهم على برنامج واحـد يمكنهم القيام بتنفيذه(٧٠) •

ومن الواضح ، فى هـذه الحالة ، أن « التفويض » الصادر من الناخب للحزب ، قـد انتهى الى نتـــائج غـــير التى ابتغاها النـــاخب : فهـذا الأخير ، بتأييده الحزب ، كان يرمى الى توليه السلطة من جهة ، وقيـامه بتنفيذ البرنامج الذى وعـد به من جهة أخرى • ولكن المحصلة النهائية ، جاءت مختلفة فى كلا الامرين ، فالحزب لم يتول الحكم وحـده (كمـا أراد الناخب) ، ولا هـو استطاع تنفيذ برنامجـه ، بل اضطر ، تحت ضغط الاختبارات « العملية والسياسية » الى التنازل عن برنامجه أو جزء منه ، أو ادخال تعـديلات (غالبا ما تكون تعـديلات هامة) بحيث يمكن القول أن هناك نوع من « التحايل الانتخابى » على المواطن الفرد : فالحزب تقدم ببرنامج للناخب حتى يحصل على تأييده ، فما أن توصل الى الحـــكم حتى تخلى عن هـذا البرنامج • هـذا التصور ، لا يحتاج الى تعقيب ، فيما يتعلق بمدى ما يؤدى اليه الأخـذ بنظام الأحزاب من تباعـد بين « المواطن الفرد » وبين الحياة السياسية ، أى بمعنى آخر ما يؤدى اليه نظـــام الاحزاب ، من الابتعاد عن المبادىء الديمقراطية ، وبحيث يمكن القـول ، دون تجن ، أن تفـويض الحزبه كان الهـدف الوحيد منه ، منح الحزب ثقــة الناخب ، بقصد أن يشارك الحزب فى الحكم ، دون أن يتقيد بأى برامج مسبقة ، وهـو قـول لا يمكن أن يستقيم والممارسة الديمقراطية . وخاصــة أنه يتناقض والاساس الذى يقـوم عليه تفـويض الحزب ، فهذا التفويض لا يستند الا الى البرنامج الذى تقـدم به الحزب للناخب •

---

(70) Gorgeopoulos : óp, cit., note 51, pp. 168 et S.S.

وحتى فى البلاد المتعددة الاحزاب ، التى يتولى الحكم فيها أحد الاحزاب ، وحده دون الاستعانة بـ « ائتلاف » دون الاشتراك مع الاحزاب الاخرى ، فان الحزب الحاكم فى هذه الحالات ، لا يكون أغلبية برلمانية تضمن له الحكم وحده ، ولكنه غالبا ما يكون « أقلية » وبحاجة الى مساندته من قبل أحزاب أخرى ، حتى يستمر فى الحكم ، مما يضطره اذن الى تقديم بعض التنازل لهذه الأحزاب « المساندة » ، والى قبول تعكيلات فى برنامجه تضمن له استمرار مساندة هذه الأحزاب • مثال ذلك ، الوضع فى ايطاليا والحكومات المتوالية التى شكلت منذ تولى أندريوتى رئاسة الحكم (باسم حزب الديمقراطيين المسيحيين عام ١٩٧٦) ، هذه التجربة تعطينا مثالا واضحا لحكومة حزب الأقلية التى تضطر للتضحية ببرنامجها الانتخابى ، فى سبيل ارضاء الحزب الشيوعى الايطالى الذى لا يمكنه الاستمرار فى الحكم دون مساندته • ويبدو الامر أكثر غرابة حين نعرف أن هذا الحزب الأخير هو أشد المنافسين ضراوة للحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم • فهل يمكن ، فى ظل هذه الظروف ، القول بأن المواطن الايطالى قد أعطى للحزب تفويضا قائما على أساس « برنامج » وأنه يساند الحزب من أجل قيامه بتنفيذه ، ان تأكيد هذا القول يتنافى مع الواقع ، ونفس هذا القول يتعارض وأبسط المبادىء الديمقراطية •

يتضح لنا اذن مما سبق ، أن الثقة التى يوليها الناخبون للحزب ، لا تقوم على أساس صحيح ، ولا يمكن أن تتحقق بالفعل ، ذلك أنه لو افترضنا أنها فكرة صادقة ، لترتب عليها غل يد الأحزاب فى ادخال أى تعديل على البرنامج الذى وافق عليه الناخبون ، ومثل هذا القول يترتب عليه دون شك ، غل يد الحكام فى اتخاذ قراراتهم وفى مواجهة مسئولياتهم ، لان « المثالية الديمقراطية » تتطلب منهم ، فى كل مرة يقدمون على عمل ما ، النظر الى البرنامج ، فان كان القرار مخالفا له ، احجموا عنه ، حتى يعودوا الى القاعدة •ولما كان من الصعب تصور ذلك عملا ، فان المحصلة النهائية لهذا التطور ، تقتضى التسليم بأن النظام الحزبى ، يباعد بين المواطن وبين حقه فى اتخاذ القرار السياسى ، ويسير بذلك فى الاتجاه العكسى للديمقراطية[٧١] •

(71) Gorgeopoulos : op, cit., note, pp. 169 et S.S.

البند الثالث ـ النظام الحزبي يؤدى الى تقلص المكانة التى يحتلها البرلمان فى النظم الديمقراطية :

وهذه النتيجة مرتبطة بسابقتها ، فتطور النظام الحزبي وتحويل النواب من « ممثلين للأمة » الى « ممثلين للحزب » يعد مقدمة مباشرة لنتيجة مؤداها تقلص المكانة التى يحتلها البرلمان باعتباره « الثقل الأساسى » للحياة السياسية فى البلاد الديمقراطية . فالمواقف التى يتخذها البرلمان ، سواء فيما يتعلق بالسياسة التشريعية ، أو فى الرقابة البرلمانية ، لا تنبع من الاقتناع الشخصى للنائب بقدر ما تمثل انعكاسا لآراء حزب الأغلبية (أو أحزاب الأغلبية) وهذه الآراء بدورها ليست الا آراء قادة الحزب ، أو غالبا ، زعيم الحزب[72] .

هذه الملاحظة لا تعرف فقط بالنسبة للاحزاب الحاكمة ، فسواء كان الامر متعلقا بالبرلمانيين من الاحزاب الحاكمة أو الاحزاب المعارضة ، نجد أن النائب لا يمكنه أن يدافع أو أن يعبر الا عن الاراء التى تبناها الحزب ، وبغض النظر عن الاقتناع الشخصى للنائب ، وهكذا نجد أن الحزب يمارس ضغطا قويا على آراء النائب ومن ثم على الاراء العامة للبرلمان ككل .

هذه الظاهرة ، يساعد على تأكيدها ، تلهف النائب وانشغاله الدائب بفكرة اعادة انتخابه ، وهو الامر الذى لا يمكن تصوره الا اذا تمتع بثقة الحزب وأعيد اختياره من جانبه ، وبرز اسمه فى قوائم الحزب وقت الانتخابات ، لذلك فلابد أن يعمل النائب ، طوال الدورة البرلمانية ، على اكتساب ثقة الاجهزة القيادية للحزب . وفى ضوء هذا التطور يفقد النائب كل الاستقلال له فى مواجهة الحزب ويصبح استقلال النائب الذى تؤكده الدساتير المختلفة ، مجرد « حبر على ورق » ولا تلقى هذه النصوص أى حظ من التطبيق العملى . ولذلك يتساءل البعض[73] ألا يؤدى بنا هذا التطور الى انحدار النظام الديمقراطى والعودة بنا الى النظام الاوليجارشى ،

---

(72) Michels : op, cit., note 15, pp. 118 et S.S.
Duverger : op, cit., note 24, pp. 227 et SS.

(73) Gorgeopoulos : op, cit., note 51, pp. 170 et SS.

أو بمعنى آخر ، ألم يؤد التطور الحزبى بصورته الحالية الى احلال الاوليجارشية محل الديمقراطية ؟ [٧٤] •

المطلب الثانى : مزايا الاحزاب وأهميتها :

استعرضنا فى المطلب السابق ، الانتقادات الموجهة لنظام الاحزاب ، وقلنا ان هذا أمر طبيعى باعتبار أن الاحزاب ظاهرة سياسية ، ولكل ظاهرة سياسة ، أنصارها وأعداؤها ، بحسب الزاوية التى ينظر منها كل فريق الى الظاهرة محل التحليل • ولذلك ففى مقابل ما وجهـه الفريق الاول من انتقـادات للنظام الحزبى (ولا يمكن أن نقـول عنه الفريق المنـاهض للاحــزاب ، ولكن يمكن أن نقــول عنــه الفــريق الذى يركز على مخاطر الاحزاب على النظام الديمقراطى ، رغم تسليمه بأهميتها) سارع جانب من الفقه الى بيان أهمية الاحزاب ومزاياها ، وفى هذا المجال تطلب الامر أولا تفنيد حجج الفريق الأول •

ولذلك نتناول بالشرح ، تفنيد الانتقادات الموجهــة للنظـام الحزبى (البنــد الاول) لنبين بعــد ذلك ضرورة الاحزاب فى النظم الديمقراطية (البند الثانى) وبيان مزاياها (البند الثالث) •

البند الاول : تفنيد الانتقادات الموجهة الى نظام الاحزاب :

أ ـ رأينا أن أقدم الانتقادات التى وجهت للاحزاب هى أنها خطر على وحدة الامة • وقد سارعنا آنذاك بالقول ، أن الممارسة الحزبية أثبتت أن هذا القول مبالغ • وقد أكد الاستـاذ Duverger هــذا المعنى بقوله : « ان الاحزاب فى حد ذاتها ليست هى التى تهدد النظام الديمقراطى ، ولكن

---

(٧٤) يقرر الأستاذ Michels فى هذا الصدد :

« اذا اكتشف النـاس فى يوم ما الاعتداءات التى تمارسها قياداتهم الحزبية ضـد المبـادىء الديمقراطية ، فان دهشتهم وغضبهم لن يكون لهم حـدود (•••) فالجماهير لم تكتشف بعـد موطن الداء فهى قـد أرادت التخلص من مساوىء الأوليجارشية وذلك بتقـوية سلطة الأحزاب وتركيز السلطة بين يديها ولكن هـذا التركيز فى حـد ذاته هـو موطن الداء وانظر كذلك :

Michels : op, cit., note 15, p. 124.

William R. Schonfeld : la stabilité des dirigenants des partis politiques Rev. Fr des Sc Pol vol 30 No. 3 Juin 1980, pp. 477 et S.S

الخطر يتأتى من الصبغة العسكرية أو الطبيعة الدكتاتورية أو الطـائفية الدينية التى تتخـذها الاحزاب فى بعض الحـالات » [٧٥] ومعنى ذلك ، أن نظام الاحزاب فى حـد ذاته لا يؤدى الى التفـرقة بين صفوف الامة ، ولكن الذى يؤدى الى هذه التفرقة ما قد يتبعه الحزب من أهداف غريبة عن الدور السياسى للاحزاب ، كان يلجأ الى استخدام القـوة لتحقيق أغراضه [٧٦] أو أن يكون الحزب قائما على أساس من الطائفية الدينية أو التفرقة العنصرية

وقد سـبق لنا ، فى حينه ، أن فندنا هذا النقد واكتفينا فى هـــذا الصدد ، بما سبق أن قاله الفقه [٧٧] ٠

ب ـ ثم رأينا ، ان بعض الفقه ينعى على الاحزاب كونها تقلل من دور المواطن ومساهمته فى الحكم ، وذلك باعتبار أن اختيـار المواطن يقع على برنامج ، غالبا ما لا تقوم الاحزاب بتحقيقه ٠

ولكن هذا القول ، بدوره ، غير صحيح ومبالغ فيه ٠

فهو غير صحيح ، لأن دور الاحزاب ، لا يقف عنـد حـد « الاستيلاء » على أصوات الناخبين كما يصوره هذا الفريق من الفقهاء ، بل ان الاحزاب تلعب دورا هـاما فى معـاونة المواطن على ممـارسة حقـوقه فى النظم الديمقراطية ٠ فالاحزاب ، كما سنرى بعد قليل ، تعمل على مساعدة الناخبين على تكوين آرائهم السياسية وتخلق بذلك « رأيا عاما » يمكنه التأثير على سير الحياة السياسية فى البلاد ٠ ذلك أنه لو ترك كل ناخب وشأنه لاصبحت الديمقراطية « شيئا مستحيلا » اذ يستحيل فى كثير من الحالات تكوين ارادة عامة ، أى رأى عام [٧٨] ٠

---

(75) Duverger : op, cit., note 24 p. 467.

(٧٦) مثال ذلك الحزب الفاشيتى فى ايطاليا وما كان له من تنظيمات عسكرية يطلق على اتباعه اصحاب القمصان ، والحزب النازى فى المانيا والمليشيا التابع لبعض الأحزاب فى لبنان ٠

(٧٧) راجع ما سبق ص ٤٠ وما بعدها ٠

(٧٨) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٥ ص ١٥٥ ٠

أضف الى ذلك ، أن الاحزاب ، تدفع المواطنين الى ممارسة حقوقهم السياسية وعلى الاخص حق التصويت ، وهى لا تفعل ذلك بالطبع لوجه الديمقراطية منزهة عن الاغراض ، بل هى تقوم بذلك لان مصلحة الحزب تقتضيه :فنجاح الحزب فى الحصول على مقاعد البرلمان ، ومن ثم الوصول الى الحكم مرتبط بمدى مقدرة الحزب على تجنيد أكبر عدد من أتباعه ومؤيديه ودفعهم الى استخدام حقهم وأداء واجبهم فى الانتخابات • والتاريخ حافل بالامثلة التى تدل على أن العديد من الاحزاب لم تصل الحكم الا عن طريق تنظيم حملتها ، بحيث نجحت فى تجنيد أكبر عدد ممكن من المواطنين وراءها ودفعت بهم الى صناديق الاقتراع لتأييدها (٧٩) •

أما أن هذا النقد مبالغ فيه ، فذلك لانه يصور أن الحزب اذ يتقدم للناخب ببرنامج ، فانه يلتزم حرفيا بهذا البرنامج ، ولا يمكنه أن يحيد عنه قيد أنملة ، وهو تصور مغالى فيه • ذلك أن الناخب ، اذ يصوت لصالح الحزب ، فانه يؤيد الحزب وبرنامجه ويأمل حينئذ ،أن يقوم الحزب بتنفيذ البرنامج الذى وعد به ، ولكن هذا الامل ، لا يصطبغ بصبغة آمرة تكبل يدى الحزب • ذلك أن الناخب اذ يقدم على تأييد الحزب واختيار برنامجه ، انما يفعل ذلك وهو على علم اليقين ، أن تنفيذ هذا البرنامج لا يتوقف فقط على النوايا الطيبة للحزب ، ولكن تنفيذه يتوقف كذلك على عوامل أخرى ، منها التشكيل البرلمانى وكيفية توزيع المقاعد بين الاحزاب المختلفة ، وكذلك الظروف المتغيرة التى يواجهها الحزب فى فترة تنفيذ البرنامج ، لذلك فان التفويض الصادر من الناخب الى الحزب ، ليس تفويضا جامدا بل هو تفويض مرن ، يترك للحزب حرية الحركة ، ويمكنه من التعديل فى برنامجه بما يتفق ومعطيات الحياة السياسية والظروف المتغيرة ، والقول بغير ذلك يؤدى الى شل حركة الحزب عند مواجهته لهذه الظروف ، ويلزمه ، فى كل مرة بضرورة العودة الى الناخبين ، وهو ما قد يؤثر على الحياة السياسية فى البلاد • لذلك ، فالناخب ، حين يقدم على تأييد الحزب ويختار برنامجه ، يعلم مقدما أن هذا البرنامج الذى وافق عليه هو البرنامج الذى يطمع (والحزب أيضا) فى أن يراه قد وضع موضع التنفيذ ولكنه فى نفس الوقت ، اذ يمنح الحزب ثقته ، فانه يسلم بحق الحزب فى تعديل هذا البرنامج بما يتفق والظروف المتغيرة ومقتضيات الحياة السياسية فى

(79) Lipson : op, cit., note 62, p. 126.

البلاد ويقع على عاتق الحزب حينئذ التوفيق بين هذين الاعتبارين ، رغبات الناخبين من جهة ، وضرورات الحياة السياسية من جهة أخرى ، ويتوقف مدى نجاح الحزب على مقدرته على حل هذه المعادلة الصعبة (٨٠) .

جـ - يبقى لنا ، من الانتقادات الموجهة للاحزاب ، أنها تقيد النائب وتحد من حريته . وانها نتيجة لذلك ، تؤدى للتقليل من أهمية الدور الذى يلعبه البرلمان فى الحياة السياسية للبلاد ، لصالح الاحزاب .

والواقع أن هذين النقدين ، انما هما شطران لموضوع واحد ، ألا وهو علاقة البرلمانيين من أعضاء الحزب ، بقيادة الحزب ، فطبيعة هذه العلاقة تكتسى أهميـــة خـاصة ، حيث ان المنطق الديمقراطى يقتضى ، أن يكون للبرلمانيين (باعبارهم ممثلى الشعب) الغلبـــة على غيرهم من قيـادات الحزب . ولكن الواقع يؤكد عكس هذا القول ، فالمشاهد فى الوقت الحالى ، أن القيادات الحزبية هى التى تسيطر على الحزب بما فيه النواب البرلمانيين من أعضاء الحزب ، أو الاعضاء المنتخبين فى المجالس المحلية وهذه السيطرة من جانب قيادة الحزب ، تأخذ طابعا « أوليجارشيا » وتدعو للتساؤل ، مع الفريق الذى ينقد الاحزاب من هذه الناحية ، هل سيؤدى بنا التطور للعودة الى النظام الاوليجارشى ؟ (٨١) .

وعلى الرغم من التسليم بصحة هذا النقد ، الا أنه يتعين ابداء بعض الملاحظات بشأنه .

أولا : لعل أهم الملاحظات التى يتعين ابداؤها فى هذا الصدد ، هى أن سيطرة قيادات الحزب على أعضائه (وخاصة البرلمانيين) ، ليست ظاهرة لصيقة بنظام الاحزاب فى حد ذاته ، بقدر ما هى نتيجة حتمتهـــا الممارسة الحزبية فى النظم الديمقراطية .

ففى بداية الامر ، لم تكن هـذه الظاهرة ملحوظة كما هى اليوم وذلك بسبب « التمازج » بين الاعضاء البرلمانيين ، وبين القيادات الحزبية ، بحيث

(80) Gorgeopoulos : op, cit., note 51 pp. 169 et S.S.
(81) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et S.S.
William R. Schonfeld, op, cit., note 74.

كان الأعضاء البرلمانيون يتولون المراكز القيادية فى الحزب ، وكان العضو البرلمانى غالبا ما يجمع بين صفته هذه وأحد المراكز القيادية فى الحزب ٠

ولكن الانفصام بين الاعضاء البرلمانيين والقيادات الحزبية ، حدث نتيجة لتطور طويل وبطىء ، يمكن تقسيمه الى مراحل ثلاث : الاولى وهى التى سيطر البرلمانيون فيها على الحزب ، والثانية وهى التى وجد فيها نوع من التوازن النسبى بين البرلمانيين وقيادات الحزب ، والاخيرة وهى المرحلة التى سيطر الحزب فيها (أو بمعنى أدق قيادات الحزب) على البرلمانيين ٠

أما المرحلة الاولى ، فقد ارتبطت بنوعية الاحزاب وطبيعة تكوينها الاجتماعى ، وهى ترتبط بالاحزاب القديمة القائمة على مجموعة اللجان الانتخابية ، تلك الاحزاب « المحافظة » التى تمثل الطبقة « البورجوازية » فهذه الاحزاب ، قامت من أجل تنظيم الانتخابات ، وكانت المعركة الانتخابية تمثل بالنسبة لها شغلها الشاغل وعملها الوحيد ، بحيث كانت اهتمامات الحزب تنصب على العمل على انتخاب أكبر عدد ممكن من الاعضاء ، وتولى الحكم (أو المعارضة) بواسطة هؤلاء المنتخبين ، لذلك كان من الطبيعى أن يتولى هؤلاء « القيادة » فى الحزب ، ولم يكن من الممكن اقامة أى سلطة فى داخل الحزب الا عن طريقهم وخاصة أن هذا النوع من الاحزاب ، لا يتمتع بقاعدة عريضة من الاعضاء يمكنه الاستناد اليهم فى مواجهة البرلمانيين ٠ بل اننا نجد أن أعضاء الحزب يشعرون بتبعيتهم للبرلمانيين ، نظرا لما لهؤلاء الاخيرين من سلطات وقرارات على جلب بعض المنافع والمزايا الشخصية لتابعيهم ٠ لذلك كانت الغلبة فى الحزب للاعضاء البرلمانيين ، واتخذت السلطة فى الحزب صبغة لا مركزية أودت بكل سيطرة مركزية للحزب على لجانه المختلفة وامكانياته فى وضع سياسة موحدة (٨٢) ٠ فكان كل برلمانى يتزعم أحد اللجان المحلية ويتمتع فيها بسلطات مطلقة بعيدة عن كل سيطرة للحزب ، بحيث كانت السلطة اللامركزية للحزب تشبه « ملك اقطاعى لا سلطة له ولا سلطان على كبار الامراء الاقطاعيين »(٨٣) ٠ ووصل التحرر من سلطة الحزب الى حد أن المجموعة البرلمانية نفسها لم تكن تلتزم بموقف موحد فى البرلمان ٠ وهكذا ارتبطت سيطرة البرلمانيين على

(82) Michels : op. cit., note 15, pp. 137 et ss.

(83) Duverger, op. cit., note 24 p. 213.

الحزب ، بضعف التنظيم الحزبى ، وانعدام الالتزام الحزبى « وقيام العلاقة بين الحزب وفروعه على أساس من اللامركزية ، بل قل من الاستقلال الكامل فى مواجهة السلطة المركزية للحزب (٨٤) ٠

أما المرحلة الثانية ، فهى تلك التى وجد فيها قدر من التوازن بين سلطات قيادة الحزب من غير البرلمانيين وبين هؤلاء الاخيرين ٠ هذه المرحلة هى المرحلة « الوسط » بين المرحلتين المتطرفتين ، الاولى وهى التى يسيطر فيها البرلمانيون على الحزب ، وفقا للتفصيل الوارد أعلاه ، والاخيرة وهى التى يسيطر فيها الحزب على الاعضاء البرلمانيين ٠ هذه المرحلة الثالثة ، تكون السيطرة فيها مطلقة للحزب على الاعضاء البرلمانيين ، تأخذ مثالا لها من الاحزاب الشيوعية والاحزاب الفاشية ، حيث ان البرلمانيين أعضاء هذا النوع من الاحزاب يفقدون كل استقلال لهم فى مواجهة الحزب ، ولا يعدو دورهم عن كونهم أداة منفذة فى يد الحزب(٨٥) ٠

أما المرحلة الوسط ، والتى تقيم نوعا من التوازن بين سلطات قيادة الحزب وسلطات البرلمانيين من أعضاء الحزب ، فنأخذ مثالا لها ، الاحزاب الاشتراكية ففى هذه الاحزاب نجد أن اللوائح تكرس بأحكامها خضوع البرلمانيين لقيادة الحزب ، ولكن العمل جرى على أساس احتفاظ البرلمانيين بمجموعة من الامتيازات والسلطات الفعلية ، مما أدى الى ايجاد نوع من التوازن بين السلطات « اللائحية » للقيادة والسلطات « الفعلية » للبرلمانيين ، وبحيث لا يمكن الكلام عن سيطرة البرلمانيين على الحزب » ولا عن سيطرة الحزب على البرلمانيين ، بل يبدو الامر ، وكأنه نوع من « الفصل بين السلطات الداخلية للحزب » ، وقيام تنافس دائم بين المجموعتين : المجموعة القيادية للحزب ، والمجموعة البرلمانية ٠

---

(٨٤) تلك كانت القاعدة العامة فى هذا النوع من الأحزاب الا ان بعض الظروف السياسية الخاصة ببعض الدول اوجدت بعض الاستثناءات على هذه القاعدة انظر فى ذلك :
Duverger : op, cit., note 24, pp. 216 et 217.

(٨٥) فقد جاء فى قرارات المؤتمر الثانى للدولية الشيوعية ان النائب عضو الحزب الشيوعى ليس مشرعا يقوم بهذه المهمة مع غيره من اعضاء البرلمان ولكنه مناضل من مناضلى الحزب ارسل لدى الأعداء لكى يقوم بتنفيذ قرارات الحزب ٠
Duverger : op, cit., note 24, p. 227.

وتلعب طبيعة الحزب دورا هاما فى قيام التنافس بين المجموعتين : فاذا كنا فى المرحلة الاولى قد صادفنا أحزاب « الكوادر » فاننا فى المرحلة الثانية نواجه أحزابا « شعبية » تقوم على هياكل تنظيمية محكمة وجهاز ادارى قوى ، يسمح بقيام تدرج هرمى رئاسى فى داخل الحزب • هذا التدرج يرتكز على مناضلى الحزب من غير البرلمانيين ، وعلى الجهاز البيروقراطى الذى استحدثه الحزب ، وعلى اللوائح الصارمة التى يضعها الحزب ، وبفضل هذه العوامل ، يتمكن مناضلو الحزب (غير البرلمانيين) من وضع القواعد التى تضمن لهم السيطرة على قيادة الحزب والتمتع بوضع « لاشى » يواجهون به « السلطة الفعلية » التى يتمتع بها أعضاء الحزب من البرلمانيين • هذه المواجهة ، بين المجموعتين لها أسبابها الاجتماعية والسياسية •

أما من الناحية الاجتماعية ، فان البرلمانيين أعضاء الاحزاب الاشتراكية يجدون أصولهم فى الطبقات العمالية ، ولكنهم ما أن يختاروا لتمثيل الحزب فى البرلمان حتى تصبح لهم ميول بورجوازية ، ولذلك ، يقال ان النائب « العمالى » يصبح نائبا أكثر منه عاملا ، وعلى مر الايام يزيد انتماؤه الى طبقة « النواب » أكثر مما يميل الى طبقة « العمال » •

" Les parlemantaires sembourgeoisent par repport aux militants ouvriers. Un député ouvrier est toujours plus député qu'ouvrier, et devient de moins en moins ouvrier et de plus en plus député à mesure que le temps passe" (86).

لذلك ، فان مناضلى الحزب ينظرون بحساسية خاصة ، للمستوى المادى الذى يحققه النائب ، ليس فقط بالنظر الى الدخل الذى يحصل عليه بصفته « نائبا » ولكن أسلوب الحياة التى يحياها النائب هى التى تؤثر فى مناضلى الحزب : الوسط الذى يحيا فيه النائب ، وعلاقاته واتصالاته ، وهذه كلها لها صبغة « بورجوازية » والنائب نفسه ليس مذنبا ، ولكن الذنب هو ذنب « الجو العام للبرلمان »(٨٧) •

أما من الناحية السياسية ، فان المناضلين الحزبيين يفضلون أن تكون القيادة لاعضاء الحزب غير البرلمانيين ، خوفا من رشوة البرلمانيين •

Duverger, op, cit., note 24, p. 220.

(86) Duverger : op, cit., note 24, p. 220.

فهؤلاء بحكم اتصالاتهم المستمرة بالحكومه وبالسلطات العـــامة ، أكثر عرضة من غيرهم للرشوة ، سواء فى ذلك الرشوة السياسية (الوزارة والمناصب العليا) أو الرشوة الاقتصـــادية (الشركات والتجمعات الاقتصادية الكبرى) ولهذا دأب المسئولون الحزبيون ، على استثارة أعضـاء الحزب ضد البرلـــانيين منهم ، لجعلهم فى حالة دائمة تحت رقابة الحزب • ولتحقيق هذه النتيجة ، تطلب الأمر ، وضع اللوائح المنظمة للحزب ، بطريقة تجعل البرلـــانى عضو الحـــزب ملتزما بقراراته ، دون أن تتحقق له السيطرة على الحـــزب ولكن بالمقابل ، حرص النواب من أعضاء الاحزاب على الاحتفاظ لانفسهم بسلطات فعلية ، تمكن من تحقيق الموازنة مع الاحكام اللائحية التى تعطى للقيـــادة الحزبية سلطات فى مواجهة النواب ، وقد ترتب على ذلك ، نوع من التعادل بين المجموعتين •

فنجد أولا ، أن الاحزاب الاشتراكية قد حرصت على استخدام وسائل متعددة بقصد ضمان اليد العليا لقيادة الحزب على أعضائه البرلمانيين • من هذه الوسائل ، العمل على الحـــد من المراكز القيـــادية للحـــزب التى يشغلها أعضاء برلـــانيون ، وقد حدث ذلك ، بصورة تدريجية ، ففى بداية الامر ، كانت أغلب المراكز القيادية ، يشغلها البرلـــانيون ، ولكن شيئا فشيئا عملت الاحزاب الاشتراكية ، على تعديل قواعد توزيع القيادات الحزبية ، بحيث تكون الأغلبية فيها للاعضاء غير البرلـــانيين • ولكن ذلك لم يتم الا بعد صراع عنيف حاولت فيه المجموعات البرلمانيـــة الاحتفـــاظ لنفسها بأغلبية المراكز القيادية فى الحـــزب ، ولكن مع تزايد قوة القاعـدة الشعبية للحزب وازدياد عدد أعضائه ومناضليه استطاع هؤلاء الاخيرون ، استنادا للقاعدة الشعبية ، واعتمادا على الجهاز البيروقراطى للحزب ، تنحيـــة البرلمانيين والاستيلاء على أكبر عدد ممكن من المراكز القيادية (٨٨) •

كذلك ، وتأكيدا لخضوع البرلـــانى للحـــزب ، حرصت الاحـــزاب الاشتراكية على سن أحكام تساعد على « التزام » البرلمانى ، سواء بصفته الفردية ، أو باعتبار « المجموعة البرلمانية » ككل على الصـــعيد الجماعى ، مجرد جهاز من أجهزة الحزب •

---

(٨٨) فى الكيفية التى تم بها هـذا التطـور فى كل من الأحزاب الاشتراكية الفرنسية ، والبلجيكية والايطالية ، انظر • Duverger : op, cit., note 24 p. 222.
وايضـــا : Michels : op, cit., note 15, p. 132.

فعلى الصعيد الفردى ، تحرص اللوائح على تأكيد تبعية النـــائب عضو الحزب الى لجنته الحزبية • ولكن يبدو أن هذه التبعية « اللائحية » هى تبعية نظرية ، وقد بينت التجربة العملية أن درجة هذه التبعية تتوقف الى حد كبير على النظام الانتخابى • فكلما ازدادت أهمية دور الحـــزب فى الانتخابات (كما فى نظم الانتخاب بالقائمة المقيد ، ونظـام التمثيـل النسبى) كلما ازدادت سلطة الحزب فى مواجهة النائب ، وكلمـــا كان دور الحزب محدودا ، كما فى الانتخاب الفردى ، كلما ضعفت سلطة الحزب على النائب ، على نحو ما سنرى بعد قليل (٨٩) •

كذلك ، تعمد لوائح الاحزاب الاشتراكية الى الزام النائب بأداء جزءا كبير من دخله لصالح الحزب فى صورة اشتراك استثنائى ، بحيث لا يحتفظ العضو لنفسه الا بقـدر ضـئيل من راتبـه ويصـبح كمـا لو كان أجيرا لدى الحزب •

وعلى الصعيد الجماعى ، فان الالتزام الواقع على عاتق أعضاء المجموعة البرلمانية والذى يوجب عليها الالتزام عند التصويت فى البـرلمان بالالتزام بمقررات الحزب ، هـذا الالتزام يدل على تبعيـة الاعضـاء البرلمانيين وخضوعهم لسيطرة القيادة الحزبية بحيث اذا لم يلتزم النـائب بمقررات الحزب كان من حق هذا الاخير طرده : فكل عضو ملتزم بالتصويت وفقـا للقرار الصادر عن المجموعة البرلمانية ، ولكن هذه المجموعة لا تتخذ قرارها بصورة مستقلة ولكنها تلتزم بالسياسة العامة للحزب كما وصفتها أجهزته القيادية • وهكذا ترتبط المجموعة البرلمانية كجهاز ، بالحزب •

كذلك ، كثيرا ما نجد أن اللوائح تلزم المجموعة البرلمانية ، بضرورة الاستماع لآراء المجمـوعة القيـادية للحـزب ، حينمـا يتعلق الامر ببعض القرارات الهامة مثل المشاركة فى الوزارة ، أو التصويت على الثقة بالحكومة، أو اتخـاذ قرار بشأن أحد المشروعات الهـامة المتعلقة بمصير الامة •

هذه الاجراءات « اللائحية » جميعها ، ترمى الى تحقيق سيطرة قيادة الحزب على البرلمـانيين من أعضائه ، ولكن التطبيق العملى لم يؤد الى هذه النتيجة المرجوة فقـد استطاع البرلمـانيون ، بدورهم أن يواجهوا المجموعة

---

(٨٩) انظر فيما بعـد ، ص ٧٤ وما بعـدها •

القيـادية ، بمـا لديهم من سلطة فعليـة ، بحيث ان هم لم يستطيعوا أن يجعلوا القيادة فى الحـزب خالصة لهم ، فانهم لم يتركوها كليـة للفريق الآخر • وبحيث أصبح الوضع فى داخل الحزب باديا وكأن القيادة مشتركة بين الجماعة القيادية للحزب وجماعته البرلمانية (٩٠) •

ولعل أهم العوامل التى يرتكن اليها البرلمـانيون فى هذه المواجهة هو ما يتمتعون به من نفوذ ومركز أدبى بحكم وظيفتهم : فالمناضلون فى الحزب ينظرون بعين الشك الى البرلمـانى ولكنهم يحسـدونه فى نفس الوقت على المكانة التى يحتلها ، وهم ينتقدون الوزراء من أعضاء الحزب فى اجتماعاتهم، ولكنهم يتفاخرون بأنهم يجتمعون بهم ويخالطونهم دون « بروتوكول » فى اجتماعات الحزب وتجمعاته المختلفة • أضف الى ذلك أن الحياة البرلمانية ، تساعد على تمرس النـائب بحيث يكون – فى أغلب الاحوال – أكثر دراية وتحركا من القيادات الحزبية مما يساعده على اسـتغلال هـذه الخبـرة واستخدامها فى المواجهة مع قيادات الحزب ، وخاصة حين يتمكن من وضع خبرته واتصالاته فى خدمة أعضاء الحزب من أجل حل مشاكلهم الشخصية لدى الادارات والمصالح المختلفة ، أو تحقيق بعض الخدمات لهم ، مما يؤدى الى احتلال النائب مكانة شـخصية هامة(٩١) وخاصة فى اللجان الاقليمية للحزب ، ويترتب عليه تمتعه بسلطات فعلية تعادل السلطات اللائحية التى يتمتع بها قادة الحزب (٩٢) •

هـذا ويلاحظ أيضا ، أن التفرقة ، بصـورة قاطعـة بين البرلمانى والقيادى فى الحزب ، هى غالبا تفـرقة مصطنعة : ذلك أن أغلب الاحزاب غالبا ما تفتقر الى قيادات محنكة ، وخاصة بالنسبة للمراكز العليا فى الحزب ، لذلك ، فما أن يستكمل أحد الاعضـاء الصفات اللازمة ليكون أحـد هـذه الكوادر ، حتى تجد الحزب نفسه مضطرا الى الدفع به الى كراسى البرلمـان ، ممثلا للحزب •

---

(90) Duverger : op, cit., note 24, p. 224.

(91) Michels : op, cit., note 15, p. 133.

(٩٢) ويتوقف مدى التوازن بين سلطة النائب ، والقيادة الحزبية ، على مدى العلاقة التى تربط بين اللجـان المحليـة للحزب وسلطته المركزية • وهـذه العلاقة بدورها تتوقف على طبيعة النظـام الانتخابى على نحـو ما سنرى بعـد قليل ص ٧٤ وما بعـدها •

فى هذه الحالة يصبح أسلوب « الاندماج » خيرا من سياسة التبعية بمعنى أن القيادة الحزبية والمجموعة البرلمــانية غالبا ما يتداخلان ،بحيث تمتزج الوظيفتان النيابية والقيادية فى شخص واحد ، ويصبح البرلمــانيون من أعضــاء الحزب ، ممثلين للجانه فى المؤتمرات الوطنية ، وهم أعضاء اللجنة المركزية للحزب ، وهم رؤساء لجانه المختلفة ، حقــا انهم يتبوأون هـــذه المراكز بصفاتهم الشخصية ، وليس بصفاتهم النيابية ، ولكن ذلك لا يغير من واقع الامر شيئا (٩٣) ٠

وهــكذا ، فان اللوائح من جهة ، والواقع العملى من جهة أخرى ، أديا الى ايجاد توازن بين سلطات « المجموعة البرلمــانية » ومجموعة القيــادة الحزبية » وقيــام تنافس على السلطة داخل الحـــزب ، بين المجموعتين ، تنافس تتوقف نتيجته النهــائية على طبيعة تكوين الحـــزب ، والظروف السياسة التى يواجهها فى مختلف مراحل تطوره ٠ ونصــل أخيرا للمرحلة الثالثة والاخيرة ، وهى الاكثر تطرفا فى خضوع البرلمانى للحزب ٠ هـــذه الظاهرة نشاهدها على الاخص ، كمــا سبق القول فى الاحزاب الفاشيستية والشيوعية ، حيث فيها ، يفقد النائب كل استقلال له ، ويصبح مجرد أداة فى يد الحزب ، يستخدمها هذا الاخير فى تحقيق أغراضه ٠

ويرجع السبب فى ذلك الى عاملين رئيسيين :

أما العامل الاول : فهو عامل خارجى عن الحـــزب ويتعلق بنظـــام الانتخابات ، وقد سبق أن أشرنا اليه ولسوف نتعرض له بعد قليل ، نظرا لانه من العوامل العامة التى تؤثر على علاقة النائب بالحزب ، أيا كاننوع هذا الاخير ٠ وأما العامل الثانى ، وهو الاهم ، فهــو عــامل داخلى خــاص بالاحزاب الشيوعية ، ومرتبط بالهيكل التنظيمى للحزب ، وما يقوم عليــه من اجراءات يتخذها الحزب لضمان خضوع النواب لسيطرته ٠

مثال ذلك ، الاجراء الذى بمقتضاه يلتزم النائب ، بأداء ما يحصــل عليه من راتب الى الحزب ٠ هذا الاجراء ســـبق أن بينا ، أن الاحزاب الاشتراكية لجأت اليه ، ولكن الدافع اليه كان ماليا بحيث كان العضو يلتزم

(93) Duverger : op. cit., note 24, pp. 225, et S.

بأداء جزءً من راتبه كاشتراك استثنائى تدعيما لميزانية الحزب • ولكن هذا الاجراء أخذ صورة ومعنى جديدين فى الاحزاب الشيوعية ، حيث يلتزم عضو الحزب بتسليم الحزب ما يحصل عليه من راتب بحكم منصبه البرلمانى ويدفع له الحزب راتبا (غالبا ما يوازى الحد الأدنى للاجور الذى يحصل عليه العامل) ، بالاضافة لبعض الخدمات العينية التى يؤديها الحزب للنائب : فالنواب الشيوعيون الفرنسيون مثلا ، لا يستخدمون سكرتارية خاصة ، وانما تقوم بأعمال السكرتارية لهم ، السكرتارية العامة للحزب• وهكذا يصير النائب فى حالة « تبعية اقتصادية » للحزب ويصبح مجرد أجير لديه •

وهناك أيضا أسلوب ، الاستقالة على بياض "La démission en blanc" (95) • ومؤداها ، ان عضو الحزب ، وقبل أن يبرز اسمه فى قوائم الانتخابات ، يلتزم بتقديم استقالته موقعة وغير مؤرخة ، ويقوم الحزب بملء فراغاتها عند الاقتضاء ، أى عند خروج النائب على التعليمات التى أعطيت له (٩٥) •

وتلجأ الاحزاب الشيوعية الى أسلوب آخر يعرف باسم أسلوب : « الاقتراع المستمر للنائب" Le déracinement systématique du d éputé « " ويتلخص فى محاولة منع النائب من تحويل دائرته الانتخابية الى « قلعة شخصية » له عن طريق توثيق أواصر الروابط بينه وبين ناخبى الدائرة ، مما يسمح له بالاستقلال فى مواجهة الحزب • لذلك يعمد الحزب الى اختيار مرشحين « أجانب » عن الدائرة المدعوين لتمثيلها • حقا ، ان هذا الاسلوب الذى تلجأ اليه الاحزاب الشيوعية يمثل خطرا على الحزب نفسه ، مؤداه فقد الاصوات (وبعض كراسى البرلمان) نظرا لكون المرشح « غريبا » عن الدائرة ، ولكن يبدو أن الحزب يفضل تحمل هذه المخاطر فى سبيل ضمان استمرار « تبعية النائب وولائه للحزب »(٩٦) •

---

(94) Duverger : op, cit., note 24, p. 228.

ويرفضون قبول هذه الاستقالة الجبرية •

(٩٥) ولكن هذا الأسلوب ، قد يبدو محدود الأثر ، وخاصة اذا طعن النائب فى صحة الاستقالة وتمسك بالاكراه الواقع عليه ، فهنا قد يجد اعداء الحزب منفذا لمهاجمته

(96) Duverger : op, cit., note 24, p. 229.

ويلجأ الحزب الى الاخذ بهـــذه الطريقة ، خاصة لو كان النظـــام الانتخابى يساعد على ذلك كما فى حالة الاقتراع بالقائمة المقيدة ، هنا يلجأ الحزب الى وضع بعض الاسماء « الغريبة » عن الدائرة ، مع بعض الاسماء المعروفة من أبناء الدائرة ، فيساعد هؤلاء الاخيرون على نجاح القائمة ٠

ولكن هذا الاقتراع الاول ، قد لا يكفى ، فالنائب « المقتلع » من دائرته سريعا ما يألف (وتألفه) الدائرة الجديدة ، وتمتد جذوره فيها ، لذلك ، فلابد من اعادة خلع الجذور من التربة الجديدة التى امتدت فيها ، وغرسهـــا فى تربة جديدة ، وهو ما يحدث بالفعل ، فما أن يشعر الحزب أن نائبه قد بدأ ترسخ أقدامه ، مما قد يؤدى الى استقلاله فى مواجهة الحزب حتى يعمد الحزب الى تغيير الدائرة الانتخابية ووضعه فى دائرة جديدة ٠

وتقترب من سياسة الاقتراع ، وتكملها ، سياسة أخـــرى يتبعهـــا الحزب ، وهى سياسة ابعاد الشخصية المشهورة المعروفة ، حيث يعمدالحزب الى اختيار مرشحيه من بين الشخصيات المغمورة وغير المعروفة ٠ والامر صحيح أيضا بالنسبة لقـــادة الحزب : فهؤلاء لم يكتسبوا شهرتهم بفضل خصائصهم الشخصية ، ولـكن بفضل انتمائهم للحـــزب ٠ فمن الملاحظ أن الاحزاب الشيوعية فى دول أوربا الغربية ، تضم العديد من الكتاب والفنانين ولكن الحزب لا يغامر بتقديمهم الى الناخبين خوفا من أن تطغى شهرتهم على شهرة الحزب ، فيشـعرون بذلك باستقلالهم فى مواجهته ، لذلك ، لا يقـدم الحزب على ترشيحهم الا اذا كانوا من قدامى الحزب ، بحيث صار اخلاصهم له من الامور المسلم بها ٠

وأخيرا ، يلجأ الحزب الى « اللجان المتخصصة » لتأكيد سيطرته على نوابه : فهذه اللجان هى التى تقوم باعداد مشروعات القوانين والدراســات الخاصة بها وتعد ملفاتها ، للنواب أعضـــاء البرلمان ، بحيث يقتصر دور النائب على الدفاع عن هذه المشاريع حما تقدمها اليه هذه اللجان ٠ وهكذا فان جزءا كبيرا من العمل البرلمانى ، يقوم به الحزب ، ويحرص الحـزب على تكوين نوابه ، تكوينا أيديولوجيا مكثفا ، بحيث من المألوف أن نرى فى كثير من الاحـزاب الشيوعية فى أوربا ، برامج دراسية أعـدت خصيصا للنواب ، تقوم بتكوينهم أيديولوجيا وتبين لهم دورهم « البرلـمانى » ٠

ثانيا : ان الملاحظة الثـــانية ، التى يتعين ابرازها ، بشأن عـــلاقة النائب بالحزب هى أن هذه العلاقة تتأثر بطبيعة النظام الانتخابى : فكلما كان النظام الانتخـــابى يتيح الفرصة لتكون شخصية النـــائب هى محل الاعتبار عند الناخبين ، كلما ازداد استقلال النـــائب فى مواجهة الحزب • والعكس بالعكس أى انه كلما سمح نظـــام الانتخاب للحزب بأن يتحكم فى نجاح النـــائب أو فشله ، أدى ذلك الى تأكيد تبعية النـــائب للحزب وعلى ذلك ، فان الاخذ بمبدأ التمثيل النسبى ، مع الانتخاب بالقائمة المقيـــد ، وترتيب نجاح المرشحين وفقا للترتيب الوارد بالقائمة ، هذا النظام يجعل المجموعة البرلمانية خاضعة خضوعا تاما للمجموعة القيادية للحزب ، لأن هذه الاخيرة هى التى تقوم باعداد القوائم وترتيب المرشحين • فلو كان الانتخاب يتم بطريقـــة الانتخـــاب بالقائمـــة الحـــر (طريقـــة المزج فى التصـــويت La panachage فان ذلك يخفف قليلا من سيطرة الحزب على النائب • وأخيرا فان الانتخاب الفردى ، يؤدى بالضرورة الى تخلص النائب من سيطرة الحـــزب ، واكتسابه اســـتقلالا فى مواجهتها • اللهم الا فى النظم « ثنائية الاحزاب » حيث يلتزم المرشح بأن يبين انتماءه السياسى الى أى من الحزبين ، وهنا يتمتع كل حزب بمركز شبه احتكارى ، ليعيد النـــائب مرة أخرى تحت سيطرة الحزب ولجانه الانتخابية •

ثالثا : أما الملاحظة الثالثة ، والاخيرة ، فتقتضى القول ، أنه حتى مع التسليم بأن الممارسة الحزبية ، اقتضت أن يصبح النائب فى حالة خضوع للحزب ، وما ترتب عليه من انتقال ثقل الحياة السياسية من داخل البرلمان، الى الاحزاب ، نقول انه حتى مع التسليم بذلك ، فانه لا يمكن أن نتجـــاهل أمرين :

أما الامر الاول : فهو أن تقلص دور البرلـــان ، ليس بنفس الدرجة فى البلدان المختلفة ، لان مداه يختلف بحســـب علاقة القوى السياسية المختلفة فى البرلمان • أما الامر الثـــانى ، فهو أنه على الرغم من التسليم بتقلص دور البرلمان فى الدول الغربية ، فان البرلمان فى هذه البـــلاد لم يتوقف أبدا عن الاضطلاع بدور سياسى هام خاصة وأن البرلمـــان فى أغلب الديمقراطيات الغربية ، بامكانه اسقاط الحكومة ، حتى ولو كان هذا الحق مقيدا ببعض الاجراءات ، بغية ضمان الاستقرار الحكومى • لذلك فمما لا شك فيه ، أن البرلمان فى هذه الانظمة السياسية القائمة على تعدد الاحزاب ، والتى تلعب

المعارضة دورا هاما فى الرقابة ، يقوم البرلمان فيها بدور أكثر أهمية من دور البرلمان فى البلاد التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ، حيث لا يعدو البرلمان أن يكون مؤسسة صورية ، لا تملك أى حق ، وتابعا تبعيــة مطلقــة للحزب الحاكم ، ولا تمارس أى صورة من صور الرقابة على الحــكومة والمؤسسات الدســتورية الاخرى • لذلك يكون البرلـــان فى نظم تعدد الاحزاب (على الرغم من النقــد الموجه له) خيرا من برلـــان بلاد الحزب الواحد(٩٧) •

لذلك ، فايا كان النقد الموجه لنظــام الأحزاب ، فـــلا بد من التأكيد أنه حتى مع التسليم بصحة بعض الانتقادات على النحو السابق استعراضه فان نظاما بدون أحزاب (أو نظــام الحــزب الواحــد) لا يمكن أن يحقــق ما يحققه نظام الاحزاب من مزايا بالنسبة للممارسة الديمقراطية ، وبذلك يظل نظام الاحزاب ، أفضل من غيره من النظم التى لا تأخذ بالاحزاب ، أو تلك التى لا تعترف بامكانية تعدد الاحزاب •• وقد أكد الاستاذ DUverger هذا القول حين تساءل ، فى صيغة الاستفهام الاستنكارى « وهل سيكون نظام بغير أحزاب ، خيرا من النظام الحزبى ؟ وهل الرأى العام سيكون ممثلا فى نظام غير حزبى ، يتقدم فيه المرشحون فرادى للناخبين دون أن يســتطيع هؤلاء أن يعرفوا حقيقة الاتجاهات السياسية للمرشحين ؟ وهل ستكون صيانة الحرية أكثر فعالية ، حين لا تجد الحكومة أمامها الا أفرادا متفرقين لا تجمعهم منظمات سياسية ؟ »(٩٨) •

هذا التساؤل ، يدل على مــدى أهميــة الأحــزاب ومزاياها فى النظم الديمقراطية وهو ما سنشرع حالا فى بيانه •

البند الثانى : أهمية الاحزاب فى النظم الديمقراطية :

ان الانتقادات الموجهة الى نظام الاحزاب ، وهى انتقادات يمكن النظر اليها ، على انها انتقادات وجيهة ، وخاصــة أنها فى مجملها ، تقــوم على تعارض نظــام الأحــزاب ، والنظــام الديمقــراطى • ولكن نقطــة الضعف الاساسية فى هذه الانتقادات ، ترجع الى أنها تأخذ الديمقراطية بالمعنــى الذى قال به فلاسفة وفقهاء القرن الثامن عشر ، بينما الديمقراطية التى نعيشها فى العصر الحالى ، تختلف عن هذا المفهوم القديم •

---

(97) Goryeopoulos : op, cit., note 51, p. 192

(98) Duverger : op, cit., note 24, p. 464.

فشعار « حكم الشعب بواسطة الشعب
" Gouvernement du peuple par le peuple
هو شعار براق ، يصلح لاثارة الحماس الشعبى وللخطب الرنانة ، ولكنه لم يعد متفقا مع واقع الحياة السياسية فى العصر الحديث وذلك أنه لم يحدث – فى العصر الحديث – ان رأينا شعبا يحكم نفسه بنفسه أى يتولى كافة مقاليد الحكم – بطريق الديمقراطية المباشرة ، ولن يقع ذلك بالطبع ، لاسباب عملية(٩٩) فكل الحكومات « أو ليجارشية » وهى تستلزم بالضرورة أن يتولى الحكم الاقلية وتمارسه باسم الاغلبية •

لذلك ، فعلى الرغم من أن روسو Rousseau كان يعتبر أن الديمقراطية المباشرة هى النتيجة المنطقية لمبدأ سيادة الأمة والترجمة للوحيدة الصحيحة له(١٠٠) نجده قد أدرك ، أن تطبيق هذا النظام الديمقراطى أمرا غير ممكن عملا ، لذلك قرر أن الاخذ بالديمقراطية ، لا يكون الابالقدر المتاح عملا ، لانه لا توجد ديمقراطية بالمعنى الصحيح ولا يحتمل وجودها أبدا ، لان تولى الجماهير الحكم بنفسها ، أمر يتعارض وطبيعة الاشياء •

---

(٩٩) لن نقوم هنا ، باستعراض معنى « الديمقراطية المباشرة » ومقارنتها بالديمقراطية شبه المباشرة ، فقد سبق للفقه ان تعرض لهذا الموضوع وباسهاب كاف ويكفينا ان نحيل فى هذا الصدد ، الى كل المؤلفات التى تناولت موضوع النظم السياسية ، سواء باللغة الفرنسية ام العربية • ولكن يكفينا هنا الاشارة الى ان الكل يجمع على ان الديمقراطية المباشرة لم تتحقق الا فى بعض المدن اليونانية القديمة كمدينة اثينا وبعض ولايات صغيرة فى سويسرا • ولكن الديمقراطية المباشرة ، اصبحت مستحيلة التطبيق ، نظرا لازدياد عدد السكان ازديادا كبيرا فى الدول المختلفة ، بيحث يستحيل على الشعب من لناحية العددية مباشرة شئون السلطة بنفسه •

G. Burdeau : Traité de science Politique T. V. 2ed. L.G.D.J
Paris 1970 pp. 569 et s.s.

(١٠٠) لذلك ، انتقد روسو النظام النيابى فى انجلترا وقرر بشانه ان « نواب الشعب ليسوا ولا يمكن ان يكونوا ممثلين له ولا يحق لهم ان يبتوا نهائيا فى اى امر نيابة عن الشعب • فكل قانون لم يرافق عليه الشعب نفسه ، يعتبر باطلا لا يمكن ان نعطى له وصف القانون •• » •

du contrat social, Livre III ch XZ.

Il n'a jamais existé de véritable démocratie et il n'en existera jamais. Il est contre l'ordre natural que le grand nombre gouverne et que le petit soit gouverné "

ويقصد روسو بذلك ، أن الاعتبارات العملية تؤدى فى النهاية ، وبالضرورة الى أن تتبولى أقلية ، باسم الاغلبية ، الحكم . ذلك أن التجمهرات الشعبية فى مجموعها اذا ما دعيت الى مباشرة الحكم بنفسها ، تؤدى الى الاضطراب والفوضى لان كل فرد من أفراد الجماعة ، سيسعى الى تحقيق رغباته الشخصية وهذه هى الفوضى بعينها . ولكن حكم الجماهير يقتضى على العكس من ذلك ، استتباب النظام ، وهو ما لا يتسنى الا بحكومة قوية تقيم النظام الداخلى وتكبح جماح « الفوضى » الفطرية لدى المحكومين . لهذا السبب ، ينظر الناس الى الحكومة ، نظرة مواجهة لانها تقيم النظام فيهم ، وتقيد من ميولهم « الفطرية » .

وعلى ذلك ، فان الديمقراطية ، « فى عصرنا الحديث ، تأخذ معنى مختلفا عن المعنى الذى حدده فقهاء القرن الثامن عشر ، فهى تفهم بمعنى أكثر بساطه وأكثر واقعية ، فالديمقراطية ، بمفهومها الحديث ، وهى كما حددتها الهيئة التأسيسية الفرنسية ١٧٩٣ « الحرية للشعب ولكل فئات الشعب » وليست الحرية لاصحاب الامتيازات الطبقية المكتسبة بالمولد ، أو بالثروة ، أو بالمركز الاجتماعى أو الوظيفة ، ولكنها الحرية الحقيقية للجميع ، والتى تستلزم حدا أدنى من مستوى المعيشة ، وقدرا معقولا من التعليم ، وقدرا من المساواة الاجتماعية وتحقيق نوع من « التوازن السياسى " un certain équilibre Politique " » بين الطبقات المختلفة .

وقد لاحظ الفقهاء الفلاسفة ، أنه فى أغلب البلاد التى بلغت حدا معينا من الرفاهية المادية ، وحققت مستوى مرتفعا من المعيشة (كأمريكا الشمالية وأوربا الغربية) ارتبط تقرير الحريات العامة فيها بتطور نظام الاحزاب . ففى مطلع القرن التاسع عشر ، حيث القوى الرأسمالية وحدها تسيطر على الصحافة ووسائل الاعلام ، والأجهزة التى تتولى عملية الانتخابات ، لم يكن هناك ديمقراطية بمعنى « الحرية للشعب وكل فئات الشعب » ، ولكن ، مع تطور الاحزاب ، وعلى الاخص مع قيام الاحزاب الشعبية ، سمحت هذه التنظيمات السياسية للشعب بكل فئاته ، بالمشاركة فى كل المؤسسات

(101) du contrat social, livre III ch, IV.

والاجهزة السياسية والدستورية [١٠٢] • لذلك ، غدت الاحزاب ، ظاهرة سياسية هامة يصعب التخلى عنها فى النظم الديمقراطية • فالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى أدت الى تقرير حق الاقتراع العام واشراك الجماهير الشعبية الغفيرة فى الحكم عن طريق منحها حق التصويت، هذه التطورات جميعا ، استلزمت بالضرورة أمران ، أما الأمر الأول ، فمؤداه ، أنه نظرا لتزايد عدد المشاركين فى الحياة السياسية فى البلاد (بعد تقرير حق الاقتراع العام) كان لابد من اعطاء تحركهم السياسى شكلا واضحا ومتسقا ، لأنه لم يكن ممكنا الاكتفاء بتسجيل أصوات الملايين من المواطنين دون تحديد مسار هذه الاصوات ورغباتها ، فى شكل سياسة محددة وبرنامج معين ، والا كان ذلك مؤديا الى الفوضى ، ولاستحال – دون تنظيم محكم– قيام نظام سياسى أو تشكيل حكومة موافقة لرغبات المحكومين •

أما الأمر الآخر ، فهو أن صعوبة تعبير الشعب – كل الشعب – عن رأيه فى آن واحد وفى وقت واحد ، اقتضت بالضرورة ايجاد مكان يلتقى فيه ممثلو الشعب كله ، من أجل التعبير عن الاحتياجات المختلفة لكافة فئات الشعب وطبقاته •• هذا المكان ، أو هذه المؤسسة هى « البرلمان » حيث يلتقى ممثلو الشعب ليتبادلوا آراءهم ويعرضوا أفكارهم ، التى تعبر عن الرغبات المختلفة لشتى جماهير الشعب ، تمهيدا لاتخاذ القرارات ، واصدار القوانين ، التى تنظم حياة الامة • هذان الامران اللذان يعدان من ضرورات الحياة الديمقراطية فى الدول الحديثة ، استطاع نظام الاحزاب أن يعنى بهما [١٠٣] : فقد مكن هذا النظام من تنظيم ممارسة الشعب لحق الاقتراع العام ، وأعطى لهذه الممارسة معنى سياسيا وترجمها الى برنامج محدد ، معبرا عن كافة الطبقات • كما استطاع نظام الاحزاب أيضا أن يعطى للعمل البرلمانى مضمونا سياسيا ، معبرا عن رغبات وآمال كافة الطبقات الشعبية ، محققا بذلك ، لب الديمقراطية ، ألا وهو « حرية

---

(١٠٢) حتى أن بعض الأحزاب الشمولية (كالحزب الشيوعى) ، فى بعض البلاد ، غدا ضرورة لتاكيد الديمقراطية على النحو السالف • لان الغاء هذه الأحزاب فى بلد كفرنسا او ايطاليا مثلا ، كان سيؤدى بالضرورة لافساح المجال ، ولو لفترة مؤقتة • للقوى المحافظة واليمينية وحدها ، كى تتحكم فى النشاط السياسى ، مما يفقد التوازن السياسى ، بين الطبقات المختلفة ، مضمونة وفحواه ، فيؤثر بذلك فى الحياة السياسية للبلاد •
Duverger : op, cit., note 24, p. 464.

(103) Lipson . op, cit., note 62, p. 138.

الشعب ، وكل فئات الشعب » وبذلك ، صار نظام الاحزاب من العناصر الجوهرية للحياة السياسية ، وبحيث صار كل ما يتعلق بالسياسة من موضوعات اجتماعية كانت أم أيديولوجية أم تنظيمية ، يجد فى الحياة الحزبية متنفسا لجميع الاتجاهات الشعبية ، مما مكن الاحزاب من الاضطلاع بدور هام فى الحياة الديمقراطية ، ألا وهو دور الوسيط بين المجتمع والدولة ، لذلك ، تأثرت الاحزاب واكتسبت صفاتها منها معا : فمن جهة تأثرت الاحزاب بالمجتمع فجاءت تعكس تركيبته الاجتماعية - وتبرز التعارض بين مصالح الطبقات المختلفة وتعبر عن هذه المصالح والاتجاهات ، وحتى تنجح الاحزاب فى نقل هذه الصورة الى الدولة ، كان لابد أن تتحلى الاحزاب بتنظيم محكم وجهاز ادارى يمكنها من القيام بدورها على خير وجه ، ولهذا جاءت الاحزاب فى شكل تنظيمات سياسية وشعبية فى آن واحد ، وبحيث صارت ظاهرة لاغنى عنها فى النظم الديمقراطية ، حتى أن الاستاذ Duverger يقرر بهذا الصدد أنه « اذا كان القول ، بأن الديمقراطية تتعارض ونظام الاحزاب ، قولا صحيح فان هذا يعنى أن الديمقراطية تتعارض والظروف التى نعيشها فى العصر الحالى (١٠٤) ·

من هذا الاستعراض ، يتضح لنا أن الاحزاب ارتبطت بالنظام الديمقراطى وأصبحت احدى دعائمه ، وخاصة أنها ساعدت على تكوين رأى عام بعيدا عن المؤتمرات العاطفية وحماس « التجمعات » وساعدت على تنظيم صفوف الجماهير مما مكنها من اقامة معارضة منظمة للحكومة تعمل على حماية حقوق المواطنين ، وهى بذلك أفضل مما لو كانت المعارضة فردية أو غير منظمة · وتلك هى مزايا الاحزاب ·

البند الثالث : مزايا الاحزاب :

لعل من أهم مزايا الاحزاب ، كما سبق أن بينا ، أنها تساعد من جهة ، على تكوين رأى عام ، كما تعمل ، من جهة أخرى ، على تنظيم المعارضة فى وجه الحكومة بطريقة منظمة وشرعية ·

---

(104) Duverger : op, cit., note 24, p. 468.

١ ـ قدرة الاحزاب على توجيه الجماهير ومعاونتها على تكوين رأى عام :

قلنا ، أن الديمقراطية المباشرة ، تقتضى أن تقوم الجماهير بحكم نفسها بنفسها ، طبقا للقرارات التى تصدرها التجمعات الشعبية • ولكن هذا الاسلوب ، كما سبق أن بينا ، هو أسلوب يتفق والديمقراطية المثالية ، ولكنه يتعارض والاعتبارات العملية ، فمن جهة ، يمكننا أن نتصور مدى الصعوبة المادية التى يمكن أن نواجهها ، بل قل استحالة ، جمع كل الشعب ، فى آن واحد وفى وقت واحد لاتخاذ قرار معين • ومن جهة أخرى ، نجد أن شؤون الحكم فى الوقت الحاضر قد تميزت فى كثير من أمورها بناحية فنية وعلمية تستلزم خبرة ودراية خاصة لا تتوافر لكثير من أفراد الشعب • وبذلك تقف الصعوبات العملية والفنية حائلا أمام تطبيق الديمقراطية المباشرة (١٠٥) •

ولكن ، حتى لو تصورنا ، امكانية التغلب على هذه الصعوبات العلمية والفنية ، يظل الاخذ بالديمقراطية المباشرة ، نظاما معيبا ، نظرا لما قد يؤدى اليه من فوضى واضطراب ، نتيجة لوقوع « جموع المواطنين » تحت تأثير

خطيب مفوه ، ولكنه قليل الخبرة والحنكة •

فلقد أثبت العمل ، أن الجماهير الغفيرة يسهل التاثير عليها بالخطابة ودفعها الى اتخاذ قراراتها بصورة فورية وعشوائية دون دراسة أو تريث ، ولكن هذه الجماهير ، نفسها ، اذا قسمت الى مجموعات مناسبة عدديا واستطاعت دراسة نفس الموضوع والوقوف على أبعاده ، لربما اتخذت قرارا عكسيا لذلك القرار الذى اتخذته فى « تجمعها العام » تحت تأثير الخطابة و « التصفيق الحاد » •

فمن الثابت ، أن القرارات والتصرفات ، تكون أكثر اتزانا ، كلما قل عدد الافراد المدعوين لاتخاذ هذه القرارات • ذلك أن الحشود الغفيرة من الناس تقع تحت تأثير ما يعرف بـ « هيستريا التجمعات La pathologie de la foule » والتى يقصد بها ، أن الحماس الشعبى يذهب بالتفكير المتروى ، ويمحو كل شعور بالمسئولية الفردية ، لذلك ، فمن الثابت أن

(105) Burdeau : op, cit., note 99, p. 569.

اتخاذ القرار على المستوى العام للجماهير قد لا يؤدى الى اتخاذ القرار الصحيح (١٠٦) ومن هنا ، تبرز أهمية اتخاذ القرار على نطاق جماعات منظمة ومحدودة عدديا وهو ما تتيحه الاحزاب لأعضائها ٠

لذلك ، يقرر بعض الفقه فى هذا الصدد « أن عدم وجود أحزاب منظمة تنظيما دقيقا فى ديمقراطية أثينا القديمة ، كان من شأنه أن يمكن خطيبا قديرا من أن يحرز نفوذا أو تأثيرا على جموع الشعب ، يفوق كثيرا ذلك التأثير الذى يمكن أن يحدثه مثل ذلك الخطيب فى التجمعات النيابية « البرلمانات » فى العصر الحديث ، حيث توجد أحزاب منظمة من شأن ما تفرضه من النظام والطاعة أن يجعل تلك البرلمانات بمنأى عن تأثير تلك الانفجارات العاطفية الوقتية التى قد يحدثها مثل ذلك الخطيب » (١٠٦) ٠

(ب) تنظيم الاحزاب المعارضة :

ان تحقيق الحرية لجميع فئات الشعب ، تأكيدا للديمقراطية يقتضى تمثيل جميع الطبقات فى المؤسسات السياسية الدستورية وتمكنها من ابداء وجهة نظرها بطريقة منظمة ومشروعة ، لذلك ، فاذا كانت الحكومة تمثل « الاغلبية » فانها لا يمكن أن تتمتع وحدها بكل الحق فى التعبير عن وجهات نظر « الجميع » بل لابد « للاقلية » من منظمات سياسية شرعية (أحزاب) تعبر عنها ، وتقف من الحكومة موقف المعارضة ٠ هذه المعارضة علاوة على ما تعنيه من اعطاء الجميع حرية التعبير عن مصالحهم وآرائهم ، فانها تساعد ـ حتى الاغلبية ـ فى المحافظة على حرياتها وحقوقها ، حيث ان وجود المعارضة ، يجعل الحكومة تتصرف ، وهى تضع فى اعتبارها وجود المعارضة وتخشى أن تقوم المعارضة بتأليب الرأى العام ومحاولاتها للوصول الى الحكم واقصاء حزب الاغلبية ، مما يحول فى النهاية دون استبداد الحكومة واساءة استعمالها لسلطاتها ٠

وقد أدرك الكتاب السياسيون هذه الحقيقة ، فنبهوا الى ضرورة المعارضة الشرعية ، ويقصد بها ، وجود حزب معارض (أو أحزاب معارضة) لا يشارك فى الحكم ، ولكنه على استعداد دائم ، لتولى الحكم بالطرق

---

(106) Michels : op, cit., note 15, p.p 27 et s.s.

(١٠٧) عبد الحميد متولى : المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٥ ، ص ١٥٦ ، هامش ٢ ٠

المشروعة (الانتخاب) دون أن يعرض المؤسسات الدستورية فى الدولة لاى خطر · والواقع ، أن تطور الممارسة الديمقراطية ، فى البلاد الغربية ، قد سمح بتطور نظام المعارضة بطريقة طبيعية وبكل حرية ، بحيث لم تعد المعارضة بالضرورة « غير وطنية » كما كان ينظر اليها فى الازمنة الغابرة بل أضحت المعارضة ضرورة من ضرورات الديمقراطية ، وعلى الاخص من ضرورات النظام الحزبى (١٠٨) ·

لذلك ، فان حكومة الاغلبية ، لا ترغب فى القضاء على المعارضة ، بل هى تنظر اليها وكأنها « المكمل الطبيعى » لها ولا يمكن الاستغناء عنها حقا ، ان الاغلبية تعمل بكل الوسائل على الاحتفاظ لنفسها بالحكم ولكنها لا ترغب ، فى الوقت نفسه ، أن ترى المعارضة وقد وهنت ، ذلك أن وجود معارضة قوية يساعد الحزب الحاكم (والاحزاب الحاكمة) على التماسك ودعم الصفوف ، ليتمكن من مواجهة المعارضة أما لو كانت المعارضة منعدمة ، أو كانت ضعيفة ، فيخشى أن يدفع ذلك ، ببعض أعضاء الحزب بالخروج عن قواعد الشرعية واستغلالهم لنفوذهم ، أو بالحكومة لاساءة استعمال السلطة والتعسف ·

لذلك ، فمن القواعد المسلم بها فى النظام الديمقراطى أن المعارضة أمر لازم لضمان الحريات العامة ، فالمعارضة لم تعد فقط أمرا مشروعا فى البلاد الديمقراطية بل غدت أمرا ضروريا ، بحيث اذا لم تكن مشتركة فى الحكم ، فانها ، تبدو مع الاغلبية وكأنها « صنوان لا يفترقان » (١٠٩) ومن علاقاتهما المتبادلة تستمد الحياة السياسية ، الدفع اللازم لها ، نظرا لما تسمح به هذه العلاقة من رقابة مستمرة ، وما تتيحه من فرص لكافة الآراء والاتجاهات · فوجود المعارضة ، يرغم الحكومة على تحقيق بعض مطالبها (مطالب الاقلية) ، لا ارضاء للمعارضة ، ولكن رغبة فى التخفيف من خطرها على الحكومة · كذلك ، فان المعارضة ضرورية فى تأكيد مسئولية الحكومة ، وعلى الاخص المسئولية الوزارية ، كما تعمل المعارضة أيضا على حماية الحريات العامة ، اذا ما عن للحكومة الاعتداء عليها ، أو على الاقل كشف الحكومة وفضح اجراءاتها غير المشروعة ·

(108) Lauvrence : op, cit., note 20, p. 536.

(109) Burdeau : la démocratie. ed seuil, Paris 1956, p. 150.

الفصــل الثانى

التعريف بالاحزاب ووظائفها

بعــد أن انتهينا من استعــراض أصــل الأحزاب وكيفية نشأتهــا ، وأهميتها فى النظم الديمقراطية ، نشرع الآن فى محــاولة لتعريف الاحزاب (المبحث الاول) وبيان وظائفها (المبحث الثانى) ٠

المبحث الأول

تعريف الاحزاب

تتصف الاحزاب ، بأنها ظاهرة سياسية مركبة ٠

Les partis politiques sont un phénomène complexe (١١٠)

لذلك ، يصعب النظر الى الاحزاب ، من وجهــة نظــر واحدة ، واعطاؤها ، من ثم تعريفا شاملا ٠ فالأحزاب ، كاغلب الظواهر السياسية ، يمكن أن يكون لها مدلولات متعددة ، ويمكن لذلك دراستها من جوانب متعددة (١١١) ٠ ولكن الاحزاب ، لا يمكن تفهمها ولا دراستها ، الا بدراسة هذه الجوانب كافة ٠ ولكن نظرا لتعدد الجوانب التى يمكن النظــر منها الى الاحزاب ، وتعــدد المدلولات التى يمكن الاخــذ بها ، نتيجة لذلك ، لتعــريف الاحزاب ، بات هــذا التعريف أمرا صعبا يتعــين التعرض له ٠ ونظرا للصعوبات التى تقف عائقا أمام وضع تعريف شامل للاحزاب ، فاننا نلجــأ فى هذا الخصوص ، لوسيلة فنية قال بها العميد F. Gèny حيث قرر انه « اذا استحال على الباحث عملا ، ايجاد تعريف شامل لظاهرة معينة ، وجب عليه اذن ان يختار بين صفاتها المتعددة اهم الخصــائص المميزة لها ، ومن هذه الخصــائص يتبلور التعريف ٠٠٠» (١١٢) ٠

(110) J. Charlot : op, cit., note 24, p. 36.

(١١١) فتاريخ الأحزاب واساليب نشأتها دراسة يهتم بها المؤرخــون ، أما تنظيمها وأحكامها الخاصة بالانضمام وقواعد اختيار قادتها ، وأحكام انشائها وحلها ، فمسائل يختص بها القانون ، أما الوسط السياسى الذى تعمل فيه ، وطبيعة العلاقات فيما بينها فمسائل تدخــل فى اختصاص علمــاء السياســة ٠

(112) F. Gény : Science et technique en droit privé positif T.I& sirey, Paris 1924, p. 153.

لذلك ، فنظرا لصعوبة تعريف الاحزاب تعريفا جامعا ، يتعين علينا ان نبين الجوانب المختلفة التى يمكن النظر منها للاحزاب ، اى استعراض ماهية العناصر المختلفة المكونة لها ، وما هى المدلولات المتنوعة التى يمكن اعطاؤها لهذه الظاهرة (المطلب الاول) فاذا انتهينا من ذلك ، اخترنا تعريفا يجمع بين أهم هذه الجوانب (المطلب الثانى) ٠

المطلب الأول : المدلولات المختلفة لفكرة « الاحزاب » :

ان النظر لظاهرة الاحزاب ، فى محاولة لتعريفها ، تشمل العديد من المدلولات المختلفة ٠ فالبعض قد ينظر الى الحزب ، نظرة تنظيمية ، باعتبار ان التنظيم هو الذى يضفى على الحزب أهميته وهو الذى يمكن من تحقيق ما يرمى اليه الحزب من أهداف (البند الاول) وقد يرى البعض الآخر ، ان اهداف الحزب ، النابعة من الايديولوجية التى يعتنقها هى العامل الحاسم فى تعريف الحزب (البند الثانى) ٠ وهناك فريق ثالث قد يقف عند وظائف الحزب ، باعتبار أن وظائف الحزب هى اهم ما يمكن ان يميزه (البند الثالث) ٠

البند الأول : المدلول « التنظيمى » للحزب (تعريف الحزب باعتباره تنظيما) :

ويعد هذا المدلول هو أقدم المدلولات التى استخدمها الفقه فى محاولته لتعريف الأحزاب ٠ ويرجع السبب فى ذلك ، كما سبق ان بينا عند الكلام عن نشأة الأحزاب ، الى أن نشأة الاحزاب كانت عبارة عن تنظيم لعملية الانتخاب ، ومحاولة لتعريف الناخبين بمرشحهم ودفع هؤلاء الناخبين عن طريق التنظيم ، الى تدعيم مرشحى الحزب ٠ لذلك نجد ان اولى الدراسات التى انصبت على الاحزاب ، أخذت بهذا المدلول ٠ فكل من Michels ، Ostrogorski انصبت دراستهما للاحزاب ، على انها « تنظيم » قبل كل شىء (١١٣) ٠

وكذلك الاستاذ Duverger ، حين شرع فى تعريف الحزب ، مال الى الأخذ بالمدلول التنظيمى ، حيث كتب يقول : « ان الحزب ليس

---

(113) Ostrogorski : op, cit., note 15.

Michels : op, ci., note 15.

جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع لعدد من الجماعات المتناثرة عبر اقليم الدولة ، كاللجان الحزبية ، والمندوبيات ، واقسام الحزب ، والتجمعات المحلية ، كل هذه « الجماعات » يربط فيما بينها الرباط التنظيمي الذى يقوم على أجهزة الحزب المختلفة وهذا الارتباط فيما بين الجماعات المختلفة ، يقوم على اساس تدرجي هرمي يصفه الاستاذ دوفرجيه على الوجه التالى « يمكن القول دون مبالغة ان التنظيم الحزبى ، يقوم على الوجه التالى : ان مناضلى الحزب (قادته) يتولون توجيه أعضائه٠والاعضاء بدورهم يقومون بتوجيه مؤيدى الحزب ، وهؤلاء الاخيرون يعتلون على توجيه الناخبين٠وبذلك نرى ان التنظيم الحزبى يقوم على اساس من التدرج بين جماعاته المختلفة ، لان درجة المشاركة فى التنظيم واحدة بالنسبة للكافة » (١١٤) ٠

نفس المعنى يؤكده ماكس ويبر Max Weber « ان اصطلاح (الحزب) يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية ، تقوم على اساس من الانتماء الحر ٠ والهدف هو اعطاء رؤساء (الحزب) سلطة داخل الجماعة التنظيمية ، من أجل تحقيق هدف معين أو الحصول على مزايا عادية للاعضاء » (١١٥) ٠

يتضح لنا اذن ، من هذه التعاريف ، التأكيد على الجانب التنظيمي للحزب Duverger يجعل من التنظيم ، العمود الفقرى للحزب ، بينما يؤكد Weber على هذا الجانب التنظيمي ويقدمه على اهداف الحزب ٠

ورغم ما يعيب المدلول التنظيمي ، من قصور عن شمول ظاهرة الاحزاب ككل ، واعطائها تعريفا جامعا مانعا ، فان مما يزيد فى عدم صلاحية هذا المعيار ،هو اختلاف انصاره حول « صورة » هذا التنظيم ٠ فالبعض (١١٦)

---

(١١٤) نفس هذا المعنى نجده لدى (114) Samuel J. Eldersveld

(١١٥) فى كتابه :

political parties A Behavioral Analysis - chicago . Rand

(115) Maw Weber : The theory of social and economic Organization - New york, The Free Press, 1947, p. 407.

Cité in Charlot, op cit, Note 24, p 47.

(116) Michels : op, cit., note 15, pp. 271 et s.s.

Duverger, op, cit., note, pp. 178 et s.s

يؤكد على الطبيعة « الاوليجارشية » للاحزاب « البيروقراطية الاوليجارشية» فى داخل الحزب ، تقوم على تكوين دائرة داخلية مغلقة ، تتولى بين يديها شئون الحزب وتتوارث فيمـــا بينها مراكزه القيادية بينمـا يرى البعض الآخر (١١٧) ، على العكس من ذلك ، ان الحزب تنظيم « مفتوح » كوادره غير ثابتة ، سواء فى القمة أو على مستوى القاعدة ، ولا تنحصر السلطة فيه فى دائرة داخلية مغلقـة ، بل توزع السلطة على المستويات المختلفة المـكونة للتنظيم الحزبى •

والواقع ، انه لا يمكن القطع بصحة أحد الرأيين • فكلاهما معيب ، لانه حاول أن يضع صـــورة موحدة لجميع « التنظيمات » الحزبية ، وهى مسألة جد شاقة وغير ممكنة • فصورة التنظيم الحزبى ، تختلف من حزب الى آخر بحسب العلاقات القائمة بين المستويات التنظيمية المكونة للحزب• فكل حزب ، يتكون كما قال Duverger ، من عدة جماعات داخلية ، وتتوقف درجة التنظيم الحزبى ، على طبيعة العلاقات التى تربط بين هذه الجماعات • لذلك يتعين لوضع تعريف للاحزاب يأخذ بمدلولها التنظيمى ، أن نأخذ فى الإعتبار ، مكونات هذا التنظيم ، ومستوياته المختلفة :

أ – فينبغى أولاً ، التمييز بين المستويات المختلفة للانتماء الحزبى ويتضح لنا من ذلك ، ان هناك عدة درجات من الانتماء للحزب : فهناك قادة الحزب ، والمناضلون والاعضاء ، والمؤيدون ، والناخبون • لذلك يتعين دراسة كل مستوى من هذه المستويات وعلاقته بالمستويات الاخرى ، حتى نقف على الصورة الحقيقية للتنظيم الحزبى (١١٨) •

---

(١١٧) أنظر على الأخص Eldersveld السابق الاشارة اليه هامش (١١٤) والذى ورد ذكره فى :

Charlot, op, cit, Note 24, p 38.

(١١٨) والواقع ان هـذه الدراسة على جانب كبير من الاهمية • فمن النتائج التى تدعـو الى الدهشة بهـذا الصـدد ، والتى توصـل اليها الأستاذ عن طريق البيانات الاحصائية ، تدل على أن زيادة عـدد الناخبين المؤيدين لحزب ما ، لا تؤدى بالضرورة لزيادة عدد أعضاء الحزب ، لأن الدافـع وراء كل فريق مختلف •

Duverger, op, cit., note 24, p III.

ب ـ ينبغى الالتفات أيضا،فى‌هذا الصدد،بضرورة التمييز بين الاجيال المختلفة ومدى سلطاتهم فى كل مستوى من مستويات الحزب ، فكلما ازداد عدد الاجيال القديمة فى المستويات القيادية للحزب ، كلما كان من الصعب ان يجرى الحزب تعديلات هامة سواء من ناحية التنظيم والبرنامج وكلما ازداد عدد الاعضاء من الاجيال الجديدة ، كلما كان هذا التغيير ممكنا (١١٩) ٠

حـ ـ واخيرا ، ينبغى الالتفات ، الى عامل هام ، هو طبيعة العلاقات بين القوى المختلفة داخل الحزب ، المجموعة الحكومية (اذا كان الحزب هو الذى يحكم) والمجموعة البرلمـــانية للحزب ، وقيادات الحـزب ، وأخيرا الجماعات المحلية التابعة للحزب ٠

فمما لاشك فيه ، ان الكيفية التى يتم بها توزيع السلطات بين هذه المستويات ، وتلك الجماعات ، هى التى تحدد صورة التنظيم الحزبى وهذه الصورة لايمكن أن تكون واحدة بالنسبة لكل الاحزاب ٠ حقا ان هناك قواعد عامة ، تصلح كحد أدنى لوصف « التنظيم الحزبى » (١٢٠) ٠ ولكن هذا الوصف لا يصلح وحده لاعطاء الاحزاب تعريفا شـــاملا ، لا غموض فيه ٠

البند الثانى : المدلول « الايديولوجى » للحزب (تعريف الحزب بالنظر الى مبادئه وأهدافه) :

اذا كان الفريق الاول من الفقهاء ، ينظـر الى « التنظيم » فالفريق الثانى ، يركز على المبادىء والاهداف التى يقوم عليها الحزب ، فالفيلسوف

---

(119) A. Kriegel : les communistes français -ed seuil Paris 1968ChV
J. Charlot : L'U.N.R (étude du pouvoir au sein d'un perti politique) A. Colin. Paris, 1967, ch VIII, VIII et IX
William R. Schonfeld : op, cit., note 74.

(١٢٠) يؤكد الأستاذ Serauf ، فى هـذا الصـدد ، ان كل تنظيم حزبى يتكون من ثلاثة عناصر ، تتدرج فيما بينها ، على النحو الآتى :

١ ـ فهناك اولا « التنظيم الحزبى » بمعناه الدقيق : فالحزب هـو تنظيم ينضم اليـــه المواطنون ليعملوا على تنسيق جهودهم من اجـل تحقيق هـدف معين ، هـذا التنظيم باعتباره مؤسسة مستقلة له نظمه واحكامه الداخلية التى تبين اسس العمل به : قبول الأعضاء ، تولى المراكز القيادية ، قواعد توزيع السـلطة داخـل التنظيم وكيفية اتخاذ القرارات ٠ وهذا هـو التنظيم الحزبى ، الذى يضم قادة الحزب ومناضليه ، اعضاءه ، باعتبارهم الصـفوة النشـــطة للحـــــزب ٠

E. Burk يعرف الأحـــزاب على أنها « مجـــموعة منظمة من الناس ، اجتمعت من أجل العمل المشترك لتحقيق مصلحة الوطن ، عن طريق تحقيق الاهداف والمبادىء التى يعتنقونها • ذلك أن الفيلسوف ينظر الى السلطة نظرة مجردة ، بينما السياسى الذى هو أيضا فيلسوف ولكن يخوض تجربة عملية ، يحاول ايجاد السبل الكفيلة بوضع أهدافه موضع التنفيذ » (١٢١) •

ولا شــك أن تعـريف الحزب ، بالنظر الى الايديولوجية التى يعتنقهـا ، الاهداف التى يســعى الى تحقيقها ، امر هام ، فايديولوجية الحزب هى

---

٢ ـ وهناك « التنظيم الحكومى للحزب » ، أن الأعضاء فى الحزب يضمهم ـ فى البرلـان ـ تنظيم خاص بهم هــو المجموعة البرلمـانية ، فاذا كان الحزب يحكم (أو يشترك فى ائتلاف حاكم) فان مجموعة الحزب « الحكومية ـ أى الوزراء » لا تعـدو أن تكون امتدادا للمجموعة البرلمـانية • ويتوقف مدى استقلال أعضاء المجموعة الحكومية فى مواجهة الحزب على طبيعة التنظيم الحزبى • (راجع فى هـذا الصـدد ما سبق ص ٢٧) •

(٣) وهناك أخيرا القاعـدة الانتخابية للحزب ، وهى تعـد أقـل عناصر الحزب نشــاطا وتنظيما هـذا المستوى يضم كل من ينتم الى الحزب ، سواء فى ذلك أعضاء الحزب أم مؤيدو ، فى الانتخابات • هـؤلاء ينظرون الى الحزب نظرة « عاطفية » اكثر منها « تنظيمية » ، والحزب لا يمثل بالنسبة لهم الا امتداد لشخصية عامة معينة ـ وارتباطهم بالحزب يقـوم على فكرة « الولاء » التى تسمح للتنظيم بمعناه الدقيق من الاعتماد عليهم •

من هـذه العلاقة ، بين المستويات الثلاث ، يقوم التنظيم الحزبى ، ويتوقف مدى فاعليته على طبيعة هـذه العلاقات ومدى امكانيات الحزب فى التوفيـــق والتنسيق بين رغبـــات هـذه المســتويات جميعـــا •

F. Sorauf : Political Parties and Political Analysis cité in charlot, op, cit., note 24, p 48.

(121) E. Burk : Thougts on the cause of the present Discontents 1770 I, pp. 530 et 536.
Cité in charlot, op, cit., note 24, p.49.

هـذا المعنى أكده ايضا لينين حيث كتب يقول أنه « دون برنامج ، لا يمكن للحزب أن يقوم باعتباره تنظيما سياسيا قادرا على المحافظة على خطة العام فى كل مرة تجـد فيها ظروف غير متوقعة • فبدون وضع سياسة محـددة للعمل على تنفيذ أهـداف الحـزب لا يمكن القــول اننا بصـدد تنظيم سياسى فعــال ، وانما يمكن اعتبار هـذا الجمع من الأفراد هـو جمع من الفقهاء النظــــريين » •

Lénine : de la campagne electorale et de la plate forme electoral. Le social Démocrates No. 24, 18 Octobre 1911.

انظر كذلك :

Burdeau : op cit., note 99, p. 266.

أحد مكوناته الاساسية ، وهى التى تمكن من الحكم على « لون » الحزب ، أى على اتجاهه السياسى ، ولكن هذا التعريف ، الذى يقتصر على الجانب الايديولوجى هو بدوره تعريف معيب ، لانه يتجـاهل جوانب اخرى من الاحـزاب لا تقل أهمية عن الجانب الايديولوجى (كالجـانب التنظيمى والجانب الوظيفى) • هذا علاوة على ان الأخذ بالجانب الايديولوجى وحده ، قد لا يعطى صورة صـادقة عن الحزب ••• لذلك يقـرر G. Wallas فى هـذا الصدد ان اصطلاح « الحزب » هو ككل الاصطلاحات السياسية ، يمكن عند سماعه أو قراءته أن يترك لدى الافراد انطباعا يختلف من شخص الىآ خر • فغالبا ما يحدث ، ان تكون مشاعرنا نحو « الحزب » ناجمة عن انفعال عاطفى نحكم به على اتجاهات هـذا الجزب ، لذلك يتعين على قادة الاحزاب ، ان يعطوا لحزبهم اتجاهات واضحة ومعروفة للكافة • ولا يمكن للقادة ان يحققوا ذلك ، الا اذا اوضحوا دون خلط « لون » حزبهم أى أهدافه، فأجدادنا الأوائل استطاعوا ان يكتشفوا « الألوان » قبل « الكلام » [١٢٢] •

كذلك ، يؤخذ على هـذا التعريف ، أنه لا يمكنه أن يمثل (كسابقة) كل الاحزاب فى واقعهـا وتطورهـا : فهناك أحـزاب لا تعتنق أيديولوجية معينة ، وهناك أحزاب أخرى ، تتخلى عن ايديولوجيتها تحت ضغط الظروف الواقعية بحيث يجىء التطبيق مخالفا للنظرية :

١ ــ فهناك بعض الاحزاب ، التى يلعب الجانب الايديولوجى فيهـا دورا ثانويا ، ولا يمكن التعويل عليه لمعرفتها • مثال ذلك مثلا ، حزب العمل البريطانى الذى يميل للأخذ بالمبادىء الاشتراكية ، ولكن « الاشـتراكية ، ليست بالنسبة للحزب « ايديولوجية » راسخة ، بقدر ماهى برنامج يسعى الحزب الى تنفيذه • فالمـادة الرابعة مثلا من لوائح الحزب ، تؤكد على ضرورة « الملكية الجماعية لوسائل الانتاج » ولكن حكم هـذه المـادة يتعارض مع العديد من أحكام لائحة الحزب ، التى تؤكد فى مجملها قبول الحزب لمجتمع « وسـط » شبه رأسمالى ، شبه اشتراكى ، وبذلك يمكن أن نقول

(122) G. Wallas : Human nature in Politic - London - Constable 1920 pp. 83 - 84.

Cité in charlot : op, cit., note 24, p. 50.

ان حزب العمل البريطانى لا يرتبط بايديولوجية معينة ، وانما يميل الى تحقيق برنامج يؤكد على المساواة والعدالة الاجتماعية (١٢٣) •

(ب) وحتى بالنسبة للاحزاب التى تعتنق « ايديولوجية » واضحة ، فهـذا لا يعنى ان هـذه الاحزاب لا تحيد ولا تتراجع عن مبادئها ، بل نجدها فى كثير من الاحيان ،مضطرة الى « تطويع » أيديولوجيتها لتتمكن من مواجهة الظروف ، ولتتماشى مع الاعتبارات العملية • وحتى تتمكن من التوفيق بين « النظرية » ، « والتطبيق » تعمد الاحزاب الى التمييز بين أهدافها (على المدى القصـير) وأهدافها (على المدى الطويل) حيث تضـطر الى تعديل أهدافها بقصد مواجهة الظروف الطارئة ، مع التأكيد على أن أهدافها (على المدى الطويل) والمرتبطة بالايديولوجية التى تعتنقها ، لم يطرأ عليها أى تغيير •

البنـد الثالث – المدلول الوظيفى للحزب (النظر الى الحزب بإعتبار وظائفه) :

أما الفريق الثالث ، من الفقهاء ، فيميل الى تعريف الحزب بالنظر الى جملة الوظائف التى يقوم بها الحزب •
الوظائف التى يقوم بها • وهو ما دعـا هـذا الفريق ، الى محاولة بيـان

ولعل أهم هـذه الوظائف على الاطلاق ، هى وظيفة تولى الحـكم • فالاستاذ R. Aron يعرف الحزب على أنه « تنظيم دائم يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة ، سواء فى ذلك العمل على تولى السلطة أو الاحتفاظ بها (١٢٤) •

---

(١٢٣) وانظر فيما بعد ، ص ١٩ وما بعدها •

(123) J. Charlot : op, cit., note 24, p. 42.

(124) A. Aron : Introduction à l'étude des partis politiques association Française de science politique. journées d'études des 26 et 27 Nov. 1949.
F. NIS. ? Paris 1949 p. II

وهــذا هــو نفس المعنى الذى يؤكــده A. Bouns الحزب هو مجموعــة من النـاس تسعى الى السيطرة ، بالوســائل المشروعة على جهاز الحكم (١٢٥) ٠

كذلك يؤكد Schattschneider ، ان الحزب بالدرجة الاولى ، هو «محاولة منظمة للوصول الى الحكم » بحيث لا يمكن تعريف الحزب ، دون الالتفات الى هـذا العامل ، فهـذا العامل هو « القاسم المشترك » بين جميع الاحزاب (١٢٦) ٠

ولكن الحزب ، يقوم بوظائف اخرى ، لا تقل أهمية عن هـذه الوظيفة (وظيفة الحكم) فبالنسبة للبعض ، تلعب الاحزاب دورا هـاما فى تكوين الرأى العام ، وتقوم بدور « الوسيط » بين المجتمع والسلطة فيقرر Apter فى هـذا الصدد ان « أهم وظيفة للحزب هى قيامه بتنظيم وتوجيه الرأى العام ، وتلمس احتياجات الناس ، ونقـل هـذه الاحتياجات الى الاجهـزة المسؤولة ، بحيث يعمل الحزب على التقريب بين الحكام والمحكومين ٠

لذلك ، يمكن القول ان الاحزاب هى بالدرجة الاولى « محاولة للتقريب بين الرأى العام والسلطة » (١٢٧) ٠

ولكن الجـانب « الوظيفى » للحزب ، على الرغم من أهميته لا يمكن الارتكان اليه وحـده فى تعريف الحـزب ٠ فالاحزاب فى وظائفها ، لا تقف عند حد تولى الحكم وتكوين الرأى العام ، بل هى تقوم الى جانب ذلك

(125) A. Douvns : An Economic Theory of Democracy New-York, Harper 1957, pp 24-26.

(126) Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 51.
E.E. Schtoschneider : Party Gouvernent New York, Rinechart 1942, pp 35-37 Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 52.

(127) D. E Apter : The politics of Modernization Chigago University of Chicago press, 1965, pp. 181,182.
Cité in charlot, op, cit., note 24, p. 53.

بوظائف أخرى متعددة (١٢٨) هـذا من جهة • ومن جهة أخرى ، تتفاوت الاحزاب فيما بينها فى الوظائف التى تقوم بها • فالاحزاب الامريكية مثلا ، ترتكز ، على الوظـائف « العمليـة » (كتولى الحـكم ، وتنظيم الحملات الانتخابية ••••• الخ) ، بينما الاحزاب الاوربية اذ تركز أيضـا على هـذه الجوانب ، فانهـا لا تغفل وظيفتها الايديولوجية ، التى تتمـثل فى غرس الافكار والمبادىء لدى تابعيها ، لا تهمل أيضا وظائفها الاجتماعية •

المطلب الثانى – محـاولة تعريف الأحزاب بالنظر الى جوانبها المختلفـة :

تناولنا ، فى الصفحات السابقة ، المدلولات المختلفة لفكرة الحزب وأكدنا على عـدم صلاحيـة أى منها وحـده ، لشمـول ظاهـرة الاحزاب فى مجموعها ، ويبدو ان السبب الرئيسى فى فشل كل مدلول على حده ، هو ان كلا منها كان يصف مرحـلة من مراحل تطور الاحزاب فحسب • لذلك يقـرر الاستاذ Burdeau بحق ان « من العبث محاولة وضع تعريف دقيق لظاهرة الاحزاب،دون أن نحدد مقدما الزمن والوسط السياسى والاجتماعى اللذين نتناول من خلالهما تعريف الحزب » • (١٢٩) فالصعوبة التى قامت فى وجه كل محاولة لتعريف الاحزاب ، ليست فقط النظر الى جـانب من جوانب الحزب المميزة ، دون الجوانب الاخرى،ولكن أيضا النظر الى الاحزاب نظرة قاصرة على مرحلة من مراحـل تطـورها • لذلك ، نجـد أنه حتى بالنسبـة للذين حـاولوا أن يضعوا تعريفا شاملا للحزب ، جاءت محاولاتهم أيضا قاصرة عن شمول هـذه الظاهرة لانهم كان يقصرون تعريفهم على مرحلة معينة بما يحيط بها من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية • لذلك فان أى محـاولة لتعريف الحزب تعريفا عاما وشاملا ، تقتضى أن نضع يدنا على « الخصائص العامة المشتركة » للاحزاب ، والتى تظل رغم تطور النظام الحزبى الحد الادنى الذى يقوم عليه عماد هـذه الظاهرة السياسية •

---

(١٢٨) كتنظيم الحملات الانتخابية ، وتنظيم المعارضة وممارسة الضغوط على الحـكومة ، والعمل على تعبئة وتجنيد اعضاء الحزب ومؤيديه ، وتكوينهم « أيديولوجيا » ، وكذلك بعض الوظائف الاجتماعية كتنظيم الاحتفالات العامة ••• الخ •

انظر فيما بعـد ، وظائف الأحزاب ، ص ١٠٥ وما بعـدها •

(129) Burdeau : op, cit., note 99, p. 265.

فلو تناولنا الاحزاب ، كتنظيم ، وحاولنا التركيز على هـذا الجانب لتعـريف الحزب ، لادركنا سريعـا أن هـذا هو أكثر جوانب الحـزب تأثرا بالظروف التى يمارس الحزب فيها نشاطه ، ولهـذا السبب ، لا يمكن لهـذا الجانب أن يكتسب طابعا موحدا يصلح كقاعدة لتعريف الحزب تعريفا شاملا فالتنظيم ـ كما يسـلم بذلك انصـار هـذا الرأى أنفسـهم ـ يقـوم على العلاقة بين مسـتويات الحزب المختلفة • وقد رأينـا ان هذه العلاقة تتوقف على الظروف التى نشأ فيها الحزب والتى يمـارس فيها نشـاطه ، وأن درجة التركيز فى السلطة داخل الحزب ، أو قيامه على أساس من اللامركزية ، كلها أمور داخلية (١٣٠) ، متصلة بأصل نشأة الحزب والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة به ، ومن ثم لا يمكن الارتكان اليها لوضع تعريف موحد للاحزاب •

لذلك ، يظل لنا العنصر الاكثر ثباتا فى الحـزب ، والذى يتمثل فى الحـد الأدنى المشـترك بين كافة الاحـزاب ، ويتمثل فى التضـامن المـادى والمعنوى الذى يربط بين أعضاء الحـزب الواحد ، الذين يدينون بمجمـوعة من الافكار السياسية المشتركة(١٣١) فهـذا الرابط بين أعضـاء الحـزب الواحـد ولد ونما مع نشـأة الاحزاب وتطورها ، وهو الآن (وسـيظل) المحـور الذى تدور حوله كل عناصر الحزب من تنظيم وأهـداف ووظائف •

فاذا اعتمدنا ، على هذا العامل ، لتعريف الحزب ، كان لابد ان نأخذ بعين الاعتبار ، ان مثل هذا التعريف ، يتضمن بالضرورة شقين :

أما الشق الاول : فيصور الحـزب فى شكل تيار فكرى يعكس رؤية سياسية خاصة ومتميزة • هـذه الرؤية جمعت بين مجموعة من الافراد وجعلتهم يلتفون حـولها باعتبارها رؤية موضـوعية بعيدة عن الاهواء الشخصية •

وأما الشق الثانى : فيركز على العلاقة التى تربط بين أفراد هـذه المجموعة والاهداف التى يسعون الى تحقيقها من تجمعهم •

---

(١٣٠) انظر ما سبق ، ص ٣٥ وما بعدها •

(131) Burdeau : op, cit., note 99 pp. 267.

وعلى الرغم من أهمية الشـــق الاول من التعـــريف ، الا ان التطور الحزبى يعطى للشق الثانى اهمية أكبر ، لانه القاسم المشـــترك بين كل الأحزاب ، فى الوقت الحـــالى فالأحـــزاب جميعا ، ايا كان لونهـــا أو طبيعـــة تنظيمها ، تدل على أنها تقـــوم على أســـاس من « التضامن بين أعضـــائها » من أجل تحقيق « المصلحة العامة » لذلك تدعى كل الاحزاب (بحق أو بغير وجه حق) انها تتكلم باسم الشعب وأنها تعبر عن « الارادة الشـــعبية » . والتركيز على هذا الجانب من جوانب الاحزاب ، يتميز بانه عـــلاوة على كونه يعكس الصورة الحقيقية للاحزاب فى العصر الحالى ، فانه بالاضافة الى ذلك ، يأخذ فى الاعتبار الاســـباب التاريخية التى كانت وراء نشأة الأحزاب ، وعلى الأخص ارتباط نظام الأحزاب بمبدأ أن « الاقتراع العام » ، حيث لا يمكن تعريف الاحزاب ، دون الاخذ بهذا الارتباط ، ووضعه موضع الاعتبـــار .

لذلك ، فنحن نميل للاخذ بالتعريف الذى قال به الاستاذ Burdeau (١٣٢) وأيده أيضا الاستاذ A. Aron (١٣٣) ، والذى يعرف الحزب بانه « تنظيم يضم مجموعة من الافراد ، وتدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع افكارها موضع التنفيذ ، وذلك بالعمل فى آن واحد ، على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين الى صفوفهم ، وعلى تولى الحكم ، أو على الاقل ، التأثير على قرارات السلطات الحاكمة » فهذا التعريف ، علاوة على انه يجمع بين كافة الجوانب التى رأيناها للحزب ويشمل المدلولات المختلفة له ، يتميز أيضا بأنه يجارى التطور الذى عرفته الاحزاب » (١٣٤)

---

(132) Burdeau : op, cit., note 99, p. 268.

(133) Raymond Aron : démocratie et totalitarisme.
coll " diées " Gallimard - Paris 1956, p. 117.

(١٣٤) هناك محاولات اخرى ، لتعريف الحزب تعريفا شاملا ، ولكن يعيبها جميعا أنها ، اما تغافلت ايضا عن بعض عناصر الاحزاب ، فجاء التعريف ضيقا عن ان يشمل ظاهرة الاحزاب فى مجموعها ، وأما كان التعريف واسعا ، بحيث كان يشمل الى جانب الأحزاب ظواهر اخرى .
فمثلا هناك تعريف الأستاذ Freidrich « الحزب هـو مجمـوعة من النـاس منظمـة بطريقة دائمة ، تهـدف الى الوصول الى الحكم أو استمرار السيطرة عليه لصالح قادة المجموعة واعطاء أعضاء الجماعة ـ بفضل هذه السيطرة ـ بعض المزايا والمكاسب المادية والأدبية .
Freidrich : op, cit., note 18, p 250.

اذ يركز على جهود الحزب وسعيها الدائب الى كسب الرأى العام ، فما من حزب فى وقتنا الحالى الا ويؤكد انه يعمل من أجل تحقيق الآمال والمطالب الشعبية ، وما من حزب الا ويسعى الى تعبئة الرأى العـــام الى جانبه • لذلك فان محاولات الاحزاب التأثير على الرأى العام ، لم تعد مجرد وسيلة يستخدمها الحزب ، بقدر ما هى عنصر من عناصر تكوينه ، وخاصة ان الأحزاب كلما نجحت فى كسب تأييد الرأى العام لها ، كلما أمكنهـا أن تتفاخر (ولو من الناحية النظرية) بطابعها الديمقراطى ، وان تنفى عن نفسها تهمة « الاوليجارشية » •

كذلك يتميز هذا التعـــريف ، بانه يبرز دور الاحزاب فى الصراع الدائر حول السلطة ، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة • فهو حين يركز على دور الحزب فى السعى الى تولى السلطة والتأثير على قرارات الحكومة يؤكد بذلك ان الاحزاب ، ليست مجرد تيارات فكرية فحسب ، ولكنها مؤسسات لا غنى عنها فى كل نظام ديمقراطى ، اولا لانهـــا تعمل على تكتيل جهود المواطنين وتكوين رأى عام مؤثر ، بدونه لا يمكن للاحزاب ان تدعى قدرتها على الحكم أو المعارضة • وثانيا لان عددا من الحريات العامة ، كحرية اقامة الجمعيـــات ، وحرية التظاهر والتجمع وحرية الصحافة ، تفقد الكثير من فحواها ومضمونها. اذا لم يكن هناك احزاب •

وبذلك يتضح أن التعريف الذى نميل اليه ، يعطى صــورة واضحة لفكرة الاحزاب • حيث يبرز دور الحزب فى تكوين الرأى العام ووظيفته فى تولى السلطة ، ويؤكد على الرابط « الفكرى » و « التنظيمى » بين أعضاء الحزب ، ويبين مكانة الحزب باعتباره مؤسسة من المؤسسات السياسية التى لا غنى عنهــا فى النظم الديمقراطيـــة • وبذلك يجمع هــذا التعريف ، ببساطة ــ بين الجوانب المختلفة لفكرة الاحزاب ، ويتماشى مع ما حققته هذه الفكرة من تطور فى وقتنا الحالى •

= وهناك ايضا تعريف الأستاذ Goguel للأحزاب بأنها مجموعة منظمة من الناس تشارك فى الحياة السياسية ، بقصــد تولى الحكم (بصورة شاملة او جزئية) للعمل على تنفيذ افكار وتحقيق آمال اعضاء المجموعة. Goguel : Politique - Octobre 1947, p. 685.

ولكن هــذه التعريفات كما يبـدو لا تصل الى حـد شمول كل جـوانب الأحزاب ، ولا تلاحـق من جهة اخرى كل التطـور الذى شـهدته هــذه الظاهرة فى السنين الأخيرة ، وعلى الأخص تحول الاحزاب من مؤسسات سياسية تعتمد على الكوادر ، الى مؤسسات شعبية تعتمد على تأييد الرأى العام ، كما يوضح ذلك التعريف الذى اخـذنا به فى المتن •

المبحث الثــانى

وظـائف الأحـزاب

يتعين علينا قبل الخوض فى وظائف الاحزاب ، ابداء ملاحظة أولية ، مؤداهـا اننا لا نتنـاول هـنا نوعـا معينا من الاحــزاب ، وانمـا نتناول النظرية العامة للاحزاب • ومعنى ذلك اننا نتناول وظائف الاحزاب بصفة عامة ، ونركز على تلك التى تقوم بها جميع الاحزاب • بحيث ينظر الى هذه الوظائف على انها الحد الادنى الذى تقوم به كل الاحزاب ، ايا كانت طبيعتها • هذه الملاحظة الاولية كان لابد منهـا ، نظرا لان الوظائف التى تقوم بها الاحزاب ، تتأثر دون شك ، بطبيعة كل حزب على حدة • وقد أكد الاستاذ Burdeau هذه الحقيقة بقوله « ان تحديد وظائف الاحزاب يبدو أمرا صعبا اذا حاولنا تجاهل طبيعة الاحزاب المعنية والوسط الذى تباشر فيه نشــاطها ، فما هو وجه الشبه بين الوظـــائف التى تباشرها الاحزاب فى النظم الليبرالية وتلك التى يباشرها الحزب الواحد فى الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد ؟ » (١٣٥) •

وعلى الرغم من هذه الملاحظة ، فاننا سنضطر هنا للنظر الى الأحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية لابد ان تقوم بعدد من المهــام لا غنى عنهــا تجاه المجتمع الذى تباشر فيه نشاطها ، مع التأكيد على انه حتى بالنسبة لهذه الوظائف ، فان اسلوب القيام بها يتوقف الى حد بعيد ، على المبادىء التى يعتنقها الحزب والاهداف التى يسعى الى تحقيقها •

ولعل أهم هذه الوظائف جميعا ، أو كما يقال عنها « الوظيفة الكبرى » للحـــزب هى سعيه الدائب فى الوصــول الى الســـلطة ، أو التأثير على قراراتها (١٣٦) فالحزب لا يتمكن من تحقيق اهدافه الا اذا توصل للحكم ، أو اذا تمكن عن طريق الحصول على قدر من التأييد الشعبى ، من الضغط

---

(135) Burdeau : op, cit., note 99, p. 271.

(١٣٦) محمود صبرى عيسى : النظرية العامة للاحزاب ـ المقال السابق الاشارة اليه هامش ١٦ ، ص ٨٦ •

على السلطة الحاكمة ، وتنظيم المعارضة (المطلب الاول) لذلك ، نجد انه الى جانب الوظيفة الكبرى ، تقوم الاحزاب بعدة وظـائف اخرى ولكن هذه الوظائف جميعا لا تعدو ان تكون مكملة للوظيفة الاولى ، وترمى الى تأكيـد قيام الاحزاب بوظيفتها الرئيسية ٠

ومن هـذه الوظائف ، مشاركة الاحزاب فى تكوين الرأى العام وتوجيهه (المطلب الثانى) والقيام بدور الوسيط بين الجماهير والسلطة الحاكمة (المطلب الثالث) وتكوين الكوادر السياسية (المطلب الرابع) ٠

المطـلب الأول : تنظيم الاحـزاب المعارضة

قلنا ان الوظيفة الكبرى للاحزاب هى الوصول الى الحكم ، أو محاولة التاثير على قرارات السلطة الحاكمة ، عن طريق تنظيم المعارضـة ٠

والمعارضة فى النظم الديمقراطية لها اهمية كبرى ٠ فعلاوة على انها متفقة مع المنطق وطبيعة الامور ، من حيث وجود الرأى والرأى المخالف ، وما يحققه وجود المعارضـة « المشروعة » من وسائل قانونية تسمح للتيار المعارض بالتعبير عن رأيه ، علاوة على ذلك ، فان المعارضة تعتبر ، فى النظم الديمقراطية ، جزءا لا يتجزأ من النظام نفسه ٠

ومفاد ذلك ، ان أى نظام سياسى ليس نظـاما جامدا ، لا يقبل أى تعديل أو تغيير ، فكل النظم السـياسية الديمقراطية ، تقوم على أساس قبول الاغلبية لها بخيث اذا عبرت الاغلبية عن رفضها للنظام وأبدت رغبتها فى تبديله أو تعـديله ، تعين وفقـا للمفاهيم الديمقراطيـة الاستجابة لتلك الرغبات ، وتلك هى فائدة المعارضـة وما يدعو الى ضرورة تنظيمها فى النظم الديمقراطية ، فهذه النظم ينبغى عليها ان تعترف دائما وتشجع وجود برامج سياسية مختلفة عن برنامج الاغلبية الحاكمة ، كما يتعين على هذه الاغلبية أيضا قبول كل نقد موجه اليها من المعارضة ، فبرنامج المعارضة ، وماتوجهه من نقد الحكومة يمثلان ضرورة لا مناص منها فى كل نظام ديمقراطى ، حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها ، واعتمـــادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة ان تستجيب لرغبات الجمـــاهير فى التغيير والتعديل ، دون ان تتعرض المؤسسات الدستورية لأى خطر ، مما يترتب عليه امكانية حدوث التغيير فى نطاق « الشرعية » وهو ما يطلق عليه الفقه « استمرارية المؤسسات الدستورية » (١٣٧) ٠

(137) Charlot : op, cit., note 24, p. 290.

لذلك ، يعد تنظيم المعارضة من أهم وظائف الاحزاب ، وهذه الوظيفة ليست مجرد مجابهة ، من أحـــزاب الاقلية لحزب (أو احزاب) الاغلبية ولكنها وظيفة محددة الابعاد ، تقتضى من حزب المعارضة ، ان يقوم بتوجيه النقد الى الحكومة ، على الا يكون هذا النقد مجردا ، بل مقرونا بالحلول البديـلة ، التى يتضـمنها برنامج متكامل ، يمكن ترجمتـه الى قـــرارات نافذة ،، اذا سنحت الفرصة للحزب المعارض أن يتولى الحكم • ولا شـك أن قيام المعـــارضة على هذا النحو ، لا يمكن ان يتم الا اذا اسـتندت الى ما تتيحه لها النظم الديمقراطية من وسائل تساعد على نجاح المعارضة وعلى الاخص ما تكلفه هـذه النظم من حماية للحريات العـامة ، كحرية الصحافة وحرية الرأى ، وحرية التجمعات والجمعيات والحصانة البرلمانية ، وحق البرلمان فى مساءلة الحكومة وطرح الثقة بها •••• الخ •

ويقتضى قيام الاحزاب بوظيفتها فى المعارضة ، اضطلاعها بعدة مهام (البنـد الأول) ، ويتوقف مـدى نجاحهـــا فى تحقيق هـذه المهـام ، على الظروف السياسية والحزبية التى تمارس فيها الاحزاب نشـاطها (البند الثانى) •

البنــد الاول : المهام التى تفرضها وظيفـة المعارضة :

تفرض وظيفة المعارضة على الاحزاب ، القيام بمهام ثلاث •

فالاحــزاب المعارضة ، يتعين عليها اولا ، ان تقوم بنقد النظــام السياسى الذى تقيمه الاحزاب الحاكمة • ولكن ينبغى أن يتم هذا النقــد بحيث يتناسب والظـروف الوطنيــة ، ولا يؤدى للاخـلال بقـواعد الشرعية الدستورية • ومن امثلة النقد الذى لا يتناسب والظروف الوطنية ، قيام الاحزاب بنقد سياسة الحكومة على أساس حلول مســتوردة من النظم الأجنبية ، وخاصة لو كان الرأى العام يرفض هذه الحلول ، ولعل هذا هو اهم ما يوجه من نقد للاحزاب الشيوعية فى دول أوربا الغربية (١٣٨) •

---

(138) J. Touchard : " Introéuction à l'idéologie du P.C.F « in »
leCommunisme en France ".
Cahiers de la condaiion nationale des sciences politiques
A. Colin - Paris 1969.

* انظر ايضـا فيما بعـد ، ص ٢٨٦ وما بعـدها •

ويتعين على الاحزاب ، ثانيا ، ان تقوم بتقديم البدائل ، وان يكون لديها على وجه الخصوص ، برنامج صالح للتنفيذ • ولكن الملاحظ فى هذا الصدد أن الاحزاب المعارضة غالبا ما تشط فى هذا الصدد بالطرق فهى اما أن تقدم برامج تقترح فيها تعديلات تؤدى الى قلب أسس النظام « رأسا على عقب » وبحيث لا تحتمل المؤسسات الدستورية ان يتم هذا التعديل بالطرق « المشروعة » واما ان تكتفى بتقديم برامج دعائية ، لا تتضمن سوى مبادىء عامة براقة ، لا تصلح لأن توضع موضع التنفيذ • ذلك ان الاحزاب المعارضة ، فى سعيها الدائب للوصول الى الحكم ، تعمل على اكتساب أكبر قدر من الاصوات ، لذلك فهى بالاضافة الى مؤيديها ، تحاول أن تسلب الاغلبية اكبر قدر ممكن من الاصوات ، لذلك تعمل المعارضة على ارضاء الجماعات المستاءة من الحكومة والجماعات المترددة وتأخذ فى الاعتبار عند وضع برنامجها ، مطالب هؤلاء فيأتى هذا البرنامج وكأنه عمل « دعائى » بمناسبة الانتخابات ، أكثر منه برنامجا محددا صالحا لتنفيذه من قبل الحكومة التى تشكلها المعارضة « اذا هى نجحت فى الوصول الى الحكم » •

ويتعين على احزاب المعارضة فى النهاية ، ان تكون قادرة اذا هى نجحت فى الوصول الى الحكم ، على ان تتحمل مسئوليتها فى استمرارية المؤسسات الدستورية وما يقتضيه ذلك من قيام كوادر الحزب بتولى مسئولية الحكم ، وقدرتها فى المحافظة على كيان المؤسسات القائمة واستمراريتها دون اضطراب •

وهنا يختلف دور الحزب ، بحسب امكانياته ، وبحسب النظام السياسى الذى يباشر فيه نشاطه ، حيث يتوقف مدى مقدرة الحزب على الاضطلاع بمهمة استمرارية المؤسسات الدستورية ، على مدى ما يتمتع به الحزب من سلطة فى ظل الحكومة الجديدة (١٣٩) وبحسب ما اذا كان الانتصار الذى حققه الحزب قد جاء به وحده الى كراسى الحكم ، ام ان انتصاره كان جزئيا ، بحيث أجبر على الاشتراك فى ائتلاف حكومى ومدى ما يتمتع به من سلطة داخل هذا الائتلاف ، ام لاضطراره الىالحكم دون

---

(139) G. Lavau : Partis et systèmes politiques " interactions et fonction " Revue canadienne de science politirue N. I. Mars 1969 pp. 36 et s.s

« اغلبية برلمانية » واضطراره الى تنسيق برامجه مع الاحزاب التى دون ان تشترك معه تسانده فى البرلمان(١٤٠) ٠

البنـد الثانى : الظروف المؤثرة فى قيام الاحزاب بوظيفة المعارضة :

يتوقف مدى نجاح الاحزاب ، فى القيام بمهام المعارضة على طبيعة النظام السياسى والحزبى ٠ فالنظام الحزبى له تأثيره على ابعاد المعارضة وصورتها ٠ فالمعارضة فى النظم الحزبية الثنائية ، تختلف عن المعارضة فى النظم المتعددة الاحزاب ٠ ففى النظم الثنائية الاحزاب تكاد المعارضة تأخـذ شكلا « شبه رسمى » ففى انجلترا مثلا ، يحصل رئيس حزب المعارضة على راتب من الدولة ويطلق عليه « رئيس معارضة حكومة صاحب الجلالة » Leader de l'opposition augouvernement. de sa Majesté
أما فى النظم المتعددة الاحزاب فالوضـع يختلف بالنسـبة لتعـدد الاحزاب وكثرتها ، مع اختلاف قوتها وحجمها ، وتباين برامجها ، مما يصعب معه القول بوجود تنظيم متناسق للمعارضة ١٠

لذلك نجد المعارضة فى النظم الثنائية تأخذ طابعا خاصا فتظل هذه المعارضة معتدلة Opposition modérée لان طبيعة النظام تملى عليها هذا « الاعتدال » فالصراع السياسى ينحصر بين حزبين ، ويفترض ان يتبادلا مكانيهما ، لذلك يتميز الحزب المعارض دائما من استخدام لهجة أو اسلوب متطرف ضد الحكومة ، لأنه (أى حزب المعارضة) قد يصبح بين لحظة واخرى ، فى كراسى الحكم ، فيصير اسـتخدام الاساليب المتطرفة سـلاحا ذا حـدين ، سريعـا ما يرتد الى نحـره ٠ ولذلك يتكلم عن عبقـرية التسوية التى تربط العلاقات بين الحزبين « انهم خصوم عليهم ان ينسقوا خصومتهم أمام الناخبين ، وانهم زملاء عليهم الاتفاق كى يعمل النظـام بسـلامة » (١٤٢) ٠

ولكن هذا التنسيق بين المعارضة والحكومة لا يتصور قيامه فى النظم المتعـددة الاحزاب ، فهـذه الاخيرة لا تتوانى عن اسـتخدام كافة الوسائل

---

(١٤٠) راجـع ما سـبق ص ٤٨ وما بعـدها ٠

(141) Lauvrence :op,cit., note 20, p. 536.

(١٤٢) البيرمابيلو ومارسيل ميرل : الأحزاب السياسية فى بريطانيا العظمى (ترجمة محمد برجاوى) مكتبة الفكر العربى ـ منشورات عـويدات ـ بيروت لبنان ـ ١٩٧٠ ص ٩٨ ٠

المتاحة للهجوم على احزاب الحكم ونقد سياستها ، ذلك أن تعدد الاحزاب المعارضة ، وعلى الاخص الصغيرة منها ، لا يجعلها تفكر فى غد قريب تتولى فيه الحكم • ولكن هذه الصورة من المعارضة يعيبها ان كثرة عدد الاحزاب وتباين برامجها والتنافس فيما بينهـا ، ينعكس على الرأى العام ، حيث لا تستطيع الاحزاب ، ان توحد وجهة نظر المعارضة ، ولا ان تعطى للجماهير رؤية سياسية واضحة ومتناسقة ، بما يمكن من توحيد صفوف الجماهير فى المعارضة • وهذا على العكس تماما مما يحدث فى النظم الحزبية الثنائية، فلكل حزب آراؤه وبرنامجه ، بما يمكن الجماهير من الاختيار بوضوح بين المقترحات التى تطرحها عليهم الحكومة ، والبدائل التى يطرحها حـزب المعارضة (١٤٣) •

وما يزيد الامر صعوبة ، فى النظم المتعددة الاحـزاب ، انه بالاضـافة للمعارضة الخارجيـة التى تقوم بهـا أحـزاب صـغيرة ومتعـددة ، هنـاك المعارضة « الداخليـة » التى يلقاها الحزب ، من الاحزاب المشـتركة معه فى الحكم ، ففى ظل نظام حكم الائتلاف تصبح القرارات الحكومية عبارة عن « القرار الذى امكن التوصل للاتفاق عليه من جانب كل الاحزاب المشاركة فى الائتلاف » مع احتفاظ كلَ حزب بحقه الكامل فى عرض وجهة نظره ونقـد هذا القرار وبيان أوجـه النقص فيه والتى غالبا ما ينسـبها كل حزب فى الائتلاف الى الاحزاب الاخرى المشاركة فيه • كذلك تتاثر وظيفة المعارضة ، بحسب قوة وحجم الحزب الذى يمارسها ، ويختلف الامر بحسب ما اذا كان الحـزب كبيرا يتـولى تمثيل مصـالح قطـاع كبير من الجماهير تتعـدد مصالحها وتتعارض ، اما اذا كان حزبا صغيرا لا يمثل الا فئة محدودة من الناس ، متجانسة المصالح • فالتجانس الاجتمـاعى ، بين أعضـاء الحـزب

---

(١٤٣) وينبغى أن نلاحظ فى هـذا الصـدد ، أنه حتى فى النظم المتعـددة الأحزاب اذا كان الائتلاف الحاكم ، أو التجمع المعارض قـويا متجانسا فان ذلك يضفى على النظام السياسى طابعا حزبيا يشبه الى حـد كبير طابع النظم الحزبية الثنائية ، بمـا يؤدى اليه ذلك من قـوة المعارضة ووضوحها ، وعلى العكس ، فانه حتى فى النظم الثنائية اذا كان الحزب المعارض تسيطر عليه اللامركزية وتتمتع الهيئات الاقليمية للحزب باستقلال فى مواجهة سلطاته المركزية ، فهنـا تقترب المعارضة اكثر من صورتها فى النظم المتعـددة الأحزاب • فالتنظيم البرلـانى للمعارضـة مثلا فى الولايات المتحدة الأمريكية يقترب اكثر من النموذج الفرنسى عنه فى النظام الانجليزى انظر تفصـيل ذلك •

Buverger : op cit, note 24, p 458.

له أهمية كبيرة ، فكلما كان الحزب يمثل « طبقة اجتماعية واحدة » كلما كان فى مقدوره ان يتخذ موقفا حازما وواضحا ، اكثر مما لو كان الحزب يمثل عدة طبقات تقترب فيما بينها فى مواجهة الطبقات الاخرى ، ولكنها تختلف فيما بينها فى دائرتها المغلقة ، حيث يثور النزاع بين مصالحها الفئوية . وامام هذه المشكلة ، لجأت الاحزاب لاسلوب « ملتو » للتغلب على الصعوبات ، ومفاده ان يلجأ الحزب الى مساندة كل فريق على حدة ، والفصل بين هذه المطالب ما أمكن بقصد اظهار انه « لا رابط بينها ولا تعارض » (١٤٤) .

ويلاحظ أن علاقات القوى بين الاحزاب الحاكمة والاحزاب المعارضة ، تلعب أيضا دورا هاما فى نجاح احزاب المعارضة : فوجود حزب مسيطر على الحكم لمدة طويلة يؤدى الى اضعاف المعارضة والتقليل من شأنها ـ فمن جهة ، يشعر الحزب (أو الاحزاب) المعارضة بضآلة حجمه ، فيعمد الى أساليب تبعد به عن الواقع السياسى وتؤدى من جهة ثانية ، الى شعور المواطنين بضآلة دورهم وانهم لا تأثير لهم على نتائج الانتخابات مما يؤدى فى النهاية الى استمرار سيطرة الحزب ، مع بقاء الظروف السياسية على حالها ، وبحيث لا يمكن للمعارضة ان تلعب دورا الا اذا تبدلت هذه الظروف تبدلا جوهريا (١٤٥) .

---

(١٤٤) والأمثلة على ذلك كثيرة وصارخة : فالحزب الذى يضم الموظفين والعمال والفلاحين لا يتوانى عن تأييد مطالب الفلاحين فى رفع أسعار منتجاتهم الزراعية ومطالب العمال فى خفض أسعار المواد الغذائية . وقد لا يمانع الحزب فى تأييد وجهة نظر التجار ورجال الصناعة فى دعم السياسة الليبرالية ويقرر فى الوقت نفسه ، تأييد وجهة نظر العمال ومطالبتهم باتخاذ الدولة لاجراءات تنم عن تقوية سياسة التدخل فى المجال الاقتصادى والاجتماعى ، ونبذ فكرة الدولة الحارسة .

(١٤٥) ونعطى مثالا لهذه الظاهرة ، الولايات الجنوبية من أمريكا الشمالية ، وسويسرا ففى هذا البلد الأخير كان الحزب الراديكالى يسيطر على الحياة السياسية منذ عام ١٨٧٤ ويتمتع بأغلبية مطلقة (على الرغم من تعدد الأحزاب) لذلك كان يحكم دون أن يخالجه أدنى تخوف أن يقصى عن الحكم . نفس الوضع تقريبا كان فى الولايات الجنوبية للولايات المتحدة ، حيث كانت السيطرة دائما للحزب الديمقراطى منذ حرب الانفصال ، وكان دور الحزب الجمهورى محدودا لدرجة قيل معها أن هذه البلاد تعيش نظام الحزب الواحد . وقد أسفر هذا الوضع فى كلا البلدين ، عن حرب أهلية مع خلاف بينهما هو انه ، بينما كانت سيطرة الحزب الراديكالى فى سويسرا تأكيدا لهيمنة الاتجاه الاتحادى المنتصر ، كان نجاح الحزب =

وأخيرا ، تتأثر المعارضة ، بمدى الصراع الدائر بين الاحزاب • وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاث حالات :

الحالة الأولى : صراع دون خلاف حول المبادىء :

ونعطى مثالا على هذه الحالة بالولايات الامريكية (١٤٦) • فالحزبان المتنافسان يمثلان فريقين : الاول فى السلطة ، والثانى فى المعارضة يسعى لاقصاء الاول • ولكن الصراع الدائر بينهما ينحصر فى هذا النطاق ، أى نطاق الصراع على السلطة ، دون ان يكون له ابعاد ايديولوجية ولا اجتماعية ، فلا خلاف فى المبادىء ، ولا تعارض فى الافكار ، بحيث يمكن القول ، دون مبالغة ، ان هذا الصراع لا يعكس اى انقسام فى صفوف الامة• فالمعارضة هنا لا تأخذ أى دلالة حقيقية تعبر عن مواقف متضادة بين الفريقين فيما يتعلق بالمسائل السياسية الكبرى • ولذلك ، فان الانتخابات الامريكية لا يمكن ان تعبر بأى حال عن اختيار سياسى حقيقى للشعب الامريكى • ولذلك فان الانتخابات الامريكية ، سواء فى ذلك انتخابات الرئاسة أم انتخابات الكونجرس ، تسيطر عليها المصالح الاقليمية الضيقة من جهة والاعتبارات الشخصية من جهة أخرى •

الحالة الثانية : صراع يدور حول موضوعات « ثانوية » مع اتفاق وجهات النظر حول الموضوعات الاساسية :

ونعطى مثالا لذلك لبعض بلاد اوربا الشمالية وانجلترا : ففى هذه البلاد تنقسم الاحزاب وتتواجه ، ويعكس انقسامها ومواجهتها صراعا فكريا واجتماعيا • فالعمال والمحافظون فى بريطانيا مثلا ، لدى كل منهما

= الديمقراطى دليلا على رد فعل الولايات المهزومة ، ولكن أيا كان الأمر ، فان سيطرة حزب واحد على الحياة السياسية ، انعكس اثره على الناخبين فى صورة لا مبالاة بالحياة السياسية • وهكذا نجد انه فى سويسرا ، وقبل الأخذ بنظام « التمثيل النسبى » بلغت نسبة الامتناع عن التصويت اكبر حد فى أوربا عام ١٩١٤ ، بلغت فى بعض الأحيان ٥٠٪ من عدد الناخبين ، بينما بلغت نسبة الامتناع ٩٠٪ فى بعض الولايات الجنوبية بامريكا •

Duverger : op cit, note 24, p 458.

(146) Lipson : op, cit., note 62, p. 153 et s.s.

A. Kaspi : La vie Politique aux Etats - unis (2 - Aujourd'hui) Armand Colin, Paris 1977.

أفكاره الخاصة فيما يتعلق بالانتاج • وتوزيع الدخول والثروات وتكوين القيادات الحكومية ، وكل من الحزبين مثـل طبقـة معينة ، بحيث يدل هـذا التمثيل ويتماشى مع التقسيم الطبقى للمجتمع الانجليزى •

ولكن مـع ذلك يظـل الحـزبان على اتفاق تام فيما يتعـلق بالاسس الجوهرية للمجتمع والمبادىء الاساسية للنظام السياسى : فكلاهما متفق على ضرورة النظـام الديمقراطى وحق الجميع فى حـرية الراى ، وضرورة الانتخابات الحرة ، ولذلك فان الخـلافات حول بعض المبـادىء ، والخـلاف الاجتماعى لا يمنع الحزبين من التعايش معـا ـ بحيث لا يحـاول أى منهما الانفراد بالسلطة أو القضاء على الاخر ، بل ينظر كل منهما للآخر على انه جزء لا يتجزأ من النظام السياسى • بحيث قـام بين الحزبين ، فى هـذا النطاق ، ما اطلق عليه الفقيه « الثقة المتبادلة بين الحزبين » ، من حيث انهما على اتفاق حول المبـادىء الاساسية التى تحدد اطارات النظـام السياسى واهداف حكومة البلاد ، ويحترم التشـكيلان القواعد التقليدية البرلمانية ذات الطراز البريطانى • وكلا الحزبين متفق على مضمون السياسة وهو أن هدفهما المعلن والمشترك يكمن فى اقامة دولة السـعادة Welfare state فى مجتمع خير • واهداف الحكم متشابهة بالنسبة للحزبين ،فيجب ادخال الديمقراطيات الاجتماعية فى اطار الديمقراطية السـياسية ، ويمكن لوجهات نظرهما أن تتضارب ولمفاهيمهما أن تختلف على مدى الاشتراكية أو الوسائل أو الاجراءات الواجب اتخاذها ، الا أن الاختلاف لا يصل أبدا الى الهدف العميق للحكم • هذا الوضع يشجع اشـتراك الاحزاب فى احترامهم المتبادل لقواعد اللعبة الديمقراطية • بالنسـبة للحزب الحـاكم ، ان احترام حقوق المعارضة مبدأ أساسى ••• ، والاكثـرية لا تسعى الى اضـطهاد المعارضة ، فهى تتركها تعبر ، تماما وبحرية ، فى جميع الحقول ••• كـذلك لا يسعى حزب المعـارضة الى ازعاج الحـكومة دون طائل أو بصورة غير حقة ••• » (١٤٧)

---

(١٤٧) مابيلور وميدل ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٤٢ ص ٩٦ وما بعـدها •

ولعل هذا هو السبب ، الذى دعا الكتاب الانجليز ، لتحديد المعارضة بأوصاف معينة ، حتى يمكن القول انها معارضة « صاحب الجلالة » أو بمعنى آخر أنها معارضة مشروعة (١٤٨) ٠

الحالة الثالثة : صراع يدور حول المبادىء « الجوهرية » للنظام السياسى :

وفى هذه الحالة الثالثة ، نضرب مثلا بايطاليا وفرنسا : فالصراع بين الاحزاب فيها لا يدور حول مبادىء ثانوية ، بل يتصل بدعائم الدولة وأسس النظام السياسى ٠ فالاحزاب الشيوعية ترفض الديمقراطية الغربية (١٤٩) ولا تقبل تعدد الاحزاب السياسية وتسعى لاحلاله بنظام الحزب الواحد ، ولا تقر بحرية المعارضة وحرية التعبير لكل الاراء ٠ ومن جانبها ، فان الاحزاب غير الشيوعية ، ترفض نظام الحزب الواحد والدولة الشمولية ، فالصراع هنا بين الاحزاب ، هو « صراع طبقى » يصل التناحر فيه الى

---

(١٤٨) يؤكد الكتاب الانجليز ، ضرورة قيام المعارضة على أسس ثابتة ، بحيث لا تمس بالأسس الشرعية للنظام ولا بالمؤسسات الدستورية ٠ فيشترط هذا الفريق ، تسليم المعارضة بشرعية المؤسسات الدستورية القائمة ، بحيث تكون المعارضة « شرعية » وليست معارضة « ثورية » أى أن يكون للمعارضة بعض الأهداف والمبادىء التى تختلف عن الحزب الحاكم ولكنها لا تذهب فى سبيل تحقيق هذه الأهداف الى حد المساس بالأسس التى يقوم عليها المجتمع ٠ بل تقوم بالاصلاح فى اطار المؤسسات القائمة ومع احترام الشرعية الدستورية ، وبحيث لا يظهر عند تولى حزب المعارضة للحكم أى افتراق أو انفصال بين سياسة الحكومات المتتالية المؤلفة من الأحزاب المتخاصمة ٠

ويقرر هذا الجانب من الفقه ، انه لا يمكن لمثل هذه المعارضة أن تقوم الا اذا كانت الفوارق بين الأحزاب هى فوارق ثانوية ، وليست فوارق اجتماعية حادة تمثل الصراع الطبقى فى المجتمع ، وبحيث يبدو للصراع الاجتماعى وكانه صراع بين الأحزاب ، مما يؤدى بالضرورة الى ان انتصار حزب المعارضة يترتب عليه تغيير الدعائم الأساسية للمجتمع ٠

وينبغى كذلك ، حتى تظل المعارضة فى نطاق الشرعية ، أن تنصب المعارضة على المسائل ذات الطابع القومى والعام ، ذلك أن المعارضة لو كانت ترمى الى تحقيق مصالح خاصة ، سواء بالأفراد أو لبعض الفئات لترتب عليه تقسيم الأمة الى فرق وتحولت الأحزاب حينئذ من كونها وسيلة للتعبير عن الرأى العام المعارض الى أداة لتمزيق وحدة الأمة وهو يتضمن ما يوجه من نقد الى الأحزاب كما سبق أن رأينا (ص ٥٨ وما بعدها) ٠٠

Laurrence : op, cit., note 20, pp. 537 et s.s.

(149) J. Touchard : op, cit., note 138, pp. 84 et s.s.

حد الموت (١٥٠) ، ولكن الموت هنا لا يتقرر الا فى حالة واحدة هى حالة نجاح الاحزاب الشيوعية فى الوصول الى الحكم ، لانهـا ستعمد فى هـذه الحالة للقضاء على الاحزاب الأخرى ، بينما هذه الاخيرة ، انطـلاقا من أفكارهـا ، وتأكيدا لها ، تسمح طالما هى فى الحكم للحزب الشيوعى بالبقاء والاستفادة من الحريات التى تتيحها هذه النظم الديمقراطية ٠

على أنه ينبغى التنبيه فى هذا الصدد ، أن هذا التضاد حول المبادىء الجوهرية ، يتأتى على الاخص من الحزب نفسه والايديولوجية التى يعتنقها وليس من أعضاء الحزب • فمن الثابت أن ناخبى الحزب الشيوعى الفرنسى أنفسهم يتمسكون بحرية الرأى ، وحق المعارضة ، وبالحريات العـامة ٠ ولكن طبيعـة الاحزاب الشـيوعية ، والكيفيـة التى يتم بهـا تكوين كوادر الحزب ، تسمح لهم ، بتخطى المعارضة الداخلية للاعضاء حين يتعلق الامر بتنفيذ مخططات الحزب وبوضع أيديولوجيته موضع التنفيذ ، اذا تمـكن الحزب من الوصول الى الحكم ٠ لذلك ، فان المحافظة على الحريات العـامة وحق المعارضة وحرية الرأى فى هـذه البلاد ، رهين استمرار الاحزاب التى تؤمن بهذه المبادىء فى الحكم ، وكون الاحزاب التى لا تؤمن بهـا (وعلى الاخص الحزب الشيوعى) فى الاقلية المعارضة (١٥١) ٠

ومثل هذا الوضع ، يمـكن تصوره فى ظل نظـام حزبى يقوم على التعدد ، حيث يمثل الحزب الديكتاتورى أقلية لا تسمح له بالحكم (١٥٢) أو اذا سنحت له الفرصة فسيكون اشتراكه فى الحكم « ضئيلا » بحيث لايصل الى تحقيق الاهداف التى ترمى الى هدم أسس النظام الديمقراطى ، وذلك بعكس النظم الحزبية الثقافية فطبيعة هـذه النظم لا تحتمل وجود هـذه الاحزاب « الثورية » لان وصـولها الى الحكم ، وهو ما تمليه طبيعة هـذا النظام ، سيؤدى بالضرورة الى هدم الاسس التى يقوم عليهـا النظـام أساسا (١٥٣) ٠

---

(150) Duverger : op, cit., note 24, p. 460.

(151) R. Kheitmi : les partis politiques et le droit positif Français Préface de R. Pelloux L. G. D.J. Paris 1964, p. 3 et s.s

(١٥٢) فالحزب الشيوعى الفرنسى مثلا ، لم يكن يضم ، عام ١٩٦٩ سوى ثلاثمائة الف عضو فقط (٣٠٠٠٠٠) بينما كان تعداد اعضائه يناهز المليون عام ١٩٤٧ ٠

F. Goguel et A Grosser : la politique en France A Colin, collec- V. Paris 1974 - p. 121.

(153) Duverger : op, cit., note 24, p. 460.

المطلب الثانى : تكوين وتوجيه الرأى العام :

وهذه الوظيفة ، التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالوظيفة الاولى ، تقتضى من الحزب القيام بعدة مهام ، وأولى هذه المهام ، هى ما يقع على عاتق الحزب من ضرورة توجيه المواطن الفرد ، وانماء الشعور لديه بالمسئولية ، وعلى الاخص ، تلقينه أن مصالحه الفردية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمصلحة العامة ٠ فنادرا ما نصادف هذا الشعور لدى الافراد ، ولذلك يقع على عاتق الحزب تنمية هذا الشعور لدى المواطنين ، وذلك باضفاء صبغة سياسية على مطالب هؤلاء وصياغة آمالهم الفردية صياغة عامة ، ويتعين على الحزب فى هذا الصدد ، أن يعمل على مزج المطالب الفردية والخاصة بمقتضيات المصلحة العامة ٠ وبالطبع لا يمكن للحزب أن يقوم بهذه المهمة ، بمجرد الاستجابة الى رغبات المواطنين ولكن على الحزب أن يقوم بترجمة هذه الرغبات (فى اطار المبادىء العامة التى يعتنقها) الى برنامج عمل محدد ، يأخذ فى الاعتبار الظروف الواقعية التى يباشر الحزب فيها نشاطه ٠ وهنا يتعين على الحزب أن يمد مهمته من « توجيه » المواطن الى « توعيته » بالمشاكل واطلاعه على حقيقة الامور ، وبحيث يبدو الحزب وكأنه منظمة تعليمية « يقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التى توقظ فيه الوعى السياسى » (١٥٤) ويلاحظ أنه كلما ازدادت المشاكل التى تواجهها الامة كلما زادت الحاجة الى توعية المواطن بهذه المشاكل ، ولكن يبدو أن اطلاع المواطن ، على المشاكل التى تواجه الحكومة يبدو أمرا صعبا ، وخاصة بالنسبة للاحزاب الحاكمة ، لذلك فغالبا ما تلجأ هذه الاخيرة ، فى سبيل تبرير قرار ما ، الى اخفاء الصعوبات والتفاصيل التى أدت الى هذا القرار ، وغالبا ما تحاول الاحزاب (حتى أحزاب المعارضة فى بعض الحالات) أن تنسب القرار الى اعتبارات أيديولوجية ، بحيث تخفى وراءها الصعوبات الحقيقية التى أدت الى اتخاذ القرار ٠

ان المطلوب من الاحزاب ، هو القيام بتوعية المواطن ، وباعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية ، مجردة من كل خلفية سياسية ، هذا السلوك « الموضوعى » يقتضى قدرا من انكار الذات ،

---

(١٥٤) محمود صبرى عيسى : النظرية العامة للاحزاب السياسية المقال السابق الاشارة اليه ، هامش ١٦ ، ص ٨٧ ٠

لا تقــوى عليه الاحــزاب ، بل ان هــذا الســلوك يتنــافى وفكرة الاحــزاب ذاتها ، التى تقتضى قدرا من « القصور الذاتى » للحقائق ، يعكس وجهــة نظر الحزب • على أنه ينبغى التنبيه فى هذا الصدد ، الى أن هذا القدر من القصور الذاتى ، لا ينبغى أن يتجاوز الحد الذى تصبح معه المعلومات التى تقدم للمواطن « معلومات كاذبة » ، ذلك أن الحزب اذا وصل الى هذا الحد ، فقد مكانته باعتباره وسيطا بين الجماهير التى يمثلها والسلطة الحــاكمة التى يسعى الى التأثير عليها ، أى عجز عن أن يقوم بدور الوسيط بين الحكام والمحكومين [155] • اذ كيف يتسنى للحزب ، اذا هو اتبع سبيل الاكاذيب أن ينقل بصدق الى الحكام رغبة المحكومين ، وان يطلع هؤلاء الاخرين على حقيقة القرارات التى اتخذتها السلطات الحاكمة ؟ [156] ان مهمــة الوسيط التى تضطلع بها الأحزاب تقوم على مكانة الاحزاب وقربها من الجماهير ، وما تتمتع به من احترام لدى السلطات الحاكمة ، ولذلك تتوقف قدرتهـــا على القيام بهذه المهمة على مقدرتهــا فى الربط بين « السلطة » و « الطــاعة » برباط مشترك يتمثل فى حد أدنى من الثقة المتبادلة بين الحكام والمحكومين •

وحتى تقوم الاحــزاب ، بوظيفتها فى « تكوين الرأى العــام » يتعين عليها أن تربط بين المواقف الفردية وأن تنسق فيما بينها بحيث تبلور هذه المواقف المتفرقة فى « رأى عام موحد » يمثل اتجاها سياسيا محددا » [157] ويلتزم الافــراد بالطبع ، حتى يســاهموا فى تكوين الرأى ، بالتخلى عن نظرتهم الفردية ونبذ تمسكهم بالاراء الفردية والاتجــاه للتمسك بالموقف الجماعى ، واعتناق « الافكار الجماعية » أو بمعنى أكثر دقة ، الايديولوجية التى يمثلها الحزب • فالفرد اذ ينضم الى حزب ، أو يســانده ، يواجه

(155) C. Leclercq : Institutions Politiques et droit constitutionnel 2e ed, Litec Paris 1977 pp. 101 et s.s.

(156) Burdeau : op, cit., note 99 p. 273.

(١٥٧) فالدافع على تكوين الأحزاب السياسية فى الأنظمة الديمقراطية الحــديثة يرجع الى احساس الهيئة الناخبة بوجــود فراغ فى علاقتها بالهيئة الحاكمة • فالهيئة الناخبة تتكون من ملايين الأفراد المختلفين فى درجــة الذكاء والأخــلاق والمعرفة السياسية والمصلحة الاقتصادية ولهــذا فهم فى حاجــة الى اداة تجمع بينهم وتبــلور اهــدافهم وتمــدهم بالوسيلة التى تسهل عليهم مهمة الانتقــاد لتصرفات الهيئة الحاكمة ومهمة اسقاط حكومتها او الضغط عليها لتغيير سياستها • وهــذه الحاجــة بالذات هى التى تحــدد نطاق الأحزاب السياسية فى الدول الديمقراطية الحــــديثة • محمود صبرى عيسى ، المقــال السابق الاشارة اليه ، هامش ١٦ ص ٨٦ •

اختبارا صعبا ، مؤداه المقابلة بين أفكاره الخاصة والافكار التى يمثلهـــا الحزب ، وقـد لا يكون « الالتقاء » بينهما كاملا ولا « التطابق » تاما ، حينئذ يتعين على الفرد أن يتخلى عن بعض أفكاره التى لا تجد مكانا لها فى « الافكار العامة » التى يمثلها الحزب ، وأن يتقبل أفكارا أخرى جديدة ما كانت لتخطر له على بال لولا انضمامه للحزب ٠

وبذلك ، يتضح لنا مدى أهمية الحزب فى تكوين رأى عام ، فهـــو يلزم الفرد (على الاقل ، حين يمارس حقه الانتخابى) بأن يحدد مكانه فى الجمــاعة ، وبين الاختبــارات التى يرتضيها عضـــو الحـزب أول مؤيد له اذ يساند خط الحزب ، فانه فى نفس الوقت يتخذ موقفا من القضايا العامة، تجاه المجتمع ككل ٠ ٠

المطلب الثـالث ـ التعبير عن رغبات الجماهير :

اذا كان الحزب يعمل على تكوين وتوجيه الرأى العام ، فانه لا يقوم بهذا العمل الا من أجل استخدام هذه القوى المؤثرة ، سواء فى تأكيد مكانة الحزب وسيطرته على السلطة اذا كان الحزب حاكما ، أو من أجل استخدام هذه القوة (قوة الرأى العام) للضـغط على الحكومة اذا كان الحـــزب فى المعارضة ٠

ولكن أيا كان الامر ، فان استخدام الاحزاب ، لقوة الرأى العام يحقق فائدة ، لا يمكن أن تحقق بدون الاحزاب ، اذ أن استخدام الاحزاب لهـــذه القوة يدفعها الى التعبير عن رغبات الجماهير ، فبدون الاحزاب ، لا يتصور لهذه الرغبات أن تجد متنفسا لها وأن تصـل الى آذان السلطات الحاكمة ولا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحيـــاة العامة فالفرد منعزلا عن أقرانه من أعضاء الجمـــاعة لا تأثير له ، حتى لو مارس حقوقه (وخاصة حق التصويت) ، اذ كيف تتاح له فرصة اللقـاء وتبـــادل الرأى مع غيره ممن يعتنقون نفس أفكـــاره ، وأيا كانت درجة « الاقتنـاع » الفردى ومهما بلغت وجهة النظر الفردية من صحة ، فان العمل الفردى لا يؤدى الا الى ضياع الجهود وتشتيت القوى ٠ وم هنا تبدو أهمية الحزب اذ يعمل على « تمكين الجمـــاعات المختلفة من التعبير عن رغباتهـا ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعـالة »[١٥٨] ٠ وتحقيقا لذلك يقوم الحـــزب

(١٥٨) محمود صبرى عيسى : المقـال السابق الاشارة اليه هامش ١٦ ص ٨٧ ٠

بتجميع جهود الافراد ، ويضيف على هذا التجمع طابعا سياسيا معبرا عن الافكار المشتركة لهؤلاء الافراد ، والتى يمثلها الحزب ويعطى لهذه الافكار قوة سياسية تتناسب وقوة الجماعة التى يمثلها الحزب ، ولذلك ، يمكن القول ، ان الاحزاب تعكس علاقات القوى فى المجتمع ، بحيث لو أردنا التعرف على حقيقة اتجاهات الرأى العام ، لامكن معرفة ذلك عن طريق قياس ما تتمتع به الاحزاب من تأييد ، فالاحزاب تعتبر دليلا على الاختيارات السياسية للجماهير » (١٥٩) وبذلك تقدم الاحزاب دليلا ملموسا على اتجاهات الرأى العام ، دليلا يصعب الحصول عليه ، لو تركت جماهير الشعب دون تنظيم .

وبذلك يتضح ان الاحزاب لا غنى عنها ، حتى يتوافر للنظام الديمقراطى احدى دعائمه الرئيسية الا وهى التنسيق بين وجهات نظر الحكام والمحكومين ، وهو ما تقوم به الاحزاب باعتبارها مؤسسات سياسية دستورية مهمتها تكوين الارادة العامة الوطنية . فالاحزاب تعمل على تحويل « الافكار والمبادىء » الى برنامج واضح وخطة عمل محددة ، لان الجماهير ، لذا تركت دون تنظيم ، لن تتمكن من تكوين رأى عام مؤثر ، ولا من وضع برنامج يعكس آمالها وأفكارها ، ولكن الحزب هو الذى يقوم بذلك . فهو الذى يحدد للجماهير ما هو مطلوب منها ، ويبين لها الاهداف المرجوة من الخطط التى يضعها الحزب» وهو فى آن واحد « المخطط المنفذ » (١٦٠) .

" Le parti est à la fois stratège et tacticien "

يقوم باستغلال القوى الكامنة فى الجماهير ، لتحقيق اهداف الحزب ، بعد أن يقنع هذه الجماهير بوحدة الاهداف . لهذا السبب ، فان الحزب ، حتى لو لم يمثل أغلبية اتجاه معين فانه يظل على الرغم من ذلك مؤثرا على هذا الاتجاه . فالحزب بما يقوم به من وظائف التوجيه والغاية ، يعبر عن فكرة سياسية واجتماعية معينة ، بدونه ، لظلت هذه الفكرة فى نطاق المناقشات النظرية البحته دون ان تجد لها متنفسا فى الحياة السياسية ، ولا سبيلا الى آذان السلطات الحاكمة .

---

(١٥٩) هذا مع ملاحظة ان الدليل فى هذه الحالة ليس كافيا ، نظرا لاعتبارات متعددة خاصة بكل نظام سياسى على حدة ولكنه بالنسبة للنظم الديمقراطية الغربية ، على الأخص ينبغى حتى يمكن قياس اتجاهات الرأى العام الأخذ فى الاعتبار ايضا بظاهرة « الأغلبية الصامتة» " La majorité silencieuse " وهى مجموعة من المواطنين يمتنعون عن أى اختيار سياسى ، ولكن بامكانها ان ارادت التاثير على لتجاهات الرأى العام .

(160) Burdeau : op, cit., note 99, p. 276.

المطلب الرابع : تكوين واختيــار الكوادر السياسية :

اذا كانت الاحزاب تسعى الى كراسى الحكم والاستيلاء على السلطة ، فانها تعتبر أيضا ، مدارس تلقن فيها مبادىء ممارسـة السلطة • وغالبا مالا تتعرف الجمـــاهير الا على « النجباء » من طلاب هذه المدرســة ، اى أولئك الذين يقع اختيار الحزب عليهم لتمثيله فى المعــارك الانتخابية ولكن هناك فى مدرسة الحزب ، غير هؤلاء الذين يقدمهم الحزب لهيئة الناخبين الذين يقوم الحزب بتلقينهم أيضـا قواعد الحكم وأســاليب ممارســة السلطة •

وفيما يتعلق باختيار المرشحين للمجالس الشعبية ، يمكن القول ، دون غضاضـة ان تدخل الحـزب أمر لابد منه ، وذلك لتسهيل الاختيـــار لاعضاء الحزب ومؤيديه من جهـــة ، وللعمل على عدم تشتيت الاصوات المؤيدة للحزب دون مبرر من جهـة أخرى « فالاحزاب السياسـية هى التى تقدم للهيئة الناخبة المرشحين الصالحين لتولى الوظائف النيابية » (١٦١) •

ولكن الحزب لا يقف عند حد تقديم المرشحين الى الهيئة الناخبة ، بل هو يتولى أيضا اســـناد المراكز التى ينجح فى الوصــول اليهـا ، الى أعضائه المبرزين كاختيــار رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس مجلس الشــعب •••• الخ •

ويلاحظ ان فى هذا المجال ، يتوقف الحزب باعتباره « جهازا » يساعد القاعدة على اختيار ممثليها ، ويتحول الحزب الى « سلطة مطلقة » لا معقب عليها من القاعدة • حقيقة ، هــناك بعض الانظمة التى تضع المعـــايير والاجراءات التى تكفل عدم انفراد الحزب وحده باختيار الحكام ، واعطاء القاعدة الحزبية حق المشاركة فى هذا الاختيـــار ، ولكن الغالب من النظم ، تجعل للحزب فى هذا المجال سلطة مطلقة ، وهو مادعا الفقه الفرنسى خاصـة الى توجيه النقد للاحزاب ، فى هذا المجال •

ولكن على الرغم من وجاهة هـذا النقد ، الذى يؤسس على تعارض هذه النتيجة والمبادىء الديمقراطيـة ، تظل وظيفة الحزب فى هذا المجال ، لها بعض الجوانب التى تجعل عملية اختيار الحكام مسألة تختلف عن عملية اختيار « مرشح » فتكوين الحكومة وشـغل المراكز الحكومية القيادية ، مسألة تختلف عن عملية « الانتخابات » •••

---

(١٦١) محمود صبرى عيسى : المقال السابق الاشارة اليه ، هامش ١٦ ، ص ٨٦ •

ذلك ان قيام الحزب باختيار الحكام ، هى عملية تهدف الى تكوين الهيئة السياسية الحاكمة ، فالأمر هنا يتعلق بعملية « انتقاء » خاصة فالحزب لا يبحث فقط عن مرشح « يرضى » الجماهير ، ولكنه يبحث عن شخص ذى مواصفات خاصة،من حيث التكوين والتفكير والرؤية السياسية، يصلح لأن يكون ممثلا للجماعة التى يمثلها الحزب • وعلى ذلك ، فلا يمكن للحزب أن يدفع فى هذا المضمار باحد لمبتدئين ، بل لابد له من شخص متمرس فى صفوف الحزب ، بحيث يكون « نموذجا » معبرا عن الوسط الذى يقوم بتمثيله فى الحكم ومن وجهة النظر الحزبية ، لا تتوافر هذه الصفات ، الا للشخص الذى بذل حياته السياسية كلها فى صفوف الحزب بحيث « خطا فى داخل الحزب أولى خطواته » ، وتدرج فى صفوفه ، وتعلم على يد رؤسائه ، واكتسب طريقة فى التفكير يمكن معها القول بأن هذا الشخص أصبح – مع الاعتذار عن التعبير ، حيوان سياسى « (une bête politique) » (١٦٢) •

ولا شك ، ان كل أعضاء الحزب ، لا تتوافر فيهم هذه الصفات ، ولهذا فلابد من جهاز لاختيار الاعضاء وتحديد من يتوافر فيهم هذه الصفات ، هذا الجهاز لا يمكن ان يكون سوى الحزب ، وخاصة أن الحزب يحرص من جانبه ، على اقامة نوع من « التدرج الرئاسى » « فى داخل » الهيئة السياسية الحاكمة ، ولا يتسنى للحزب تحقيق ذلك ، الا عن طريق تحكم أجهزته العليا ، فى توزيع المناصب الحكومية التى يدعى الحزب الى شغلها •

ويثور التساؤل ، فى هذا الصدد ، هل من الصالح العام ، أن يكون الاشخاص المدعوون الى تولى السلطة فى المجتمع ، قد أتموا « تأهيلهم السياسى » فى صفوف المدارس الحزبية ؟ ان الرؤية الحزبية غالباً ما تكون قاصرة عن شمول كافة وجهات النظر ، وهى لذلك لا تصلح لان تكون الرؤية التى ينظر بها رجل الدولة • ولكن رغم صحة الملاحظات ، يتعين القول بأن « العمل السياسى » عمل لا يتأتى بالفطرة ، ولكنه عمل يحتاج الى الخبرة والتدريب ، بحيث لا يتصور ان نجد رجل دولة قد جاء الينا من مدرسة الحياة وحدها ، لان هذا الرجل ، مهما كانت صفاته الشخصية ، سيواجه طبقة سياسية تمرست فى المدارس الحزبية وسيواجه من ثم مصاعب

(162) Burdeau : op, cit., note 99 p. 227.

جمة ، لانه لن يستطيع التغلب على المهـارات السياسية التى اكتسبهـا أقرانه ومعارضوه فى صفوف الاحزاب ، وسيقف أمام الوسائل التىيستخدمها هؤلاء مجردا من كل دفاع ٠ ولكن يمكن القول ، فى هذا الصـــدد ، أن أغلب الحكام الذين حققوا نجاحا فى حياتهم السياسية هم أولئك الذين تدربوا فى صفوف الحزب ، والذين استطاعوا ، بعد أن صاروا حـكاما أن يتحرروا من الرؤية الحزبية ٠ على أن الخطر الحقيقى فى هذا الصدد ، الذى نبه اليـه الاستاذ Michel هو أن الحكام ، حين يتولون الحكم ، يكتسبون خبرة وحنكة سياسية ، تدفع بهم ، شيئا فشيئا ، للانفصـــال عن الجمـاهير ، وبحيث لا تتمكن الجماهير من فهمهم ولا متابعتهم ». ويقتصر دورها حينئـذ على التسـليم لهم باختيـــار ما هو أصـلح لهـا ، وبذلك يزول كل أثر للرقابة الشعبية على أولئك الذى يفترض فيهم أنهم ممثلو الشعب » (١٦٣) ٠

---

(163) Michels : op, cit., note 15, pp. 60 et ss.

الفصــل الثالث

النظم الحزبية فى العــالم المعاصر

يثير الحديث عن النظم الحزبية فى العالم المعاصر ، نقاشا لا يقل أهمية عما يثيره الكلام عن أهمية الاحزاب ووظائفها ، وعلاقتها بالديمقراطية ـ غير أن الجدل حول دراسة « النظم الحزبية » فى العالم المعاصر يزداد تعقيدا نظرا لانه لا يدور حول اختلافات فى وجهات النظر بين فريق وآخر من الكتاب بقدر ما يؤدى اليه الاخذ بوجهة نظر أحد الفريقين ، من اتخاذ موقف سياسى غالبا ما يحاول الباحث أن يتجنبه ٠

ومفاد ذلك ، أن بعض الكتــاب يقسمون النظم الحزبيــــة فى العــالم المعاصر الى صور ثلاث : نظام الحزب الواحد ، ونظــام الحزبين ، ونظــام تعدد الاحزاب ٠

بينما يقصرها فريق آخر من الفقهاء على صورتيها الاخيرتين ، مؤكدين ما يذهبون اليه بقولهم ان ادخال نظــام الحزب الواحــــد فى مفهوم « النظم الحزبية » فيه مجافاة للحقيقة سواء من ناحية المعنى أم من ناحية المضمون فالاستاذ Lipson يقــرر فى هــذا الصدد : « وهناك نقطة أخرى تحتــــاج الى ايضـاح ، هى معنى كلمة نظام عند الحديث عن الانظمة الحزبية ٠ فماذا نعنى هذه الكلمة ؟ انها تعنى ، بلا شك تعدد الاحزاب والعلاقات فيما بينها٠ ان بعض الكتاب يقررون أن هناك ثلاث صور من النظم الحزبية : نظــــام الحزب الواحد ونظام الحزبين ، ونظام تعدد الاحزاب ، ولكن هذا التقسيم يدل على استخدام عبــارة « التنظيم الحزبى » على نحــو يحول دون تفهمه على وجه صحيح ٠ ان الحزب يعنى جزءا من كل ، بمعنى وجود أجزاء أخرى، أى أحزاب أخرى ٠ لذلك فان الحديث عن نظام « الحزب الواحد » يبــــدو متناقضا ، فلابد للنظــام الحزبى أن يضم أكثر من حزب واحــد ٠ صحيح ان الديكتاتوريات تعبىء أكثر أنصارها حماسة فى حزب سـياسى واحـــد

---

(164) Lipson : op, cit., note, 62 p. 140.

يخضعون فيه لنظام استبدادى ، ولكن هذا النوع من الاحزاب يهدف هدفا معينا وله صبغة خاصة ، ويعمل عادة فى خدمة طبقة مسيطرة ، ويتمتع باحتكار السلطة السياسية • أما الاحزاب فى النظام الديمقراطى فانها تعيش أو تفشل فى جو من المنافسة ، كما أنها تنتعش بتحدى الاحزاب الاخرى ويتعرضها للتحدى » •

وتبدو هذه النظرة أقرب الى الحقيقة ، فأغلب الكتاب يسلمون بأن نظام الحزب الواحد « أبعد ما يكون عن الديمقراطية » ، بل هو أحدخصائص الانظمة الديكتاتورية (١٦٥) • فنظرا لكونه لا يواجه مشكلة التنافس على مقاعد الحكم ، فان أعضاء الحزب الواحد « لا يقفون أنفسهم على خدمة مصالح الشعب ، بل على ارضاء الزعماء وكسب ثقتهم » (١٦٦) •

ولعل فى تتبع نشأة نظام الحزب الواحد ، ما يدعم وجهة نظر الكتاب الذين يستبعدونه من دراسة « النظم الحزبية » فلقد نشأ الحزب الواحد فى كل من روسيا الشيوعية وألمانيا النازية ، وايطاليا الفاشية ، واعتبر نظام الحزب الواحد ، « عماد النظام الديكتاتورى » وان تعدد الاحزاب لا يوجد الا فى النظم الديمقراطية فحسب (١٦٧) •

وهكذا ، هناك فارق كبير بين الانظمة الكتاتورية التى تستخدم حزبا واحدا والنظام الحزبى فى الديمقراطيات الذى يتحتم عليه أن يضم دائما أكثر من حزب •

ان الفارق الاساسى بين نظامى الحزبين وتعدد الاحزاب فى الديمقراطيات الصحيحة ، وأنظمة الحزب الواحد فى الديكتاتوريات الحديثة •

---

(١٦٥) عبد الحميد متولى ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٥ ، ص ١٦٢ •

وراجع ايضا مؤلفنا : الوجيز فى النظم السياسية والقانون الدستورى المغربى — دار النشر المغربية — الدار البيضاء ، ١٩٨٠ — ص ١٦١ •

(١٦٦) محمود صبرى عيسى : المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦ ص ٩٧ •

(167) Duverger : op. cit., note 24 p. 286 et ss.

لذلك ، فاننا فى هـذه الدراسة ، سنقتصر على دراسة النظم الحزبية القائمة على التعدد (١٦٨) ، فندرس أولا نظام الحزبين (المبحث الاول) ثم نظام تعدد الاحزاب (المبحث الثانى) ٠

المبحث الأول – نظـام الحزبين :

يعكس نظام الحزبين حاجة الشعب فى الدول الديمقراطية الى ممارسة رقابته على الاجهزة الحكومية وحاجته أيضا الى ايجاد معارضة منظمة ٠

ويقتضى الكلام عن نظام « الحزبين » تحديد معنى هذه العبارة تحديدا يحول دون قيام تصور قاصر عن حقيقة هذا النظام ٠ فنظـام « الحزبين » لا يعني بالضرورة وجود حزبين فقط بالفعـل ، بحيث لو وجـد مثـلا ثلاثة أحزاب كنا فى خارج نطاق الحزبين وانتقلنا الى دائرة نظام تعـدد الاحزاب « انما نظل فى دائرة نظام الحزبين » اذا توافرت الشروط التالية (١٦٩) ٠

١ – لا يكون لاكثر من فريق ، فى أى وقت ، أمل فى تولى الحكم ٠

٢ – يجب أن يتمكن أحد هذين الحزبين من كسب الاكثرية اللازمة ويبقى فى الحكم دون مساندة حزب ثالث ٠

٣ –يجب أن يتناوب هذان الحزبان على الحكم خلال سنوات طويلة ٠

ان هذه الشروط الثـلاثة واقعية سياسيا : فهى تعترف بوجـود « جماعات » صغيرة الى جانب « منظمتين جبارتين » بحيث تنحصر لعبـة القوى السياسية عمليا فى المواجهة بين الحزبين الكبيرين » (١٧٠) ٠

---

(١٦٨) وقـد سبق للفقـه المصرى ، أن تعرض لدراسة نظام الحزب الواحـد ، انظر فى ذلك عبد الحميد متولى ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٥ ص ١٦١ وما بعـدها ومحمود صبرى عيسى المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦ ص ٩٧ وما بعـدها ٠

(169) Lipson : op, cit., note 62, p. 142.

(١٧٠) ويعكس ذلك الوضع تماما فى انجلترا فالقـارىء العادى يعرف حزب العمال وحزب المحافظين والبعض يعلم ايضا بوجـود حزب « الأحرار » نظرا لكون هـذه الأحزاب هى المسيطرة على الحياة السياسية الا اننا نجـد بين أقصى اليسار وأقصى اليمين سلسلة طـويلة من الأحزاب الصغيرة : بعضها يدافـع عن مركز ايديولوجى والبعض الآخر يمثل مصالح محلية ٠ =

وتتيح الشروط المذكورة أيضا ، تقلص حزب كبير وحلول حزب آخر نشأ حديثا مكانه ، وهو ما حدث عندما حل حزب العمال محل حزب الاحرار سنة ١٩٢٩ ٠

ولا يمنع بروز ثلاثة أحزاب ، فى فترة ما وتناوبها للحكم ، من القول باستمرار نظام « الحزبين » بشرط أن يكون ذلك لفترة مؤقتة ، يعود بعدها

= ففى الفئة الأولى نجد بعض الأحزاب اليسارية منها الحزب الشيوعى الذى أسس عام ١٩٢٠ وحزب العمل المستقل الذى اقصى عن حزب لعمال عام ١٩٣٢ ، والحزب الاشتراكى لبريطانيا العظمى الذى يدافع عن التقاليد الماركسية الأساسية فى وجه الشيوعيين والعمال فى آن واحد ، والرابطة الاشتراكية للعمل التى تستوحى التروتسكية ٠

كما أن هناك بعض الأحزاب اليمينية كحزب الأحرار الوطنيين الذى ينزوى فى هامش حزب المحافظين والحزب الفاشى ، كذلك ، هناك بعض الأحزاب الاقليمية ، منها الحزب الوطنى الايرلندى والحزب الاسكتلندى وحزب بلاد « الغال » Le parti Nationaliste gallois

وانظر فى ذلك

A. Macileau et M. Merle : les partis politiques en Grande Bretagne Collection que sais-je? No. 1174 P.U.F 3e Paris 1972 p. 6

وانظر ايضا الترجمة العربية لهذا المؤلف : ترجمة محمد برجاوى ـ مكتبة الفكر الجامعى ـ منشورات عويدات ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٩٧٠ ٠

وتجدر الاشارة أيضا فى هذا الصدد الى ميلاد حزب جديد فى انجلترا باسم الحزب الديمقراطى الاشتراكي وقد أعلن مؤسسو الحزب ، وهم جميعا من الأعضاء السابقين فى حزب العمل أن الاتجاهات المتطرفة نحو اليمين أو اليسار هى التى أدت الى ظهور هذا الحزب الذى سيلتزم خط الوسط ٠ .

انظر : Le Monde ١٩٨١/٣/٢٦

وكذلك :

Jean Blondel : y'at - il une mutation politique en Grande Bretagne .

Rev. Fr. de Sc. Pol. No. 4 AGust. 1969 vol. 19 pp. 773 et ss.

الصراع السياسى ينحصر بين حزبين كبيرين [١٧١] ذلك أن وجود أحـــزاب صغيرة داخل النظام عاجزة عن تولى الحكم ، وسيطرة أحـــد الاحزاب لمدة طويلة ، وحتى انزواء حزب كبير فظهور حزب آخر جديد ، كل ذلك لا يعنى التخلى عن نظام الحزبين ، متى توافرت الشروط السابقة • فالعامل الاساسى - الذى يعول عليه - هو أن يسود نظام « الحزبين » على نحو ما ذكرنا ، لفترة طويلة من الزمن ، وأن يكون كل خروج عليه مؤقتا ، ولا يلبث أن تعود الحياة السياسية الى هذا النظام مرة ثانية [١٧٢] •

---

(١٧١) وقـد حـدث ذلك بالفعل فى بريطانيا ، بين عام ١٩١٨ و ١٩٣١ ، عندما كانت الأحزاب الثلاثة ، الأحرار والمحافظون والعمال تتنافس على الحكم •

A. Mabileau et M. Merle, op, cit., note 170, pp. 20 et ss.
Lipson : op, cit., note 62, p. 142.

فقـد كانت الحياة السياسية فى انجلترا تتسم بالصراع بين حزبى « المحافظين والأحرار » حتى عام ١٩٠٠ حين أسفر اجتماع نقـابات العمال ، والجمعيات الاشتراكى من انشاء « لجنـة تمثيل العمال » التى اتخـذت عام ١٩٠٦ اسم « حزب العمال » الذى استطاع ان يكسب فى انتخابات ١٩٠٦ ثلاثين مقعدا فى مجلس العموم • الا أن بعض العـوامل كانت تعـوق حركة الحزب الجـديد من بينها علاقاته بحزب الأحرار وضعف جهازه السياسى والصعوبات المـالية ولكن هـذه الصعوبات تم التغلب عليها شيئا فشيئا ، خاصة باعلان حزب العمل ، فى مؤتمره المنعقد عام ١٩١٠ استقلاله التام عن باقى الأحزاب ، وما اتاحة صـدور قانون نقابى عام ١٩١٣ يتيح للنقابات استيفاء رسم سياسى من أعضائها بقصد تمويل الحزب •

الا أن الحرب أوقفت لعبة الأحزاب - بتاليف حكومة ائتلافية دامت حتى عام ١٩٢٢ وأخرت العمل بنظام الحزبين • وفى انتخابات ١٩٢٢ حصل حزب العمال على ١٤٢ مقعدا من مقاعـد مجلس العموم متفـوقا بذلك ، وللمرة الأولى ، على حزب الأحرار ، ومنذ ذلك الحين أصبحت المنافسة مباشرة بين الحزبين المتقاربين : العمال والأحرار • وساد فى انجلترا خـلال هـذه الفترة نظـام الأحزاب الثلاثة ، حتى انتخابات ١٩٣٥ ، حيث لم ينجح الأحرار فى الحصـول الا على عشرين مقعـدا ، فلم يعـد بذلك من الأحزاب الحاكمة وانحصر الصراع منذ ذلك الحين بين حزبى المحافظين والعمال وعادت انجلترا الى نظام « الحزبين » بعـد انقطاع قصير ومؤقت فى نظامها السياسى التقليدى القائم على « الحزبين » •

(١٧٢) ويفرق الفقهاء فى هـذا الصـدد بين نظام « الحزبين » البسيط le bipartisme pur ونظام « الحزبين » الفعلى le bipartisme de fait

فنظام الحزبين البسيط ، يكون حيث يوجـد حزبان متعادلان فى القـوة يتنازعان الأصوات بنسب متقـاربة تبلغ ٥٠٪ • كما هـو الوضع فى نيوزلندا ، وكذلك فى انجلترا حيث لا ينجح حزب الاحرار فى الحصول على اكثر من ١ الى ٢٪ من مقـاعد البرلمـان ، ولايحول بذلك ، دون حصول أحد الحزبين الكبيرين على أغلبية برلمـانية•

واستنادا الى هذه المقاييس ، يمكن القول ، ان نظام الحزبين لم يؤخذ به فى بريطانيا وحدها ، انما نجده أيضا فى بعض البلدان التى اعتمدت المؤسسات والنظام الانجليزى (كاسترالیا وكندا)، بل ونجده أيضا فى بعض للبلاد ذات التجربة السياسية والتاريخية المختلفة ، كالولايات المتحدة الامريكية ٠

لذلك ، نتناول بالتحليل ، تجربة نظام الحزبين فى بريطانيا على وجه الخصوص (المطلب الاول) ونتبعه ببيان ملامح هذا النظام فى الولايات المتحدة الامريكية (المطلب الثانى) ٠

المطلب الأول ــ نظام الحزبين فى المملكة المتحدة :

على الرغم من أن نظام الحزبين ليس قاصرا على المملكة المتحدة وحدها بل تأخذ به أيضا بعض الدول الاخرى ، الا أنه من الثابت أن التجربة البريطانية لنظام الحزبين فريدة تماما ، لأن الحياة السياسية فى بريطانيا كانت دائما ، ولاتزال ، تتميز بطابع خاص [١٠] وقد عبر الاستاذان مابيلو وميرل عن ذلك بقولهما :

« ان الانجليز واقعيون فى السياسة ، لا يطلقون أهمية الا على التجربة فهم متعلقون بنظام الحزبين لانه أظهر جدواه ، ويؤمن منذ أمد طويل الاستقرار الحكومى وهم لا يعنون أبدا بالمناقشات الايديولوجية ، ويستبعدون من حياتهم السياسية عقلية النظام ٠ وقد فهمت الاحزاب هذا الواقع ، فلم تتمسك بالمبادىء النظرية والمواقف الايديولوجية ، بقدر

= أما بالنسبة لنظام الحزبين « الفعلى » فيكون حيث تستطيع الأحزاب الصغيرة أن تحرم احد الحزبين الكبيرين من الحصول على الأغلبية اللازمة للحكم ، ويتمكن الحزب الصغير بذلك من أن يلعب دورا هاما بانضمامه لأحد « الحزبين الكبيرين » ، أو باجباره الحزبين الكبيرين على الدخول فى « ائتلاف » ويطلق الكتاب على هذا الشكل من اشكال نظام الحزبين ، نظام الحزبين والنصف ونجد امثلة له فى كل من استراليا وكندا وايرلندا ٠

انظر فى ذلك

Jean Claude Colliard : les régimes parlementaires contemporains. Presses de la fondation nationale de sciences politiques - Paris 1978, pp. 76 et 77 et 78.

Jean Blandel : op, [c]it., note 170, pp. 773 et ss.

ما صبت نشاطها فى مفهوم واقعى للتوصل الى السلطة والتمرس بها • وقـد علمتهم التجربة أيضا أن الاعتدال هو الوسيلة الاسلم للحكم ، وهو ما يفسر ذكاء اللعبة السياسية البريطانية ، وهو ما يسميه الكتاب الانجليـز بحق « عبقرية التسوية » أما التطرف فلا أثر له فى الحياة السياسية ، حيث تحترم الاحزاب اللعبة الديمقراطية فى جو تبقى فيه المنافسات والخصومات متوافقة ولا تعرض أبدا الحكم أو انسجام الوطن للخطر •

ويتضح لنا من ذلك ، أن النظام الحزبى فى انجلترا قد استجاب لمتطلبات الحياة الديمقراطية فيها ، وهو أن كان راسخا الان ، وبرهن على جـــدواه فلابد أن عوامل معينة أدت الى نشأة هذا النظام وضمنت له النجاح ، وقـد اختلفت الاراء حول هذه الأسباب ، فعزاها بعض الكتاب الى أن نجاح نظام الحزبين فى انجلترا يرجع الى طبيعة « المؤسسات السياسية » فى انجلتـرا واعتبار أن الاحزاب فى انجلترا لا تعدو أن تكون جزءا من هذه «المؤسسات» • بينما يذهب بعض الكتاب الى شرح أسباب نجاح نظام الحزبين فى انجلترا الى عوامل تاريخية وظروف خاصة بالمجتمع البريطانى •

البند الأول – شرح نظام الأحزاب فى بريطانيا بالنظر الى « المؤسسات السياسية الانجليزية » :

يذهب الرأى ، الذى يؤسس نجاح نظام الحزبين فى انجلتـــرا على طبيعة المؤسسات السياسية الانجليزية ، الى شرح وجهـة نظره ، اعتمادا على نظام مجلس الوزراء فى انجلترا ، ونظام الانتخابات بها •

(أ) نظـام مجلس الوزراء :

يعتبر أنصار هذا الرأى ، ان مجلس الوزراء البريطانى هو المؤسسة الرئيسية فى نظام الحكم [١٧٤] ، ويختار رئيس الوزراء أعضـاء مجلس الوزراء

---

(173) Lipson : op, cit., note 621, pp. 143 et ss.
Carl J. Friedrich, op, cit., note 18 pp. 443 et ss.
Lauvrence : op, cit., note 20 pp. 548 et ss.

(١٧٤) نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦٥ ، ص ٢٣٥ وما بعـــدها •

من بين أعضاء الحزب الذى يملك الاكثرية فى مجلس العموم • ومن هنـــا قامت محاولة الربط بين النظام الحـــزبى الانجليزى وبين نظـــام مجلس الوزراء وادعى البعض أن أحدهما هو السبب والثانى نتيجة له •

غير أن هذا القول ، واجه اعتراضات وجيهة • فمن الناحية التاريخية وقع تكتل الفئات السياسية فى جماعتين كبيرتين ، فى التاريخ البريطانى ، قبل ظهور مجلس الوزراء فى القرن الثامن عشر (١٧٥) ، ولذلك فلا يمكن أن يكون نظام الحزبين ناتجا عن نظام مجلس الوزراء • يضاف الى ذلك ، حجةأخرى معارضة ، تستمد من النظم السياسية المعـــاصرة ، مؤداها أن جميع دول القارة الاوربية تقريبا ، التى تبنت نظام مجلس الوزراء ، تتبع نظام تعدد الاحزاب ، بحيث يمكن القول بأنه لا تلازم بين نظام الحزبين ونظام مجلس الوزراء ، والا لكان ذلك قد أدى بالضرورة الى اتباع الدول التى تأخذ بنظـام مجلس الوزراء ، لنظام الحزبين « الا أنه من المشاهد ، أن نظام مجلس الوزراء

---

(١٧٥) يدعى بعض المؤرخين ، أنه وجـد دوما حزبان فى انجلترا • فمنذ العهد الاقطاعى ، كانت تظهر من وقت لآخر ، معارضة من « السادة » لـ « حزب البلاط » مما كفل للسادة الحصول على الميثاق الأعظم عام ١٢١٥ ، الا أنها كانت نزاعات لقطاعية تلاشت بانتصار الملكية المطلقة فى عهد التيودور فى القرن السادس عشر •

الا أن الاشارة الى « التعارض بين الحزبين فى مجلس العموم » لم تات الا عام ١٦٤١ على لسان مؤرخ يدعى « جارديز » فالحرب الأهلية (١٦٤١ ــ ١٦٤٨) ادت الى المواجهة بين الفرسان (انصـار الملك) والرؤوس المستديرة (المدافعين عن حقوق البرلمـان بقيادة كرومويل) • وبعـد ذلك بقليل أعطى الفريقان بتهكم تسمية الثورى les Tories (وهم قطاع طرق كانوا يقتالون فى ايرلندا ، خلال القرن السابع عشر ، المستعمرين الانجليز البروتستانت بقصـد سرقتهم) والويجز les Whigs (وهى تسمية لعصابة من برسبتيلرى اسكتلند اقتحموا عام ١٧١٤ دوقيـة « ادمبـــــرغ » •

وقـد اشتهرت انتخابات ١٩٧٩ بالانقسام بين الثورى والويجز ، وولدت الأحزاب الانجليزية فى نهاية القرن السابع عشر • منذ ذلك الحين تصاعد الانقسام بين الحزبين ، واستمر هذا النظام قائما الى ان حل محل حزبى المحافظين والأحرار ، فخلف المحافظين حزب « الثورى » وخلف الأحرار حزب الويجز ثم حل حزب العمال محل حزب الأحرار ، وهكذا يتضح أن النظـام الحزبى الثنائى فى انجلترا نظـام قـديم •

راجـع فى هـذا للتطـور التاريخى :

Lauvrence : op, cit., note 20 pp. 548 et ss.

C. J. Friedich : op, cit., note 18, pp. 443 et ss.

يرتبط بنظام تعدد الاحزاب ، أكثر منه بنظام « الحزبين » أضف الى ذلك ، أن نظام الحزبين لا يطبق الا ضمن الكومنولث البريطانى ، مما يبدو معه أن نظام الحزبين هو نتيجة لعوامل مرتبطة بالتقاليد البريطانية » (١٧٦) ٠

ويعزو أنصار هذا الرأى الارتباط بين نظام مجلس الوزراء ونظام الحزبين الى ما لمجلس الوزراء من « قدرة فرض الانضباط بين اتباعه فى مجلس العموم » ، ذلك أن المجلس بما يتمتع به من سلطة حل البرلمان يمكنه أن يقرر متى تجرى الانتخابات العامة ٠ ولكن هذا القول رغم صحته لا يبين لنا ما هو الرابط بين نظام مجلس الوزراء ونظام الحزبين حقا ، ان هناك رقابة وسيطرة لمجلس الوزراء على اتباع الحزب أعضاء مجلس العموم ، ولكن هذه السيطرة تقوم على اعتبارات أخرى ، كنفقات الدعاية الانتخابية، وتمركز تمويل الحزب واعتماد العديد من أعضاء البرلمان على رواتبهم ومقدرة زعماء الحزب على مساندة المرشحين المحليين ، وعدم وجود شرط يفرض على المرشح أن يقيم فى دائرته ، وفقدان هذا الشرط الاخير الذى يعد من الشروط الاساسية فى الولايات المتحدة ، يجعل النائب الانجليزى يعتمد فى عضويته البرلمانية على زعماء الحكومة أكثر من اعتماده على ناخبيه الذين يمثلهم ٠

(ب) النظام الانتخابى :

ويذهب رأى آخر ، الى القول ، ان نظام الحزبين فى انجلترا هو نتيجة للنظام الانتخابى المتبع بها ٠ فنظام النائب الواحد لكل دائرة (الانتخاب الفردى) يشجع نظام الحزبين ، بينما يؤدى نظام التمثيل النسبى (الانتخاب بالقائمة) الى تشجيع تعدد الاحزاب (١٧٧) ٠

---

(176) Lipson : op, cit., note 62, p. 144.

وانظر ايضا فى نفس الموضوع :

(177) Duverger : op, cit., note 24, pp. 246 et ss.

ولكن هـذا القول بدوره مردود ، وخاصة بالنسـبة لانجلترا . فمن الثابت ، ان نظـام العضـو الواحـد للدائرة الواحِدة (نظـام الانتخاب الفردى) ظهر فى بريطانيا بعد قيام نظام الحزبين ، فلا يتصور أن يكون سببا لهـذا النظام (١٧٨) .

كذلك ، فالبنسـبة لبريطانيـا بالذات ، يمكن القول ان النظـام الانتخابى كان يمكن أن يكون سببا لنظام الحزبين ، لو أن النظام يقوم على أساس « الاغلبية المطلقة » ، ففى هـذه الحالة ، ستندفع الجماعات والاحزاب للتجمع فى سـبيل الحصـول على الاغلبية المطلقة ، ولكن من الملاحظ أن الامر فى بريطانيا مختلف فنظرا للأخذ بنظام الاغلبية النسبية (أكثرية الاصوات) ، يمكن القول أن ذلك كان يؤدى ، من باب أولى ، الى تشجيع نظـام تعـدد الاحزاب ، نظرا لأن الاحـزاب القوية يكون بامكانهم الحصول على مقاعد البرلـان دون حاجة للدخول فى تحالفـات مع أحـزاب أخرى .

حقا ، أن هناك اتجاها للقول (١٧٩) بأن انهيار ، حزب الاحرار يرجـع أساسا الى الانتخاب الفردى والاغلبية النسبية ، نظرا لان هـذا النظام له تأثير سلبى على الجمـاعات الضـعيفة ، فهـو يمنعها من الحصـول على تمثيل برلـانى يتناسب مع الاصوات التى تحصل عليها ، فيؤدى بالتالى الى تشـجيع قيـام نظـام الحزبين (١٨٠) ولكن هـذا القـول بدوره مردود ، فانهيار حزب الاحرار البريطانى ، جاء نتيجة لعوامل أخرى ، أكثر تأثيرا وأهمية (١٨١) فقد أنهار حزب الاحرار نظرا لعجزه عن تقديم الحلول الملائمة للتغييرات المتتابعة فى الاقتصـاد والنظـام الاجتماعى البريطـانى مما سبب للحزب مشاكل لم يتمكن من مجاوزتها .

البند الثانى – نظام الحزبين فى انجلترا يرجع الى أسباب تاريخية :

من الثابت أن نظام الحزبين فى انجلترا يرجع الى أسباب تاريخية ابدتها الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فحافظت بذلك على هـذا النظام ودعمته .

---

(178) A. Mabileau et M. Merle : op, cit., note 170 p. 8.
(179) Lipson : op, cit., note 62, p. 145.
(١٨٠) نبيلة عبد الحليم كامل – المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦٥ ص ١٣٥ .
(181) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 24.

ويقتضى الامر ، قبل أن نبين كيف ساعدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تثبيت دعائم هذا النظام ، ان نستعرض ، بايجاز التاريخ السياسى لانجلترا • يذهب بعض الكتاب الى القول ، ان انجلترا كانت دولة منقسمة الى حزبين (١٨٢) منذ وقع الانقسام بين الثورى Les Tories (الذين تولوا الدفاع عن الكنيسة الانجليكانية L'eglise anglicane وفى نفس الوقت عن حقوق البرلمان) (١٨٣) والويجز Les Whigs وقد ظلت هذه التفرقة بين الفريقين قائمة زهاء قرنين من الزمن • ولكن الفساد الذى شاع من جراء استخدام السلطة والرشوة

---

(١٨٢) راجع ما سبق ، هامش ١٧٥ •

وانظر ايضا فى هذا الموضوع

Carl J. Friedrich : op, cit., note 18, pp. 443 et ss.
Lauvrence : op, cit., note 20, pp. 548 et ss.

(١٨٣) وقد كان اساس المواجهة بين الفريقين ، المعارضة الدينية : فلقد أدى الاصلاح الدينى الى حساسية الراى العام الى المشاكل الدينية ، وظل خف البروتستانت من أستعادة الكاثوليك لنفوذهم قائما حتى سقوط آل ستيوارت (١٦٨٨)• وبذلك وقع الانقسام بين الكنيسة الانجليكانية التى تنادى بالتمسك بالتقاليد الدينية والسلطة الملكية (الكنيسة والملك Church and King ، وبين اولئك الذين ينادون بالحرية الدينية والذين بواسطتهم ، ستدخل البروتستانية الى الحياة السياسية وتصبح العقيدة الدينية فى انجلترا قضية عامة •

وقد اتخذ هذا النزاع صيغة اقتصادية واجتماعية ، خاصة منذ حركة الاصلاح le restauration بحيث أصبح الثورى يمثلون الارستقراطية وكبار ملاك الأراضى ، بينما صار الويجز ممثلين للتجارة ولرجال الأعمال (الى جانب بعض العائلات الكبيرة) •

وقد حكم الويجز حكما متواصلا منذ حادثة ألهانوفر ١٧١٤ ، أما الثورى فعادوا الى السلطة عندما تولى جورج الثالث العرية عام ١٧٦٠ •

على أنه من الخطأ الاعتقاد ، أن هذا الانقسام بين الفريقين كان يعكس انقساما بين « حزب الحكومة وحزب المعارضة » فكلا الفريقين : الثورى والويجز لم يكونا الا تكتلات برلمانية وانتخابية ، أو على نحو أدق : تجمع أنصار حول شخصيات بارزة • وكان سبيل عملهم السياسى ، التسلط والرشوة وقد تمادى الفساد الى حد جعل Walpole يشترى الأصوات فى الانتخابات باعتمادات الخزينة السرية ، ويمنح الشخصيات البارزة مساعدات مالية •

كوسيلة لاكتساب الانصار[١٨٤] جعل البعض يدرك أن الاحزاب يمكن أن تقوم على أساس صحيح وحول سياسة حقيقية قائمة على تكتل المصالح المتشابهة المشتركة • وقد تحقق هذا التصور عند ظهور الاحزاب الحديثة خلال القرن التاسع عشر ، حين قام حزبا المحافظين والاحرار ، وتخرج انجلترا (بصفة مؤقتة) عن نظام الحزبين ، لتأخذ بنظام الاحزاب الثلاثة فى مطلع القرن العشرين ، حين ظهر الى الوجود حزب العمال ، ويبدأ فى الحلول محل حزب الأحرار ويقصى هذا الأخير ، عن الحكم ، ليأخذ النظام الحزبى الانجليزى شكله الحالى ، فى المنافسة بين حزبى المحافظين والعمال •

(أ) ظهور نظام الحزبين التقليدى : المحافظون والأحرار :

ترتب على التطورات السياسية فى انجلترا أن ظهر الى الوجود نظام الحزبين فى انجلترا بصورة حقيقية : فقد خلف المحافظون حزب « الثورى » « وخلف الاحرار حزب الويج » هذه الاحزاب ، كانت مختلفة عن تكتلات القرن السابق فقد تآلف وتطورت فى سبيل الاستيلاء على السلطة السياسية وممارستها •

ويرجع الفضل فى هذا التطور الى وليم بت William Pitt الذى ترأس الحكومة البريطانية كرئيس حزب ، والذى أفاد من شعبيته فى البلاد ، لكى يحقق الاصلاحات التى تطلع اليها الشعب الانجليزى ، والتى تمثلت فى ضرورة تعديل النظام الانتخابى الانجليزى ، بحيث يسمح للرأى العام بأن يلعب دورا مؤثرا فى الانتخابات وقد استجاب « بت » لهذه المطالب ، ففى عام ١٨٣٠ كان فى بريطانيا ٢٢٠،٠٠٠ ناخب فأدت وثيقة الاصلاح Réforme Act عام ١٨٣٢ الى زيادة هذا العدد ٥٠٪ ،

---

(١٨٤) فالتاج كان يوزع المصالح العامة والقاب الشرف والارستقراطية تمنح وظائف الادارات المحلية لأصدقائها والنبلاء يتمتعون بحق « الولاية » على فلاحيهم •

وكانت تلك المظاهر هى « مفاتيح النظام الانتخابى » وسبب ولاء النواب لسيدهم حتى ظهر فى انجلترا ـ رمزاً للفساد ـ ما عرف باسم القرى الفاسدة " Bourges Pourris "

Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p 15.

Lauvrence : op, cit., note 20, p. 549.

Friedrich : op, cit., note 18, p. 442.

ثم تبعتها اصلاحات ١٨٧٦ فى القرى و١٨٨٤ فى المقاطعات لتعطى ٦٠٠،٠٠٠ انجليزى حق الانتخاب فى نهـاية القرن التـاسع عشر ثم صـدر تشريع آخر مواز ليوجـه ضربة قاضـية للفســاد الانتخابى ، بتبنيـه نظـام الانتخاب السرى عام ١٨٧٢ (١٨٥) ٠

وقد أدى هذا التطور ، الى ارغام الاحزاب على العمل لكسب أصـوات الناخبين الجدد ، وخاصة أن هذا التطور صاحبه انشاء جمعيات التسجيل بعد عام ١٨٣٢ التى كانت مهمتها تســجيل الناخبين الجدد على اللوائح الانتخابية ، (١٨٦) كما صحبها أيضا استكمال الاحزاب لأجهزتها (المكاتب المركزية ، المكاتب المحلية) وصـــدور برنامج للحزب لأول مرة (برنامج نيو كاسل للاحرار عام ١٨٩١) ، بذلك اكتمل لكل من الحـــزبين المقدمات اللازمة لاكتساب اصوات الناخبين ، واستتب لكل منهمــا الامكانيات اللازمة باعتبار الحزب « جهـازا للاســتيلاء على السلطة » وصــار من حق الحزب الفائز ، تأليف الحكومة ٠

وهكذا توالى الحزبان على الحكم طيـلة النصف الثـانى من القـرن التاسع عشر (١٨٧) وتكرس نظام الحزبين أكثر من أى وقت فى بداية القرن العشرين ، ولكن دخول « حزب العمال » الى المسرح السياسى ، نقل النظام الحزبى الانجليزى الى مرحلة جديدة ٠

---

(185) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, pp 15 et ss.

(١٨٦) راجـع ما سـبق ، ص ٢٣ وما بعـدها ٠

(١٨٧) فتولى الأحرار السلطة برئاسة جلادستون Gladstone من ١٨٤٨ الى ١٨٧٤ ثم من ١٨٨٠ الى ١٨٨٥ ، وتولى الأحرار برئاسة ديزرايللى Disralli من ١٨٧٤ الى ١٨٨٠ وقـد تتالى انتقال السلطة بين الحزبين حتى عام ١٩٠٦ ، بحيث عبر احـد الشعراء عن تلك الحقبة بقـوله « أن كل طفل يولد فى انجلترا هـو عضو صغير فى حزب الأحرار ، أو فى حزب

Mabileau, Merle, op, cit., note 170,p18

(ب) ظهور حزب العمال ونظام الأحزاب الثلاثة :

يختلف حزب العمال ، عن حزبى المحافظين والاحرار فى انه لم يكن وليد « الاوليجارشية البرلمانية » بل كان تعبيرا عن رغبـــات جماهيرية فى سبيل اصــلاح سياسى واقتصادى واجتماعى ، وانبثــاقا للحركة العماليـــة النقابية (١٨٨) .

ورغم حصــوله عــام ١٩٠٦ على ثلاثين مقعــدا فى مجلس العمــوم فان السنوات الاولى لهذا الحزب كانت صعبة لاســـباب متعددة (١٨٩) ولكن التعادل بين حزبى المحافظين والاحرار عام ١٩١٠ ، اقام لحزب العمال داخل البرلمان ، أهمية تفوق النســبة العــددية لتمثيله ، ودفــع بالحكومة حكومة (الاحرار)الى منح حزب العمل بعض الامتيــازات التى ســاعدت على نمو النشاط السياسى (١٩٠) وقد لعبت الحرب دورا هاما فى تدعيم حزب العمال

---

(١٨٨) فلقــد تعــددت محاولات الحركات العمالية الى تنظيم نشاطها تنظيما سياسيا : فبعــد عــدة محاولات فاشلة قام بها الحزب النقابى العمالى بزعامة كيرهاردى Keir Hardie عام ١٨٨٩ ، ثم حزب العمل المستقل بزعامة ، رامزى ماكدونالد Ramsay Mac Donald عام ١٨٩٣ قرر مؤتمر اتحاد النقابات الدعــوة الى اجتماع عام ، مــع حزب العمال المســتقل والجمعيات الاشتراكية وهكذا ولدت عام ١٩٠٠ ، فى مؤتمر لندن لجنة تمثيل العمال التى اخــذت عام ١٩٠٦ اسم « حزب العمال » وكان الهــدف من ذلك ، تامين تمثيل مناسب لطبقة العمال فى البرلـــان .

Daniel L. Seiler : les partis politiques en Europe
Coll. Que sais jé ? No. 17 33 P.U.F. Paris 1978.

(١٨٩) منها مثلا ، أن الجهاز السياسى للحزب كان قاصراً عن الاستجابة لمتطلباته وأنشطته السياسية كما أساءت اليه علاقته بحزب الاحرار ، علاوة على ما كان يعانيه الحزب من صعوبات ماليـــــــة .

انظر فى ذلك :

Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 21.

(١٩٠) فقــد اضطرت حكومة الأحرار الى أعطاء رواتب للنواب (عام ١٩١١) واقرار قانون نقــابى جديد (١٩١٣) يتيح للنقابات استيفاء « رسم سياسى » من اعضائها بغيــة تدعيم الحزب وهــو ما عرف باسم نظام التعاقــد الخارجى systeme de Contracting out وقــد ساعدت هــذه الاجراءات على تدعيم الحزب ، بحيث بلغ عــدد اعضائه مليون وستمائة الف عضو (١٫٦٠٠٫٠٠٠) بعــد أن كان العــدد لا يتجاوز أربعمائة الف عضو (٤٠٠٠٠٠) .

نظرا لان الحزب لم يمارس مسئولية الحكم فى الحرب ، حيث استهلك الاحرار قواهم ، كما ان تقرير حق الاقتراع العام سنة ١٩١٨ أضاف ٤٤٠٠٠٠٠ (أربعة ملايين واربعمائة ألف ناخب) من الطبقات الفقيرة استطاع حزب العمال اكتساب ثلاثة اخماسهم • ونجح الحزب فى انتخابات ١٩٢٢ وللمرة الاولى ان يحصل على عدد من المقاعد فى مجلس العموم (١٤٢ مقعدا) يفوق عدد النواب الاحرار ، ومنذ ذلك الحين صارت المنافسة مباشرة بين الحزبين المتقاربين الاحرار والعمال •

وقد فرض هذا الوضع الجديد اعادة تنظيم حزب العمال على نحو يضمن له التخلص من سيطرة النقابات ، فكان أن تبنى الحزب عام ١٩١٨ نظام « العضوية الفردية » وضاعف من فروعه المحلية ونشأ « المجلس الوطنى التنفيذى للحزب » وتم التنسيق بين الحركة النقابية والحزب باقامة جهاز جديد عام ١٩٢٠ عرف باسم « المجلس الوطنى للعمل » [١٩١] •

وخلال الفترة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٥ ، ساد انجلترا نظام « الاحزاب الثلاثة » ، وأدى ذلك الى نوع من « الاضطراب فى الحياة السياسية » بحيث اضطر الامر فى بعض الاحيان الى اللجوء الى الاخذ بـ « حكومة الاغلبية » ونتيجة للاضطراب الذى ساد الحياة السياسية فى انجلترا وقع انشقاق فى حزب الاحرار عام ١٩٣٣ ، بين الاحرار الاصلاحيين والاحرار الوطنيين الذين انضموا الى صفوف المحافظين • ولم يبق للاحرار اثر انتخابات ١٩٣٥ سوى عشرين نائبا فى مجلس العموم ، ولم يعد من الاحزاب « الحاكمة » فحل العمال نهائيا محل الاحرار فى نظام الحزبين ، ومنذ ذلك الوقت لم يتمكن حزب الاحرار من استعادة مركزه السابق ، فبقى المحافظون والعمال الحزبين الاساسيين فى النظام السياسى الانجليزى •

---

(١٩١) ويضم هذا المجلس ثلاث جبهات ، تمثل النقابات ، وادارة الحزب ، والكتلة البرلمانية للحزب • ثم اضيف اليهم بعد ذلك ممثلون عن الحركة التعاونية •
Mabileau et Merle : op, cit., note 17. p. 21.

(١٩٢) وهو ما حدث بالنسبة لحكومتى العمال برئاسة ماكدونالد عام ١٩٢٤ وما بين ١٩٢١ ، ١٩٣١ فقد شكلت الحكومة من أقلية نظراً لأن أيا من الأحزاب الثلاثة لم يستطيع الحصول على الأكثرية المطلقة لمقاعد البرلمان ، مما لم يتمكن معه العمال فى الحكم من تطبيق سياساتهم لأن بقاءهم فى الحكم كان رهينة بتاييد الأحرار •

(ج) نظام الحزبين المعاصر : المحافظون والعمال :

لم يكد نظام الحزبين فى بريطانيـا يستقر حتى عطلت الحـرب سيره الطبيعى : فكانت حكومة الحرب ، برئاسة تشرشل ، تضم ايضا الزعماء العماليين ولكن المنافسة الحقيقية بين الحزبين ، بدت واضحة ، فور قيـام الحكومة الحزبية عام ١٩٤٥ · ولقد ثارت آنذاك المخاوف حول مدى استعداد الحزبين للتعاون فى اطار النظام البرلمانى البريطانى ، نظرا لتميز كل منهما بمفهوم خاص للهيكل الاقتصادى والاجتماعى : فوقفت رأسمالية المحافظين بصـلابة فى وجه الاشـتراكية العماليـة ، وبدا واضـحا وجود « تبـاعد فى وجهات النظر » يؤدى الى « هوة من الخلافات بين الحزبين ولكن التأكيدات التى ابداهـا زعيـم العمـال « اتلى » Attlee ، باسـم الحـزب ، من حيث الالتزام باحترام قواعد النظام السياسى ، ومساهمة العمال فى حكومة الحرب ، وتجربة الحكومة العمالية (١٩٤٥ ـ ١٩٥١) ، كل ذلك ، دل على تجانس حزب العمال مع النظام السياسى التقليدى ، ودل ان بامكـان الحزب ، ان يحل محل المحافظين وخاصة ان الاختلاف على المبادىء الاساسية، الذى كرسته التأمينات التى قامت بها حـكومة العمال بعد الحرب ، أخذ يتوارى سريعا ، ليحل محله تقارب اتضحت معالمه شيئا فشـيئا بين الحزبين ، بحيث قرر البعض ، بحـق ، انه اعتبارا من عام ١٩٦٦ ، لم يظهر برنامجا الحزبين ، اى تباعـد عميق فى الاهداف المتوخاة · « فكان الناخب البريطانى يختـار فقط بين فريقى حكومة ، أو بين زعيمين دون أن يوجد بين التشكيلين اى تباعد حقيقى » (١٩٣) · وهذا التقارب بين الحزبين يعكس بلا شك ، تشابها يزداد وضوحا بين أجهزة الحزبين : فعند المحافظين كما هو الامر عند العمال ، نجد ان الجهاز الحكومى ، يسيطر سيطرة تامة على « الجهاز الانتخابى » وقـد ازدادت درجة التركيز فى كلا الحزبين بحيث اطبقت الاجهزة المركزية للحزب على فروع الحزب ومكاتبه الاقليمية والمحلية نظرا لما تتحكم فيه الاجهـزة المركزية من وسـائل مادية ، أو من حيث سلطتها على اختيار مرشحى الحزب ·· وقد ساعد على هذا التحول ، من حيث ضرورة اتباع سياسة وطنية محضة ، وتوارى السـياسات المحلية الضيقة ، ما أدى اليه تطور وسائل الاعلام من اذاعة وتليفزيون وترتب على ذلك كله ، ان ازدادت سلطة زعيم حزب العمال ـ بعـد ان كانت قد تأكدت

(193) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 28.

عند المحافظين - واصبح الانضباط شـــديدا فى مجلس العموم بالنسبة للكتل البرلمانية وهكذا احتكر الحزبان الحـــكم فى انجلترا وتبادلا تولى الحكم منذ الحرب العالمية الثانية للآن ، وأملى التنافس على السلطة ضرورة تمكن احدهما من خلافة الآخر ، ومن هنا كان التشابه بينهما فى العـديد من النقاط : فكل منهما فى سبيل الوصول الى الحكم ، ينبغى عليه تعبئة الرأى العام ، والمحـــافظة على انصاره وناخبيه ، وايجاد توازن مســـتمر بين « الواقع والانضباط » وبين الحماس والدعاية • وفى هذا الاطار يبقى المجـال ضيقا « للنزعات الفكرية » ، لذلك نجد ان الحدود التى تفصل بين المحافظين والعمال ليس مردها الى تنافس عقـائدى أو تحليل اجتمـاعى بقـدر ما هو اختلاف فى « الطابع والمزاج السياسى » •

البند الثالث - نظـــام الحزبين الانجليزى يستجيب للتطـــورات الاقتصادية والاجتماعيـــــة :

ان الاستناد الى التاريخ لتبرير نظام « سياسى » لا يكفى ، وخاصـــة اذا تطورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل يملى تغيير هذا النظام • ويصدق هـذا القول خاصة بالنسبة لنظام الاحـزاب فى انجلترا ، حيث يقول عنها الكتاب الانجليز : « ان دراسة واقعية للدستور الانجليزى اليوم يجب أن تبدأ وأن تتبناها الاحـزاب وتناقشــها طولا وعرضـا » (١٩٤) • لذلك ، فاذا كان التطور التاريخى للاحزاب السياسية البريطانية يبين لنا كيف نشأت واستتب نظام الحزبين ، فان ذلك لم يكن ممكنا لولا صـمود هذا النظام امام الآثار الاقتصادية والاجتماعية للثورة الصناعية ولكن هذا التكيف للاوضـاع الجديدة ، لم يتم دفعة واحدة ، انما اكتمل على مراحل تعرضت فيها الاحزاب والنظام الحـــزبى ككل ، لهزات عنيفة » (١٩٥) وقد

---

(١٩٤) قالها الكاتب الانجليزى Sir Avor Jennings مذكور فى
Merle et Mabileau : op, cit., note 170, p. 93.

(١٩٥) وانظر ايضـا :

Lipson : op, cit., note 62, p. 148.
Jacques Cadart : regime electoral et regime parlementaire en Grande - Bretagne Cshiers de la fondation nationale des sciences politiques No. 5 Lib. A. Colin. Paris 1947, pp 165 et ss

وقعت أولى هذه الازمات عام ١٨٣٢ عندما بلغ القطاع الصناعى حدا من الضخامة جعله قادرا على تحدى القطاع الزراعى وتأكيد سيطرته بتغيير المؤسسات التى كانت تؤيد أصحاب الأراضى وقد تحقق ذلك بواسطة الاصلاح السياسى الذى عدل فيه قانون الانتخاب (عام ١٨٣٢) وتوزيع المقاعد البرلمانية فى مجلس العموم ، وفى الاصلاح الاقتصادى (١٨٤٦) ، الذى ألغى رسم الحماية على المواد الغذائية المستوردة وكان ضحية هذه الاصلاحات حزب المحافظين ، حيث هجره بعض أعضائه وانضموا الى حزب الأحرار فأدرك حزب المحافظين أن المدافع عن مصالح الأقلية لا يمكنه كسب الأكثرية ، فأخذ يبحث عن مصدر جديد يستمد منه قوة ، واستمر هذا البحث حوالى ثلاثين سنة ·

وعندما عاد المحافظون للظهور بوجه جديد ، كانت أزمة الأحرار قد بدأت لأن نفس الأسباب التى أفادت المحافظين أضرت بالأحرار : فالنزاع بين الصناعيين والزراعيين كان قد أدى الى انشقاق عمودى فى الاقتصاد البريطانى ، وقفت فيه الثروة الصناعية فى جانب والثروة الزراعية فى جانب آخر ، ولكن بعد استتباب الأمر للثروة الصناعية حدث انشقاق أفقى في المجتمع البريطانى وتمخض الأمر عن مواجهة بين الأغنياء من جانب والفقراء من جانب آخر ، فى مواجهة طبقية · وطالب عمال المصانع، فى سبيل تحسين أحوال معيشتهم ، بنفس الحقوق السياسية (حق الانتخاب على وجه الخصوص) الذى كان مخدوموهم قد حصلوا عليه منذ عام ١٨٣٢ ، وقد حصل العمال بالفعل على هذا الحق سنة ١٨٦٧ ، بمساعدة أقلية من المحافظين والأعضاء التقدميين فى حزب الاحرار بالرغم من معارضة أصحاب المصانع فى ذلك · وفى البداية انقسمت هذه الأصوات الجديدة بين الحزبين (حزب المحافظين وحزب الأحرار) ، ولكن الانشقاقات والخلافات داخل حزب الأحرار ، اتجهت به الى نهايته : [196] فبالاصلاحات الاجتماعية التى تبناها الحزب والتكريس النهائى للديمقراطية استهلكت حكومة الأحرار البرنامج الراديكالى للحزب،الذى كانيشكل بالنسبة لها نقطة النهاية بينما لم يكن الا نقطة انطلاق [197] كذلك ، فان تبنى الاحرار لفكرة « التبادل الحر » جعلهم فى مأزق حرج ابان الازمة الاقتصادية

(196) Lipson : op, cit., note 62, p 148.

(197) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 24.

عـــام ١٩٢٩ ، ولكونهـم لم يعـــرفوا ـ أو لم يســـتطيعوا ـ التكيف مـع التطورات الاجتماعيـــة والاقتصـــادية التى شـــهدها القرن العشرون ، فقـد الاحرار مكـــانتهم ، ولم يعد بمقدورهم ، أن يقـدموا للبـلاد سـوى تسوية بين المحافظين والعمال ، تســوية لا تتفق مـع « ثنائية » النظام الســياسى الانجليزى ، كان ولابد من « اختفـاء » حزب الاحرار ، وحلول حزب جديد محله ، وهو ما حدث بالفعل ، عندما انشىء حزب العمال ، واستطاع أن يحل محل حزب الاحرار .

ومن هذا العرض يتضح ، أن نظام الحزبين فى انجلترا ، جـاء نتيجة لعـوامل تاريخية واقتصـادية محددة : فتوقيت الأحداث وتسلسلها كان له تأثير حاســم فى استمرار نظام الحزبين ، وساعد على ذلك أن الخطـوط الرئيسية للنظام الدســتورى كانت قد ترسخت قبل أن يتصدع النظـام الاجتماعى بتأثير الثورة الصناعية ، ويتضح ذلك جليا ، اذا لاحظنا أن حق الانتخـاب ، قد منح الى فئات من النـاخبين الجـدد ، بصـورة تدريجية (١٨٣٢ ــ ١٨٦٧ ــ ١٨٨٤) وترتب على تباعد قوانين الاصلاح هذه أن نظام الحزبين (الموجود قبـل الاصـلاح الأول) تمكن من اســتيعاب كل ازدياد جديد فى عدد النـاخبين وامتصاصـــه .

لذلك ، يمكن القـول دون تردد ، أن نظام الحزبين فى انجلترا ، كان قبل كل شىء من انتاج المجتمع البريطانى بكل ظروفه التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، ثم ارتبط النظام بعد ذلك بالمؤسسات الحكومية والسياسية الانجليزية ، بحيث أثرت هذه المؤسسات فى النظام الحزبى ، لانها عززت وساندت نظاما كانت أسسه راسخة فى تاريخ الامـــة ، ومتفقـــة مع ظروفهـــا الاجتماعية والاقتصادية والدينية .

لذلك ، من الطبيعى أن يتصف نظام الحزبين فى انجلترا بخصائص مميزة ، أهمها أن بلغ التشـــابه بين الحزبين والتعـــاون فيما بينهما درجـــة أن الانجليز لم يعـودوا يتصـــورون نظامهم الســـياسى الا بشـــكل نظـــام الحزبين . بل نجد أن هذا الشكل هو أساس النظام السياسى البريطانى ككل : فالحزبان خصمان مشتركان فى العمل السياسى دون أن يفكر أى منهما فى سحق خصمه نهائيا كى يؤمن دوام احتكاره للحكم ، وهذه هى المعجزة الحقيقيـــة لنظـــام الحزبين فى انجلترا والذى يتمثل فى توالى الحزبين على

الحكم على أساس من الثقة المتبادلة بين كل من الحزبين بأن خصمه وشريكه يحترم قواعد اللعبة السياسية ، لذلك فكثيرا ما يتكلم الكتاب عن « الثقة المتبادلة بين الحزبين » (١٩٨) : فالحزبان على اتفاق حول المبادىء الأساسية التى تحدد اطار النظام السياسى والأهداف التى تتوخاها البلاد ، وكلاهما يحترم التقاليد البرلمانية الانجليزية • يستوى فى ذلك المحافظون (الذين يمارسون هذه اللعبة منذ أكثر من قرن) والعمال الذين ادركوا سريعا أن احترام هذه القواعد ضرورى لاستمرار نظام الحزبين من جهة ، وللحياة السياسية الانجليزية عموما من جهة أخرى • لذلك، منذ أتيح للعمال التمرس فى المسؤولية الحكومية ، أكد زعيمهم أتلى حرصهم على « صيانة البناء الرئيسى للحكومة البريطانية » •

وكلا الحزبين أيضا ، متفق على مضمون السياسة ، وهو أن هدفها المعلن والمشترك يكمن فى اقامة دولة السعادة Welfare-State فى مجتمع خير • وأهداف الحكم متشابهة بالنسبة للحزبين ، فيجب ادخال الديمقراطية الاجتماعية فى اطار الديمقراطية السياسية ، ويمكن لوجهات نظر الحزبين أن تتضارب ، ولمفاهيمهما أن تختلف ، الا أن الاختلاف لا يصل أبدا الى « الهدف البعيد » للحكم ، حقا أن تكتيك كل حزب يختلف عن الآخر ، ولكن استراتيجيتهما تتوازيان •

على أن الاجماع على مبادىء الحكم لا يعود فقط الى حكمة الاحزاب . ولكنه حصيلة الاوضاع الاجتماعية : فصراع الطبقات لم يصل فى انجلترا الى نفس الضراوة التى وصل اليها خارجها ، وازدياد عدد أفراد الطبقة المتوسطة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة يشكل أحد المظاهر الواضحة فى المجتمع الانجليزى ويساعد على « تلاقى الاحزاب » ، وخاصة فى عملها الدائب على اكتساب أعضاء هذه « الطبقة المتوسطة الجديدة » التى يجعلها متمسكة بالتقاليد حريصة على المحافظة على المبادىء الاساسية للمجتمع البريطانى ولنظام الحكم (١٩٩) •

---

(198) Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 115.

(١٩٩) ويتضح ذلك جليا فى حرص كل من الحزبين على ابداء مرونة فى الآراء وتشكيل الحزب بشكل يساعد على تحقيق هذه المرونة ـ فالمحافظون لديهم جناح « ايمن » يمثل المتصلبين ضد كل اصلاح اجتماعى ، وجناح آخر ، المعتدلون ، يمارسون الثورية الجديدة التى تتفق مع التخطيط الديمقراطى •

هذه الاوضاع ، تشجع بلا شك ، على اشتراك الأحزاب فى الاحترام المتبادل لقواعد اللعبة الديمقراطية • فبالنسبة للحزب الحاكم يعد احترام حقوق المعارضة مبدأ أساسيا ، فالأكثرية لا تسعى الى اضطهاد المعارضة بل تتركها تعبر وبكامل حريتها فى شتى المجالات • كذلك لا يسعى حزب المعارضة الى ازعاج الحكومة دون طائل أو لسبب غير جدى ، وربما كان ذلك يفسر استمرار السياسة الحكومية ففى انجلترا لا يظهر أبدا انفصال أو انقطاع بين سياسة الحكومات المتتالية المؤلفة من الأحزاب المتخاصمة(٢٠٠)

من هذا العرض ، يتضح لنا مدى أهمية المثل البريطانى ، فهو المثل الاول على نظام حزبين ، طويل العمر ، أصبح مثالا للآخرين • حقا ان الانجليز لم يخططوا خصيصا لتحقيق هذا النظام ، ولكنه استتب لديهم عرضا وتأثرا بالظروف غير أن الحدث العرضى فى تاريخ أمة تراقبه أمم أخرى وتتعمد تقليده (٢٠١) •

المطلب الثانى : نظام الحزبين فى الولايات المتحدة (٢٠٢) :

يستجيب النظام الحزبى فى أمريكا للمعايير التى سبق أن استعرضناها

= أما العمال فعندهم « الحرس القديم للحزب وهو الجناح اليمينى للحزب » الذى يضغط للتخلى عن مبدأ التأميم ، وفى مواجهته يوجد الجناح اليسارى الذى يرمى الى تحقيق اصلاحات اشتراكية واسعة •

وهذا ما يكشف ، عما يسميه الانجليز « عبقرية التسوية » بين الحزبين أو كما يطلق عليه بعض الكتاب « تظاهر فى النزاع »

Mabileau et Merle : op, cit., note 170 pp. 116 et ss.

(٢٠٠) راجع ما سبق ، ص ١١٦ وما بعدها •

(201) Lipson : op, cit., note 62, p. 150.

(202) Clinton Rossiter : Democrates et Republicains, op, cit., note 69

A. Kaspi : la vie politique aux Etats - Unis , op, cit., note 10, pp. 34 et ss.

David P. Celleo : le systeme politique des Etats-Unis · Vent d'Quest ", ed Seghers, Paris 1972, pp. 89 et ss.

للقول بوجود نظام الحزبين فى بلد ما : (٢٠٣) : فالانتخابات فى أمريكا تأخذ شكل المنافسة بين حزبين كبيرين ، وعادة ما يحصل احدهما على أغلبية واضحة من المقاعد فى الكونجرس والمجالس التشريعية للولايات ، وغالبا ما يتكون الكونجرس بأكمله من ديمقراطيين وجمهوريين ، وغالبا ما تنحصر أيضا المنافسة على الرئاسة بين الحزبين ، فمنذ عام ١٨٢٨ (مع استثناءات قليلة) حصل الحزبان الكبيران على ٩٠٪ من الاصوات فى انتخابات الرئاسة ، بحيث يمكن القول أن الشعب الامريكى اعتاد نظام الحزبين • ولكن ذلك لا يمنع من وجود أحزاب أخرى صغيرة لكنها بالطبع لا تطمع فى الوصول الى كراسى الحكم ولا الى منصب الرئاسة ، ولكنها تتمتع بحرية فى اقتحام العمل السياسى وتقديم مرشحيها (٢٠٤) ولكنها لا تحصل على الأعداد الكافية التى تمنع واحدا أو آخر من الحزبين الكبيرين من الحصول على الأغلبية المطلقة فى المجالس التشريعية •

Andre Tunc : Les Etats-Unis.
Collection " Comment ils sont gouvernes " ? T. I. LG.D.J.
Paris 1973 pp. 155 et ss.
Nelson W. Polsby et Aaron Wildasky : Les elections presidentie-
Mabileau et Merle : op, cit., note 170, p. 115.
lles aux Etats-Unis-Economica Paris 1980.
William R. Broch : l'evolution de la democratie en Amerique
Nouve aux horizons - Paris, 1974 pp. 179 et ss.

وايضا باللغة العربية :

البرت ساى – جون الومز – مريت باوند : أسس الحكم فى أمريكا (ترجمة محمد فرج) مكتبة غريب – القاهرة ١٩٧٨ – ص ١٤١ وما بعدها •

ليورنارد ليفى ، جون روشيى : منهج السياسة الأمريكية الداخلية (كيفية عمل الحكومة والعلاقة بين شبح العقيدة وجوهر العمل • ترجمة الدكتور/محمد ناعم سعيد ومراجعة الأستاذ/ نصرى الخورى) دار اليقظة العربية – ١٩٦٦ – ص ٩٣ وما بعدها •

(٢٠٣) راجع ما سبق ، ص ١٣٢ وما بعدها •

(٢٠٤) فهناك عدد كبير من الأحزاب ذات الأهمية الثانوية ، التى تمارس العمل السياسى بكل حرية ، ولكن دون ثقل يذكر • هذه الأحزاب ، يصنفها الكتاب الأمريكيون ويقسمونها الى عدة انواع :

١ – الأحزاب التى انشئت خصيصا لمساندة شخص معين فى انتخابات الرئاسة • ومثالها الحزب التقدمى الذى ساند عام ١٩٢٤ ترشيح روبرت لافولات Robert la Follette للرئاسة بعد ان كان قد ساند تيودور روزفلت عام ١٩١٢ •

وقد وجد أنصار الرأى القائل أن « نظام الحزبين » هو وليد المؤسسات السياسية ، وعلى الأخص « النظام الانتخابى » فى المثال

---

٢ ـ الأحزاب التى انشئت للتعبير عن مطالب اقتصادية معينة : ومثالها « الحزب الشعبى » الذى انشىء من أجل المطالب الاقتصادية لطبقة المزارعين .

٣ ـ الأحزاب الناشئة عن انقسام : أى تلك الأحزاب التى ولدت نتيجة لانقسام فى صفوف أحد « الحزبين الكبيرين » ومثاله الانقسام الذى حدث فى صفوف الحزب الجمهورى عام ١٩١٢ ، نتيجة للمواجهة بين الحزبين القديم la vielle garde التقدميين من اعضاء الحزب ، مما حدا بهؤلاء الاخرين للانفصال ومساندة ترشيح تيودور روزفلت بل « حزب التقدميين » . وكذلك الامر بالنسبة للحزب الديمقراطى حين تسببت الخلافات الداخلية فى ميلاد حزبين « ثانويين » من الحزب الأصلى : التقدميون الذين التفوا حول Wallace ضد ترومان من اجل العمل على منعه من مواصلة سياسته التحررية تجاه « السود » والفريق الآخر الذى التف حول ستورم ثورماند Storm Thurmond من اجل تدعيم سلطات الولايات ضد السلطات الفيدرالية .

٤ ـ الأحزاب التى نشأت من اجل مطالب « اقليمية » ، وهى تلك الأحزاب التى لا وجود لها الا فى ولاية واحدة ، ومثالها حزب العمل الزراعى فى ولاية Minnesota وحزب المحافظين وحزب الأحرار فى نيويورك : ويرجع الفضل فى مواصلة هذه الأحزاب لنشاطاتها الى القانون الانتخابى فى أمريكا الذى يسمح للمرشح الواحد ان يتقدم تحت اكثر من لافتة حزبية : ففى عام ١٩٦٥ مثلا تقدم جون ليندساى John Lindsay لمنصب عمدة نيويورك ممثلا للحزب الجمهورى وحزب الاحرار فى آن واحد وفى عام ١٩٦٩ رفض الحزب الجمهورى ترشيحه مرة أخرى فتقدم للانتخابات ممثلا لحزب الأحرار وحده .

٥ ـ الأحزاب القائمة على « ايديولوجية » معينة : وفى هذه المجموعة نجد خليطا من الأحزاب التى تتبنى كل منها « افكارا » خاصة بها .

فهناك مثلا الأحزاب الماركسية وأقدمها واكثرها شهرة هو الحزب الاشتراكى للعمل الذى انشىء عام ١٨٩٠ ، ولكن نجاحه فى الانتخابات محدود للغاية .

وهناك ايضا الأحزاب الاشتراكية واهمها الحزب الاشتراكى الذى ولد نتيجة انقسام فى صفوف « حزب العمل الاشتراكى » عام ١٩٠١ .

وهناك ايضا حزب التحريم Parti de la prohibition . وهو ذلك الحزب الذى يسعى الى تحريم المشروبات الروحية .

ولكن هذه الأحزاب « الأيديولوجية » لا تمثل اهمية فى الانتخابات الأمريكية ، فهى لم تحصل عام ١٩٦٨ ، مجتمعة الا على ١٢٠٠٠٠ صوت من مجموع ٧٢٢٤٤٧٨٠ أى بنسبة ١٧٪ ، من مجموع الأصوات .

وانظر فى تفصيل ذلك ، وفى الدور الذى تلعبه هذه الاحزاب الصغيرة .

A. Kaspi : op, cit., note 10, pp. 59 et ss.

C. Rossiter : op, cit., note 69, pp. 21 et ss.

الامريكى ، وسيلة لدعم هذا الرأى ، حيث يؤكدون أن النظام الانتخـابى الامريكى القائم على الانتخاب الفردى بالأغلبية النسبية (كمـا هو الحـال فى انجلترا) هو السـبب فى قيـام نظـام « الحزبين » • فالانتخاب الفردى بالاغلبية النسبية ، بحسب هذا الرأى ، يشجع الاحزاب الكبرى ويثبط من همم الاحزاب الصغرى ويحرم هذه الاخيرة من أى « نصيب » من الانتصار • ويؤكد أنصار هذا الرأى وجهة نظرهم ، ببحث الامر بطريقة عكسية ، حيث يقررون أنه لو كان الانتخاب ، بالتمثيل النسبى « لأدى ذلك الى الاخـذ بنظام تعدد الاحزاب لأن كل حزب حينئذ سيحقق قـدرا من « الانتصـار » (أى سيحصل على عدد من المقاعد) يتناسب والاصوات التى حصل عليها الحزب (٢٠٥) •

ولكن ، يبدو أن هذا التبرير ، (كمـا سبق أن لاحظنـا بالنسـبة لانجلترا) لا يكفى وحده ، لبيان سبب الاخذ بنظـام الحزبين فى الولايات المتحدة • ذلك أن النظام الحزبى الامريكى، رغم ما اشتهر عنه أنه « نظام مزدوج » وما جرى الامر على تصنيفه فى هذا الصدد ، مع انجلترا الا أن هذا النظام يتصف بخصائص مميزة مختلفة عن خصائص النظـام البريطانى ، وهى خلافات طبيعية تتأتى من طبيعـة اختـلاف الظروف الاجتمـاعية والسياسية والاقتصادية لكل من البلدين •

ويقتضى ايضـاح هذا الاختلافات ، أن نبين أولا ، ما هى الصـفات المميزة للنظام الحزبى فى أمريكا (البند الاول) ، ثم نستعرض بعـد ذلك التطور التاريخى له (البند الثانى) لنختتم هـذا العرض ببيان عن فاعلية النظام الحزبى الامريكى فى ضوء أوجه الشبه والخلاف بين الحزبين الحاكمين (البند الثالث) •

البند الأول ـ النظام الحزبى الأمريكى : نظام الحزبين ؟ أم نظامان حزبيان ؟

يلاحظ الكاتب ليسلى ليبون ، أن المظاهر قد تكون خادعة فى السياسة ؛ وان اطلاق اسم « جمهوريين » و « ديمقراطيين » على تكتلين ضخمين بضمان جماعات من الافراد ، متباينة المصـالح والجنسيات والديانة والمعتقـدات

---

(٢٠٥) نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٦٥ ، ص ١٣٥ •

السياسية ، يوحى بوضع مخالف للواقع • لذلك يقـرر الكاتب أنه « اذا قورن النظام الحزبى الامريكى بنظام تعدد الاحزاب فى فرنسا أو سويسرا، لامكن القول أن الولايات المتحدة تتبع نظام الحزبين ، أما اذا كانت بريطانيا العظمى هى المقياس ، فان عمل الاحزاب الامريكية حقيقة يقترب أكثـر من نظام تعدد الاحزاب فى القارة الاوربية » (٢٠٦) ان الولايات المتحدة تأخذ فى حياتها السياسية بنظامين حزبيين أكثر مما تأخذ بنظام الحزبين : وتفسير ذلك أن أحد النظامين الحزبيين يعكس طبيعة المجتمع الامريكى واختلاف الجماعات المكونة له من حيث الانتماء العـائلى ، والمصلحة الاقتصـادية ، والجنسية الاصلية ، والانتماء الاقليمى ، والدين ، والمذهب السياسى (٢٠٧)• فالحزب يجمع بين جدرانه كل هذه الجماعات التى تحـاول أن تتآلف فيما بينها حول موضوعات سياسية معينة ، ولكن هذا التآلف ينهار ، اذا تعلق الامر بمصـالح خاصة لفئة من الفئـات المكونة للحـزب • لذلك تتضح « الاختلافات » بين الجماعات المكونة للحزب الواحد ، ويمكن ملاحظةالمصالح الخاصة لكل جماعة من الجماعات المكونة للحزب ، خلال انتخابات الكونجرس والولايات وخاصة تلك التى تجرى فى منتصف مدة الرئاسة الامريكية أو حين الاقتراع فى الكونجرس حول موضوعات تتعلق بالسياسة العـامة • فى هذه الحالات تتوارى فكرة « الوحـدة الحزبية » خلف « تنوع المجموعات المكـونة للحـزب » ولا يقترع الجمهـوريون والديمقراطيون كأعضـاء « انضباطيين » فى الحزب •

وتتضح هذه الصورة بشكل أكثر وضوحا ، لو أخـذنا فى الاعتبـار « الاساس الاتحادى » الذى يقوم عليه النظام الحزبى الامريكى ، والذى عبر عنه الكتاب الامريكيون بقولهم « ان جذور النظام الحزبى الامريكى تكمن فى الولايات وتجرى ادارته والاشراف عليه بشكل عام من قبل الولايات منفردة وهذا يعنى أن المنظمات الوطنية للاحزاب والمنظمـات الحزبية فى الولايات منفصلة وتعمل فى أفقها الخاص دون معالجة عامة لمشكلة السياسة الحزبية واستراتيجيتها » مما يدعو المنظمات الحزبية المحلية الى تحديد مطالبهـا

---

(206) Lipson : op, cit., note p, 151.
Rossiter : op, cit., note, pp. 95 et ss.

(٢٠٧) أسس الحكم فى أمريكا ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٤٨ وما بعدها •

واهتماماتها بشكل ضيق دون التفات للحاجات الوطنية والمصلحة العامة ، مؤدية بذلك الى خلافات حادة ومتعددة بين منظمـــات الاحـــزاب المركزية (الفيدرالية) ومنظمات الولايات ، وغالبـا ما تلجأ الاجهزة المعـارضة الى اتخـاذ تسـميات دالة عليهـا « كالديمقراطيين الوطنيين أو الديمقراطيين الجنوبيين ... » (٢٠٨) .

هذا هو النظام الحزبى الاول الذى يسود فى الحياة السياسية الامريكية ويقابله نظـــام حزبى آخر ، يتألف من المجموعات المتنافرة ذاتها ، وانمـا ينظر اليه فى تلك اللحظات الحاسمة من تاريخ الامة ، التى يحتاج الامر فيها الى « توحيد الجهود » بحيث تتخذ تلك الوحدة « قالبا قوميا » تفرضه بعض نواحى الحياة الدستورية فى أمريكا . ولعل أهمها على الاطـــلاق معركة « الرئاسة » الامريكية فالحصول على هذا المنصب هو أسمى الامانى ، ليس فقط بالنسبة « للرئيس » نفسه،بل وأيضا بالنسبة للملايين الذين يساندونه ويصوتون من أجله ، منتظرين منه أن يحقق أمانيهم وأن يحسن أوضاعهم . ويؤثر النظام الانتخابى تأثيرا ملحوظا على نظـام الاحزاب فى أمريـكا . فالمجتمع الامريكى – كما رأينا – يقوم على تنوع اقليمى وعنصرى ودينى وطائفى واقتصـادى ، فينعكس ذلك على النظـام الحـزبى كمـا رأينـا – ويظل هذا النظام الحزبى الاول قائما لمدة ثلاث سنوات من كل أربع سنين تقريبا ... وفى السنة الرابعة حين يحين موعد الرئاسة ، ينفصل نظـــام الاحزاب العديدة ويعود الى التجمع فى حزبين كبيرين . ويظهر هذان الحزبان خلافاتهما الداخلية الى أقصى حد ممكن ، قبل اختيار المرشحين للرئاسة ، الا أن الاهتمام كله يتركز بعد اختيار المرشحين على الوحـدة الحزبية التى لا يمكن كسب أغلبية أصوات الناخبين بدونها . وتسود هذه الوحدة خلال الحملة الانتخابية ولمدد مختلفة من الزمن بعد الانتخاب . والحزب السياسى الذى يخسر انتخابات الرئاسة يعود الى « النظام الحزبى الاول » الذى يقوم على جماعات مختلفة المصـالح والمذاهب ، ويعود اليهـا أسرع من الحزب الفائز ، ويعتبر المرشح المهزوم زعيما للحزب ، ويكون الاحتمال ضئيلا بأن

---

(٢٠٨) ليونارد ليفى وجـون روش ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٢ ، ص ١٠٧ وما بعـــدها .

يعاد ترشيحه للرئاسة مرة أخرى (٢٠٩) • أما المنتصرون فيظهرون تماسكا أكثر من خصومهم ، اذ بامكانهم التمتع بالانتصار الذى حققـوه ، ولكن الانقسامات « النوعية » فى داخل صفوف الحزب لا تلبث أن تطفو الى السطح منذ الصيف الاول لانتخاب الرئيس الذى يبدأ عادة فى شهر يناير ، وعند التصويت على قضايا هامة ، يعود نظام « الجماعات المتعددة » الى الظهور ويبدو الحزبان الكبيران وكأنهما اتحادان فيدراليان ضمن اتحاد فيدرالى، يظهران أقصى درجات التضامن عند انتخاب الرئيس ، وبسبب هذا الانتخاب (٢١٠) •

نخلص من ذلك ، الى أنه ينبغى التمييز فى داخل النظام الحزبى الامريكى ، بين صورتين متميزتين مستمدتين من طبيعة النظام السياسى الامريكى : أما الصورة الاولى ، فهى التى يتعين فيهـا التمييز ، فى داخل الحزب ، بين المنظمات الحزبية الاقليمية ، والمنظمات الحزبية الفيدرالية (المركزية) فى هذه الصورة يمكن أن نتخيل أن الحزب يتكون من عدة « أحزاب » داخلية ، يعالج كل منها القضايا المحلية والخاصة التى تطرح عليه من منطلق « اقليمى » يخضع « لاعتبارات الاقليمية الخاصة » دون النظر الى « الالتزام الحزبى » وتبدو « الجماعات المكونة للحزب » ، كما لو كان كل منها يتمتع بشخصية مستقلة عن الحزب ، وهو ما يؤدى فى بعض الاحيان ، الى التناقض الصارخ بين تصرفات « الجماعات المنظمة للحزب الكبير » وينعكس ذلك فى صورة قرارات متناقضة صادرة عن الحزب بصدد القضايا « الخاصة » والمحلية ، أما الصورة الثانية ، فهى صور الحزب على المستوى الفيدرالى فعند حلول الدورة الرئاسية (كل أربع سنوات) تلجأ الجماعات المؤلفة « للحزب الكبير » الى وضع خلافاتها جانبا ، والى ايجاد صيغة مناسبة للتوفيق بين المصالح المختلفة ، وتختار « المرشح » الذى يمكنه أن يؤدى الى أقل « انقسام » بين صفوف الحزب ، ويبدأ الحزب نشاطه من أجل ادخال مرشحه الى « البيت الابيض » (٢١١) •

---

(٢٠٩) وقد أعيد اختيار المرشح ذاته ثلاث مرات فقط خلال القرن الحالى وفى حالة واحدة فقط نجح هذا المرشح وهو ريتشارد نيكسون •

Lipson : op, cit., note 62, p. 153.

(٢١٠) راجع ما سبق ، ص ١٥٧ وما بعدها •

(211) Kaspi : op, cit., note, 10, p. 51.

هذا التصور للنظام الحزبى الامريكى ، يجد تفسيرا له كما قلنا ، فى المجتمع الامريكى ، وقد أكدته التطورات التاريخية ، بحيث أصبح فى الامكان نتيجة لذلك ، ايضاح كل تناقضاته الظاهرة ٠

البند الثانى – التطور التاريخى لنظام « الحزبين فى أمريكا » :

قبيل انعقاد المؤتمر الدستورى الامريكى عام ١٨٧٨ ، لم يكن الامريكيون بصفة عامة يدركون دور الاحزاب السياسية ووظائفها ٠ بل نجد أنهم (وعلى رأسهم جورج واشنطن) [٢١٢] كانوا يتوجسون خيفة من «الشلل» وصراع « الفرق والجماعات الضاغطة » التى دأبت على ملاحقة مصالحها بصورة أنانية تضر بمصالح الأمة ككل ٠ لذلك ، رأى المجتمعون فى المؤتمر الدستورى أن النظام السياسى الذى يسعون لاقامته سيكون بلا شك أفضل بدون الأحزاب ومع ذلك فقد تطورت الأحزاب السياسية بسرعة فى الأمة الجديدة « خارج نطاق النصوص القانونية » ولعبت دورا هاما فى السياسة الأمريكية ، وعلى الأخص فى انتخاب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على مدى ١٧٥ عاما ٠

(أ) التاريخ المبكر للأحزاب الأمريكية :

رغم ما ثار لدى أعضاء المؤتمر الدستورى الأول من تخوفات من الأحزاب ، شعر بعضهم أن الأحزاب « أمر لا مفر منه »[٢١٣] ، لذلك فرغم عدم تطرقهم لاباحة الأحزاب « نجد أن الدستور الأمريكى الأول ، لم يحرمها ، وحسنا فعلوا ، ذلك أنه قبل نهاية فترة رئاسة الرئيس واشنطون ، ظهر الانقسام واضحا بين فريقين من الساسة الأمريكيين : الفيدراليين ، بقيادة الكسندر هاملتون (وزير الخزانة) ، والجمهوريين بقيادة توماس جيفرسون (وزير الدولة) وكان الخلاف بين الفريقين منصبا أساسا حول سلطات الحكومة وأعمالها وطبيعة العلاقات ، وكيفية توزيع السلطات بين الاتحاد الفيدرالى والولايات المكونة له : وازاء تأييد واشنطن لأفكار هاملتون ، استقال جيفرسون (الجمهورى) فى نهاية

---

(٢١٢) راجع ما سبق ، ص ٧ وما بعدها ٠

(213) Kaspi : op, cit., note, 10, p. 35.

(٢١٣) أسس الحكم فى أمريكا المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥٥ ٠

عـام ١٧٩٣ من مجلس الوزراء • ولكن الخـلافات الحزبية ، لم تطف الى السـطح طوال فترتى رئاسة جـورج واشـنطن ، بسبب شـهرته الشخصية من جهــة ، ولعـدم انتظام الأحزاب بدرجة كافية من جهــة أخـــرى •

وفى فترة الرئاسة الثالثة (١٧٩٦) ، حين رفض واشنطن اعـادة ترشـيح نفسه ، نشـبت المنافسة بين « الفريقين » فانتخب جـون أدامز المرشح الفيدرالى لمنصب الرئاسة بأغلبية ضئيلة من الأصـوات ، على جيفرســون « الجمهورى » الذى أصبح بذلك ، نزولا على حـكم الدسـتور الأمريكى ، نائبا للرئيس[٢١٤] •

وخلال ادارة أدامز ، صـارت الأحـزاب أكثر تنظيمــا ، وبـدأت المنازعات على القضايا العـامة [٢١٥] وفى عـام ١٨٠٠ انتهت سـيطرة

---

(٢١٤) فقـد كان النص الدستورى آنذاك يقرر أن كل ناخب يصوت لاثنين من المرشـحين لمركز الرئيس والشخص الحاصل على العـدد الأكبر من الأصوات يصبح رئيسا (•••) وبعـد اختيار الرئيس فان الشخص الحاصل على اكبر عـدد من أصـوات الناخبين يصبح نائبا للرئيس ونظرا لما كان يؤدى اليه هـذا النص من مشاكل فقـد تقرر تعـديله على نحو ما سنرى •

انظر فيما بعد ص ١٣١ وما بعدها • هامش ٢١٦ •

(٢١٥) وكانت القضايا التى تدور حولها النزاعات بين الحزبين ، تنصب على الموضـوعات الآتيـــة :

الموضـوع	الفيـدراليون	الجمهوريون
١ ـ طبيعة الاتحاد	حكومة قومية قوية وسيادة قومية	دولة قوية وحكومات محلية وحقـوق للولايات
٢ ـ تفسير الدستور	سلطات واسعة للكونجرس	تعيين سلطات الكونجرس على سبيل الحصر
٣ ـ المـالية	الأخـذ بتعريفة جمركية للحمـــاية وفرض رسوم انتاج وانشاء بنـك الولايات المتحدة	يعارضون البرنامج المـالى للفيدراليين
٤ ـ السياســـة الخارجية	انحازوا لانجلترا فى حربها مــع فرنسا لكون انجلترا المدافـــع عن الحكومة المحافظة المنظمة	يفضلون فرنسا لكونها حاملة لـواء الديمقراطية
٥ ـ القـــوات المسلحة	الجيش والبحرية تحـت سـيطرة القـومية	نظام « الميلشيا » الخاضعة لسيطرة الولاية

الفيدراليين على الحكومة بانتخاب جيفرسون Thomas Jefferson وآرون بير Aaron Burr المرشحين الجمهوريين ، بأغلبية ساحقة وبذلك صار جيفرسون (الجمهورى) رئيسا للولايات المتحدة وبير نائبا للرئيس [٢١٦] وقد ظلت السيطرة للحزب الجمهورى بعد ذلك ، خاصة بعد أن دب الخلاف فى صفوف الحزب الفيدرالى وشبت فيه النزاعات • وعقب مؤتمر هارتفورد عام ١٨١٤ اختفى الحزب من الوجود كتنظيم قومى فعال قبل نهاية فترة ماديسون الثانية وظل الجمهوريين يتولون الرئاسة ، حتى عام ١٨٢٠ [٢١٧] وهكذا ، عرفت أمريكا ، خلال هذه الفترة « تنظيم حزبى قومى واحد » ولكن الخلافات ما لبثت أن دبت فى صفوف الجمهوريين ، خاصة بعد الخلاف الذى دب فى صفوف الحزب ، عام ١٨٢٤ بين جون كونيسى آدامز وأندرو جاكسون الذى انحاز فيه مجلس النواب الى جانب « آدامز » ، فشعر جاكسون بالغبن ، وأعلن أنه سيعيد ترشيح نفسه ثانية ولو ضد رغبة الحزب ، وقد استطاع بالفعل أن يهزم « آدامز » عام ١٨٢٨ ، وبهذا الانقسام انقضت « فترة المشاعر الطيبة » فى داخل الحزب ، الجمهورى واسقط انصار « جاكسون » من بطاقتهم الحزبية مصطلح « الجمهورية » وأطلقوا على أنفسهم اسم « الحزب الديمقراطى » •

---

(٢١٦) والواقع ان كليهما حصل على نفس العدد من الأصوات ، وكان على مجلس النواب أن يحدد ايهما يكون الرئيس ، وايهما يكون نائبا له • فاختار المجلس جيفرسون رئيسا وبير نائبا له • وقد اتضح من ذلك أمران :

الأول : ان الأحزاب السياسية كانت قد انتظمت على المستوى القومى •

الثانى : ان طريقة الادلاء بأصوات الناخبين لم تعد ملائمة لنظام « الحزب » ولتلافى احتمال تكرار حدوث هذه المشكلة ، تم التعديل الثانى عشر للدستور الأمريكى (بتغيير البند الثالث – الشق الأول من المادة الثانية) المتعلق بانتخاب الرئيس ونائب الرئيس ، بحيث أصبح كل ناخب يدلى بصوت للرئيس وصوت لنائب الرئيس ، وأقر هذا التعديل عام ١٨٠٤ ، بحيث صار من غير المحتمل ان يتم انتخاب الرئيس ونائبه من حزبين متعارضين •

نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦٥ (ملحق بالتعديلات التى ادخلت على الدستور الأمريكى منذ ١٧٩٢ حتى ١٩٧١) ص ٣٣٩ (التعديل الثانى عشر) •

(٢١٧) فقد أعيد انتخاب جيفرسون عام ١٨٠٤ ، ثم انتخب جيمس ماديسون (للجمهورى) مرتين على التوالى عام ١٨٠٨ ، ١٨١٢ ، ثم انتخب جيمس موندرو (للجمهورى) مرتين أيضا فى ١٨١٦ ، ١٨٢٠ •

ونظرا لما كان يعتقد فيه الرئيس جاكسون من ضرورة وجود سلطة تنفيذية قوية أطلق عليه خصومه من الحزب الجمهورى « الذين أطلق عليهم آنذاك القوميون » لقب « الملك أندرو الأول » واتخذ الحزب المعارض له « الجمهوريون القوميون » اسم الحزب المعارض للملك فى انجلترا « الويج » (٢١٨) ٠

واستطاع هذا الحزب بمقاومته لـ « الحكم الغاشم » لادارة جاكسون وتبنيه لبعض الاصلاحات الاقتصادية الداخلية استطاع الحزب أن يكسب الرئاسة فى انتخابات ١٨٤٠ و ١٨٤٨ ، ولكن هذا الحزب لم يكن من القوة بحيث يحتمل الخلافات التى تثيرها المشاكل القومية الكبرى ، فانفرط عقده بسبب مشكلة العبودية ، فاسحا المجال آنذاك ، للحزب الجمهورى الجديد لكى يحل محله ، وتبدأ بذلك مرحلة جديدة من تاريخ النظام الحزبى الأمريكى ما زالت أحداثها تطغى على الحياة السياسية فى أمريكا ٠

(ب) المنافسة بين الديمقراطيين والجمهوريين : نشأة النظام الحزبى الحديث :

ان الأحزاب الأمريكية ، كما سبق القول ـ تقوم بتمثيل جماعات مختلفة من المجتمع : فالانقسامات بين أهل المدينة وأهل الريف ، والفقراء والأغنياء ، والبروتستانت والكاثوليك ، والمصدرين والمستوردين ، والمهاجرين الجدد والقدامى ، والبيض وغير البيض ، كل ذلك أسهم فى وضع الخطوط الرئيسية للنظام الحزبى الأمريكى ، لقد نشأ النظام الحزبى الحديث فى أمريكا فى الخمسينات من القرن التاسع عشر ، عندما طغى النزاع بين الشمال والجنوب على جميع القضايا الأخرى : فلقد انقسم الديمقراطيون الشماليون والجنوبيون حول هذا الموضوع ، فانتهز الجمهوريون هذا الوضع ، وأنشأوا الحزب الديمقراطى « الجديد » كحزب يكرس جهوده لمصالح الرجل البسيط (العامل ، المزارع ، والعبيد) ولكنه سريعا ما جذب الى صفوفه

---

(٢١٨) راجع ما سبق ، ص ١٤٢ وما بعدها ٠

أصحاب المصالح الصناعية والمالية والتجارية [٢١٩] وعندذلك أنشأ الجمهوريون تحالفا معاديا للرق ضم المصالح الصناعية والتجارية في شمالي شرقي الولايات المتحدة مع مزارعي ولايات الغرب الأوسط • وتولى ابراهام لنكولن زعامة هذا التحالف [٢٢٠] الذي حافظ على اتحاد الولايات ، ثم انتصر في الحرب الأهلية عام ١٨٦٥ ، وقد نجح الحزب الجمهوري « الجديد » في فرض سيطرته على الحياة السياسية الأمريكية ، بحيث أصبح « أقوى الأحزاب السياسية الأمريكية » ودامت سيطرته منذ ابراهام لنكولن (١٨٦٠) حتى عام ١٩٣٣ (٢٢١) وقد حاول الجمهوريون خلال هذه الفترة مد سيطرتهم الى الجنوب ، ففشلت محاولاتهم فظل الجنوب خاضعا لسيطرة الديمقراطيين ، لذلك اتجه الجمهوريون نحو المنطقة الممتدة من جبال روكي الى ساحل المحيط الهادي ، فحقق فيها الجمهوريون نجاحا معقولا واجتذبوا تأييدا متواصلا في عدد من ولايات الغرب • ولكن نجاحهم الأكبر كان في اجتذاب الصناعيين وأصحاب المؤسسات الكبيرة التي تزعمت التوسع الصناعي خلال الحرب الأهلية ، وبعدها • كذلك فان الجمهوريين كانوا عموما حزب بروتستانت « متسامحين مع الزنوج ، الذين حرروهم من الاستعباد في نهاية الحرب الأهلية ، وكانوا يؤيدون فرض الرسوم المرتفعة على التجارة الخارجية لحماية المصنوعات المحلية ، ويرحبون بالمهاجرين الجدد من دول أخرى كوسيلة لتأمين اليد العاملة الرخيصة •

وفي نفس الوقت ، بدأ الديمقراطيون بناء تنظيمهم السياسي منذ سبيعينات القرن التاسع عشر ـ وذلك بتشكيل تكتل منافس للجمهوريين ضم على وجه الخصوص أولئك المواطنين الذين ينظرون الى أنفسهم على أنهم ، مهضومي الحقوق ،، [٢٢٢] ، كالبيض الجنوبيين الذين استردوا

---

(219) Lipson : op, cit., note 62, pp. 153 et 154.
Rossiter : op, cit., note 69, pp. 116 et ss.

أسس الحكم في امريكا المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥٦ •

(٢٢٠) بعد أن انتخب رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٠ •

(٢٢١) فقد انتخب خلال هذه الفترة أربعة عشر رئيسا « جمهوريا » من الستة عشر رئيسا للولايات المتحدة الذين تم انتخابهم خلال هذه الفترة •
Rossiter : op, cit., note 69, p. 118 et 119.

(222) Lipson : op, cit., note 62, p. 154.

السيطرة على أقاليمهم بعـد سحب القوات الشمالية ، والعمال الصناعيين وأفراد الطبقات الفقيرة فى المدن الشمالية الكبيرة ، والمهاجرين الجدد بعد اكتسابهم الجنسية الأمريكيـة ، والكاثوليك • وقـد وحـد بين هـذه الجماعات المتباينـة النفور المشترك من رجال الحـكم •

وفى الصراع الدائر بين الكتلتين ، كان الجمهوريون يملكون ويديرون الجـزء الأكبر من الثروة الصناعية فى البلاد ، فتمكنوا من استخدام هـذه القوة الاقتصـادية من أجل العمل على تحسين وضعهم السياسى (٢٢٣) • لذلك، تعين على الديمقراطيين أن ينتظروا حدوث التطورات الاقتصادية التى أدت الى الانشقاق والمواجهة بين كتلتى الصناعيين والزراعيين ، حتى يستخدموا هـذه الأزمة الاقتصادية فى الانتقال من مصاف «الأقلية » والظهور بمظهر حزب « الأغلبية » • وقـد تحقق لهم ذلك بالفعـل من اسـتحكام الأزمة الاقتصـادية فى مطلع الثلاثينيات : ونظرا ، لأن الجمهوريين كانوا فى كراسى الحـكم خلال الأعـوام العشرة السـابقة على الأزمة ، فقـد القيت على عاتقهم تبعاتها ، وبدا الديمقراطيون أكثر قدرة على اتخاذ التدابير الحاسمة لعلاج الأزمة وتوسـيع سـلطات الحكومة الاتحادية • وقـد جاء ذلك على يد حكومة الرئيس فرنكلين روزفلت (١٨٣٢) Franklin D. Roosevelt التى اسـتطاعت أن تضع برنامجا جـديدا عرف باسـم برنامج نيوديل New Deal استهل به عهد السـياسة الأمريكية الحديثة • ومنذ ذلك الوقت ، تحول الديمقراطيون الى حزب الأغلبية وصـار برنامج نيوديل ، هو الأساس الذى تدور حوله السـياسة الأمريكية ، بحيث أن جميـع انتخـابات الرئاسـة التـالية ودورات الكـونجرس الأمـريكى انحصرت المناقشـات فيها حول هـذا البرنامج « الموروث » وكانت المساجلات تنصب على ما ينبغى الاحتفاظ به من هـذا البرنامج ، وما ينبغى حذفه من مواده ، وما يتعين التـأكيد عليـه من أهـدافه • وهكذا تولى الحـزب الديمقراطى

---

(٢٢٣) ومن الملاحظ ، أن الجمهوريين ما زالوا حتى الآن يتمتعون بثراء أكبر من الديمقراطيين ، ويتضح ذلك خاصة عند الحملة الرئاسية ، فمن الشاهد أن الجمهوريين ينفقون أكثر من الديمقراطيين نظرا للعلاقات التى تسود ، منذ زمن طـويل ، بين الحزب الجمهورى ورجال الأعمال • أنظر فى تحليل الجانب المـالى للحملة الانتخابية وكيفية تمـويلها :

Calleo : op, cit., note 202, pp. 110, et ss.

Kaspi : op, cit, note, pp. 108 et ss.

الزعامة ، لانه استطاع ، بنجاح ، أن يضع الأفكار الليبرالية لروزفلت، موضع التنفيذ • ومنذ ذلك الحين حتى الآن ، استطاع الحزب الديمقراطى أن يحقق الأغلبية والزعامة ، فى معظم الاحيان ، خلافا لما كان عليه الأمر فى مطلع القرن العشرين ، وترتب على ذلك أن تأكد نظام الحزبين فى أمريكا ، خاصة من حيث المعيار السابق الاشارة اليه الا هو توالى حزبين كبيرين على الحكم وتبادلهما مراكز الحكم تارة والمعارضة تارة أخرى (٢٢٤) • على أنه ، ينبغى فى نهاية هذا العرض ابداء ملاحظة أساسية حول « فكرة الأغلبية » الحاكمة ، سبق أن أبديناها بالنسبة للنظام الانجليزى ، (٢٢٥) ولكنها تحتاج الى التأكيد بالنسبة للنظام الأمريكى ، بل وتبدو أكثر وضوحا فى ظل هذا النظام • فلقد رأينا أن

---

(٢٢٤) ففى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٣٢ تولى الجمهوريون الرئاسة ٢٤ سنة مقابل ثمانى سنوات قضاها الديمقراطيون فى الحكم • ولكن من سنة ١٩٣٢ الى ١٩٦٨ انعكست هذه الأرقام تقريبا لصالح الديمقراطيين : فقد استغل الحزب الجمهورى شهرة دوايت أيزنهاور Duvight D. Eisen hower لكسب الرئاسة عام ١٩٥٢ والحفاظ عليها فى انتخابات ١٩٥٦ ، على الرغم من انتصار الديمقراطيين فى كل من مجلسى الكونجرس ولكن الديمقراطيين استطاعوا استعادة الرئاسة سنة ١٩٦٠ بفضل السناتور جون كنيدى John F. Kennedy وسنة ١٩٦٤ انتخب الرئيس ليندون جونسون lyndon Johnson رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية ولم يفقد سوى ست ولايات فقط للجمهوريين ولكن اعتبارا من سنة ١٩٦٨ ، وبسبب انقسام الحزب الديمقراطى بصورة خطيرة بسبب حرب فيتنام ، وبسبب الفساد ، نجح الجمهوريون فى استعادة الرئاسة بقيادة ريتشارد نيكسون Richard Nixon عام ١٩٦٨ وأعيد انتخابه مرة ثانية عام ١٩٧٢ ، ولكنه اضطر الى الاستقالة بسبب حادث • حيث حل محله جيرالد فورد ، نائب الرئيس آنذاك • ولكن هذا الأخير هزم فى انتخابات ١٩٧٦ ، وفاز منافسه الديمقراطى « جيمى كارتر » وبذلك استعاد الديمقراطيون منصب الرئاسة بعد ثمانى سنوات من فقده ، ولكن سيطرتهم لم تدم حيث نجح الجمهوريون فى استعادة الرئاسة فى انتخابات ١٩٨٠ ، التى استطاع فيها الرئيس « ريجان » تحقيق النصر على خصمه الرئيس السابق جيمى كارتر •

راجع فى كل ذلك تفصيلا :

A. Kaspi : op, cit., note 10, pp. 79 et ss.
Rossiter : op, cit., note 69, pp. 107 et ss.

أسس الحكم فى أمريكا ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ٢٠٢ ، ص ١٥٨ •

(٢٢٥) راجع ما سبق ، هامش ١٩٩ •

وأنظر فيما بعد ، ص ١٣٦ وما بعدها •

النظام الحزبى الأمريكى هو « نظامان حزبيان » أكثر منه « نظام حزبين » لذلك ينبغى التحفظ حين القول بأن أحد الحزبين يملك الأغلبية البرلمانية فهناك عامل آخر ينبغى الالتفات اليه حين الكلام عن الحياة السياسية الأمريكية الا وهو تقسيم التكتلات السياسية الأمريكية ، لا بحسب كون أعضائها من « الجمهوريين » أو من « الديمقراطيين » بل بحسب كونهم من « المحافظين » أو « الليبراليين » فكل من الحزبين له جناحان ، أحدهما محافظ والآخر ليبرالى مع فارق واحد ، هو أن الليبرالية أقوى لدى الجمهوريين ، وغالبا ما يتضامن ليبراليو الحزبين ، حول بعض القضايا الهامة فى الكونجرس ، ويفعل خصومهم المحافظون نفس الشيء (٢٢٦) ٠

البند الثالث – تقييم النظام الحزبى الأمريكى فى ضوء أوجه الشبه والخلاف بين « الجمهوريين » و « الديمقراطيين » :

لو أردنا تقييم النظام الحزبى الأمريكى ، لما وجدنا تعليقا أكثر دلالة من ذلك الذى أورده ليورنارد ليفى وجون روش فى مؤلفهما عن « منهج السياسة الأمريكية الداخلية » حيث جاء به (٢٢٧) ، وبالرغم من أن النظام الحزبى المزدوج هو جزء من التقاليد السياسية الأمريكية ، فاننا لا نستطيع القول أن دور الحزب المعارض مفهوم تماما ، وهذا لسوء الحظ ، لأن الحكومة الديمقراطية تتأثر بنوعية الحزب المعارض (٠٠٠٠) والمعارضة الضرورية للحكومة المسئولة هى المعارضة الحزبية المنتظمة التى تنتج عن النظام الحزبى المزدوج ، وعندما نجد حزبين متميزين بما يقترحانه من حلول للأمور المختلفة يكون هناك اختيار حقيقى ٠ ومن ناحية أخرى، فان المعارضة التى يمثلها تحالف أعضاء من الحزبين كما أصبح مألوفا تميل الى حرمان الرأى العام من الاختيار البديل وعندما تتشكل مثل هذه الأحلاف بعد الانتخابات ، يصعب على الجمهور فهم الوضع ويخفق فى ربطه بالأهداف التى تتوخى من الانتخابات ٠ وأكثر من ذلك فانه يستحيل اعتبار أى من الحزبين مسؤولا عن اتجاهه السياسى وهذا مصدر خطر (للمصلحة) العامة ٠

---

(226) Rossiter : op, cit., note 69, pp. 196 et ss
Lipson : op, cit., note, p. 156.

(٢٢٧) المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ٩٨ ٠

ان هـذه الملاحظة ، تعكس بحق ، أهم الانتقادات الموجهة للنظـام الحزبى الأمريكى ، الا وهو عـدم وجـود « فروق جوهرية بين الحزبين الكبيرين » وأن كليهما ليس لديه مبادىء واضحة المعالم « وهو ما يؤدى بالطبع للاضعاف من دور المعارضة المنظمة الفعالة ، ويحرم الناخب من « الاختيـار البديل » [٢٢٨] ويرجع السبب فى ذلك ، الى التشابه بين الحزبين ، من عـدة نواح والى طبيعة النظام الحزبى الأمريكى ، كمـا سـبق أن تعرضـنا له [٢٢٩] ، ويترتب عليه بالطبع الحـد من فاعلية الأحزاب الأمريكية ، لدرجة بلغت أن عبر عنهـا الكتـاب الأمريكيـون بـ « أزمة النظام الحزبى الأمريكى » [٢٣٠] واقترحوا لها بعض الحلول ٠

١ ـ الخصـائص العامة للحزبين الجمهورى والديمقراطى :

على عكس الأحزاب السياسية الأوربية التى تختلف حول المسائل الأساسية ، كالنظام السـيـاسى أو الاقتصـادى ، نجـد أن الحزبين الأمريكيين لا خلاف بينهما على المبادىء الجوهرية الأساسية (المشـاكل الاقتصـادية والسياسية والاجتماعية) نظرا لانه لا فروق حقيقية بين الحزبين ، كما يتضح لنا من العرض التالى :

١ ـ فلا الحـزب الديمقراطى ، ولا الحـزب الجمهـورى ، يمكن أن يوصـف بأنه من الأحزاب الايديولوجية ، فكلاهمـا يتمسـك بالمبادىء الديمقراطية والدستورية ويدافع عن النظـام الاقتصـادى الليبرالى ٠ ولا يدعى أيهما العمل على قلب النظـام السـياسى أو الاقتصـادى ، بل يسعى كل منهما الى تأكيد هـذا النظام كل بأسلوبه الخاص ٠ وقد عبر Rossiter عن ذلك بقوله : « ان الحزب فى أمريكا لا يمكن أن يشـبه

---

(٢٢٨) ويشبه بعض الكتاب الأمريكيين الحزبين الكبيرين بزجاجتين كل منهما تحمل بطاقـة ولكن كل واحـدة فارغة ـ اسس الحكم فى امريكا المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥١ أنظر ايضـا فى هـذا الموضـوع ٠

Rossiter : op, cit., note 69, p. 163 et ss.

(٢٢٩) راجـع ما سبق ، ص ١٥٧ وما بعـدها ٠

(٢٣٠) أسس الحكم فى أمريكا المرجـع السابق الاشارة اليـه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥١ و ١٥٣ ليونارد ليفى وجون روشيى المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ٩٥ وما بعدها ٠

بالجيش ، أو الكنيسة ، وهو ليس أسلوبا فى الحياة فالحزب لا يطلب من أعضائه سوى بطاقتهم الانتخابية ، وبعض الدولارات ، واذا أرادوا بعض الساعات من وقتهم لملء مكاتب الحزب ولصق الخطابات ، وقطعا فان الحزب يسعد ويكتفى اذا تأكد من الحصول على صوت انتخابى »

لذلك ، يمكن أن توصف الأحزاب الأمريكية ، دون تردد — انها أحزاب « انتخابية » تتلخص فلسفتها السياسية فى هدف واحد ، كسب الانتخابات (٢٣١) ويفرض هذا الهدف على الحزبين الكبيرين نوعا من التشابه ، من حيث المبادىء العامة والبرنامج ، هو تشابه « الاعتبارات الانتخابية » فاى منها لا يمكنه أن يمس بأسس النظام الأمريكى السياسية والاقتصادية اذا اراد أن يحصل على القدر الأكبر من الأصوات فى المعركة الانتخابية ·

ولكن ، هذا التشابه حول « المسائل الأساسية » لا يمنع من اختلاف الحزبين فى بعض التفصيلات ، التى لا يمكن تفهم الحياة السياسية الأمريكية عموما ، والحزبية على وجه الخصوص ، دون الوقوف عليها (٢٣٢) ·

٢ — ذلك ، أن هذه الخلافات ، هى التى مازالت تميز بين الحزبين ، وتسمح بترتيب أمريكا فى مصاف الدول التى تأخذ بنظام الحزبين · مع ملاحظة أن برنامج أى من الحزبين ، ليس برنامجا ثابتا قائما على المبادىء (فنظرا لتعدد المصالح داخل الحزب · كونهما من الاحزاب الانتخابية كما سبق القول) نجد أن البرنامج يتغير بتغير الظروف ، ويختلف باختلاف الازمنة (٢٣٣) ·

---

(231) Kaspi : op, cit., note 10, p. 46.

(232) Rossiter : op, cit., note 69, p. 164.

(٢٣٣) فمنذ العقد السابق والحزبان الأمريكيان يختلفان على مسائل عدة ، كالتعريفة الجمركية ولائحة السكك الحديدية ، والسيطرة على الاحتكارات والسياسة المالية · ومع ذلك فان هذه الاختلافات لم تمنع من أن يتبنى الجمهوريون من اتباع جيفرسون برنامج الفيدراليين من اتباع « هاملتون » ·

وبالرغم من هـذه الملاحظة ، يمكن القول عموما بأن الحزب الديمقراطى هو حزب الاصـلاح والتجديد والتغيير ، فهو يفضـل أن تلعب الحكومة الفيدرالية دوراً أكبر فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية للولايات ، وأن تنفق واشنطن قـدرا أكبر من الميزانية لصـالح الطبقـات « الفقيرة » كمـا يدافـع الحزب عن « الحقوق المدنية » ، لغير البيض ويؤيد عموما برامج المساعدات للعمل والصـحة والخدمة الاجتماعية والتعليم • ويؤكد الحزب على الدور الهام الذى يجب أن تلعبه الولايات المتحدة على السـاحة الدولية ، وخاصة على المعونات التى يتعين على الولايات المتحدة منحها للدول « النامية » ومن أجل تحقيق هـذا البرنـامج يؤيد الحزب فكرة زيادة (الضرائب) ، وقد دفع الحزب ، خـلال هـذا القرن ، بالولايات المتحدة الامريكية الى أربع حروب مختلفة الابعاد ومتفاوتة فى الخسائر : الحرب العالمية الأولى (١٩١٧) ، الحرب العالمية الثانية (١٩٤١) ، الحرب الكورية (١٩٥٠) وحرب فيتنام (١٩٦١) التى كادت أن تمزق الحزب وتسببت فى أزمته وخسارته فى انتخابات ١٩٦٤ و ١٩٦٨ (٢٣٤) •

أما الحزب الجمهورى ، فيبدو وكأنه الحزب « الاكثر محافظة » (٢٣٥) وهم يرون أن « المعونات للدول النامية » هى عبء بلا طائل على الخزانة الأمريكية ، ويرون أن سياسة الوفاق مـع الاتحاد السوفيتى « فاشلة دون شك » • ويلاحظ الجمهوريون أن رؤساء الولايات المتحدة « الجمهوريين » هم الذين أنقـذوا البـلاد من المغـامرات المـدمرة التى وضـعها فيهـا

= وبينما ولد الحزب الجمهورى فى ثوبه الجـديد نتيجة للثورة على « العبودية » نجده الآن وقـد بدأ يحقق بعض الانتصارات فى الجنوب ، نظرا لتبنيه لفكرة القانون والنظام التى لا تعدو أن تكون فى الحقيقة اتباع سياسة صارمة فى « القضايا العنصرية » والديمقراطيون بدورهم كانوا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من أشـد المدافعين عن حقوق الولايات ، ولكن منذ مجىء فرانكلين روزفلت تحـول الديمقراطيون الى المطالبة بازدياد المساعدات الفيدرالية وتوسيع سلطات واشنطن للتدخل فى المسائل الاقتصادية والاجتماعية فى الولايات المتحدة •

Kaspi : op, cit, Note 10, p. 46.

(٢٣٤) راجـع ما سـبق ، ص ١٣٥ وما بعـدها هامش ٢٢٤ •

(٢٣٥) اسس الحكم فى أمريكا المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥٢ •

الديمقراطيون ٠ (٢٣٦) ويعارض الحزب الجمهورى أى توسع فى سلطات الحكومة المركزية فى حياة الولايات الاقتصادية والاجتماعية ، ويفضل الاستعانة برؤوس الأموال الخاصة عن اللجوء الى « الاستثمارات الفيدرالية » وينادى الحزب بالحد من الضرائب وتخفيض النفقات الحكومية ، والحد من برامج المساعدات الاجتماعية ، وبينما يهتم الحزبان بالتضخم ، فان الجمهوريين يبدون أكثر انزعاجا من التضخم ، كما يبدون أكثر قلقا فائقا للبطالة ٠

٣ ــ ولعل هذه الخلافات بين الحزبين ، هى التى توضح اختلاف الجماعات المؤيدة لكل حزب ، فالحزب الديمقراطى يغلب على تكوينه عدم التجانس بين المجموعات المكونة له : حيث يضم بين مؤيديه ،الشباب الذين تلقوا تعليما ابتدائيا أو ثانويا ، وكذلك الجامعيون اعتبارا من برنامج « نيوديل » ويضم أيضا « دعاة التفرقة العنصرية الجنوبيين ، الى جانب بعض الأقليات » من السود ، والعمال (خاصة غير المتخصصين) ، وأيضا المزارعين ، خاصة فى الحالات التى يصاب فيها سوق القمح أو الذرة أو القطن بالكساد ، وبالاضافة لكل هذه الطوائف نجد أن للحزب أنصارا من « أصحاب الملايين » ، (٢٣٧) ، وذوى الشهرة الوطنية (كروزفلت) ، وبعض الايرلندين ، واليهود ، والكاثوليك والبروتستانت ٠

أما الحزب الجمهورى فيحصل على التأييد من قبل الأوساط (الاكثر ثراء) من رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة ، لذلك فهو يدافع فى الغالب عن مصالح الطبقة « العليا » و « المتوسطة » ويعطى لأمريكا صورة البلد « البروتستانتى الانجلوسكسونى » وأحيانا يقف موقف المدافع من قضايا « العبودية » ولكنه فى الغالب يميل الى المحافظة ، وناخبو الحزب ، هم أكبر سنا من ناخبى الحزب الديمقراطى ، وغالبا

---

(٢٣٦) فهم يذكرون مثلا أن هاردنج هو الذى وقع اتفاقية السلام المنفصلة مع المانيا عام ١٩٢١ ، وان أيزنهاور ودالاس هما اللذان أقاما مجموعة من التحالفات تمكنت من الوقوف فى وجه الشيوعية واعادا السلام الى الشرق الأقصى ، وأن نيكسون اخيرا هو الذى بذل الجهد اللازم لانقاذ البلاد من الفساد والمآزق التى تسبب فيها جونسون ٠
Kaspi : op, cit, Note 10, p. 47.

(٢٣٧) من أمثال افريل هاريمان ، أو آل كنيدى ٠
Kaspi : op, cit, Note 10, p. 47.

ما يكونون ممن تلقوا«تعليما جامعيا»· ويتميز الزعماء « الجمهوريون »بأنهم استعانوا شـهرتهم وأحرزوا شـعبية واسـعة كنتيجة لانتصاراتهم أكثر من كونهم «زعماء سياسيين »أو لكونهم رجالا عصاميين self mede men لا يدينوا بنجاحهم الا لكفاءتهم أو للظروف (٢٣٨) ويوضـح لنـا الجـدول التـالى ، التكوينات الداخليـة للأحزاب الداخليـة ، وجماعات المؤيدين لهـا من خلال اسـتعراض انتخابات الرئاسة الأمريكية منذ عـام ١٩٥٢ حتى ١٩٧٢ مع تحليل للفئات الاجتماعية المختلفة للمجتمع الأمريكى ، والنسب المؤيدة لمرشحى كل حزب من الحزبين ·

(٢٣٨) ويعـد ابراهام لنكولن ودوايت ايزنهاور مثالا للطائفـة الأولى ، وهربرت هـوفر ووينـدل ويلكى ، ونيكسون أمثلة للطائفـة الثانية ·

Rossiter, op, cit, Note 69, pp. 107,et ss.

جدول رقم (١) (٢٣٩)

الأصــوات الاجتماعية والمهنية للناخبين فى انتخابات الرئاسة الامريكيه منذ عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٧٢

	ستيفنسون ديمقراطى	ايزنهاور جمهورى ١٩٥٢	ستيفنسون
النسبة المؤية الحاصل عليها من مجموع الناخبين •			
الناخبين من الرجال •	٤٤٫٦	٥٥٫٤	٤٢٫٢
الناخبيات من النســاء •	٤٧	٥٣	٤٥
الناخبين من « البيض » •	٤٢	٥٨	٣٩
الناخبين من « الســود » •	٤٣	٥٧	٤١
التعليم العالى (الجامعى) •	٧٩	٢١	٦١
التعليم الثانوى •	٣٤	٦٦	٣١
التعليم الابتدائى •	٤٥	٥٥	٤٢
مستوى التعليم	٥٢	٤٨	٥٠
الكوادر ورجال الأعمال •	٣٦	٦٤	٣٢
الموظفين « ذوى الياقات البيضــاء » •	٤٠	٦٠	٣٧
العمال « غير المتخصصين » •	٥٥	٤٥	٥٠
الناخبين أقل من ٣٠ ســنة •	٥١	٤٩	٤٣
الناخبين من ٣٠ الى ٤٩ ســنة •	٤٧	٥٣	٤٥
الناخبين أكثر من ٥٠ ســنة •	٣٩	٦١	٣٩
البروتستانت •	٣٧	٦٣	٣٧
الكاثوليك •	٥٦	٤٤	٥١
الجمهوريين •	٨	٩٢	٤
الديمقراطيين •	٧٧	٢٣	٨٥
المســتقلين •	٣٥	٦٥	٣٠
الناخبين من أعضاء النقابات •	٦١	٣٩	٥٧

---

(٢٣٩) المصــدر : احصائيات « جالوب Gallup واردة فى
Kaspi, op, cit, Note 10, p. 48.

ملاحظــة ، ان النسب المئوية لانتخاب عام ١٩٦٨ لا تصل الى نسبة ١٠٠٪ من اصــوات الناخبين نظرا لوجــود مرشــح ثالث مستقل هــو جورج دالاس (George Wallace) الذى حقق الفائض من مجموع أصوات المرشحين الجمهورى والديمقراطى ، مطروحا من نسبة الـ ١٠٠٪ .
Kaspi, p. 61.

ايزنهاور ١٩٥٦	كنيدي ديمقراطي ١٩٦٠	نيكسون جمهوري	ديمقراطي جونسون ١٩٦٤	جمهوري جولد ووتر	ديمقراطي همفري ١٩٦٨	نيكسون جمهوري	ماك جوفرن ديمقراطي ١٩٧٢	نيكسون جمهوري
٥٧ر٨	٥٠ر١	٤٩ر٩	٦١ر٣	٣٨ر٧	٤٣ر٠	٤٣ر٤	٣٨	٦٢
٥٥	٥٢	٤٨	٦٠	٤٠	٤١	٤٣	٣٧	٦٣
٦١	٤٩	٥١	٦٢	٣٨	٤٥	٤٣	٣٨	٦٢
٥٩	٤٩	٥١	٥٩	٤١	٣٨	٤٧	٣٢	٦٨
٣٩	٦٨	٣٢	٩٤	٦	٨٥	١٢	٨٧	١٣
٦٩	٣٩	٦١	٥٢	٤٨	٣٧	٥٤	٣٧	٦٣
٥٨	٥٢	٤٨	٦٢	٣٨	٤٢	٤٣	٣٤	٦٦
٥٠	٥٥	٤٥	٦٦	٣٤	٥٢	٣٣	٤٩	٥١
٦٨	٤٢	٥٨	٥٤	٤٦	٣٤	٥٦	٣١	٦٩
٦٣	٤٨	٥٢	٥٧	٤٣	٤١	٤٧	٣٦	٦٤
٥٠	٦٠	٤٠	٧١	٢٩	٥٠	٣٥	٤٣	٥٧
٥٧	٥٤	٤٦	٦٤	٣٦	٤٧	٣٨	٤٨	٥٢
٥٥	٥٤	٤٦	٦٣	٣٧	٤٤	٤١	٣٣	٦٧
٦١	٤٦	٥٤	٥٩	٤١	٤١	٤٧	٣٦	٦٤
٦٣	٣٨	٦٢	٥٥	٤٥	٣٥	٤٩	٣٠	٧٠
٤٩	٧٨	٢٢	٧٦	٢٤	٥٩	٣٣	٤٨	٥٢
٩٦	٥	٩٥	٢٠	٨٠	٩	٨٦	٥	٩٥
١٥	٨٤	١٦	٨٦	١٣	٧٤	١٢	٧٦	٣٣
٧٠	٤٣	٥٧	٥٦	٤٤	٣١	٤٤	٣١	٦٩
٤٣	٦٥	٣٥	٧٣	٢٧	٥٦	٢٩	٤٦	٥٤

٤ ـ على أنه ، عند الكلام ، عن الاختلافات بين الحزبين ، ينبغى التحرز من خطر « التعميم » فلا الديمقراطيون ، ولا الجمهوريون « يمكن أن نحدد « هويتهم » بالرجوع الى التاريخ ، أو الجنس ، أو الطبقة الاجتماعية ، أو حتى « للمبادىء السياسية العامة » فسياسات الحزبين الكبيرين تعكس مصالح الجماعات الداخلية فيه ووجهة نظر كل منهما ٠ وغالبا مالا يؤمن كل أعضاء الحزب بموافقة السياسة ، ويختلفون فيما بينهم حول القضايا العامة والسياسية ، ونجد أن كلا الحزبين يضم « محافظين » و « ليبراليين » ويغلب أن يتضامن « ليبراليو » الحزبين فى الكونجرس حول القضايا العامة ، بينما يعمد المحافظون من الجانبين الى الاتفاق ، وبحيث تصبح « المحافظة أو الليبرالية » وهى واجهة الانتماء الحقيقى لعضو الحزب ، أكثر من انتمائه لحزبه ٠

ويوضح هذه الحقيقة ، الجدول التالى (جدول رقم ٢) :

(جدول رقم ٢)

تحليل التصويت داخل الكونجرس على بعض المسائل الهامه فى الفترة من ١٩٥٣ — ١٩٥٩ (٢٤٠)

الموضوع (قانون أو معاهدة)	الحزب	التصويت فى مجلس النواب		التصويت فى مجلس الشيوخ	
		الموافقون	المعارضون	الموافقون	المعارضون
استغلال البترول الموجود فى اعماق البحار	الديمقراطى	٩٤	٧٠	٢٤	٢٤
(بناء على طلب شركات البترول ١٩٥٣)	الجمهورى	١٥٣	١٨	٣٦	١١
تخفيض الضرائب (١٩٥٤)	الديمقراطى	١١٤	٧٣	١٩	٢٢
	الجمهورى	٢٠١	٣	٤٢	٣
مشروع قانون « فولبرايت » الرامى الى اعفاء منتجى	الديمقراطى	٨٦	١٣٦	٢٢	٢٤
الغاز الطبيعى من الرقابة الفيدرالية للاسعار ١٩٥٦	الجمهورى	١٢٣	٦٧	٣١	١٤
(رفض المشروع)					
قانون زراعى يتعلق بانشاء البنك الزراعى والتدخل من	الديمقراطى	١٨٩	٣٥	٣٥	٤
جانب الدولة لدعم أسعار المنتجات الزراعية ١٩٥٦	الجمهورى	٤٨	١٤٦	١٥	٣١
مشروع قانون يرمى الى فتح اعتمادات للأشغال	الديمقراطى	٣٦٦	٤	٥٥	٠١
العامة ويتطلب انفاقات باهظة (١٩٥٩)	الجمهورى	٤٦	٨٩	١٨	١٤
(رفض المشروع)					
تعديل قانون العمل (١٩٥٩)	الديمقراطى	٩٥	١٨٤	١٥	٤٤
	الجمهورى	١٣٤	١٧	٣٢	٢
قانون « تنظيم الهجرة الى الولايات المتحدة »	الديمقراطى	٨٨	١١١	٢٤	٢٢
قانون يخفض عدد المسموح لهم بالهجرة	الجمهورى	١٣٢	٧٤	٣٨	٨
التوسع فى قانون الاتفاقات التجارية القائمة على	الديمقراطى	١٨٤	٣٩	٤٠	٦
المعاملة بالمثل (١٩٥٨)	الجمهورى	١٣٣	٥٩	٣٢	١٢
برنامج المساعدات الخارجية (١٩٥٨)	الديمقراطى	١٨٢	٨٣	تم التصويت	
	الجمهورى	٨٩	٥٩	شفويا	

(٢٤٠) المصدر : Rossiter, ip. cit, Note 69, pp. 187 et 188.

وانظر ايضا : Stantes Hoffemann : les partis américains et la politique ex térieur des Etats Unis. Rev. Fr hes sc Pol vol II No. 40 ct — Dec. 1952 pp. 702 et ss. et 710, 713 et 717.

(ب) مظاهر أزمة النظام الحزبى الأمريكى والحلول المقترحة

لعل أهم مظاهر أزمة النظام الحزبى الأمريكى ، هو التدهور المستمر لعـدد « المنتمين » لأحد الحزبين الكبيرين ، وازدياد عدد المستقلين كما تدل على ذلك الاحصـائيات الحـديثة ، فقبل عام ١٩٧٦ ، كان ٨٦٪ تقريبا من الناخبين ينتمون الى أحد الحزبين الكبيرين • مع تفـوق الحزب الديمقراطى بنسبة ٥٢٪ على الحزب الجمهورى ٣٤٪ أما الـ ١٤٪ المتبقـون فقد اعتبروا أنفسـهم مسـتقلين ، وبحـلول عام ١٩٧٦ ، حدث فى التكوين الحزبى للناخبين الأمريكيين تحـول ذو دلالة هامة : اذ انخفض عـدد الناخبين الأمريكيين المنتسبين لأحد الحزبين الكبيرين بشـدة من ٨٦ الى ٦٠٪ وهبطت نسبة المنتمين للحزب الديمقراطى من ٥٢ الى ٤٢٪ بينما هبطت نسبة الجمهوريين من ٣٤ الى ١٨٪ ، وهكذا أصـبح ٤٠٪ من الناخبين لا ينتمون لحزب معين وانما اعتبروا أنفسـهم من المستقلين [٢٤١] •

ان تناقص عدد الناخبين المنتسبين للحزبين الكبيرين يعتبر من أهم التغيرات السـياسية فى أمريكا فى السنين الأخيرة ، فمن الواضح أن الناخبين الأمريكيين عام ١٩٧٧ أصبحوا أقل تعلقا بالأحزاب السياسية عما كانوا عليه قبلا • ذلك أن الناخب الأمريكى أصبح أكثر دراية بالقضايا السياسية عما كان عليه فى الماضى • لذلك فانه نبذ التعصب ، وأصـبح يحدد موقفـه من كل حزب على أساس موقف الحزب من القضايا العامة : كالتفرقة العنصرية ، الحقوق المدنية ، حـرب فيتنام ، قضـية ووترجيت ، الفسـاد الحـكومى ، الوضـع الاقتصـادى •••• الخ ، كل هـذه المسـائل التى أصبحت تحدد موقف « المستقلين » من الناخبين من الحزبين الكبيرين ، وهو مادعا بعض المراقبين لملاحظة « الارتفاع فى مستوى الزهد العام للحيـاة السياسية » بين الناخبين ومـدى دلالته باعتباره « باعثا على القلق على النظام الحزبى الأمريكى » [٢٤٢] •

هـذا « العزوف السياسى » من جانب الناخبين ، فى مواجهة الحزبين يتأتى بالطبع من وعى الناخبين وادراكهم أنه « لا فارق حقيقى بين حزب

---

(٢٤١) اسس الحكم فى أمريكا ، المرجع السابق اشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٤٨ •

(٢٤٢) أسس الحكم فى أمريكا ، ص ١٤٨ •

وآخر » ويؤكد ذلك ، علاوة على ما سبق ، دليل جديد لاحظه الكتاب الأمريكيون منذ مطلع القرن العشرين ، يتمثل فى « غموض معايير العضوية الحزبية » بحيث يعتبر جمهوريا من يشترك فى الانتخاب لترشيح الأعضاء الجمهوريين ولو كان يؤيد كل السياسات التى ينادى بها الحزب الديمقراطى (٢٤٣) ويترتب على ذلك صعوبة التوفيق بين المبادىء والبرامج والسياسة ، وبين التطبيق والعمل ٠

وفى ظل هذا النظام يغدو الاختيار بين مرشحين ، كما لو كان اختيارا بين مرشحين لا انتماء لهما ، يصير الاختيار على أساس شخصى ، وينمحى كل أثر « مؤثر »للانتماء الحزبى ٠

لقد أظهرت هذه المشاكل ، رغبة ملحة فى ضرورة اعادة تنظيم الاحزاب الأمريكية ، بحيث يمثل أحدهما « المحافظة » والآخر « الليبرالية » ويطالب الكتاب بضرورة حدوث هذا التغيير حرصا على وجود « حكومة حزب مسؤوله » (٢٤٤) لذلك ، يدعو الكتاب الى نظام جديد تكون الاحزاب فيه أكثر انسجاما وأكثر مسئولية ، نظام يمكن للناخب أن يعرف فى ظله مقدما ، أنه لو أعطى صوته لمرشح الحزب « الليبرالى » فان هذا الأخير سيصوت فى المجلس التشريعى لبرنامج الحزب ، وبحيث لا يمكن السماح مثلا ، باندماج الديمقراطيين الجنوبيين ، والجمهوريين المحافظين فى الكونجرس ٠ ويقترح الكتاب بهذا الصدد : (٢٤٥) ٠

١ ـ وجوب تفسير خطة الحزب تفسيرا رسميا على المستوى القومى بلجنة معينة من قبل « لجنة الحزب القومية » ٠

٢ ـ أن تتخذ الاجتماعات الحزبية فى الكونجرس قرارات ملزمة للأعضاء ٠

٣ ـ أن يتم التعيين فى لجان الكونجرس ، ليس على أساس « الاقدمية» فى الحزب ، بل على أساس الولاء للحزب والتصميم على تحقيق أهدافه وتنفيذ برامجه ٠

---

(٢٤٣) ليونارد ليفى ، وجون روش ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٠٩ ٠

(٢٤٤) أسس الحكم فى أمريكا ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ١٥٣ ٠

(٢٤٥) انظر تفصيلا فى ذلك الموضوع أسس الحكم فى أمريكا المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٥٣ وما بعدها ليونارد ليفى وجون روش ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٢٠٢ ، ص ٩٦ وما بعدها ٠

المبحث الثانى

نظام تعدد الأحزاب [٢٤٦]

يختلف نظام تعدد الاحزاب عن نظام الحزبين ، فهذا الاخير نظام بسيط ، وقد يتخذ احدى صورتين ، صورة النظام « البسيط » أو النظام « الفعلى » [٢٤٧] ولكنه على أى حال — أقل تعقيدا من نظام تعدد الأحزاب ، فهذا الأخير ، الذى هو من خصائص ديمقراطيات أوربا الغربية والدول الاسكندنافية واسرائيل ، يمكن أن يكون غير دقيق ، لو حاولنا تعميمه واطلاقه على كل الأنظمة التى تشمل أكثر من « حزبين » فهذه الأنظمة ، ليست متشابهة جميعا : فالنظام الحزبى الذى يقوم على التعدد يتضمن فى داخله العديد من « الانظمة » حيث يمكن اطلاقه على البلاد التى بها ثلاثة أو أربعة أحزاب ، وأكثر من ذلك [٢٤٨] وفى داخل كل « نظام » من أنظمة التعدد ، تتعدد الصور والتقسيمات بدورها ، بالنظر الى طبيعة الأحزاب المكونة للنظام ، ومن هنا تبدو صعوبة وضع جميع أنظمة « تعدد الأحزاب » فى اطار واحد ، فى محاولة لتحديد خصائصه العامة ، دون التطرق الى « التقسيمات الداخلية » لهذا النظام • فتلك التقسيمات هى التى تعطينا الصورة الواضحة ، وتحدد لنا السمات الرئيسية لهذا النظام •

---

(246) Jean-Claude Colliard : les régimes parlementaires contemporains Presses de la fondation nationale des sciences politiques Paris 1978 pp. 70 et ss.
R. Aron, op, cit, Note 133, pp. 110 et ss.
Lipson, op, cit, Note 62, pp. 157, et ss.
Daniel L. Seiler, op, cit, Note 186, pp. II et ss.

(٢٤٧) راجع ما سبق ، هامش ١٧٢ •

Duverger, op, cit, Note 24, p. 259.

ويقتضى الأمر فى هـذا الصدد ، التذكـــير بما ذهب اليه البعض من حيث القول ان « الناس عادة ما يبالغون فى التحدث عن الفوارق بين نظامى الحزبين وتعـدد الأحزاب ، فالسياســة هى فن التوصـــل الى اتفاق عن طريق التنازل : وفى النظام الحزبى الثنائى يتم تقديم التنازلات فى داخل الحزب ، أما فى نظام تعدد الأحزاب فالتنـــازل يجرى فيمـــا بينها ، ولكن النتيجة تكـــون واحدة فى الحالتين » (٢٤٩) ٠

ويبدو هذا القول صحيحا ، لو لاحظنا ، أن نظام الحزبين فى حـــد ذاته ، لا يخلو من « الانقســـامات الـــداخلية فى الحزب »(٢٥٠) ، غـــير أن الأمر يبدو مختلفا فى حالة تعـــدد الأحزاب : ففى نظام « الحزبين » تميل المواجهة بين الحزبين الكبيرين ، الى احتواء الصراعات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية والدينية حيث يتفق الأعضـــاء على بعض الاتجاهات الاساسية، بحيث تصـــبح المواجهـــة بين الحزبين الكبيرين ، وكأنهـــا مواجهة بين قسمين كبيرين من الرأى العام ، حول بعض الموضوعات الأســـاسية والهامة ،(٢٥١) أما فى النظم المتعـــددة الاحزاب فالوضـــع يبـــدو مختلفـــا ، حيث ان تعـــدد الموضوعات التى يمكن أن تثير الخلاف من حـــولها ، يترك فى الســـاحة السياسيـــة « العديد » من الأحزاب المتصـــارعة : فهناك أولا ، الاختلافات السياســة ، فالخلاف حول نظام الحكم : ملكى أم جمهــــورى ٠ وهنـــــاك ثانيا ، الاختلافات الاجتماعية ، التى تعكس موقف كل طبقة من الطبقات الاجتماعية من النظام السياسى ككل ، (٢٥٢) وهناك الصراعات الدينية ، والمواجهة ما بين « رجال الدين » والعلمانيين فى الدول الكاثوليكية ، ومـــــا

---

(249) Lipson, op, cit., Note 62, p. 157.

(٢٥٠) راجع ما سبق ، ص ١٥٤ وما بعـدها ، ص ١٧٠ وما بعـدها ٠

(٢٥١) محمود صبرى عيسى ، المقـال السابق الاشارة اليه هامش ١٦ ، ص ١٠٢ ٠

(٢٥٢) وهـذه المواجهة قـديمة قـدم المجتمعات الانسانية : فارسطو ، فى دستور أثينا ، كان يقسم المجتمع الى ثلاث فرق : الصيادين والبحارة ، والمزارعين ، والعمال اليدويين فى المدينة وهـذا الانقسام ما زال قائمـا فى المجتمعات الحـديثة ، وهـو يعكس تعارض المصالح الاقتصادية ويحـدد من ثم موقف كل طبقة ، وتاييدها للنظام الليبرالى أو على العكس دعـوتها الى النظـــام الموجه : فالتجارة ورجال الصناعة والمنتجون والوسطاء يدافعون بالطبع عن النظام الليبرالى أما العمال والموظفون والاجراء فهم يدعـون الى النظام الموجـه الذى يسعى الى حمايتهم ٠
Duverger, op, cit, Note 24, p. 264.

بين الكاثوليك والبرتستانت فى الدول التى تنقسم شعوبها بين هذين المذهبين ، وهناك الخلافات العنصرية والقائمة على العصبيات ، وخاصة فى الدول التى تجمع بين عدة جماعات مختلفة من حيث الأصل والجنس : كدعاة الاستقلال الباسك والكاتالان فى أسبانيا ، والايرلنديين فى انجلترا ، والمواجهة بين الفلامون والوالون فى بلجيكا ٠٠٠٠٠ الخ ٠

لذلك ، قلنا ، انه لا يمكن أن ندمج كافة « أنظمة » تعدد الأحزاب فى اطار واحد ٠ وانما ينبغى علينا أولا ، أن نبين الصور المختلفة التى يمكن أن يتخذها هذا النظام (المطلب الاول) لنتناول بعد ذلك بعض تطبيقات هذا النظام فى العالم المعاصر (المطلب الثانى) ٠

المطلب الاول ـ الصور المختلفة لنظم « تعدد » الاحزاب :

اذا نظرنا الى نظم « تعدد الاحزاب » أمكننا أن نقسم هذا النظام تقسيما أوليا ، بحسب عدد الأحزاب المتنافسة على الساحة السياسية: بحيث يمكن القول أن هناك نظام « الاحزاب الثلاثة » أو الاحزاب الاربعة ، أو الأحزاب المتعددة اذا تجاوز عددها أربعة أحزاب ٠ ولكن هذا التصور بدوره قاصر على اعطاء صورة حقيقية عن هذا النظام ٠ ذلك أنه ينبغى عند تحليل أنظمة تعدد الأحزاب ، الامتناع عن المبالغة بعامل التعدد ،حيث تتضمن هذه الأنظمة فى الغالب عددا من الأحزاب الصغيرة جدا ، التى عادة لا تؤثر بدرجة بسيطة فى نتيجة الانتخاب ، لذلك فربما وصل عدد الأحزاب الى ستة فى نظام التعدد ،أو أكثر ، ولكن ينبغى على المرء فى هذه الحالة تخفيض هذا المجموع سياسيا الى رقم واقعى ، ويغلب أن يقوم نظام « تعدد الاحزاب » على ثلاثة أو أربعة أحزاب ، تدور المناقشة فيما بينها ، وتتوقف نتيجة المعركة السياسية على العلاقات فيما بين هذه الأحزاب (٢٥٣) ٠

ويقتضى توضيح ذلك ، أن نعطى أمثلة واضحة لنظم تعدد الأحزاب ، ثم نحاول ـ قدر المستطاع تقسيم هذه النظم الى مجموعات، تجمع قد الامكان بين مكونات هذا النظام المتشابهة ٠

---

(253) Lipson, op, cit, Note 62, p. 157.

جدول رقم ٣ : بيان لعدد الاحزاب فى بعض الدول التى تأخذ بنظام التعــــدد (٢٥٤)

البلد	١٩٤٩	١٩٥١	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٥	١٩٦٧	١٩٦٩	١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥
النمسا	٤	٤	٤	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
المانيا الغربية	٩	٩	٥	٥	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
ايرلندا	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٤	٤	٣	٣	٣	٣	٣	٣
بلجيكا	٤	٤	٤	٤	٤	٣	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٦	٦
لوكسمبورج	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٤	٤	٤	٥
اليابان	٦	٦	٦	٢	٢	٢	٣	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥
السويد	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
النرويج	٥	٥	٦	٦	٥	٥	٦	٦	٦	٦	٥	٥	٧	٧
اسكتلندا	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٥	٥	٥	٥
فرنسا الجمهورية الخامسة	—	—	—	—	—	٥	٥	٦	٦	٥	٥	٥	٦	٥
ايطاليا	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٩	٩	٩	٩	٩	٧	٧
الدانمرك	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٥	١٠	١٠
اسرائيل	٨	١١	١١	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	١٠	١٠	١٠	٨
البلاد الواطئة	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٨	٩	٩	١٠	١٠	١٣	١٣	١٣
فنلندا	٦	٦	٦	٦	٦	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٨	٨
فرنسا الجمهورية الرابعة	٨	٩	٩	٩	٩	—	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٨٨	٩٢	٨٩	٨٣	٨١	٨٧	٨٠	٨٤	٨٥	٨٧	٨٦	٨٨	٩٥	٩٣

(٢٥٤) المصـــدر : Jean Claude Colliard, op, cit, Note 246, p. 72.

رؤى عن هـذا الجـدول ما يأتى :

لم يرد بهـذا الجـدول الا الأحزاب التى مثلت فى المجلس التشريعى ، ولذا لم تحتسب الأحزاب الصغيرة جـدا التى لم تحصل على أى مقعـد فى

البند الاول : بيان لعدد الاحزاب فى بعض الدول الآخذه بنظام « التعدد »
يبين الجدول رقم ٣ ، عدد الاحزاب فى الدول الآخذة بنظام التعـدد ، فى الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٧٦ ٠

ويمكننا هـذا الجدول ، من تحديد مسـار نظام تعدد الأحزاب ، فى الدول المعنية وينبغى فى هـذا الصدد التفرقة بين مجموعات ثلاث من الدول :

(أ) الدول الاسكندنافية ([٢٥٤]) : وفى هـذه المجموعة نجد أن الدانمرك عرفت نوعـا من الاسـتقرار حتى ١٩٦٩ ، بوجود ٦ أحـزاب ممثلة فى

البرلـان ، وحتى بالنسبة للأحزاب الممثلة فى البرلـان لم نرد هنا الا تلك التى حصلت على ١٪ على الاقل من مقاعد البرلـان فهى وحدها التى يمكن ان تلعب دورا فى الحياة السياسية ٠

٢ ـ تم احصاء عـدد الأحزاب فى ٣١ ديسمبر من كل عام من الأعـوام المذكورة ٠

٣ ـ لم يؤخـذ فى الاعتبار البرلـانيون « المستقلون » اى غير المنتمين لحزب معين ويمكننا ان نستنتج من هـذا الجـدول ، ما يأتى:

١ ـ بالنسبة لنظم التعـدد عموما ،فمتوسط عـدد الأحزاب فى كل بلد يقـارب خمسة أحزاب ٠

٢ ـ أن عـدد الأحزاب فى السنوات من ١٩٥٧ الى ١٩٦٧ اتجـه الى التناقص ، ولكنـه عاد الى الارتفاع تدريجيا ليصل عام ١٩٧١ الى نفس العـدد الذى كان عليه عام ١٩٤٩ ٠

٣ ـ فى الست عشرة دولة المذكورة كان التعـدد ما بين ١٩٤٩ و ١٩٧١ فى مجموعه لا يتجاوز التسعين حزبا ، ولكن اعتبارا من ١٩٧٣ ازداد هـذا العـدد (٩٠ فى ١٩٧٢ و ٩٣ فى ١٩٧٥) وهـو ما يدل على اضطراب فى الحياة الحزبية والسياسية نجم عن انقسام فى الأحزاب القـائمة أو ميلاد احزاب جـديدة ٠

(٢٥٤) مكرر : J. C. Colliard, op, cite,. note 246
Duverger op. cit., note 24 p.p. 264 et S.S.

وانظر كذلك ، عن الحياة الحزبية والسياسية فى الدول الاسكندنافية ٠

Raymon fusiler : les pays nordiques' Danemark Finlanie, Novège : Suède Islande).

Coll : Comment ils sont gouvernés ? L. G. D. J., Paris 1965.
Abdelkader Djermane : le parlement en Finlanie, Paris, - Non neté.

البرلمان ، ولكن هذا الثبات فى عدد الاحزاب ليس الاظاهريا ، فهو يخفى فى طياته اختفاء بعض الأحزاب وحلول أخرى محلها : ففى انتخابات ١٩٦٠ اختفى حزبا الـ Retsforbundet (ويطلق عليه أيضا الحزب الجيورجى Géorgiste) وكان يقوم على معارضة النظام المالى فى الدانمرك ، وكذلك اختفاء الحزب الشيوعى أثر الانقسام الذى وقع فيه ، وحل محل هذين الحزبين : الحزب الاشتراكى الشعبى (الذى تكون من المنشقين عن الحزب الشيوعى) وحزب آخر عرف باسم « حزب المستقلين » غير أن هذا الاخير لم يلبث أن اختفى ، فصار عدد الاحزاب بذلك خمسة أحزاب من ١٩٧١ الى ١٩٧٣ لكن انتخابات ديسمبر ١٩٧٣ ويناير ١٩٧٥ قلبت نظام الأحزاب الدانمركى رأسا على عقب ، وخاصة بسبب الاستفتاء الذى أجرى حول دخول الدانمراك الى السوق الأوربية المشتركة ، فوصل عدد الأحزاب عام ١٩٧٢ الى عشرة أحزاب ، بانقسام بعض الأحزاب القائمة (كالانقسام الذى وقع فى صفوف الحزب الاشتراكى الديمقراطى) أو بظهور بعض الأحزاب الجديدة ، كحزب « المسيحيين الشعبيين » وحزب « معارضة الضرائب » ... الخ .

أما النرويج ، فقد تراوح عدد الاحزاب الممثلة فيها بين خمسة أحزاب وستة أحزاب ما بين ١٩٤٩ و ١٩٧١ ، وذلك بحسب نجاح الاشتراكيين والشيوعيين فى الحصول على مقاعد فى البرلمان (فيصبح عدد الأحزاب الممثلة ٦ أحزاب) أو فى حالة غيبتهم فيصبح الأمر قاصرا على وجود ٥ أحزاب فقط فى البرلمان ، وقد ارتفع هذا العدد الى ٧ أحزاب بميلاد حزب جديد، على غرار الدانمارك ، وهو حزب « معارضة الضرائب » .

= كذلك المقالات الآتية :

Sten sparre Nilson : Aspects de la vie politique en Norvège.
Rev : Fr de sc. Uol No. 3 Juillet — Sept. 1953 vol III pp. 566 et ss.

L. Krusins âhrenberg : les partis et la situation politique actuelle en Finlande Rev. Fr. de sc. pol No. 3 Juillet - Sept. 1953 vol. III pp. 533 et ss.

Paavo Kastari : le chef de l'Etat dans les institutions finlandaises Rev de Dr. Publi, et de la sc Pol No. 5 sept. - Oct. 1967, pp. 861 et ss.

Françoise Thibaut : la finlande, un régime parlementaire en attente Rev de Dr. Pub. et de la sc Pol. No. 3 Mai - Juin 1077 pp. 655 et ss.

وتعطينا ايسلندا بدورها مثالا لاستقرار عـدد الاحزاب فيهـا « أربعـة أحزاب » حتى عام ١٩٦٧ ، حين وقع انقسـام فى « الجبهة الشـعبية » (التى كانت فى أغلبها من الشيوعيين) ، وميلاد « الجبهة المسـتقلة » التى ستعرف اعتبارا من ١٩٧١ باسم « اليسـار الليبرالى » .

أما فنلندا ، فقد عرف النظام العديد من التغيرات ، أغلبها على أثر انقسـامات وقعت فى الأحزاب القائمة : فالانقسـام فى الحزب الاشتراكى أدى الى ارتفاع عدد الأحزاب من ٦ الى ٧ أحزاب عام ١٩٥٩ « التجمع الاشتراكى » الذى اختفى عام ١٩٧٠ ولكن عدد الأحزاب ظل ثابتا بميلاد حزب حل محله هو حزب « المزارعين » وفى عام ١٩٨٢ يقوم حزب « الاتحاد المسيحى » ليرتفع عدد الأحزاب الى ٨ أحزاب.

أمـا السـويد ، فيمكن القـول ، انهـا أكثر بلاد هـذه المجموعـة ثباتا ، فقـد ظل عدد الاحزاب الممثلة فيها ٥ أحزاب على مر السنين .

ب - دول أوربا الغربية :

يختلف الوضع فى هـذه المجموعة من بلد الى آخر بحسـب ظروف كل منها فالنمسا والمـانيا ، يعطيان المثال على « نظـام غير معقد » لتعدد الأحزاب : ففى النمسا ينخفض عدد الأحزاب من أربعة الى ثلاثة أحزاب على أثر انسـحاب القوات السـوفيتية الذى ترتب عليه اختفاء الحزب الشيوعى فى انتخابات ١٩٥٩ ، منذ ذلك الحين ظل عـدد الاحزاب ثابتا فى النمسـا (٢٥٥) .

أما ألمـانيا ، ففى البداية كان نظام الاحزاب غاية فى التعقيد ، ويبدو ذلك الأمر مفهوما فى بلد كان عليه فى أعقاب الحرب أن يعيد تنظيم البناء

---

(255) J. C.; Colliard, op, cit, Note 246, p. 73.

السياسى برمته (٢٥٦) على أسس جديدة ولكن سرعان ما يتجه هذا النظام نحو البساطة ، خاصة فى أعقاب تعديل قوانين الانتخاب ، فلا نجد عام ١٩٦٠ ، مثلا فى البرلمان سوى ثلاثة أحزاب فقط .

أما بلجيكا ، فالتطور فيها يبدو غريبا : فمن أربعة أحزاب ، ينخفض العدد الى ثلاثة أحزاب فقط عام ١٩٥٨ ، ثم يرتفع الى خمسة أحزاب عام ١٩٦٠ ثم الى ستة أحزاب ممثلة عام ١٩٦٥ ، على أثر ظهور الاحزاب « الفيدرالية » من « الفلامون » أو « الوالون » .

وفى البلاد الواطئة ، نجد أن عدد الأحزاب فى تزايد مستمر سواء بسبب نظام الانتخاب بالقائمة « النسبى » أو بسبب الانقسامات المتوالية فى صفوف الأحزاب الاشتراكية والمسيحية ، وهكذا تزايد عدد الاحزاب من ١٩٤٩ (٧ أحزاب) الى ١٩٧٥ (١٣ حزبا) . وفى لوكسمبرج ، يبدو الاستمرار واضحا ، عدا الفترة من ١٩٦٤ الى ١٩٦٨ ، التى استطاع خلالها أحد الاحزاب الصغيرة « الحركة الشعبية المستقلة » أن يحصل على بعض المقاعد فى البرلمان ، فيرفع عدد الأحزاب الممثلة بذلك من أربعة الى خمسة أحزاب ، ليعود مرة أخرى الى العدد الأول (٤) اعتبارا من ١٩٦٩ وليرتفع مرة أخرى الى خمسة أحزاب ، بحدوث انقسام فى صفوف الحزب الاشتراكى الديمقراطى عام ١٩٧٤ (٢٥٧) . أما فى ايطاليا فالملاحظ

---

(256) Alfred Grosser et H. Menudier : la vie politique en Allemagne fédérale — 3e ed; A. Colin, Paris 1978 pp. 67 et ss. .

Alfred Crosser : la R. F. A. cinquième législature, Rev. Fr de sc pol Rev - Fr de sc; Pol. No. 4 Oct. - Dec. 1956 Vol, II pp. 813 et ss.

Roger Girod : le système des partis en suisses, Rev Fr de sc Pol. No. 6, Déc. 1964 Vol, 14 pp. 1114 et ss.

F. G. Dreyfus : les éléctions au cinquième Bundestag, Rev. Fr de sc pol No. 2 Avril 1966 Val 16 pp. 282 et ss.

(257) J. D. Colliard, op, cit, Note 246, p. 74.

هو ثبات عدد الأحـزاب ، (٢٥٨) وتتراوحه بين ٧ الى ٩ أحزاب ، هى فى غالب الأمر نتاج الانقسـامات والاتحادات التى تقع فى صـفوف الاحزاب الاشتراكية ، التى تقضى معظم أوقاتها فى « لعبة الانقسـام والاتحاد » ويتراوح عددها تبعـا لذلك ما بين حزب واحد وثلاثة أحزاب ٠

أما فرنسـا ، فهى سـواء فى الجمهورية الرابعة ، أو الجمهورية الخامسـة يتصـف أيضـا عـدد الأحزاب المكـونة لنظامهـا الحزبى ، بالثبات (٢٥٩) ، فالى الثمانية أحزاب القائمة عام ١٩٤٨ ، ينضـم الحـزب الجديد « التجمع من أجل فرنسـا R. P. F. » ليصبح عدد الأحزاب ٩ عام ١٩٥١ ، ويظل العدد ثابتا رغم اختفاء هـذا الحزب الأخير R. P. F. لحلول حزب « الجمهوريين الاشتراكيين محله » ونفس درجـة الثبـات تقابلها خلال الجمهورية الخامسة ، فمن ستة أحزاب عام ١٩٦٣ ينخفض العدد الى خمسة فقط اعتبارا من انتخابات ١٩٦٧ نظرا لاختفاء حـزب الوسط وانضمـام أعضائه الى أحزاب أخرى قائمة ، ولكن العـدد يعـود الى الارتفاع مرة أخرى عام ١٩٧١ بدخول « الوسـط الديمقراطى الشعبى » الانتخابات مستقلا ؛ ولكن هـذا الاخير ما يلبث أن ينضـم الى حزب « حركة الاصلاح » (la mouvement reformateur) فيعـود بذلك عدد الاحزاب الممثلة الى خمسـة أحزاب عام ١٩٧٤ ٠

---

(258) Jean Besson et Mattei Dogan : la vie politique en Italie, Rev. Rr de sc Pol Vol 9 No. 2 Juin 1959 pp. 368 et ss.

Geneviève Bihes : le système de partis Italiens, Rev Fr de sc. Pol No. 2 Avril 1979, Vol. pp. 252 et ss.

Mauro - Fotia : les partis politiques Italiens, Rev de Dr. Pub. et de Pol. Année 1971 pp. 123 et ss.

(٢٥٩) بالنسبة للمراجع عن النظام الفرنسى فهى كثيرة ويصعب حصرها ، وسوف نبين أهم هـذه المراجـع ، بالنسبة للنظام الحزبى الفرنسى ، حين استعراض هـذا النظام بعـد قليل ونكتفى هنـا بالاشارة الى :

François Borella : les partis politiques dans la France d'aujourd'hui Coll Politique, ed du souil 2ve édition. Paris 1974 pp. 17 et ss. et 26 et ss.

J. Waline : les groupes parlementaires en France, Rev, de Droit Public et de la science politique No. 6 November - Décember 1961 pp. 1170 et ss.

(ج) أما المجموعة الثالثة من الدول ، التى تأخذ بنظام تعدد الاحزاب فنجد من بينها ايرلندا ، وفيها يميل النظام الى البساطة ، حيث ينخفض عدد الاحزاب من ٥ أحزاب الى ٤ (عام ١٩٦١) ثم الى ٣ (عام ١٩٦٥) ، وذلك على أثر اختفاء حزبين صغيرين ، غير محددى الايديولوجية ، واحـــدا تلو الآخر (٢٦٠) .

أما اليابان ، فالأمر يختلف فيهـا بحســب فترات « الانقســام والوحدة » بين صفوف الحزبين الاشتراكى والليبرالى . فيتراوح عدد الاحزاب تبعـا لذلك ، بين حزبين اثنين (١٩٥٥ - ١٩٥٧) وبين ســتة أحزاب (١٩٤٩ - ١٩٥٦) وقد نجح الحزب الليبرالى فى توحيد صـفوفه عـام ١٩٦٧ ، بينما ظل الحزب الاشتراكى منقســما الى حزبين فوصـل عـدد الأحزاب بذلك الى خمسة أحزاب ، باضافة البوزى « خوميتو » و« الحزب الشيوعى » عام ١٩٦٧ وظل العدد ثابتا حتى عام ١٩٧٦ حين بلغ ســتة أحزاب على أثر نجاح الحزب « الليبرالى الجديد » فى الحصــول على بعض المقاعد ممثلا فى البرلـــان (٢٦١) .

أما اسرائيل ، فالنظام الانتخابى فيها يساعد على تعدد الأحــزاب وظهور أحزاب جديدة صغيرة ، ولكن العمل الســـياسى جرى على تكـــوين ائتلاف بين الأحزاب التى تنتهج نفس الخط الســياسى ولكن ذلك لا يساعد على خفض عــدد الأحزاب ، فالتجمعات ، غالبا ما تقترن بانقســام أقليات وخروجها عن الحزب وتكوين أحزاب جــديدة صــغيرة ، وهــذا ما يفسر التصــاعد المستمر فى عدد الأحزاب الاسرائيلية وعدم ثبات هــذا العدد .

البند الثانى : التقسيمات المختلفة لنظام « تعدد الاحزاب » :

ان اختــلاف عدد الاحزاب ، فى الدول الآخذة بنظام التعدد ، يبين لنـــا دون شــك صعوبة محاولة وضع كل النظم الحزبية القائمة على التعدد فى « وعاء واحد » لذلك ، اتجه الفقه الى اقامة بعض التقسيمات الــداخلية،

(260) J. C. Colliard, op, cia, Note 246, p. 74.

(261) J. C. Colliard, ibid, p. 74.

فى داخل « نظام تعدد الأحزاب » ووفقا لهذه التقسيمات ، تقسم « أنظمة التعدد » الى ثلاث مجموعات (٣٦٢) .

أ ـ **النظم ثلاثية الاحزاب :** Le Tripartisme

وتمثل هذه الأنظمة وضعا استثنائيا ، نظرا لاننا لا نجد لها مثالا الا فى دولتين يميل النظام الحزبى « الثلاثى » فى احداهما الى عدم الاستقرار ، ونقصد بها بلجيكا : ففى هذه الاخيرة ، تمكن الحزب الليبرالى « بفضل نظام » التمثيل النسبى من الحفاظ على مكان له فى الساحة السياسية بحصوله على ٢٠٪ من المقاعد البرلمانية فى انتخابات ١٩٦٥ و ١٩٦٨ ولكن فى انتخابات ١٩٧١ و ١٩٧٤ بدأ النظام « الثلاثى » يهتز حيث نجحت الاحزاب « الفيدرالية » (الفلاحون من جهة والوالون من جهة أخرى) فى أن يحصل كل منها على أكثر من ١٠٪ من المقاعد البرلمانية (٣٦٣) .

نفس الصورة تقريبا ، نقابلها فى لوكسمبرج ، حيث اختل توازن النظام « الثلاثى » بظهور الحزب الشيوعى على الساحة السياسية وتأثيره فيها مؤخرا ، فبعد أن كان فى موقف لا يحسد عليه حتى انتخابات ١٩٥٩ ، نجده قد نجح عام ١٩٦٨ فى الحصول على ١٥٪ من أصوات الناخبين و ١٠٪ من مقاعد البرلمان ، ثم عادت هذه الارقام الى الهبوط الى ١٠٪ من الأصوات و ٨٪ من المقاعد عام ١٩٧٤ ، لذلك ، يقال أن نظام لوكسمبرج هو نظام « ثلاثة أحزاب ونصف » أكثر منه ثلاثى (٣٦٤) .

وكما سبق للبعض أن ربط بين نظام الحزبين والنظام الانتخابى (٣٦٥) يربط هؤلاء أيضا بين نظام الاحزاب الثلاثة والنظام الانتخابى : فيقررون

---

(٣٦٢) اعتمدنا هنا اساسا على التقسيمات التى قال بها :
Duverger, op, cit, Note 24, pp. 258 et ss.
J. C. Colliard, op, cit, note 264, pp. et ss.

(263) Duverger, op, cit, Note 24, p. 278.

(264) Colliard, op, cit, Note 24, p. 70.

(٣٦٥) راجع ما سبق ، ص ١٤٠ هامش ١٧٧ .

فى هـذا الصـدد ، ان النظام الحزبى الثلاثى يصبح « مؤقتا » فى حالة « الانتخاب الفردى بالأغلبية » ، لانه يؤدى فى النهاية الى الأخذ بنظـام الحزبين كما أن النظام الثلاثى يظل أيضا مؤقتا فى حالة الأخـذ بنظـام « التمثيل النسبى » حيث يتجه النظـام الى « التعـدد » ، نظرا لأن الانتخاب بطريقـة التمثيل النسبى يشجع الاحـزاب الصـغيرة ويسـاعد على زيادة عددها (٢٦٦) ٠

(ب) نظـام تعدد الأحزاب مع وجود حزب « أساسى » يمثل العمود الفقرى للنظام السياسى
Le multipartisme avec parti Pivot

ويتصف هذا النظام بوجود عدد كبير من الأحزاب ، ولكن أحد هـــذه الأحزاب يتمتع بقـوة أكبر كثيرا من كل حزب من الأحزاب الاخرى ٠ ويطلق بعض الفقه على هـذا الحزب اسم « الحزب المسـيطر (٢٦٧) (Parit dominant) ولكن هذه « التسمية » لا تنطبق تماما على النظام الذى نحن بصدد بيان ملامحه ، فالقول بأن هناك حزبا « مسيطرا » يوحى بأن هـذا الحزب هو الذى يهيمن على أغلب المقـاعد فى البرلـمان وبالتـالى يكون دائما موجودا فى « الحكم » وبمعنى آخر ، فان هـذا الحزب لا يتصـور وجوده فى « المعارضـة » ولكن هـذا التصـور خاطىء : فهـذا الحزب القوى ، يمكن أن يكون فى المعارضـة وهو ما حـدث بالفعل للاشتراكيين الديمقراطيين فى النرويج وفى الدنمارك ، وكذلك الامر بالنسـبة لحزب الاسـتقلال فى « ايسلندا » ٠ لذلك نفضل وصـف هـذا الحزب بانه « أسـاسى » بمعنى أنه يمثل « العمود الفقرى » للحياة السياسية ، وترسم خطوط النشاط السياسى من حول هـذا الحزب : فالحكومات تتشكل بائتلاف يكون الحزب فيه هو (المحرك الأول) ، وهـذا هو الغـالب ، أو على العكس تشـكل الحكومة بشكل يأخذ فى الاعتبار وجـود هـذا الحزب فى المعـارضة ، أى يتم الائتلاف بين الأحزاب الأخرى (كلها أو أغلبها) بما يمكنها من الانتصـار على هـذا الحزب « الأساسى » ٠

---

(266) Duverger, op, cit, Note 21, pp. 175 et ss.
Colliard, op, cit, Note 264, p. 79.

(267) J. Charlot: du parti dominant projet, Sept — Oct. 1970, pp. 942 951.

مثل هذا النظام نصادفه على الخصوص فى ثمانى دول : السويد النرويج ، الدانمرك ، اسرائيل (الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية) اليابان وايسلندا (الأحزاب المحافظة) ٠٠ايطاليا (الحزب الديمقراطى المسيحى) والجمهورية الخامسة فى فرنسا (اعتبارا من سنة ١٩٦٢ الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة U. N. R. ثم اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية) (U. D. R) (٢٦٨) ٠

(ج) نظام التعدد « المطلق » la multipartisme pur

وهذا النظام نادرا ما يتحقق عملا ، ولم نصادفه الا فى ثلاث حالات فقط ، فنلندا والبلاد الواطئة ، والجمهورية الرابعة فى فرنسا ٠ ففى هذه البلاد الثلاثة ، يرتفع عدد الاحزاب الممثلة فى البرلمان ويتراوح من ٦ الى ٨ أحزاب ولا ينجح أحدها فى تخطى نسبة الـ ٣٠٪ الى ٣٥٪ من مجموع الأصوات والمقاعد البرلمانية ، ولذا تبدو فكرة الائتلاف فى ظل هذه الانظمة ضرورية ، وتختلف صور هذا الائتلاف باختلاف أنواع وطبيعة الأحزاب الممثلة واتجاهاتها السياسية (٢٦٩) ٠

تلك هى النظم « المتعددة » الاحزاب ٠ ويعزو بعض الكتاب كما هو الأمر بالنسبة للنظم « الثنائية » وجود هذه الأنظمة الى « المؤسسات السياسية » فى البلاد المعنية (٢٧٠) ولكننا كما سبق أن بينا ،لا نميل

---

(٢٦٨) وقد حدث تحول بالطبع فى هذا العدد ، بانتخاب السيد/فرانسوا ميتران (الحزب الاشتراكى) رئيسا للجمهورية الفرنسية ، ويقتضى الأمر الانتظار حتى اعلان نتائج الانتخابات التشريعية فى يونيو ١٩٨١ ، والتى لن نتمكن من تحليلها نظرا لطول هذا البحث للطبع راجع فى هذا الخصوص :

Le Monde : Dossiers et Documents : l'élection présidentielle (24 Avril - 6 Mai 1981) Pai 1981.

pp. 112 : (Partis dominant et forces d'appoint)

pp. 151 : Le succès et l'avenir par J. Fauvet.

(٢٦٩) فى تقسيمات الأحزاب الى « مجموعات سياسية » وتاثير ذلك على التآلف فيما بينها راجع

Jacques Lagroye et cuy Lord : trois Féderations de Partis politiques Rev; Fr de sc Pol, No. 3 Juin 1974 Vol 24 pp. 559 et ss.

وايضا : Duverger, op, cit, Note 24, pp. 275, et ss. =

(٢٧٠) راجع ما سبق ، ص ١٣٧ وما بعدها ٠

الى ربط النظام الحزبى فى بلد ما بنظامه الانتخابى فحسب . ان النظام الانتخابى يلعب فى هذا الصدد دورا لا ينكر ، ولكن نكرر هنا مرة أخرى ، أن النظام الانتخابى وحده لا يمكنه أن يحدد « النظام الحزبى » فهذا الأخير محصلة التطورات التاريخية لكل بلد على حدة ويتأثر دون شك بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك ، فان القاء الضوء على أسباب نظام تعدد الأحزاب ، وبيان تأثيره على النظم السياسية المختلفة ، لا يمكن أن يتم ، نظرا لتعدد صوره الا من خلال دراسة تطبيقاته فى بعض البلدان التى تأخذ به .

المطلب الثانى ـ تطبيقات نظام تعدد الأحزاب :

كما سبق أن بينا فان البلدان التى تأخذ بنظام تعدد الأحزاب كثيرة ، ولا يسع الباحث أن يلم بها جميعا . ولهذا السبب ، وقع اختيارنا على تطبيقين من تطبيقات هذا النظام لدراستهما : أما الأول ، فهو النظام الحزبى السويسرى : فالنظام الفيدرالى السويسرى ، والتركيب الاجتماعى لهذا البلد ، مع ما يتمتع به نظام لأحزاب فيها من استقرار فى ظل « ائتلاف حكومى » ثابت ومستقر بين الأحزاب ، يلقى العديد من التساؤلات حول هذا النظام .

أما التطبيق الثانى ، الذى سندرسه ، فهو نظام « تعدد الأحزاب » فى فرنسا ، فهو على النقيض من المثال الأول (سويسرا) يبين كيف أن نظام الأحزاب فى دولة بسيطة غير مركبة ، ذات تركيب اجتماعى متجانس ، قد أدى على الرغم من ذلك ، الى نتائج سيئة على الصعيد السياسى .

البند الأول : نظام تعدد الاحزاب فى سويسرا (٢٧١)

يتميز النظام الحزبى السويسرى باستقرار وثبات يثيران الدهشة ، فالمتتبع لهذا النظام يمكنه أن يكتشف دون عناء ، أن جوهر

---

(271) Lipson, op, cit, Note 62, pp. 159, et ss.
Leslie Lipson : le système' des partis politiques on suisse,
وانظر أيضا :

النظام السياسى السويسرى المعاصر يقوم على أساس مشاركة جميع الأحزاب السويسرية أيا كان حجمها فى « الحكم » سواء على مستوى الحكومة الفيدرالية (المجلس الفيدرالى) أو على مستوى المقاطعات المكونة للاتحاد السويسرى (مجلس الولايات او المقاطعات) Le tripatisme : بحيث يمكن القول بأنه ليست هناك « أحزاب فى المعارضة » بالمعنى التقليدى لهذا القول ، وهو ما يثير الدهشة ، كما سبق القول ، لذلك فان دراسة نظام الأحزاب السويسرى ، يقتضى استعراض الأسباب التى أدت اليه ، مع الأخذ فى الاعتبار بمختلف الآراء التى قيلت فى هذا الصدد ، ويتعين بعد ذلك ، دراسة هذا النظام « الائتلافى » لبيان صورته وتحديد شروطه ، ثم ننهى هذه الدراسة بدراسة « القواعد » التى تحكم هذا النظام والتى يسير وفقا لها ، ونبدي على النظام ككل ، بعض الملاحظات الختامية ٠

١ ـ أسباب النظام الحزبى السويسرى (٢٧٢) :

تعودنا ، من الكتاب ، عند بيانهم للأسباب التى أدت الى نشأة وتطور نظام حزبى معين أن يلجأوا الى نسبة النظام ، اما الى المؤسسات السياسية (وخاصة نظام الانتخابات وشكل الحكومة) أو الى أسباب تاريخية واجتماعية ٠

فأصحاب التفسير التاريخى والاجتماعى ، للنظم الحزبية ، يقررون أن الأحزاب تتكون وتعمل كرد فعل للمصالح المتضاربة والقضايا العامة التى تشغل بال المجتمع ، لذلك ، فان النظام الحزبى القائم على التعدد ، لابد أن يعكس مدى « الانقسامات والتكتلات » فى المجتمع المعنى ـ وهذا القول يصدق تماما على النظام السويسرى :

André Hauriou Gicquel et Patrice Gélard : Droit constitutionnel et institutions politiques 6e ed, Montchrestiens Paris 1975, pp. 524 et ss.

Leslie Lipson : le système des partis politiques en Suisse, Rev Fr, de sc Pol, No. 4, Oct - Déc 1056 Vol, II pp. 814 et ss.

فالتنوع الثقافى هو الطابع المميز للشعب السويسرى ، ويعتبر الشعب السويسرى أكثر الشعوب الأوربية انقساما ، ما بين « التجمعات الدينيــة والعنصرية المكونة له ، فالسويسريون ينقسمون الى قسمين من حيث الديانة ، وهم ينتمون الى ثلاث ثقافات مجاورة لهم « الايطالية والفرنسية والألمانية » وهم يعترفون بأربع « لغات » وطنية ، ناهيك عن الانقسامات الواقعة بينهم بسبب « الأوضاع الاقتصادية » (٢٧٣) ٠
ان تعدد الأحزاب وكثرتها ، فى ظل هـذا المجتمع وفى ضوء هـذه الظروف، يبدو أمرا طبيعيا ، بل أن الأمر غير الطبيعى هو أن ننتظر نظاما حزبيا فى المجتمع السويسرى ، يختلف عما هو عليه الآن ٠

ولكن هـذ التفسير ، التاريخى الاجتماعى ، لا يرضى أصحاب التفسير القائم على المؤسسات السياسية ، فهؤلاء يقرون أن الدولة ، والقوانين ، يحددان للنظام الحزبى « القنوات » التى يواصل فيها مساره ٠ وأن أكثر القوانين تحديدا لهـذه القنوات هو « القانون الانتخابى » (٢٧٤) ويؤكد هؤلاء وجهة نظرهم ، فى حالة سنويسرا ، بقولهم أن الحزب الراديكالى ظل لعشر سنوات قبل الحرب العالمية الأولى ، مسيطرا على أغلبية المقاعد فى المجلس الوطنى ومتفوقا بذلك على جميع الأحزاب الأخرى ، ولكن اعتبارا من ١٩١٩ ، لم يعد لأى من الأحزاب السيطرة الكاملة على المجلس ، وانما ساده نوع من التوازن بين الأحزاب القائمة (أربعة أحزاب كبيرة وأربعة أو خمسة أحزاب صغيرة) (٢٧٥) فما الذى أدى الى هـذا التحول ؟ لا شك أنه تغير النظام الانتخابى ، حين استبدل القانون الانتخابى نظام الأغلبية المطلقة (على دورين لو اقتضى الأمر) بنظام التمثيل النسبى ، وفى ذلك مثال صارخ على تاثير المؤسسات « عادة » والقانون الانتخابى بصفة خاصة ، على النظم الحزبية ٠

والواقع ، ان اتخاذ موقف الى جانب أحد الفريقين يبدو غير منطقى فلقد سبق أن أكدنا ، ان شرح النظام الحزبى لبلد ما ، لا يمكن أن يقف عند عامل واحد أو بعض العوامل فقط ، بل يقتضى الأمر ، دراسة

(273) Lipson, Ibid, p. 815.

(274) Duverger, op, cit, Note 24, pp. 269 et ss.

(٢٧٥) راجع التفاصيل فيما بعد ، ص ٢٠٧ وما بعدها ٠

كافة العوامل التى أدت الى هـذا النظام : التاريخية والاجتماعية ، وكذلك تلك النابعـة من المؤسسات والقوانين ٠

١ ـ التفسير التاريخى والاجتماعى لنظام الاحزاب السويسرى :

لقد نشأ النظام الحزبى ، فى سويسرا الحـديثة ، خلال العقود الستة الحاسـمة بين نهاية حكم نابليون فى سـويسرا وآخر التعديلات العامة للدستور الاتحادى السويسرى عام ١٨٧٤ ، ففى خلال هـذه الفترة التاريخية كان لابد من حسـم أربع مشـاكل كبرى : انشـاء الحكومة المركزية ودعمها ، ترسـيخ المبادىء الديمقراطيـة وتأكيد العمل بهـا فى الحكومة الفيدرالية وفى المقاطعات ، تنظيم علاقة الدولة بالكنيسـة ، وتحديد دور الحكومة فى الميدان الاقتصـادى ٠ وقـد اقتضى حل كل مشكلة من هـذه المشـاكل الى وقوع صراعات ومواجهات بين الجماعات والطوائف المعنية ، وأدى التكتل حول وجهة نظر معينة من احـدى هـذه القضـايا ، الى نشأة « الأحزاب » فى سويسرا ٠ لقد نجح الشعب السـويسرى فى فرض النظام الديمقراطى ، خلال تلك الحقبة ، « الحاسـمة » من تاريخه فعلى أثر انتهـاء حـكم نابليـون (١٨١٥) ومواجهـة النظام الديمقراطى بمعارضـة من قبل « الارستقراطية » والأقليات ، الذين حاولوا استرجاع امتيازاتهم السابقـة ، ولكن الشـعب السـويسرى اسـتطاع بانتفاضته الشـعبية عام ١٨٣٠ أن يقضى على هـذه المعارضـة ، ويؤكد رغبتـه فى النظام الديمقراطى على كافة « المقاطعات » فالحكومة فى ذلك الوقت كانت حكومة « اتحـاد كونفدرالى » فضفاض يتألف من المقاطعـات ، ولم يكن الاتحـاد « الفيدرالى » قـد أنشىء بعـد ، فكان لابد من اقامته ، ولقـد ترتب على الصراع الدينى بين البروتستانت والكاثوليـك التعجيل باقامة النظام الفيـدرالى : فقـد كان البروتستانت يفضـلون اتحـادا فيـدراليا ، وقـد استطاعوا هزيمة الكاثوليك فى الحرب الأهليـة القصيرة فى نوفمبر ١٨٤٧ ، واستطاعوا بفضل انتصارهم أن يفرضوا فى العـام التالى ١٧٤٨ دستورا فيدراليا ، مازال قائما حتى الآن ٠ وبفضـل الانتخـابات الدورية اللازمة

لتشكيل المجلس الوطنى (البرلمان) والمجلس التنفيذى (الحكومة) بدأت « المجموعات الاقليمية » الممثلة فى هذين الجهازين ، تتحول الى أحزاب وطنية سواء من حيث « الصبغة » أو من حيث « الحجم » وترتب على ذلك ، أن سيطر « المحافظون الكاثوليك » على المقاطعات السبعة التى أرادت الانفصال ، وحافظوا ، كالديمقراطيين فى الولايات الأمريكية الجنوبية ، على « تضامن الأقلية المهزومة » .

أما التحالف بين « البروتستانت والوسط » الذى فاز فى انتخابات ١٩٤٧و١٩٤٨ فقد ظل يحكم سويسرا لعشرات السنوات . ولكن هذا «التحالف» الذى قام وقوى بسبب الصراع الدينى ، بدأ يضعف ، أمام ازدياد أهمية البرامج الاقتصادية على الصعيد الوطنى . وثار الخلاف على وجه الخصوص، حول مدى سلطة الحكومة فى تدعيم النشاط الاقتصادى والاشراف على القطاع الخاص . فقد وقع الانشقاق حول هذا الموضوع بين البروتستانت الاغنياء المحافظين (الذين عرفوا بالأحرار) ، والراديكاليين ، الأكثر عددا الأقل ثروة والذين كانوا يميلون الى تدخل الدولة بصورة فعالة فى الشئون الاقتصادية . وبذلك عرفت سويسرا نظام « ثلاثية » الأحزاب : الراديكاليون فى اليسار والأحرار فى الوسط ، والمحافظون الكاثوليك فى اليمين [٢٧٦] .

ولكن التطور الاقتصادى المستمر ، دفع نظام الاحزاب السويسرى بدوره نحو تطور جديد : ففى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، والسنوات الأولى من القرن العشرين ، عمت حركة التصنيع فى سويسرا وازداد عدد العمال ، مما ترتب عليه ، ليس فقط ميلاد حزب جديد يعبر عن مصالح هذه الطبقة الجديدة ، بل وأيضا الى اعادة تنظيم الأحزاب القائمة . وقد عرف الحزب الجديد باسم الحزب « الاشتراكى » الذى استطاع أن يلقن جمعيات العمال الوطنية فلسفة النظام الماركسى ونظريته ، وذلك على أيدى بعض المهاجرين الألمان . واقتضى هذا الوضع الجديد ، استراتيجية « حزبية » جديدة ، سواء من جانب الراديكاليين (أقرب المنافسين للاشتراكيين) أو من جانب المحافظين الكاثوليك (أشد خصومهم) فى قيام الحزب الاشتراكى ، كان الراديكاليون يحتكرون اليسار ويسار الوسط ، أما بعد قيام الحزب

---

(276) Lipson, op, cit, Note 272, pp. 816 et 817.

الجديد ، فقد وجد الراديكاليون أنفسهم مرغمين على مقاومة كل محاولة للحزب الجديد لكسب اليسار ، والعمل على تعويض الخسارة التى تلحق بهم فى هذا الميدان ،، باكتساب أرض جديدة فى الوسط (٢٧٧) • وكانت النتيجة ، ضعفا مطردا فى قوة حزب الأحرار (الوسط) لصالح الراديكاليين واقامة علاقات تدريجية أكثر وثوقا بين الراديكاليين والمحافظين الكاثوليك • ذلك انه على الرغم مما كان يضمره المحافظون الكاثوليك من كراهية للراديكاليين ، فان خوفهم من انتشار الاشتراكية الماركسية ، تغلب على هذه الكراهية • وهكذا عرفت سويسرا قبل الحرب العالمية الأولى ، نظاما يقوم على أربعة أحزاب كبيرة : الحزب الراديكالى ، وحزب المحافظين الكاثوليك ، والحزب الاشتراكى ، ثم حزب الأحرار •

ومازال هذه الاحزاب نفسها ، صاحبة اليد العليا فى توجيه الحياة السياسية فى سويسرا ، حتى وقتنا هذا ، وهو ما يؤكد ، ما سبق قوله ، من ثبات واستقرار النظام الحزبى يسرى (٢٧٨) •

٢ ـ القوانين الانتخابية وأثرها على نظام الأحزاب السويسرى (٢٧٩) :

ان تكوين نظام الأحزاب السويسرى ، على النحو السابق بيانه ، وارجاعه فقط الى التطور التاريخى والظروف الاقتصادية والاجتماعية

---

(٢٧٧) ينبغى فى هذا الصدد ، الا يؤخذ القارىء بالدهشة ، من تحول احد الأحزاب من اليسار الى الوسط ، فالغالب أن التطور ، يدفع بالأحزاب « الثورية » اليسارية الى الوسط بعد أن تستنفد الاصلاحات التى تبنتها •

انظر فى تحليل ذلك العرض الرائع الذى قدمه :
Duverger, op, cit, Note 24, pp. 265, et ss.

(٢٧٨) على أنه ينبغى فى هذا الصدد ابداء ملاحظتين :

أما الأولى ، فانها تتعلق بحزب الأحرار الذى انتقل الى مصاف الأحزاب الصغيرة وحل محله حزب آخر هو حزب الفلاحين ـ البورجوازيين • وأما الثانية ، فهى أنه الى جانب هذه الأحزاب الرئيسية فهناك عدد من الأحزاب الصغيرة (من ٤ الى ٥ أحزاب) تلعب دورا فى الحياة السياسة السويسرية • انظر تفصيل ذلك فيما بعد ، ص وما بعدها •
Lipson, op, cit, Note 272, pp. 818 et ss.

(٢٧٩) وانظر فى ذلك أيضا :
Jean Marie Cotteret et Claude Emeri — les systèmes éléctoraux Que sais-je No. 1582 p. U. F 2e ed Paris 1973 pp. 48 et ss.

والدينية ، لا يكفى لالقاء الضوء على كافة جوانب هذا النظام ، فلابد ، حتى تكتمل الصورة نهائيا من القاء الضوء على النظام الانتخابى فقد لعب هـذا الأخير دورا هاما فى ارسـاء نظـام الأحزاب السويسرى ، على نحـو ما هو عليه الآن ٠

كان النظام الانتخابى السائد قبل ١٩١٩ يقوم على اساس الانتخاب الفردى بالأغلبية المطلقة على دورين (اذ اقتضى الأمر ذلك) وكان هذا النظام يتميز بانه يتيح تمثيل كافة الدوائر الانتخابية فى المجلس الوطنى ، حيث كانت كل دائرة ترسل « مرشح على الاقل » الى المجلس الوطنى : وفى ظل هذا النظام تمكن « الراديكاليون » من الاحتفاظ بتفوقهم على كافة الأحزاب الأخرى، مستفيدين بما توافر لديهم من قدرة على استخدام « التكتيك الانتخابى » (وفن تقسيم الدوائر الانتخابية) La géométrie eléctorale فى اجتذاب أصـوات من اليسـار ، ومن اليمين خاصـة بعـد ظهـور الحزب الاشتراكى ، كما انهم اعتمدوا ايضا على وجودهم فى السلطة ، فقاموا بتقسيم الدوائر الانتخابية على نحو يضمن لهم الاغلبية فى الانتخابات ٠ لذلك ، كان خصوم الراديكاليين يشعرون بأن النظام الانتخابى يؤدى الى تمييز والحاق الظلم بالآخرين ، بحيث بدا النظام الانتخابى ، وكأنه وسيلة لضمان استمرار سيطرة حزب واحد ، بدلا من ان يكون اساسا لتعدد الأحزاب ٠ لذلك تعددت المحاولات لادخال تعديلات على الدستور من أجل كسر احتكار الراديكاليين للحياة السياسية ٠ (٢٨٠) ولكن الراديكاليين استمروا فى مقاومة هذا التعديل، حتى كانت نهاية الحرب العالمية الأولى هى السبب فى كسر تفوق الراديكاليين

---

(٢٨٠) عرض أول تعـديل دستورى يدعـو الى اجراء الانتخابات للمجلس الوطنى طبقـا للتمثيل النسبى للاستفتاء الشعبى عام ١٩٠٠ ولكنه رفض بعـدد كبير من الاصوات ٠ وبعـد عشر سنوات حـين عرض هـذا القـانون مرة أخرى ، أيده الاشتراكيون والكاثوليـك ، أملا فى الحصول على عـدد اكبر من المقاعـد ، ولكن التعـديل لم يتم ٠ « وفى عام ١٩١٣ اثر توقيع معاهـدة » جـوتارد La convention du Gothard وما اثارته من انقسامات فى سـويسرا لسبب ما تصوره معارضـوها من انها تعطى امتيازات لألمـانيا فى الاقتصاد السويسرى جرت محاولة جـديدة لتغيير النظام الانتخابى ، وعلى الرغم من أن المبادرة كانت لا تتطلب اكثر من ٣٠ الف توقيـع ، وانه قـد جمع بالفعل اكثر من مائة وعشرين الف توقيـع ، فقـد لجـأ الراديكاليـون مرة أخرى للتسويف وساعـدهم على ذلك ـ مؤقتـا نشوب الحرب العالمية الأولى سـنة ١٩١٤ ٠

Lipson, op, cit, Note 272, p. 819.

السياسى • فقد ترتب على الحرب ارتباك فى اقتصاد البلاد ، وزيادة حادة فى الأسعار ، ونجم عن ذلك تضارب بين مصالح سكان المدن والمزارعين ولكى ينافس الراديكاليون الاشتراكيين فيما أحرزوه من تقدم ، عمدوا سياسة الهدف منها تهدئة العمال فى المدن ، ولكن الاجراءات التى لجأوا اليها غدت « سلاحا ذا حدين » فقد أدت الى انصراف اتباعهم من الفلاحين عنهم وفشلت فى نفس الوقت فى اجتذاب العمال اليهم ؛ لذلك ، فهم وان كانوا قد احتفظوا بالأغلبية فى انتخابات ١٩١٧ ، الا أن ذلك كان بصعوبة بالغة[٢٨١] وكانت تلك الانتخابات هى آخر الانتخابات التى تمت وفقا للنظام القديم ، فقد دلت نتائجها على أن سيطرة الراديكاليين فى طريقها للزوال ، وعجز هؤلاء عن تأخير عرض التعديل الدستورى الذى يقر التمثيل النسبى ، فتم أقرار هذا التعديل عام ١٩١٨ ، وعقدت الانتخابات بموجب النظام الجديد عام ١٩١٨ ، فاذا حاولنا مقارنة انتخابات ١٩١٧ بانتخابات ١٩١٩ ، لأمكننا دون جهد ملاحظة فرقين ملحوظين ، ووجه شبه واحد ملحوظ أيضا.

أما الفارق الأول ، فهو أنه قبل ١٩١٩ ، كانت الديمقراطية السويسرية تشكو من امتناع ما يقرب من ٤٠٪ من الناخبين عن التصويت ، أما فى انتخابات ١٩١٩ فقد ارتفع عدد المشاركين فى الانتخابات الى ٤ ، ٨٠٪ بزيادة ٤٠٫٥٪ عن انتخابات ١٩١٧ •

أما الفارق الثانى ، فيتمثل فى وجود حزب جديد عام ١٩١٩ « حزب الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين » الذى حصل على ١٥٫٣٪ من الأصوات واحتل بذلك المكانة الرابعة فى المجلس الوطنى مزحزحا بذلك حزب الأحرار عن مكانه •

---

(٢٨١) فقد اضطروا الى التحالف مع أحزاب أخرى فى كثير من الدوائر الانتخابية ، وقبلوا التقدم بقوائم انتخابية مشتركة رغبة منهم فى خفض تمثيل الاشتراكيين فى المجلس الى أدنى حد ممكن •

وهكذا مثلا ، لجأوا فى الدائرة الرابعة لمقاطعة زيورخ ، الى تقديم قائمة تمثل ثلاثة أحزاب : أحدها راديكالى • واثنان من المزارعين ، واثنان من الديمقراطيين واضطر الراديكاليون للتحالف مع المحافظين الكاثوليك فى الدائرة الثالثة والعشرين فى « فريبورج » وفى جنيف تقدم الراديكاليون والديمقراطيون بقوائم مشتركة ، فكان ذلك حدثا فريدا فى الحياة السياسية السويسرية ، وعلى هذا النحو سادت الانتخابات كل المقاطعات السويسرية •

Lipson, op, cit, Note 272, p. 820.
Ibid, p. 824.

أما وجه الشبه ، الذى لم يتغير لافى عام ١٩١٧ ولا ١٩١٩ ، فهو نظام تعدد الأحزاب ذاته ، فقد كان هذا النظام قائما عام ١٩١٧ ، وظل كذلك عام ١٩١٩ · فالنظام الحزبى نفسه لم يتغير ، ولكن الذى تغير هو وضع هذه الأحزاب فى داخل النظام (٢٨٢) · وبذلك يمكن القول دون تردد أن نظام تعدد الأحزاب فى سويسرا لم ينشأ نتيجة للتمثيل النسبى ، انما كان العامل المؤثر فيه هو المجتمع السويسرى نفسه : فعندما أخفق النظام السياسى فى ايجاد « تمثيل مناسب » للجماعات المكونة للمجتمع السويسرى ، المتنوع السكان ، والمتعدد الفئات الدينية والسياسية والعنصرية والاقتصادية كان لابد من ايجاد النظام المناسب ، الذى يعكس هذا « التنوع » وكان الحل المناسب هو « التمثيل النسبى » بحيث يمكن القول أن هذا الأخير جاء استجابة للظروف الاجتماعية التى أدت دون شك الى تطور النظام الحزبى على النحو الذى هو عليه الآن · وعلى الرغم من أنه قد مرت سنوات طويلة على الأخذ بنظام التمثيل النسبى ، فان النظام ظل ثابتا وثبت معه نظام « تعدد الأحزاب » فى سويسرا ، وواجه كل المصاعب التى عرفتها سويسرا فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، والأزمة الاقتصادية فى الثلاثينيات ، والحرب العالمية الثانية وما أعقبها من فترات التوتر · واستطاع هذا النظام أن يواجه كل التحديات (العدوان النازى والشيوعية ...) وواصل النظام تقدمه وحقق انتصارات ملحوظة فى مختلف المجالات ، وخاصة فى مجال التقدم الخاص وزيادة عدد السكان· وبذلك ، أصبح الحكم الائتلافى الذى تشترك فيه عدة أحزاب ظاهرة ودائمة (٢٨٣) ·

(ب) صور الائتلاف الحزبى فى سويسرا وشروطه

(أ) صورة الائتلاف الحزبى :

يقوم النظام الحزبى فى سويسرا على أساس اشتراك كافة الأحزاب السياسية فى أجهزة الحكم سواء على المستوى الفيدرالى أو فى المقاطعات ، بحيث نجد الأحزاب ممثلة سواء فى الحكومة المركزية (المجلس الفيدرالى) أو فى حكومات المقاطعات كما انها أيضا تجد مكانا لها فى

---

(٢٨٢) وانظر فيما بعد ، ص ٢١١ وما بعدها ·

(283) Ibid p. 822.

الأجهزة التشريعية (الجمعية الفيدرالية المكونة من المجلس الوطنى) « الفيدرالى » ومجلس الولايات أو المقاطعات ، فبالنسبة للمجلس الفيدرالى (السلطة التنفيذية) تشترك فيه تقريبا كل الأحزاب السياسية فى سويسرا ، ونجد أن اشتراك كافة الأحزاب فى حكومات المقاطعات يكاد يبلغ نسبة ١٠٠٪ فى بعض هذه المقاطعات [٢٨٤] ونسبة عالية من الائتلاف فى المقاطعات الأخرى • ونفس الصورة نجدها فى الأجهزة التشريعية فمن مجموع أعضاء الجمعية الفيدرالية البالغ عددهم ٢٤٤ عضوا نجد أن ٢١٢ حوالى ٨٧٪ ينتمون الى الأحزاب الكبرى الأربعة ، بينما يمثل الباقون الأحزاب الأخرى الصغيرة البالغ عددها خمسة أحزاب [٢٨٥] •

فالأحزاب الأربعة الكبرى ، التى تمثل فى المجلس الفيدرالى بعدد من « المستشارين الفيدراليين » تتكون من القوى السياسية الثلاث الرئيسية فى سويسرا وهى : حزب المحافظين الكاثوليك »، والحزب الراديكالى ، والحزب الاشتراكى • فهذه الأحزاب الثلاثة تسيطر على ٧٦٪ من مقاعد الجمعية الفيدرالية ، ويتمتع كل منها بقوة مقاربة للحزبين الآخرين ، حيث نجد أن لكل واحد منهم ما يقرب من ستين مقعدا فى الجمعية ، مع بقاء علاقات القوى فيما بينها ثابتة [٢٨٦] ويمثل كل حزب من هذه الأحزاب الثلاثة ، عضوان فى المجلس الفيدرالى البالغ عدد أعضائه سبعة أعضاء ، أما العضو السابع فيمثل رابع الأحزاب الكبرى فى سويسرا وهو حزب « الفلاحين ـ البورجوازيين » ، وهو ذو اتجاه راديكالى يمينى ، والى جانب

---

(٢٨٤) كالحكومات الاقليمية فى مقاطعات

Schevytz Glaris, Grisons et soleure Roger Girod, op, cit, 271, p. 1114

(٢٨٥) وهى حزب المستقلين ، وحزب الأحرار ، والحزب الديمقراطى والحزب الشعبى الانجيلى والحزب الشيوعى •

(٢٨٦) فمن ١٩٢٥ الى ١٩٦٣ مثلا ، استطاع المحافظون الكاثوليك كسب ٦ مقاعد اضافية والاشتراكيون ٥ مقاعد ، بينما خسر الراديكاليون حوالى ١٦ مقعدا •
Girod, op, cit, Note 271, p. 1115.

هـذه الأحزاب الرئيسية الكبرى (٢٨٧) يوجـد عدد من الأحزاب الصغيرة ، التى غالبا ما تمثل فى « حكومات المقاطعات » بحسب مالها من مركز وثقل فى هـذه المقاطعـات (٢٨٨) ، بحيث نجـد فى النهـاية ، أن أغلب حـكومات المقاطعات (١٩ من ٢٥ مقاطعة) يقوم نظامها على أسـاس من الائتلاف

---

(٢٨٧) فالحزب الراديكالى ممثل فى حكومات المقاطعات جميعا ، عـدا مقاطعة واحـدة هى مقاطعة Appengell Rhodes intérieures أصغر المقاطعات السويسرية ، والتى يسيطر عليها حزب المحافظـين الكاثوليـك .

وكذلك الأمر بالنسبة لحزب المحافظين الكاثوليك ، فهو مشترك فى الائتـلاف الحكومى فى كل المقاطعات عـدا خمسة منها هى :

(Berne, schaffhousse, Appengell Rhodes exterieures Vaud et Nenchâtel)

ويرجع السبب فى ذلك الى وجـود جنـاح فى الحزب « كاثوليكى اشتراكى تقـدمى » بينما نجـد ان هـذه المقاطعـات فى اغلبهـا من البروتستانت ، وهـو ما يفسر ضعف الحزب فى هـذه المقاطعات ، الى حـد يمكن معـه القـول انه عـديم التمثيل فيها .

ولا يختلف الأمر بالنسبة للحزب الاشتراكى ، فهو يشارك فى حكومات ١٩ مقاطعة أما الستة مقاطعات الأخرى التى لا يشترك فيها فهى المقاطعات الأكثر تخلفا من الوجهـة الصـناعية وبالتالى يقـل فيها حجم الفئات الاجتماعية التى تساند الحزب الاشتراكى .

وأخيرا نجـد الحزب « الفلاحى – البورجـوازى » الذى يعتبر حزبا من أحزاب المقاطعات اكثر منه حزبا وطنيا فهو يتمتع بتمثيل قـوى فى بعض المقاطعات السويسرية الألمـانية ، ويشترك فى الائتـلاف الحكومى فيها وهى :

Berne, Zurich, Fribourg, bâle - campange, Schaffhouse, Argovie, Argovie, Thurgovie, Vaud.

Girod, op, cit, Note 271, p. 1115.

Lipson, op, cit, Note 272, pp. 828 et 829.

(٢٨٨) مثال ذلك حزب الأحرار (حزب يمينى ذو اتجـــاه بروتستانتى) ويشترك فى الائتلاف الحكومى فى كل من Bâlle - ville, Genève, Neuchâtel, Vaud

والحزب الديمقراطى (حزب من أحزاب الوســط) ويشترك فى الائتـلاف الحـكومى فى كل من Gharisls و Grisons ، وحزب « المستقلين » ويشترك فى Zurich

والحزب التقـدمى النيوشاتلى ويشترك فى حكومة Neuchâtel ونجـد بعض الأحزاب الصـغيرة ، التى لا تشترك فى أى ائتـلاف حكومى على مستوى المقاطعات ولكنها قـد تشترك فى البرلـان الاقليمى ، ومنها مثلا الحزب الشعبى الانجيلى وهـو حزب ذو ميـول بروتستانتينية وله بعض الممثلين فى البرلـان الاقليمى فى زيورخ ، وبالى – نيل وبرن وشاتملوس ، وأرجوف ، =

الحزبى بين كافة القوى السياسية على غرار الوضع على المستوى الفيدرالى .
ونؤكد مرة أخرى ، ان المدهش فى النظام السويسرى ، هو أن شكل « الائتلاف » الحاكم سواء على الصعيد الفيدرالى أو فى نطاق المقاطعات ، لا يتغير بمرور السنين ، بحيث يسمح دائما بتمثيل الأحزاب « الرئيسية » كما سبق القول حقا ، أن ميزان « القوى » بين مختلف الأحزاب الداخلة فى الائتلاف ، يتأرجح من وقت لآخر ، لصالح أحدها ، على حساب الآخرين (كما يوضح الجدول رقم ٤) ولكن ذلك فيما يبدو ، يكون على الصعيد الفيدرالى وعلى الأخص بالنسبة للمجلس الفيدرالى ، حيث يختلف عدد ممثلى الأحزاب فيه من وقت الى آخر ، ولكن يبدو أنه على الصعيد الاقليمى ، فان النظام يتصف بالثبات حتى من حيث عدد ممثلى الأحزاب (٢٨٩) .

= راجع فى كل ذلك

Girod, op, cit, Note 271, p. 1116.
Lipson, op, cit, Note 272, p. 830.

وفى النظام الفيدرالى السويسرى على وجه العموم
نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦٥ ، ص ٢٠٩ وما بعدها .
اندريه هوريو ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٣٠ ، ص ٤٣٦ وما بعدها .

(٢٨٩) فمثلا فى الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٦٢ ، يمكن ان نلاحظ أن الأحزاب المشتركة فى ائتلاف حكومى فى المقاطعات ، ظلت كما هى محتفظة بنفس العدد من الممثلين دون تغيير فى عشر مقاطعات . وفى ثمانى مقاطعات أخرى ، ظلت الأحزاب نفسها تشكل « الائتلاف الحكومى » ، ولكن مع تغيير فى عدد ممثلى كل حزب ، أما فى السبع مقاطعات المتبقية ، فقد حدث « تغيير » فى شكل الائتلاف ، ولكن هذا التغيير لم يؤثر كثيرا فى « توازن » الائتلاف بين الأحزاب الرئيسية . مثال ذلك مقاطعة لوسرن : كان الائتلاف الحكومى فيها يتكون من خمسة من المحافظين الكاثوليك واثنين من الراديكاليين عام ١٩٤٦ ، وفى عام ١٩٦٢ ، تعدل هذا الوضع ليصبح التمثيل على النحو الآتى (٤ من المحافظين الكاثوليك ، واثنان من الراديكاليين ، وممثل واحد للاشتراكيين) .

جدول رقم ٤ : تشكيل المجلس الفيدرالى السويسرى منذ عام ١٩٤٦ الى ١٩٦٢ ، وشكل الائتلاف الحكومى وعـدد المقاعد التى حصل عليها كل حزب (٢٩٠)

من ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢	التشـكيل
١٩٣٠ ـ ١٩٣٢	٥ من الحزب الراديكالى ـ ٢ من المحافظين الكاثوليك
الفترة	٤ من الحزب الراديكالى ـ ٢ من المحافظين الكاثوليك ١ من الفلاحين البورجوانيين .
١٩٢٠ ـ ١٩٢٩	٢ من الحـزب الراديكـــالى ٢ محـافظين ـ ١ فـلاحين بورجـوازيين ١ اشتراكيين
	٤ من الحزب الراديكالى ٢ محافظين ـ ١ ـ فلاحين بورجوازيين
١٩٤٤ ـ ١٩٥٣	١ من الحزب الراديكالى ٣ محافظين ـ ١ فلاحين بورجوازيين
١٩٥٤	٢ من الحزب الراديكالى ـ ٢فلاحين بوجوازيين ١ ـ اشتراكى
١٩٥٥ ـ ١٩٥٨.	

شروط الائتلاف الحكومى :

ما لم يكن الحزب يمثل أغلبية المقاعد فى المجالس التشريعية ، فان اشـتراكه فى الائتـلاف الحـكومى ، يخضـع لعوامل ، نفسـية سـاسية Psycho - Politique فيشـترط فى الحزب أن يكون قد اكتسـب صـفة « القوة السـياسية الشرعية » بحيث يصـل الى اقناع الأحزاب الأخرى بأهميتـه ، والى اقنـاع الرأى العـام ، بتمسكه بالمبـادئ العـامة للنظـام السـياسى .

لذلك نجد أن النظـام الحزبى السـويسرى سـار فى طريق الائتلاف ،

وفى Bâle - Campagne ، ظـل عـدد ممثلى الحزب الراديكالى وحزب المحافظـين الكاثوليك ثابتا ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٢ (ممثـلان لكل حزب) أما الكرسى السابع فقـد انتقـل من حزب الديمقراطيين (عام ١٩٤٦) الى حزب الفلاحين والبورجـوازيين عام ١٩٦٢ ومن هنـا يتضح لنـا مدى ثبات شـكل ائتـلاف وتوازن القـوى المشكلة له .

(٢٩٠) المصـــدر :
Cirod, op, cit, Note 271, p. 1116.
Lipson, op, cit, Note 272, pp. 830 et ss.
Girod, op, cit, Note 271, p. 1116
Lipson, op. cit, Note 272, pp. 830 et ss.

طبقـا لهـذا المعيار : ففى خـلال خمسـين عاما بعـد الحرب الأهلية (١٩٤٧) ظل المجلس الفيدرالى يتكونمن ممثلى حزب واحد ، جميعهم من الراديكاليين، أو الأحرار ، أما المحافظون الكاثوليـك ، الذين كان ينظر اليهم نظرة شـك بسـبب موقفهم من النظـام الفيدرالى ، فقد ظـلوا مبعدين عن المجلس الفيدرالى من جانب الحزبين الحاكمين ولم ينجح المحافظون فى الحصـول على مقعـد فى الائتـلاف الحكومى للفيـدرالى الا عام ١٨٩١ ، واسـتمروا بعد ذلك فى تثبيت أقدامهم بحيث استطاعوا الآن أن يصبحوا أحد أعمدة النظـام الحزبى السويسرى (٢٩١) ٠

وكذلك الأمر ، بالنسـبة للحـزب الاشـتراكى ، فقـد اسـتغرق « اشتراكه » فى النظـام « الائتـلاف » وقتـا طويلا ، وتمثل ذلك فى البداية فى مشـاركة الحزب فى حكومـات العديد من المقـاطعات منذ مطلع القرن العشرين ٠ كذلك اسـتطاع الاشتراكيون أن يشـاركوا فى أعمـال المجالس التشريعية سـواء على المسـتوى الاقليمى أو الفيدرالى وازداد تمثيلهم شـيئا فشيئـا بقـدر ما اتجـه برنامجهم الى « الاعتـدال » والبعـد عن التطرف ٠ وقـد سـاعدت الظروف على اثبات الحزب لالتزامه بالمبـادىء العـامة للنظـام ، وبعـده عن التطرف الماركسى وعن استخدام العنف (٢٩٢) ٠

أما الأحـزاب الأخـرى (الحـزب الراديكالى) ، حـزب الأحـرار ،

---

(٢٩١) وقـد نجـح المحافظـون الكاثوليك فى ذلك بفضل نضالهم ومثابرتهم ، فبعـد ان كانوا فى ١٩١٩ ، لا يحصلون الا على نسبة ٢١٪ من الأصوات فى الانتخابات الفيدرالية وبعـد أن هبطت هـذه النسبة الى ١٧٪ عام ١٩٣٩ نجـدهم قـد عادوا الى نسبة ٢٢٫٣٪ عام ١٩٥٥ ويبـدو تقـدمهم جليـا فى المقاطعـات : فهناك سـبع مقاطعـات كاثوليكية وثلاث مقاطعـات اخرى يبـلغ نسبة الكاثوليك فيها ٨٠٪ وفى هـذه المقاطعـات يجـد الحزب كل تاييـد له ، فقـد حصـل عام ١٩٥٥ على ٥٠٫٥٪ فى لوسرن و ٥٣٫٨٪ فى فريبـورج و ٦٢٫٥٪ فى فاليـه ، وهى نسب جـد مرتفعـة بالنسبة لسويسرا ٠٠

Lipson, op, cit, Note 272, p. 828.

(٢٩٢) ففى مطلع هـذا القرن ، وجـدت بعض التيارات الثورية فى سويسرا ، والتى جاءت على أيدى بعض العمال المهاجرين الألمـان (راجع ما سبق ص ٢٠٦ وما بعـدها) ، واستطاعت هـذه أن تثير الاضطرابات خاصة حين الاضراب العام (١٩١٨) الذى تم القضـاء عليه بتدخـل الجيش ٠ عموما فقـد اضطر الجيش للتدخل ، ما بين ١٨٦٠ ـ ١٩١٩ اكثر من ثمانى عشرة مرة لفض التجمعات والاضرابات العمالية ، وفى عام ١٩٣٢ ، فى جنيف كانت =

وحزب الفلاحين البورجوازيين ، فقد شاركوا جميعا فى الائتلاف الحكومى سواء على الصعيد الفيدرالى أو على صعيد المقاطعات ، وبذلك يمكن القول ، أن جميع الأحزاب ، كمبدأ عام ، تشارك فى الائتلاف الحكومى الفيدرالى أو الاقليمى ، ماعدا الحزب الشيوعى السويسرى ، الذى ما يزال مستبعدا وفقا للمعيار الذى بيناه (الالتزام بالمبادىء العامة للنظام) .

والى جانب شرط « الشرعية » تجد شرطا آخر يلعب دورا فى تكوين الائتلاف الحكومى ، ولكنه شرط يبدو أقل أهمية من الأول ، ونقصد به ، شرط « نسبة الأصوات التى يحصل عليها الحزب » فالملاحظ بهذا الصدد ، أن العرف قد جرى فى سويسرا ، على أنه اعتبارا من الوقت الذى يحصل فيه حزب ما على ١٠٪ من أصوات الناخبين ، فان العدالة والحكمة السياسية تقتضيان اشتراكه فى العمل الحكومى . لذلك نجد أن حزب « الفلاحين ـ البورجوازيين » الذى لا يحصل الا على ١١٪ من مقاعد « الجمعية الفيدرالية » ، له ممثل واحد فى المجلس الفيدرالى ، أما الأحزاب الأخرى ، التى لا تتمثل فى المجلس الفيدرالى ، فهى لا تصل الى تحقيق هذا الحد الأدنى : فالأحرار لا يملكون الا ٣٪ من مقاعد

= الحالة السياسية سيئة للغاية بسبب الازمة الاقتصادية من جهة ، بسبب الاضرابات العمالية التى قادها جزء من الحزب الاشتراكى وراء الحزب الشيوعى بالاشتراك مع حزب فاشيستى تضى عليه بعد الحرب العالمية الثانية ، والتى اضطر الجيش بسببها الى اطلاق النار على المتظاهرين وقتل ثلاثة منهم .

ولكن هذه الموجه من العنف والارهاب ، قوبلت بمعارضة من جانب الحزب الاشتراكى فى اغلبيته ؛ وقد ساعد على انفصال الحزب تماما عن هذا التيار الماركسى المتطرف ، ما اشيع من ارهاب خلال فترة حكم ستالين والمعاهدة السوفيتية ـ الألمانية فكانت هذه الأحداث سببا فى انفصال « الاشتراكيين السويسريين » نهائيا عن التيار الماركسى وجنوحهم نحو الاعتدال ، وقبولهم من ثم اعضاء فى الائتلاف الحكومى .

Girod, op, cit, Note 271, p. 1118.

الجمعية الفيدرالية ، والديمقراطيون ٢٪ ، والمستقلون ٥٪ (٢٩٣) • والواقع ان مسألة اشتراك الأحزاب الصغيرة فى الائتلاف الحكومى لم تكن لتثير الدهشة لو أن هذه الأحزاب ضرورية بحيث ترتكز عليها أحزاب « كبيرة » لتكوين أغلبية حاكمة تقف فى وجه المعارضة • ولكن الأمر ليس كذلك فى سويسرا ، فالقواعد التى تحكم تشكيل « الائتلاف الحكومى » فى كل الأنظمة الحزبية فى العالم ، لا تنطبق على النظام السويسرى ، فهذا النظام يسير وفقا لقواعد خاصة به •

(جـ) القواعد التى تحكم النظام الحزبى السويسرى (٢٩٤) :

يرتكز النظام الحزبى السويسرى ، على ثلاث قواعد رئيسية :

- التعاون الاجتماعى بين ممثلى الأحزاب المختلفة فى الائتلاف الحكومى •

- التشاور بين الأحزاب بقصد ضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة فى الائتلاف الحكومى •

- ترك حرية المعارضة للأحزاب الداخلة فى الائتلاف •

ونتناول كل من هذه النقاط ، على حدة ، بشىء من التفصيل •

---

(٢٩٣) اما على مستوى المقاطعات ، فتختلف النسبة المتطلبة للمشاركة فى الائتلاف الحكومى فأحيانا يسمح بالنزول عن هذا الحد (١٠٪) فى بعض المقاطعات ، مثال ذلك مقاطعة لوسرن حيث يشترك الاشتراكيون فى الائتلاف الحكومى ، رغم انهم لا يشغلون سوى ٧ر٧٪ من مقاعد البرلمان الاقليمى ، ويقترب الوضع من ذلك فى مقاطعة الـ Grisons

اما فى بعض المقاطعات الأخرى ، فنجد ان النسبة المتطلبة على الصعيد الفيدرالى لا تكفى للاشتراك فى الحكومة الاقليمية ، فمثلا فى جنيف ورغم حصول الشيوعين على ١٤٪ من عدد أصوات الناخبين فى المجلس الاقليمى ، فان هذا الحزب لم يدخل الى الائتلاف الحكومى فى هذه المقاطعة ، وكذلك الأمر بالنسبة لمقاطعة •

Bâle — campagne فبالرغم من حصول حزب « أتحاد مقاطعتى بال » (Bâle — campagne et Bâle — Ville) على ٥ر١٢٪ من الأصوات ، فانه مازال خارج الائتلاف الحكومى

Girod, op, cit, Note 271, p. 1119.

(294) Girod, op, cit, Note 271, p. 11120.

Lipson, op, cit, Note 272, p. 831.

وانظر كذلك :

André Maurion et autres, op, cit, Note 271, p. 536.

تتكون الحكومة الفيدرالية (المجلس الفيدرالى) وكذا حكومات المقاطعات ، بالانتخاب [٢٩٥] فيتم انتخاب أعضاء المجلس الفيدرالى بواسطة الجمعية الفيدرالية ويطلق عليهم اسم « المستشارين » الفيدراليين » أما أعضاء الحكومة فى المقاطعات ، فينتخبون مباشرة من قبل الناخبين ويعرفون باسم « مستشارى الدولة » وتتراوح مدة صلاحيتهم من سنة الى خمسة سنوات ، بحسب المقاطعات • والملاحظ أنه غالبا ما يتم تجديد مدة نفس المستشار (سواء على الصعيد الفيدرالى أو على مستوى المقاطعة) بحيث يبلغ متوسط اشتراك المستشار فى الحكومة الفيدرالية أو حكومة المقاطعة من ١٠ الى ١٥ سنة ، بل ويصل فى بعض الحالات الى ٢٠ سنة وتفسير ذلك ، أن المستشار متى تم انتخابه ، أصبح محل ثقة المجتمع ككل ، بحيث ينظر الى دور الحزب وكأنه قاصر على تقديم المستشار الى الناخبين ، فمتى تم انتخابه استعاد صلاحياته من الهيئة الانتخابية لا من الحزب • لذلك جرى العرف ، على أن يبقى المستشار خارج دائرة الصراع بين الأحزاب ، تاركا مهمة توجيه « الصراعات الحزبية والحملات الانتخابية » الى غيره من قادة الحزب •

لذلك ، فمن الشاهد فى النظام السويسرى ، أنه بمجرد انتخاب « عضو الحزب » فى الحكومة ، فانه يصبح « مستشارا » أكثر منه « مناضل حزبى » فينصهر فى بوتقة العمل الجماعى الحكومى • ويساعد على تحقيق ذلك ، أن الحكومة فى سويسرا (سواء الفيدرالية أو فى المقاطعات) تقوم على أساس المساواة بين الأعضاء فى الحقوق من جهة [٢٩٦] وأن أى منهم لا يتمتع بسلطة

---

(٢٩٥) فى النظام الفيدرالى السويسرى راجع : هوريو ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ٣٠ ، ص ٤٣٩ ـ نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه هامش ١٦٥ ، ص ٢٠٩ •

(٢٩٦) فالمجلس الفيدرالى مثلا ، ينتخب لمدة أربع سنوات ، ولكن رئيسه يتم انتخابه كل عام ، أى أربع مرات خلال مدة المجلس الفيدرالى وهو ما يؤكد على المساواة بين الأعضاء ، بحيث تصبح رئاسة المجلس مسألة تنظيمية أكثر منها دلالة ، ويصبح فى الامكان مد « الائتلاف » حتى الى مستوى رئاسة المجلس ، وليس فقط عضويته •

فردية ، فجميع القرارات الصادرة عن الحكومة تعتبر قرارات جماعية صادرة عن الجهاز الحكومى ككل (٢٩٧) ٠

ويدعم النظام الحزبى السويسرى ويؤكد ، الصفة الجماعية للائتلاف الحكومى « ان اختيار المستشارين غالبا ما يخضع لمدى استعدادهم للتفاهم والتآلف » مع ممثلى الأحزاب الأخرى ، وهذا الاستعداد غالبا ما يقوى ويتأكد من خلال ممارسة مهام الحكم ٠ طبعا ، لا شك أن « الميول الحزبية » « والنزعات الشخصية » قد يتحكمان فى مدى « التعاون والتآلف » ولكن المراقبين للنظام السياسى السويسرى يؤكدون بصفة عامة على الطابع الجماعى ، والتضامن بين أعضاء الحكومة وخصوصا حين الدفاع على الخطوط العريضة للسياسة العامة الحكومية ٠ هذا التضامن ، الذى يطغى عملا على تلك الخلافات « النظرية » التى تباعد بينهم كأعضاء فى أحزاب مختلفة ، ويترتب على ذلك ، أن الناخبين غالبا ما ينظرون الى المستشارين وكأنهم « مسئولون يعملون وفقا لضمائرهم » أكثر من كونهم « رجال سياسية » وبذلك تطغى عليهم صفات المسؤولية الحكومية والوطنية عن كونهم « أعضاء حزب معين » لذلك فمن الطبيعى أن نجد العديد من الفئات الاجتماعية عند التصويت ، تجدد الثقة بهؤلاء المستشارين ، بغض النظر عن الحزب الذى يتبعه هؤلاء فى الانتخابات ٠ وهكذا يتميز النظام السويسرى ، بأنه اذا لم يكن « فوق الأحزاب » فانه يسير فى الغالب ، بعيدا عن الصراعات الحزبية (٢٩٨)٠

---

(٢٩٧) غالبا ما تصدر القرارات الحكومية ، باغلبية الأصوات ، وليس بالاجماع ٠ ولكن هذه القرارات تصبح ملزمة لكل اعضاء المجلس ، وتلتزم الاقلية بها ، وبالدفاع عنها متى تحدث « المستشار المعارض » باسم الحكومة ، حتى ولو كان هو شخصيا قد صوت ضد القرار ٠ ومن المفهوم طبعا ، أن القرار لو كان من الناحية السياسية متعارضا مع خط الحزب الذى ينتمى اليه المستشار فان هذا الأخير يكون معارضا له ، ولكن هنا تكون المعارضة ذات صبغة شخصية ، لا تمنع من أن « قادة الحزب » وصحافته قد يتحدثون عن هذا التعارض وقد يبينون موقف الحزب من خلال « المستشار » ولكنه هو شخصيا باعتباره ممثلا للحكومة يمتنع عليه أن يصرح بمعارضته للقرار على الملأ ٠

— Girod, op, cit, Note 272, p. 1121.

(296) Ibid, p. 112.

٢ ـ التشاور بين الأحزاب المختلفة بقصد ضمان تمثيل الأحزاب الصغيرة فى الائتلاف الحكومى :

وهذه هى ثانية القواعد التى تحكم سير النظام الحزبى السويسرى • وهى قاعدة ولا شك هامة ، تعتبر من أسس هذا النظام الذى قل أن نجدها فى غيره من النظم • فبدون هـذا التشاور والتفاهم ، يصـعب على الأحزاب الصغيرة ، الا فى بعض الظروف الاستثنائية (٢٩٩) ، أن تجد لهـا مكانا فى الائتلاف الحكومى •

ولوضع هـذه القـاعدة موضـع التنفيذ ، يجرى العمـل ، على المستوى الفيدرالى وعلى مستوى المقاطعات ، وفقا للمبادىء الآتية :

أولا ـ حيث تنتهى مدة صلاحية الحكومة ، غالبـا ما يعاد انتخاب أعضائها مرة ثانية دون اعتراض أى حزب من الأحزاب ، بمعنى أن الأحزاب لا تقوم بتقديم منافس « لمستشارى » الأحزاب الأخرى ، بل يكتفى كل حزب بتقديم عدد من المرشحين مساو لعدد « « المستشارين » الممثلين للحزب فى الحكومة •

ثانيا ـ حيث يخلو مكان أحد المستشارين (بوفاته أو بانسحابه من الحياة السياسية) فغالبا ما يتقدم الحزب الذى ينتمى اليه هذا المستشار وحده بمرشح بديل •

ثالثا ـ ومع ذلك ، يحدث فى هذه الحالة (خلو مكان أحد المستشارين) أن يحاول قادة بعض الأحزاب ، اعطاء المكان الخالى لحزب آخر ، غير الذى كان ينتمى اليه هذا المستشار (٣٠٠) • هذه المبادىء التى تحكم تشكيل الحكومة، تنبع من مبدأ أساسى تسير عليه الحياة السياسية فى سويسرا مؤداه ، أن مبدأ التمثيل النسبى « الذى يحكم الانتخابات التشريعية ينبغى أن يحكم

---

(٢٩٩) الانقسام بين الأحزاب الرئيسية او بسبب وجـود شخصية وطنية فـذة بين الأحزاب الصغيرة ، بحيث تسمح هـذه الظروف بتمثيل الأحزاب الصغيرة فى الجهاز الحكومى •

(٣٠٠) ولكن هـذه المبادىء المتبعة على المستوى الفيدرالى ، ليست عامة فى كل المقاطعات • فهى مختلفة فى بعض المقاطعات ، حيث نجـد أن عـدد المرشحين حين تجـديد صلاحية الحـكومة ، يفـوق عـدد المستشارين ، ولـكن هـذه الظاهرة وان كانت « استثنائية » فى بعض المقاطعات الا =

أيضا تشكيل الحكومة • هذا المبدأ المحترم على الصعيد الفيدرالى ، يسود أيضا فى حوالى نصف المقاطعات السويسرية التى يتم تشكيل الحكومات فيها ، وفقا لمبدأ « التمثيل النسبى » •

أما فى باقى المقاطعات ، فان تشكيل الحكومة يتم أيضا وفقا لقاعدة « اشتراك كافة الأحزاب فى الحكم » ولكن الأحزاب جميعا لا تحصل على عدد من المقاعد الحكومية يتناسب وأهميتها •

ونجد فى بعض المقاطعات (تيسان وزوج (Tessin et Zoug) أن قاعدة تشكيل الحكومة ، وفقا لمبدأ « التمثيل النسبى » لا تتأتى فقط من العرف السياسى ، بل هو مبدأ « قانونى » حيث تنص قوانين هذه المقاطعات صراحة على أن تشكيل الحكومة يخضع لقاعدة « التمثيل النسبى » للأحزاب السياسية •

٣ – حرية المعارضة للأحزاب المكونة للائتلاف :

ان النظام السياسى فى سويسرا ، لا يفرض على الأحزاب المشتركة فى الائتلاف الحكومى ، مساندة سياسة الحكومة • بل على العكس ، تحتفظ هذه الأحزاب بالحق فى معارضة سياسة الحكومة سواء فى المجالس التشريعية أو لدى الرأى العام •

وتختلف صورة هذه المعارضة وأسلوبها ، باختلاف الظروف ، فهى تختلف أولا بحسب « المراحل التاريخية » من فترة الى أخرى ، كما تتأثر بالمكان ، فتختلف صورتها من مقاطعة الى أخرى ، وتتنوع بحسب ممارستها على مستوى المقاطعة ، مثلا أو على المستوى الفيدرالى وتتحدد بمجال ممارستها (لجان الخبراء ، البرلمان ، الحملات الانتخابية) •

= أنها تعتبر القاعدة العامة فى مقاطعات أخرى (جنيف – نيوشاتل – تيسان) حيث نجد ان المرشحين الذين يواجهون المستشارين تساندهم بعض التجمعات السياسية الصغيرة ، التى لا تفعل اكثر من تاكيد مبدأ الديمقراطية « دون امل حقيقى فى الوصول الى كراسى الحكم ، او ان يكون المرشح « ممثلا لأحد الأحزاب الرئيسية » وخاصة حين لا يتم الاتفاق بينها على التشكيل الحكومى ويحاول احدها انتزاع احد المراكز الحكومية لصالحه وهنا يقع على الناخب ان يقول القول الفصل فى هذه الصرعات •

Girod, opcit, Note 271, p. 1123.

ويصعب على المرء ، نظرا لقلة المراجع المتوافرة فى هـذا الصـدد أن يستعرض كافة « أوجه المعارضة » فى النظام السويسرى ، ولكن اختيار أحد مجالات العمل السياسى فى سويسرا قـد يلقى الضـوء على طبيعـة هـذه المعارضة ، ونقصد بذلك ما يتيحه الدستور السويسرى من حق استخدام مظاهر الديمقراطية « شبه المبـاشرة » (حق الاقتراح الشـعبى والاستفتاء الشعبى) (٣٠١). فبصدد ممارسـة هـذه الحقوق يمكننا الحكم على طبيعـة المعارضة التى تمارسها الأحزاب السياسية ، فى مواجهة « الحكومة » وهل يتم استخدام هذه المظاهر أثناء قيامها بوظيفة المعارضة ؟ وفى حالة الايجاب، هل يكون ذلك بقصد مساندة الحكومة أو محاربتها ؟

ان تحليل مظاهر ممارسة الديمقراطية شبه المباشرة خلال الفترة من فبراير ١٩٥٩ (الاستفتاء على منح المرأة حق التصويت على المستوى الفيدرالى) الى ٢٦ مايو ١٩٦٣ (الاستفتاء حول الأسلحة الذرية) قد يلقى الضوء على ما نحن بصدد دراسته ففى خلال هذه الفترة ، استفتى الشـعب السويسرى (أو استخدم حق الاقتراح الشعبى) ثلاث عشرة مرة ، منهـا ٦ استفتاءات كانت لابد من الرجوع فيها الى الشعب بقوة القانون حيث كان الأمر يتعلق بتعديلات دستورية • وأربعـة منهـا تمت بناء على طلب الأحزاب السياسية (اثنان منها بناء على طلب حزب المستقلين لمنع اصـدار قانونين ، أحـدهما يتعلق بتنظيم صناعات الحليب ، والآخر بتنظيم صناعة الساعات) وواحد بناء على اقتراح نادى التورينج السويسرى لمقاومة تقرير ضريبة اضافية على الوقود ، وواحد من قبل بعض المواطنين المعارضين لرفع مرتبات المستشـارين الفيدراليين •

أما الثلاث حالات الأخرى ، التى تم فيها استخدام مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ، فهى حالات « الاقتراح الشعبى : اثنان منها تمتا بمساندة الحزب الاشتراكى (اعطـاء الشـعب حق اقتراح القوانين على المسـتوى الفيدرالى ، واعطاء الشعب الحق فى تقرير تسليح الجيش بالأسلحة الذرية) أما الثالث ، فجاء بناء على اقتراح مجموعة من المفكرين السويسريين يساندهم بعض التجمعات من أجل السلام ، وجزء من الاشتراكيين والحزب الشيوعى » ويتعلق بتحريم استخدام الأسلحة الذرية •

---

(٣٠١) نبيلة عبد الحليم كامل ، المرجع السابق الاشارة اليه ، هامش ١٦٥ ، ص ١٨٠ وما بعـــدها .

يتضح لنا اذن ، أنه من مجموع الثلاثة عشرة مرة التى استخدم فيها الشعب ما تخوله الديمقراطية شبه المباشرة من حقوق ، تم ذلك ست مرات بناء على اقتراح الحكومة نفسها (ملتزمة فى ذلك بالمبادىء الدستورية) وجاءت المعارضة مرتين على يد أحد الأحزاب المشتركة فى الائتلاف الحكومى (الحزب الاشتراكى) أما الحالات الأخرى المتبقية فكان الدافع وراءها ، اما أحد الأحزاب الصغيرة (حزب المستقلين) أو بعض الفئات الشعبية ، أو احدى الجماعات السياسية ٠

ويؤكد هذا التحليل ، ما يقرره البعض ، ان استخدام مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة فى سويسرا لا يتأتى بالدرجة الأولى من جانب الأحزاب (٣٠٢)٠

ولكن ، أيا كان مصدر الاستفتاء أو الاقتراع الشعبى ، فان الأحزاب السياسية تجد نفسها فى موقف يجبرها على تحديد موقفها ٠ وفى هذا الصدد ، يقود تحليل مواقف الأحزاب من الاستفتاءات السابق الاشارة اليها ، الى القول بأن الأحزاب غالبا ما تدعو أتباعها وناخبيها الى التصويت « ضد الموقف الذى اتخذه المجلس الفيدرالى » ٠

ويقتضى تفسير هذا الموقف ، شيئا من الايضاح ، ذلك أن الأحزاب السويسرية تتمتع بقدر كبير من « اللامركزية ، لذلك ، غالبا ما يحدث أن المواقف التى تتخذها الأجهزة المركزية للحزب – لا تلقى موافقة من جانب « أجهزته اللامركزية » فالموقف الذى يتخذه الحزب الاشتراكى على المستوى المركزى (اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى السويسرى) قد لا تتفق مع ما يراه الحزب السويسرى لمقاطعة « جنيف مثلا » وكذلك الامر بالنسبة للراديكاليين ، فما تراه اللجنة الفيدرالية للحزب الراديكالى السويسرى قد لا يوافق الحزب الراديكالى السويسرى مقاطعة جنيف ٠٠ وهكذا ٠

لذلك ، ينبغى تحليل مواقف الأحزاب ، من الاستفتاءات والاقتراحات الشعبية ، بطريقة تحليلية ، وليست شاملة ، بحيث ينبغى التمييز فى هذا الصدد ، بين مواقف الأحزاب على الصعيد الفيدرالى ، وعلى مستوى المقاطعات ٠٠

---

(300) Etudes politiques vaudoises publiées sous la direction de Jean Meynaud — Lausanne 1963, p. 145.
Cité in Girod, op, cit, Note 271, p. 1125.

أولا ـ صورة المعارضة الحزبية على المستوى الفيدرالى :

ان تحليل موقف الأحزاب ، على المستوى الفيدرالى ، يدل على اتفاق وجهة نظر الأحزاب المشاركة فى « الائتلاف الحكومى » ولكن يحدث أحيانا للحزب الاشتراكى أن يقف موقف المعارضة ، ويصدق ذلك مثلا بالنسبة للحالتين السابق بيانهما (٣٠٣) كما يحدث أيضا أن بعض الأحزاب البورجوازية ، الممثلة فى الائتلاف الحكومى ، قد تقف فى موقف المعارضة فى الحالات التى قد تتعارض فيها القوانين محل الاستفتاء مع « المصالح الأساسية للحزب » (٣٠٤) ٠

ثانيا ـ صورة المعارضة الحزبية على المستوى الاقليمى :

أما على المستوى الاقليمى ، فان الأحزاب تتحدد مواقفها بصورة « ذاتية » تتفق مع مبادئها العامة ، والمناخ السياسى فى المقاطعة ، واتجاهات الرأى العام فيها ٠ فالحزب المسيحى الاشتراكى فى جنيف ، أعلن تأييده لحق المرأة فى التصويت على المستوى الفيدرالى ، بينما كانت الأجهزة المركزية للحزب المحافظ المسيحى ، تعارض هذا القانون ٠ كذلك الأمر بالنسبة للحزب الاشتراكى فى جنيف ، الذى دافع عن « تحريم الأسلحة الذرية » بينما كانت الأجهزة المركزية للحزب تساند المجلس الفيدرالى الذى كان يدعو الى اباحة استخدام هذه الأسلحة ٠

على انه أيا كان الموقف المتخذ من جانب الأحزاب المشتركة فى الائتلاف الحكومى ، سواء على المستوى الفيدرالى ، أو على المستوى الاقليمى ، وأيا كانت نتيجة الاستفتاء ، فان المجلس الفيدرالى يظل قائما ويواصل

---

(٣٠٣) راجع ما سبق ، ص ٢٣٥ ٠

(٣٠٤) مثال ذلك ، الموقف الذى اتخذه كل من الحزب الاشتراكى وحزب الفلاحين البورجوازيين بصدد قضية زيادة رواتب المستشارين الفيدراليين ، اذ امتنع كلا الحزبين عن مساندة وجهة نظر الحكومة وتركوا لناخبيهم « حرية الاختيار » ٠

وكذلك الأمر بالنسبة لموقف الحزب المحافظ الديمقراطى من القانون الذى كان يرمى الى جعل عدد « المستشارين الوطنيين » مائتين فقط ، فيؤدي بذلك الى أن تفقد كل من مقاطعتى فريبورج (الكاثوليكية) وجريزون مقعدا فى المجلس الوطنى ٠

Girod, opcit, Note 271, p. 1127.

ممارســة أعماله ، ولكنالاستفتاء يصبح ملزما للحكــومة ، التى تلتزم بنتائجه ، حتى لو كانت قد عارضته فى المراحل الأولى ، وقبل اقراره من قبل النــاخبين ٠

أما بالنسبة للقوانين العـادية ، فانها بالطبع تصدر ٠ ويتم اقرارها ، من لدن الهيئات التشريعية المختصة ، دون الرجوع الى الاستفتاء ٠ وفى هذا الصــدد نجد أن الأحزاب الممثلة فى الحكومة ، ســواء على المستــوى الفيــدرالى أو على مســتوى المقــاطعات لا تتردد فى معارضــة مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة ، وتقــع هذه المعارضة غالبا ، فى داخل اللجان المختصــة باعــداد مشروعات القوانين ، وتجتهد هذه اللجان فى ايجــاد حلول وسط للتوفيق بين الاتجاهات المتعارضــــة ، فاذا لم تنجح اللجنة فى تلك استمرت محــاولات التوفيق خــلال مناقشــة المشروع فى الجلسات البرلمانية، ســواء فى المجلس الوطنى او فى مجلس الولايات أو المقاطعات ، بحيث لا يثير المشروع النهائى الذى يعرض على النــواب للتصويت ، أى وجه للاعتراض اللهم الا من جانب بعض النواب بصفة فردية ٠

ويلاحظ ، أنه قد يحدث أحيــانا ، أن تلجأ بعض الأحزاب المكونة للائتلاف الحكــومى الى التصويت ضد الأحزاب الأخرى المؤتلفة معها ، حين التصــويت النهائى على القانون ، كمــا يحدث أيضــا أن تلجأ هذه الأحزاب، رغم اشتراكها فى الحكومة ، الى توجيه النقد الى السياسة الحكــومية ، من حين الى آخر ، بصــدد موضوعات محددة (٣٠٥) ٠

د ـ بعض الملاحظات الختامية على النظام السويسرى :

يقتضى النظام السويسرى منا فى نهــاية دراســـته ، ابداء بعض المــلاحظات الختــامية ، ولعل أهمها ، ما سبــق قوله أن هــذا النظام قد ســاعد على تدعيمه القــواعد التى استعرضناها تفصيلا (جماعية اتخاذ القرارات الحكــومية ، وعدم ارتباط الحكومة بأغلبية برلمــانية معينة) ٠ ولكن هنــاك أيضــا ، بعض العـــوامل التى ساعدت على استتباب هــذا النظام ، منها مثـــلا التزام سويسرا بمبـــدأ « الحيــاد » ممــا يقضى على

(303) Girod, opcit, Note 271, p. 1128.

الخـلافات الواقعة فى البلاد الأخرى ، حول الانتماء لأحـد المعسـكرين (الغربى أو الشرقى) ومنها كذلك ، اتباع سياسة لا مركزية فيمـا يتعلق بالقضـايا الدينية ، والتعليمية والاجتماعية ، مما يسمح لكل مقاطعة بايجاد حلول لهـذه القضايا تتناسب والظروف المحلية •

وأخيرا ، فان الأخذ بمظاهر الديمقراطية شبه المباشرة (حق الاقتراع الشعبى والاستفتاء الشعبى) من العـوامل أيضـا التى ساعدت على تثبيت دعائم النظام الحزبى السويسرى ، حيث تكون هيئة الناخبين حكمـا أخـيرا فيما قد يثور من خلافات بين الأحزاب المختلفة والمشـاركة فى الحكم ، مما يدفع بالاحزاب دائما الى ايجاد صيغة « للوفاق والتفاهم » وخاصـة أنه لا يتصـور وجـود خلافات جذرية بين هذه الأحزاب ، (٣٠٦) نظرا لمـا يتعين على كل منهـا من الآخـذ بحلول فى القضـايا الهامة ، توافق السواد الأعظم من الرأى العـام ، نظرا للمكانة التى يحتلها هذا الأخير فى النظام الديمقراطى السـويسرى •

هذه العوامل كلهـا ، سـاعدت على تعـاون الاحزاب فيما بينها وايجاد قاعـدة قوية للتفاهم فى الائتلاف الحكـومى •

لذلك ، يمكن القول ، أن « تعايش الاحزاب » فيما بينها ، أصـبح فى نظر الشعب السويسرى ، بكافة قطاعاته ، ضرورة لابد منها ، بحيث أن تصـور نظام لا تمثل فيه كافة الأحزاب • وخاصـة تلك الأحزاب الصغيرة صـار من الأمور غير العادلة وغير المستحبة لذلك فان مثل هـذا النظـام فى سـويسرا معرض لاستنكار من جانب الشعب ، وفى ذلك بيان واضح لأسباب استتباب النظام الحزبى السـويسرى ورسوخه (٣٠٧) •

---

(306) Hauriou et autres, op, cit, Note 271, p. 536.
(307) Girod, op, cit., Note 271 p. 1131.

بالنسبة للمراجـع المتعلقة بالنظام الفرنسى ، فانها تتميز بوفرة يحتار معهـا الباحث ، لذلك نكتفى هنا بايراد بعض هـذه المراجـع والمقـالات ونحيل القارىء كذلك الى قائمة المراجـع التى تشـير اليهـا •

Girod, op, cit, Note 271, p. 1131.
François Borella : les partis politiques dans la France d'aujourd'hui (Politique) éd du seuil Paris 2 édition 1974.
François Goguel et Alfred Grosser : le politique en France, Coll V. A Colin — Paris 1975 Chap 4 pp. 91 et ss.

البنـد الثـانى – نظام تعـدد الاحزاب فى فرنسا : (٣٠٧م)

يقرر الكتاب الفرنسيون ، أن نظـام «تعدد الاحزاب» فى فرنسـا وخاصة فى ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة ، قد أدى الى نتائج سيئة ،من حيث الاستقرار السـياسى فى فرنسـا : فطـوال عهـد الجمهورية الثالثة (١٨٧٦ – ١٩٤٠) والجمهورية الرابعة (١٩٤٦ – ١٩٥٨) تنافست أحزاب متعـددة للحصـول على الأصـوات فى الانتخابات العامة غير أن حزبا واحدا لم يفز بما يقارب ٥١٪ من الأصوات أو المقاعد فى البرلـان ولذلك لم يتمكن اى حزب من أن يحكم منفردا ، ولا أن يكون حزبا «رئيسيا » على نحو ما سـبق أن بيناه ٠ لذلك ، كان لابد لتشكيل الحكومة ، وحصولها على التأييداللازم ، من اللجوء الى « الائتلاف » بين الأحزاب ، وكانت الحيـاة السياسية فى فرنسـا تتوقف على مدى قوة الأحزاب المشتركة فى الائتلاف ومدى استعدادها للتعاون فيمـا بينها ٠ ولكن « التنافس » بين هذه الأحزاب، لم يساعد على قيام «ائتلاف حكومى » قوى ، على غرار النظام السويسرى ، فأدى ذلك الى عدم استقرار سـياسى ، تمثل اسـاسا فى « كثرة عـدد الوزارات » وقصر مدتهـا خلال الجمهوريتين الثالثة والرابعة : فقـد تولى الحكم فى الجمهورية الثالثة حـوالى مائة وزارة – كان معـدل المـدة التى

Jean - Louis Quermone : le gouvernement de la France sous la Ve

Claude Leclercq : Institutions politiques et droit constitutionnel 2e ed Litec. Paris 1977 ch. IV pp. 272 et ss.
Dalloz - Paris 1980 eh VII pp. 403 et ss.

Serge Sur : la vie politique en France sous la V République, de Montchrestien — Paris 1977, pp. 99 et ss.

J. Galine : les groupes parlementaires en France, Rev de Dr. Publ République.

Etudes, éconcmiques et sociales, publication de la F. N. S. P. et de la sc Pol. PL No. 6 November 1961, pp. 1170 et ss.

Guillaume Bacot : du bipartisme dans la constitution de la Ve République Rev de Dr. Publ et de la S. P. I. Janvier 1978, pp. 21 et ss.

R. Aron, op, cit, Note 133, pp. 119 et ss.

Lipson, op, cit, Note 62, pp. 171 et ss.

قضتها كل وزارة حوالى ثمانية أشهر ، ومن مجمـوع هذه الوزارات كلهـا لم تمض غير ثمـان منها مدة سنتين فى الحكم • ونفس الصـورة تكررت فى الجمهورية الرابعة ، ففى الفترة من يناير ١٩٤٦ ، الى مايو ١٩٥٧ ، عرف الشعب الفرنسى ٢١ وزارة ، اثنتان منها « قويتـان » بقيت كل منهما فى الحكم لمدة سنة ، أما باقى الوزارات فكان معـدل فترة حكمها ٧ أشهر (٣٠٨) لذلك كان من الطبيعى أن يكـون هـدف مؤسسى الجمهـورية الخامسة فى فرنسـا ، هو القضـاء على ذلك النظـام الحزبى الذى سبب لفرنسـا أزمات سـياسية طاحنة ، كانت السبب وراء بحث الشعب الفرنسى عن خـلاص من هذه الأزمات ، تمثل فى عودة الجنرال ديجول الى الحكموكان واضـحا منـذ بداية الجمهورية الخامسة ، أن مؤسسيها ، قد أدانوا نظام الأحزاب القـديم واتجهوا نحـو اقامة نظـام حزبى جديد ، وقد بلغت درجة الرغبة فى الانفصـال عن النظام الحزبى القديم الى حد أن أثيرت فى بعض الأوساط فكرة اقامة حزب واحد باسم تجمـع الشعب الفرنسى ، ولكن ديجول رفض هذه الفكرة بشـدة (٣٠٩) ، بقـدر ما أدان نظام الأحزاب القائم آنذاك(٣١٠) حيث حذر الشعب الفرنسى • فى حديث له يوم ١٣ يونيـو ١٩٥٨ بقوله

(٣٠٨) عن الأحزاب فى الجمهورية الثالثة والرابعة راجع :

François Goguel : la politique des partis sous la III République le seuil Raris ? 3 ed, 1958.

A. Soulier : l'Instabilité ministérielle sous la IIIe République sirey, Paris 1939.

J. J Chevalier : Histoire des institutions et des régimes politiques de la France de 1789 à nous jours.

Coll E. P. E. S. Dans le patronage de la E. N. S. P. — 4e ed — Dalloz — Paris 1972, III Rep p. 260 et ss., IV p. 577 et ss.

(٣٠٩) ففى حـديث له ، ١٩ مايو ١٩٥٨ قال ديجول : هل تعتقدون أننى فى سن ٧٧ سنة سـابدأ من جـديد فى طريق الدكتـاتورية •

(٣١٠) وتبدو ادانة ديجـول للنظام الحزبى ، ذات معنى خاص ، اذا لاحظنا ، ان ديجول نفسه كان قـد انسحب من الحياة السياسية ، على أثر تقريره أن الأحزاب آنذاك (١٩٤٦٠) كانت قادرة على الوفاء بالتزامات ومتطلبات الحياة السياسية فى فرنسا • ففى ٢٠ يونيـو ١٩٤٦ أرسل ديجـول ، بصـفته رئيسا للحكومة المؤقتـة ، خطابا الى رئيس المجلس الوطنى التاسيسى قال فيـه : منذ اليوم الذى تحملت فيـه مسئولية قيادة البلاد نحـو التحرير والنصر وتحقيق السيادة ، كانت لدى القناعة أن مهمتى تنتهى حين تتوافر الظروف المناسبة ليعبر الرأى العام عن رغبته ، ويصبح بامكان الأحزاب السياسية تحمـل مسئوليتها •

Charles de Gaulle : Mémoires de Guerre T. III (Le salut, 1944 — 1946 — Plon — Paris 1959 p. 465. :

« ان نظام الأحزاب المعمول به منذ اثنى عشر عاما يعمل فى ظل انقسام شعبى حاد ، وفى وسط ملىء بالمخاطر ، لا يمكنه أن يتولى بحزم مقاليد الحكم . ان ذلك لا يرجع الى عدم كفاءة الرجال الذين تولوا الحكم أو الى عدم نزاهتهم ، فهؤلاء كانوا أكفاء ، شرفاء ، ووطنيين ولكن هؤلاء لم يكونوا يمثلون الا تجمعات حزبية ضيقة ، وبذلك لم يتمكنوا من « التزاوج » مع المصلحة العامة » (٣١١) ولكن ذلك ، لم يمنع مؤسس الجمهورية الخامسة من الاعتراف بالأحزاب ، بل وأن يكون دستورهم الموضوع عام ١٩٥٨ أول دستور فرنسى يعترف بالأحزاب ، ومكانتها فى النظام السياسى (٣١٢) .

هذه الاحزاب ، اتخذت صورة جديدة فى ظل الجمهورية الخامسة، صورة يبدو أنها لم تكتمل فصولها بعد ، وخاصة بعد انتصار اليسار الفرنسى فى انتخابات الرئاسة الفرنسية (مايو ١٩٨١) وتولى السيد / فرانسوا ميتران رئاسة الجمهورية .

. هذه الصورة التى أصبحت عليها الأحزاب الفرنسية منذ ١٩٥٨ الى الآن ، مرت بعدة مراحل ، يحسن الالمام بها ، حتى نتفهم هذا النظام الحزبى ، وذلك قبل أن نستعرض الأحزاب التى تشكل هذا النظام لنبين بعد ذلك أهم خصائص النظام الحزبى الفرنسى وأسباب هذا النظام .

١ ـ تطور نظام الأحزاب السياسية فى فرنسا فى ظل الجمهورية الخامسة(٣١٣) :

جرى الكتاب الفرنسيون ، على تقسيم مراحل تطور النظام الحزبى الفرنسى ،فى ظل الجمهورية الخامسة ، الى أربع مراحل رئيسية ، نحاول

---

(311) Jean Lacouture : citations du président de Gaulle seuil — Paris 1968, p. 63.

(٣١٢) حيث تقرر المادة الرابعة من الدستور ان « تعمل الأحزاب والتجمعات السياسية على توجيه الرأى العام . وهى تتكون وتمارس نشاطها دون قيود وتلتزم باحترام السيادة الوطنية والديمقراطية » .

(٣١٣) بالاضافة للمراجع والمقالات السابق بيانها ، يراجع ايضا فى هذا الصدد ، مجلة

بايجاز استعراضها ونضيف أن الانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى شهر يونيو ١٩٨١ ، ربما تفتح مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الحزبى فى فرنسا ، وهذه المراحل الأربعة هى :

(أ) مرحلة القضاء على النظام الحزبى القديم :

وتبدأ هذه المرحلة ، بتولى الجنرال ديجول ، رئاسة الجمهورية عام ١٩٥٨ ، فعلى أثر الاضطرابات والأحداث الجزائرية ، وثبوت فشل الحكومة فى مواجهة الموقف ، اضطر البرلمان الفرنسى الى انتخاب الجنرال ديجول رئيسا للجمهورية من أجل انقاذ البلاد . وقد أسفر التصويت ، عن اختيار الرئيس ديجول باغلبية ٣٢٩ صوتا ضد ٢٢٤ (فى ١ يونيو ١٩٥٨) ودلت نتيجة الانتخابات ، على أن الاحزاب التى كانت تشارك فى حكومات الجمهورية الرابعة ، هى التى صوتت لصالح ديجول ، أما الأحزاب التى كانت خارج الائتلاف الحكومى فكانت ضد ديجول . (٣١٤)

La Revue Française de science politique.

الأعداد والصفحات المشار اليها :

No. 3, Juin 1965, vol 15 pp. 529 et ss.
No. 1 Fevrier 1966, vol 16, pp. 161 et ss.
No. 3, Juin 1966, vol 16 pp. 521 et ss.
No. 3, Juin 1966, vol 16 pp. 521 et ss.
No. 5, October 1966, vol 16, pp. 940, et ss.
No. 1 Février 1967, vol 17, pp. 65, et ss.
No. 3, Juin 1967, vol 17, pp. 545, et ss.
No. 5 October 1967, vol 17, pp. 918, et ss.
No. 1 Février 1968, vol 18, pp. 68, et ss.
No. 3 Juin 1968, vol 18, pp. 524, et ss.

(٣١٤) فالحزب الشيوعى (١٤١ عضوا) واليسار المتطرف (٦ أعضاء) صوتوا جميعا ضد ديجول . أما الوسط ، واليمين بكافة تشكيلاتهما فقد صوتوا جميعا لصالح ديجول باستثناء بعض الحالات الفردية : فالاتحاد الديمقراطى الاشتراكى للمقاومة ١٠ ضد ٤ واليسار الديمقراطى ١٢ ضد ١ ، والحركة الجمهورية الشعبية ٧٠ ضد ٣ ، والحزب الوطنى للمستقلين ٨٦ ضد ١ ، والفلاحين ١٧ لصالح ديجول ، واليمينيين (بوجاديست Poujadiste) ٣٠ لصالح ديجول .

ورغم هذه النتيجة الغريبة ، التى تتمثل فى ضرورة وصـــول ديجول الى الحكم عن طريق البرلـــان ، أى الأحزاب ، من أجل القضـــاء على نظام (الأحزاب) نفسه القائم وقتذاك ، فان ديجول لم يكن بامكـــانه أن يتخلص من الأحزاب كلية والا وقـــع رهينة « الجنرالات » ، كما أن الأحزاب السياسية نفســـها أدركت أنها لابد أن تستجيب لحاجات « التغيير »حرصا على تجنب ويلات حرب أهلية فى فرنســا ، والوقوع تحت رحمة الجيش الذى كان فى حالة اضطراب شـــديدة ٠

فى ضـــوء هـذه المعطيات كان لا بد القضاء على النظام الحزبى القديم واقـامة نظـام بـديل ، وسنحت الفرصة لديجـول لاقامة هـذا النظـام عام ١٩٥٨ ، حين اجراء انتخابات الجمعية الوطنية ، فقـد أسفرت هـذه الانتخابات عن تغيير شـــامل فى تكـوين البرلـــان : فالحزب الذى كونه ديجول لمســاندته «التجمع من أجل الجمهورية الجديدة U. N. R. » خـرج منتصرا من المعركة الانتخابية وحصل على أكبر عدد من المقاعد ٢١/٢ مقعدا ويأتى حزب المستقلين C. N. I. P. فى المرتبة الثانية ب ١٦٨ مقعدا والحركة الجمهورية الشعبية N. R. P. فى المرتبة الثالثة ب ٥٥ مقعدا ، أما اليسار فقد لحقت به هزيمة شـــديدة فلم يحصـــل الشيوعيـــون الا على عشرة مقـــاعد ، والاشتراكيـــون S. F. I. O. على ٤٤ مقعـــدا ، أما الراديكاليـــون اليساريون فكان نصيبهم ٣٧ مقعـدا٠[٣١٦] بهذه النتيجة ، بدأت مرحلة جديدة من مراحل حيـــاة الأحزاب فى فرنسا ، مرحلة ظلت فيها فرنســا قائمة على نظام « تعدد » الأحزاب ، ولكن عند هـذا الحـد تقف المقارنة بينها وبين المراحل الســـابقة عليها : فعلى الرغم من أن أول وزارة ألفها ميشيل دوبريه

أما اليسار المعتـدل فقـد انقسم على نفسه : فالمنظمة الفرنسية للدولة العماليـــة قـد صـوتت ب ٤٢ لصـــالح ديجـــول و ٤٩ ضـده ، اما الراديكاليون فكانت نتيجـة تصـــويتهم ٢٤ ضـــد ١٨ ٠

وقـد انتهز ديجـول الفرصـة لتجميع القـوى الوطنية التى صـوتت لصالحـه فى تنظيم جـديد وذلك باشتراك رؤســاء هـذه التنظيمات فى الوزارة التى شكلها ميشيل دوبريه ٠
Borella, op, cit, Note 306, pp. 17, et ss.

(٣١٥) لذلك ، كان اقتراع الثقـة الأول على حكومة / دوبريه مؤشراً لمـا احرزه ديجـول من انتصار فى اقامة نظام حزبى جـديد يسانده ، فقـد حصلت هـذه الحكومة على ثقـة ٤٥٣ برلـــانيا ، ضـد ٥٦ فقط وامتنع ٢٩ عضـوا عن التصـويت ٠

كانت تجمع بين جميع الأحزاب تقريبا فى ائتلاف حكومى ، عدا الشيوعيين الذين استبعدوا والاشتراكيين الذين رفضوا الاشتراك فى الحكومة [٣١٦] الا أن النجاح الذى حققه حزب التجمع الديجولى U. N. R. كان بداية أو مؤشرا الى أن فرنسا فى طريقها لمعرفة نظام التعدد مع « وجود حزب رئيسى يمثل العمود الفقرى للنظام السياسى » كذلك ، فمن الواضح أنه رغم عدم اختلاف النظام الحزبى ، من حيث قيامه على التعدد ، الا أن القول بأن هذه الفترة كانت فترة القضاء على النظام الحزبى القديم هو قول صحيح من حيث أن مكانة كل حزب ودوره فى الحياة السياسية اختلفت تماما عما كانت عليه فى أواخر الجمهورية الرابعة • وتجدر الاشارة أيضا ، فى هذا الصدد ، الى خلاف أخير ولكنه جوهرى ، ونقصد به أن اشتراك كافة الأحزاب فى الحكم والاثر الذى أحدثه الجنرال ديجول بقبوله العودة الى الحكم ، وعدم اشتراك الحزب الاشتراكى فى الحكم مع مساندته للحكومة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية ، كل ذلك أدى فى بداية الأمر ، الى عدم امكان تحديد الفوارق بين الأحزاب الحاكمة ، والأحزاب المعارضة • فالأحزاب ـ وهذا خلاف جذرى بين هذه الفترة والفترات السابقة عليها ـ لم تكن تتخذ موقف المعارضة بشكل عام تجاه السياسة العامة للحكومة ، وانما كانت مواقفها تتحدد بحسب القضايا المطروحة ، [٣١٧] ، وهكذا بات النظام الحزبى فى فرنسا يميل الى

---

(٣١٦) ورغم ذلك اشترك فى هذه الوزارة السيد/اندريه بولوشى A. Boulloche وشغل منصب وزير التربية الوطنية ، ولكن بصفة شخصية وليس باعتباره ممثلا للحزب الاشتراكى •

Quermonne, opcit, Note 306, p. 408.

(٣١٧) وقد اتضح ذلك جليا فى نتائج التصويت على الثقة بالحكومة ، وعلى بعض سياساتها فى مجالات محددة ، وهكذا كان عدد المقترعين ضد الحكومة حين طرح الثقة بها (حكومة دوبريه) فى ١٣ يناير ١٩٥٩ ـ ٥٦ عضوا (كما سبق ان بينا هامش ٣١٤) وهبط هذا العدد الى ٢٣ فقط حين عرضت السياسة العامة للحكومة فى ١٣ اكتوبر ١٩٥٩ • وعلى العكس من ذلك ، فان عدد المصوتين ضد الحكومة بمناسبة التصويت على الثقة بها بمناسبة بعض سياساتها (القوانين المالية ، السياسة الزراعية ، القوة النووية) ارتفع ليبلغ الاعداد التالية ، فحسب الأحوال : اقتراع الثقة فى ٢٥ نوفمبر ١٩٥٩ صوت ضد الحكومة ١٠٩ عضوا ، وفى ٢٨ ابريل ١٩٦٠ صوت ضدها ١٢٢ عضوا ، وفى ٢٠ اكتوبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢٠٧ عضوا وفى ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢١٤ عضوا ، وفى اول ديسمبر ١٩٦٠ صوت ضدها ٢١٥ عضوا وفى ١٢ ديسمبر ١٩٦١ صوت ضدها ١٩٩ عضوا :

Quermonne, op, cit, Note 306, p. 408,

الاستقرار وتأكد التفاف الأحزاب حول مؤسسات الجمهورية الخامسة بقصد تدعيمها • ولكن « الوفاق » في بلد دأب على عدم الاستقرار ، لم يكن ليتحقق بين عشية وضحاها ، فقد بدأت الخلافات تدب بين « ديجول » والاغلبية البرلمانية اعتبارا من عام ١٩٦٠ ، عقب مطالبة الأغلبية المطلقة للبرلمان بدعوة البرلمان الى الانعقاد فى دورة استثنائية من أجل مناقشة السياسة الزراعية ، ولكن هذا الطلب جوبه بالرفض من قبل « ديجول » • (٣١٣) •

ولكن القضية الاساسية ، التى كانت تشغل بال الرأى العام الفرنسى فى ذلك الوقت ، كانت « حرب الجزائر » ، وكان ديجول يتمتع فى هذا الصدد بثقة كاملة من كافة الأحزاب ، بما فى ذلك الحزب الشيوعى ، وجاء اقرار اتفاقيات ايفيان التى منحت الجزائر استقلالها ، لتؤكد ذلك فقد حصلت حين الاستفتاء عليها على تأييد يشبه الاجماع من جانب الشعب الفرنسى (٣١٨) ، ولكن ديجول أدرك ، أنه بالتوصل الى حل هذه المشكلة التى كانت سببا فى اضطراب فرنسا ، قد وصل الى مرحلة ، تشبه كثيرا ما كان عليه الامر عام ١٩٤٦ ، حين طلبت الاحزاب تنحيه والعودة مرة ثانية للعبة البرلمانية التقليدية ، التى اعتادها خلال الجمهورية الرابعة • ولكن يبدو أن الجنرال ديجول ، لم يكن مستعدا لاعادة الكرة ، وقرر المضى فى طريقه للقضاء على المؤسسات السياسية القديمة (بما فيها نظام الأحزاب) واقامة مؤسسات جديدة • فكان ذلك بداية لمرحلة جديدة فى تاريخ الأحزاب الفرنسية •

٢ ـ النظام الحزبى الجديد : خصائصه وصورته :

أن « الحرب الباردة »التى وقعت بين ديجول والأحزاب منذ سنة ١٩٦٠ (حين رفض دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى) سرعان ما تحولت (بعد حل قضية الجزائر) الى حرب معلنة انتهى بها التعايش السلمى بين الطرفين ، وكان ذلك على وجه الخصوص ، حين قام ديجول ، بحل

---

(٣١٨) وقد انشأ فى نفس العام حزبا جديدا هو « الحزب الاشتراكى الموحد » الذى كان معارضا للنظام الجديد •

الحكومة (حكـومة دوبريه) وتعيين جورج بومبيدو خلفا له ، وتكليفه بتشكيل وزارة جديدة (١٣ أبريل ١٩٦٢) فقـد اعتبرت بعض الأحزاب ، أن تعيين رجل مثل بومبيدو ، لم يدخل قط معركة انتخابية ولم يواجه الرأى العـام ، فى منصـب رئيس الوزراء ، لمجرد كونه من المقربين الى ديجـول يعـد بمثابة تحد « للاحزاب » ولهذا جاء الرد حاسما ، فقد حصلت هـذه الحكومة ، حين طرحت بهـا الثقة ، فى ١٧ أبريل ١٩٦٢ ، على أغلبية ضئيلة (١٤ صـوتا فقط) كانت كافية بالكاد لتبقى الحكومة فى مكانها [٣١٩] وعلى الرغم من ذلك فقد كان واضـحا أن ديجـول لن يتخلى عن هدفه ، بل نراه ، باعلانه استفتاء ١٩٦٢ المتعلق بالتعديل الدسـتورى الرامى الى جعل انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر ، يؤكد من جديد رغبته فى تحطيم النظام الجزبى القـــديم • ولم يكن ذلك ليمر دون رد فعـــل من جانب هـذه الأحزاب • [٣٢٠] وهو ما حدث بالفعل حين تجمعت هـذه الأحزاب جميعـا (عـدا الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى الموحـد وحزب التجمع من أجل الجمهورية الجديدة) ضد ديجول ، واستطاعوا أن يضعوا حكومة بومبيدو فى وضع « الأقلية » واسقاطها فى ٥ أكتوبر ١٩٦٢ بأغلبية ٢٨٠ صوتا ، وقد جاءت هذه الاحداث وغيرها [٣٢١] لتؤكد أن فرنسا على وشك العودة الى النظام الحزبى القديم ، النظـــام الـــذى عرفتـه الجمهـــوريتان الثالثة والرابعة والذى يتسم بعـدم الاستقرار السياسى ، وقد فرض هذا الوضع على ديجول أحد أمرين : أما الاستسلام لهـذا الوضـع ، أو القضـاء نهائيا

---

(٣١٩) فالاستفتاء الذى اجرى بهـذا الصـدد حصل على موافقة الشعب الفرنسى بنسبة ٩٠٫٧٪ على منح الجزائر الاستقلال ، وكانت المناسبة الوحيدة التى دعا الحزب الشيوعى فيهـا انصـاره للتصويت ب « نعم » ولم يعارض هـذا الاستفتاء سـوى انصـار « الجزائر الفرنسية » والحزب الاشتراكى الموحـد ، بنسبة بلغت ٩٫٣٪ من مجموع الناخبين •

(٣٢٠) فقـد صـوت لصالحها ٢٥٩ عضوا فى حين امتنع عن التصـويت وصـوت ضـدها ٢٤٧ عضوا (١١٩ امتناع و ١٢٨ ضـد الحكومة) •

(٣٢١) فقـد اتهمت هـذه الأحزاب ديجـول بانه قـد خرق الدستور شكلا وموضوعا : شـكلا لأن الدستور ينص على الجراءات ــ غير الاستفتاء ــ لتعـديله • وموضوعا بقـولهم أن التقاليـد الديمقراطية فى فرنسا حرصت على أن يكون البرلـمان هـو التعبير عن ارادة الامة وهو ما يرمى التعـديل الى تجاهله ، واعطاء رئيس الجمهورية سـلطة « القيصر » نظرا لأنه سـيأتى بالاختيار الشـعبى المباشر •

على هذه الاحزاب ، وتطلب منه ذلك بالطبع أن يواجه هذه الاحزاب المتكتلة ضده ، بحزب يعتمد عليه ، وبذلك عادت فرنسا مرة أخرى الى النظام الحزبى ، وتبدلت صورة ديجول ، فمن « الديجولية ذات التأييد الوطنى » تحولت الى الديجولية الحزبية » فيما عدا حزب التجمع من أجل الجمهورية L' U. N. R وتجمعت كل الأحزاب ضد ديجول : ففى ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ أعلنت جميع أحزاب الجمهورية الرابعة ، تكوين جبهة رافضة لسياسة ديجول ، ورفعت شعار « لا » فى مواجهة الاستفتاء المزمع عقده (٣٢٢) . وبذلك اندلعت الحرب بين « ديجول وحزبه » وبين الأحزاب الأخرى ، واستمرت المعركة ما يقرب من شهرين ، وأعلن ديجول عن عزمه على الاستقالة اذا جاءت نتيجة الاستفتاء سلبية ، ولكن نتيجة الاستفتاء لم تكن كذلك ، حقا أن هذه النتيجة لم تكن « انتصارا كبيرا » ،ولكنها كانت دليل نجاح ديجول فيما عزم عليه (٣٢٣) ، نجاح أكدته نتيجة الانتخابات التشريعية التى أجريت بعد الاستفتاء فى ١٨ و ٢٥ نوفمبر ١٩٦٢ (٣٢٤) ، فقد استطاع حزب التجمع L'U. N. R. ومن انضموا اليه (٣٢٥) أن يحصلوا على ٥٥٪ من مقاعد

---

(٣٢٢) فعلى أثر التوجيهات التى القاها ديجول على الوزراء بشأن السياسة الواجب اتباعها خاصة بالنسبة لأوروبا — فى حديث صحفى — احتج الوزراء على ذلك واستقال ٥ وزراء من حزب (الحركة الجمهورية الشعبية) « ودعا حزب التجمع الوطنى للمستقلين » وزراءه الأربعة للانسحاب من الحكومة فلما لم يستجيبوا استبعدوا من صفوف الحزب .

وتبع ذلك محاولة اغتيال ديجول فى ٢٢ اغسطس ١٩٦٢ من جانب اليمين المتطرف . كل هذه الأحداث ساعدت على سرعة وقوع المواجهة بين ديجول والاحزاب .

Borella, op, cit, Note 306, p. 23.

(٣٢٣) وقد تكونت هذه الجبهة تحت قيادة Paul Raymand وضمت الاشتراكيين S. F. I. O. والراديكاليين وأحزاب « وسط اليسار » والحركة الجمهورية الشعبية ، والتجمع الوطنى للفلاحين المستقلين وبعض الأحزاب الأخرى الصغيرة وعلى الرغم من أن الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى الموحد كانا ايضا ضد لاستفتاء الا أنهما ظلا خارج الجبهة .

(٣٢٤) فقد كانت نسبة الامتناع عن التصويت مرتفعة (٢٢٫٨٪) ، ونسبة المؤيدين ٦١٫٨٪ من عدد الأصوات الصحيحة (ولكنها لم تكن تمثل سوى ٤٦٫٤٪ من مجموع الناخبين المقيدين) ولكن الرافضين للاستفتاء ونسبتهم ٣٨٫٢٪ من عدد المصوتين ، لم تبلغ سوى ٢٨٪ من مجموع الناخبين ، أى اقل من ثلث الناخبين .

(٣٢٥) وكان مجلس الأمة السابق قد حل فى ١٠ أكتوبر ١٩٦٢ .

البرلمان ، مؤكدين بذلك انتصار ديجول (٣٣٦) والقضاء نهائيا على النظام القديم ، وميلاد نظام « حزبى جديد » فى فرنسا ، نظام جديد نظرا لأنه يختلف تماما عن الأنظمة السابقة عليه ، فاعتبارا من أحداث ١٩٦٢ يتجه النظام الحزبى الفرنسى الى تجمع الأحزاب ذات الاتجاه المتقارب فى تكتل وينقسم النظام كله بين تكتلين وهو ما يطلق عليه الكتاب « التكتل الثنائى la Bipolarisation » فى ظل التعدد فالديجوليون ، أدركوا ، أن الامر يحتاج من جانبهم الى « الانفتاح » ناحية الأحزاب التى يمكنها أن تشاركهم الرأى ، لأن الارتكان الى شخصية « ديجول » فحسب لم تعد تكفى لتحقق لهم الانتصار والسيطرة (٣٣٧) ، لذلك ، قرر الديجوليون ضرورة تجميع القوى القريبة منهم والاشتراك معهم فى الحكم وهكذا اتحد الحزب الديجولى (U. N. R.) عام ١٩٦٢ مع الاتحاد الديمقراطى للعمل L'U. D. T. ليتحول هذا الاتحاد الى اندماج كامل عام ١٩٦٧ فى تجمع واحد أطلق عليه فى البداية L'U.N. R. - UDT ليصبح اسمه فيما بعد (U. D. R) (التجمع الديمقراطى من أجل الجمهورية) وليصير هذا الحزب هو « الحزب الرئيسى » فى النظام السياسى الفرنسى . أما الديجوليون المستقلون فقد ظلوا مجموعة برلمانية مستقلة ، وبعد تردد أعلنوا عن انتظامهم فى حزب يسمى « الجمهوريين المستقلين Les républicains independants » (يونيو ١٩٦٦) وانضموا الى الائتلاف الحكومى الحاكم ، فصاروا جزءا من الحركة الديجولية .

وقد أملى هذا الوضع الجديد ، على الأحزاب الأخرى ، ضرورة الانتظام بدورها فى تكتل لمواجهة تكتل الديجوليين : فقد أدركت هذه الأحزاب أنها لم تعد تواجه « ديجول الشخصية الوطنية التاريخية » ولكن صار عليها

---

(٣٣٦) فقد انضم الى حزب التجمع الديجولى ، كل من الاتحاد الديمقراطى للعمل والذى كان يجمع ديجوليين يساريين ، وكذلك المستقلين الذى رفضوا الانضمام الى الجبهة التى كونتها أحزاب الرفض ، وهؤلاء المستقلون هم الذين عرفوا فيما بعد باسم الجمهوريين المستقلين " Les Républicains indépendants " بزعامة السيد/فاليرى جيسكار ديستان .

(٣٣٧) وقد اكد ديجول ذلك بقوله « لقد اردت القضاء على الأحزاب . لقد كنت الوحيد القادر على ذلك والوحيد الذى أعتقد فى امكانية ذلك .. لقد كنت على صواب رغم دعوى الجميع باننى على خطأ » .

Cité in Quermonne, op, cit, Note 306, p. 410.

الآن مواجهة « التجمعات الديجولية » ولكن ، اذا كان الديجوليون قد نجحوا في تكوين « تكتلهم حول شخص الجنرال ديجول ، فعلى أى أساس يمكن المعارضة أن تبنى تكتلها ؟ لقد حاول الاشتراكيون اقامة « وحدة اليسار » عام ١٩٦٢ ، بمناسبة الانتخابات التشريعية مع الشيوعيين والراديكاليين ، ولكنه كان اتحاد ضعيف ، وتعين على « التكتل اليسارى » الانتظار عشر سنوات أخرى (١٩٧٢) لتوقيع « البرنامج المشترك للأحزاب اليسارية » . كما تعين عليهم أيضا الانتظار ما يقرب من عشر سنوات أخرى ليروا ممثلهم رئيسا للجمهورية (١٩٨١) .

وبسبب فشل المعارضة فى اقامة تكتل قوى ، لمواجهة الديجوليين ، صار من الواضح أن التجمع الديجولى ، بكل الأحزاب المكونة له ، صار القوة السياسية الرئيسية فى البلاد ، وقد أثبتت انتخابات الرئاسة عام ١٩٦٥ ، هذه الحقيقة (٣٢٨) ونظرا لفشل أحزاب الوسط فى أن تلعب دورا سياسيا هاما فى تلك الفترة (كان ممثلها فى الانتخابات السيد/جان لوكانيه) (٣٢٩) ، فقد باتت الصورة المؤكدة للأحزاب فى فرنسا هى الانقسام بين تكتلين رئيسيين : الديجوليين فى الحكم والأحزاب الاخرى فى المعارضة ويبدو أن السيد /ميتران كان قد استفاد من التجربة ، فسعى الى تنظيم اليسار لمواجهة الديجوليين ، ولكن على أساس أن يكون التكتل اليسارى « غير شيوعى » مع التنسيق ابان الانتخابات مع الحزب الشيوعى والعمل على الاتفاق على برنامج مشترك .

---

(٣٢٨) وقد ظهر ذلك واضحا جليا فى مناسبتين : الأولى ــ الانتخابات التشريعية فى ١٨ نوفمبر ١٩٦٢ حيث لم ينجح حزب التجمع الديجولى فى الحصول على اكثر من ٤٠٪ من عدد الأصوات المدلى بها (رغم حصوله بذلك على ٥٥٪ من المقاعد البرلمانية) اما الثانية فهى انتخابات الرئاسة الفرنسية التى اضطر الجنرال ديجول للاعادة فيها ، موجها فرانسوا ميتران فى الدور الثانى ، حيث لم يحصل الجنرال ديجول فى الدور الأول سوى على ٤٣٫٧٪ من الأصوات المدلى بها وهى نسبة لا تتجاوز ٣٧٪ من مجموع الناخبين المقيدين .

(٣٢٩) فقد كانت هزيمة ميتران ، دليلا على مدى ما أصاب اليسار من تمزق ، وتمثل فشله أساسا فى أنه تسبب فى انخفاض عدد الأصوات التى حصل عليها اليسار منذ ٣٠ عاما. أما ممثل حزب الوسط لوكانيه فلم يحصل فى الدور الأول الا على ١٥٫٩٪ من الأصوات :

Alain Lancelot : Les resultas de l'élection présidentielle Projet, Fev. 1966, pp. 159 - 178.

Rev, de se, Pol No. 1 vol 16, pp. 161 et ss.

بين « اليسار غير الشيوعى » والشيوعيين · وفى سبيل ذلك ، أنشأ ميتران عام ١٩٦٥ « اتحاد اليسار الاشتراكى والديمقراطى F.G.D.S الذى ضم المنظمة الفرنسية الدولية العمالية S.F.I.O والراديكاليين اليساريين فحقق بذلك الخطوة الأولى (انشاء تكتل يسارى جديد) ونجح أيضا فى تحقيق الخطوة الثانية ، حين توصل الى عقد اتفاق انتخابى فى معركة انتخابات ١٩٦٧ مع الحزب الشيوعى من جهة ، ومع الحزب الاشتراكى الموحد من جهة أخرى [٣٣١] لذلك ، حاول ميتران المضى فى طريق « التجمع اليسارى » فعرض على الحزب الاشتراكى الموحد الانضمام الى اتحاد اليسار F. G. D. S وتكوين حزب جديد عام ١٩٦٧ ، ولكن طلبه قوبل بالرفض ، حيث فضل الحزب الاشتراكى الموحد مواصلة طريقه مستقلا وفى ٢٢ فبراير ١٩٦٨ ، نجح ميتران فى تحقيق اتفاق مع الحزب الشيوعى ، حول برنامج عمل مشترك ، مؤكدا بذلك ، أن « تكتل اليسار » يمكنه ، اذا دعت الحاجة ، أن يتولى مسؤولية الحكم ·

وبذلك ، اكتملت الصورة النهائية والجديدة للأحزاب فى ظل الجمهورية الخامسة ، فهو نظام يقوم على انقسام الاحزاب الى تكتلين رئيسيين: الديجوليين من جهة واليسار من جهة أخرى · ويتكون كل تكتل منهما من مجموعة من الأحزاب مضطرة الى « التكتل » فى سبيل كسب الرئاسة ، وتحقيق أغلبية برلمانية تضمن للحزب الاستقرار فى الحكم · أما الوسط ،

---

(٣٣٠) وقد حاول السيد/لوكانييه جاهدا ايجاد تكتل ثالث يمثل احزاب الوسط حتى لا تنقسم البلاد الى كتلتين (اليمين واليسار) ولكنه لم ينجح فى ذلك : فقد حاول من ديسمبر ١٩٦٥ الى ابريل ١٩٦٦ اقامة « التجمع الديمقراطى » الذى يضم احزاب الوسط وبالفعل سعت بعض احزاب الوسط الى معاونته كالحركة الجمهورية الشعبية وحزب الوسط الديمقراطى ، والتجمع الوطنى للمستقلين ، ولكن هذه الحركات جميعا لم تنجح فى فرض وجودها على مسرح الأحداث السياسية فى فرنسا حيث ان الوسط الفرنسى لم ينجح فى انتخابات ١٩٦٧ التشريعية فى الحصول على اكثر من ١٥ر٤٪ من عدد الأصوات فى الدور الأول · فضاعت عليهم بذلك كل فرصة للقيام بدور هام فى الحياة السياسية الفرنسية ·

(٣٣١) وقد سمح ذلك لليساريين بتحقيق تقدم نسبى فى الانتخابات ، فبعد ان كانت النسبة التى حصلوا عليها فى الدور الأول عام ١٩٦٢ هى ٤٢ر٢٪ بلغت هذه النسبة عام ١٩٦٧ ٤٣ر٦٪ وتمكنوا بذلك من انتزاع ٤٧ مقعدا فى الجمعية الوطنية من احزاب الأغلبية الحاكمة ·

فقد انقسم على نفسه ، فانضمت الغالبية منه الى الديجوليين ، أما الأقلية فلحقت بأحزاب اليسار • أما اليمين المتطرف فقد اختفى تقريبا بحيث لم يعد له قوة تذكر ، وأما الحزب الاشتراكى الموحد فكان « مراقبا » للحياة السياسية أكثر من كونه « ممثلا على المسرح السياسى » (٣٣٢) •

٣ ـ أحداث مايو ١٩٦٨ وأثرها على نظام الأحزاب :

ليس هنا محال استعراض أحداث ١٩٦٨ وأثرها على المجتمع الفرنسى (٣٣٣) لكن بالنسبة لنظام الأحزاب ، فمن الواضح أن هذه الأحداث كانت وراء الخسارة الكبيرة لليسار الفرنسى : فالحزب الشيوعى لم يكن مستعدا لأن يقود حركة ، اتضح تماما أنها غير منتظمة ، وتخضع فى الغالب لاتجاهات يسارية متطرفة . أو لقيادات يسارية جديدة (وعلى الأخص الحزب الاشتراكى الموحد أو الاتحاد الفرنسى الديمقراطى للعمل (C. F. D. T واقتصر دور الحزب الاشتراكى فيها على إعلان ميتران استعداده لدخول « قصر الاليزيه » فى حالة سقوط الحكومة • ولكن نجاح ديجول فى تخطى الأزمة ، يلقى على اليسار كل تبعاتها فهم من جهة سيحملون تبعة اندلاع الاضطرابات ، ومن جهة أخرى ، سيحملون أيضا تبعة فشلها ، هذا علاوة على أن الأحداث نفسها ستؤدى الى انقسام قوى فى صفوفهم • وستكون انتخابات يونيو ١٩٦٨ التشريعية ، الدليل على « هزيمة اليسار الفرنسى » فقد نجح الديجوليون فى الحصول على أكثر من ٤٦ ٪ من الاصوات المدلى بها فى الدور الأول للانتخابات وتحقيق انتصار ساحق بحصولهم فى الدورة الثانية على ٧٤٪ من عدد مقاعد الجمعية الوطنية • لقد انهار بذلك ، النظام الحزبى القائم على « تكتلين متعارضين » فلم يعد هناك سوى « قوة سياسية واحدة » فى البلاد هى التى تتحكم فى الحياة السياسية الفرنسية • ولكن ذلك لم يكن بداية « الانتصار » بل ربما كان الخطوة الاولى فى طريق « الإنحدار »

---

(332) Borello, op cit, Note 306, p.p 30 - 31.
Quermonne, op cit, Note 306, p.p 411 - 312.

راجع فى ذلك رسالتنا باللغة الفرنسية :

Les retombées de Mai 1968 sur le régime Juridique des libértés publiques en France.
Thése - Policopys, Rennes 1974.

فالتكتل « الديجولى » لم يعد ، كما أراده ديجول ، التجمع من أجل الاصلاح والمحافظة على المؤسسات ولكنه أصبح « تجمع رجعى » يسعى بكل الوسائل الى الحفاظ على السلطة والامن ويخشى كل « تغيير » . لقد أدرك الجنرال ديجول أنه أصبح « أسيرا » للحزب الذى أنشأه ، وللخروج من هـذا المـأزق ، كان لابد من اللجوء الى « الاسلوب الديجولى » : العودة الى الشعب عن طريق « الاستفتاء » ولكن الاحداث أثبتت أن « الرجل التاريخى » ليس « بالرجل الذى لا ينهزم » فأحداث مايو والأزمة النقدية فى خريف ١٩٦٨ وما أدت اليه من تخفيض قيمة الفرنك ، أظهرا أن هنـاك اتجاها للتخلص من « الجنرال » وجاءت نتيجة استفتاء ١٩٦٩ لتؤكد هذه الحقيقة . حقا أن الجنرال حصل على موافقة ٨ر٤٦٪ من مجموع النـاخبين ، على مشروعات الاصلاح اللامركزية وتعديل قانون مجلس الشيوخ ولكنها كانت ضربة قاضية له ، لقد اتضح له أن « الأغلبية البرلمـانية » قد انفصلت عنه ، ولم يعد أمامه الا الرحيل .

وبرحيل ديجول ، لم يعد أمام تجمع « اليمين» الا أن يأتى برجله جورج بومبيدو الى الحكم . وجاءت انتخابات ١٩٦٩ الرئاسية ، لتؤكد من جديد نتائج انتخابات ١٩٦٨ التشريعية مع بعض الفروق الطفيفة ([٣٣٤]) ومنذ ذلك الوقت ، بدأ النظام الحزبى الفرنسى تتأكد معالمه ، وأهمها على الاطلاق انقســام الاحزاب الى كتلتين وبصفة نهائية : فالاغلبية اليمينية عليها أن تواصل وتتمسك بالحكم ، ومن أجل ذلك كان يتعين عليهـا أن تثبت أنها القوة الوحيدة القادرة على الحفاظ على « الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى وتحقيق الأمن والسلام » مع قدرتها على اتخاذ الاصلاحات الفردية لتجنب قيام أى قوة مناوئة لهـا . وبالمقابل ، عاد اليسـار الى محاولة تجميع قواه :

---

(٣٣٤) فاليسار المنقسم على نفسه يحقق فى انتخابات ١٩٦٩ الرئاسية أسـوأ نتائجـه ٣١٪ من الأصوات لمرشحى اليسار الأربعـة (ولكن ٥ر٢١٪ منها للحزب الشيوعى وحـده) أما المرشح الاشتراكى فلم يحصل على اكثر من ٥٪ من الأصوات .

وربما كان المنتصر الحقيقى فى هـذه الانتخابات هـو « الوسط الفرنسى » فبعـد غيـاب طـويل عن المسرح السياسى ، يحقق الوسط انتصاره فى شخص : الان بوهير الذى ينجح فى اجتياز عقبة الدور الأول ، ليواجـه بومبيدو فى الدور الثانى ، ولكن هـذا الدور الثانى كان بمثـابة فشل ، حيث لم ينجح « بوهير » فى الحصول على أكثر من ٤٢ ، ٢٣٪ من الأصـوات اما بومبيدو فقـد حصل على ٤٤٪ ، وكان الحزب الشيوعى قـد قرر الامتناع عن التصويت فى الدور الثانى .

اليسار غير « الشيوعى » والشوعيين ، من أجل تحقيق تنسيق فى الانتخابات والاتفاق على برنامج عمل سياسى مشترك • فى سبيل ذلك قام فرانسوا ميتران بتجديد حزبه واقامة تحالف مع بعض الحركات اليسارية غير الشيوعية ، أدت الى خلق « الحزب الاشتراكى » فى ١٣ يوليو ١٩٦٩ كما نجح فى ٢٧ يونيو ١٩٧٢ فى توقيع « برنامج الحكومة المشترك » بين الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى » •

وبذلك ، تأكد الانقسام الحزبى فى فرنسا بين الكتلتين الرئيسيتين(٣٣٥) وجاءت الأحداث السياسية فى فرنسا بعد ذلك ، لتؤكد هذا الانقسام وتجعل منه أساسا للنظام الفرنسى • فكل الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد ذلك ، ستؤكد هذه الحقيقة ، ومنها سيتضح أن الشعب الفرنسى نفسه قد انقسم الى كتلتين : ففى الانتخابات التشريعية فى مارس ١٩٧٢ نجحت أحزاب الأغلبية (اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية UDR والجمهوريين المستقلين R.I واتحاد الديمقراطية والتقدم (C. D. P) فى دخول الانتخابات كتلة واحدة تحت اسم « اتحاد الجمهوريين والتقدم URP وحصلوا على ٣٨٪ من الأصوات • بينما لم ينجح اليسار فى تحقيق وحدته ، فحصل الحزب الشيوعى على ٤٠ ، ٢١٪ والحزب الاشتراكى على ٧١ ، ٢٠٪ أما الوسط الفرنسى فحصل على ٧٩ ، ١٣٪ » •

وهكذا حصلت الأغلبية المؤيدة لبومبيدو على ٢٦٨ مقعدا فى البرلمان وحصل اليسار غير الشيوعى على ١٠٢ مقعدا ، والشيوعيون على ٧٣ مقعدا ، أما الوسط فحصل على ٣٤ مقعدا ، ولكن الانتخابات فى مجموعها كانت تؤكد تقدم اليسار الفرنسى ، الذى حصل فى مجموعه على أكثر من ٤٥٪ من الأصوات •

---

(٣٣٥) وخاصة ان احزاب الوسط كانت قد ادركت ان القوة السياسية لا ترتكز فقط على « الفلسفة السياسية » بل على « التحرك السياسى » وحين وجدوا أن حركتهم محدودة كان عليهم أن يختاروا احد « الكتلتين » : وفى هذا الطريق قام الحزب الراديكالى بتبنى البرنامج الذى وضعه سكرتير الحزب الجديد ـ جان سرفينش ريبر والذى ادى الى اندماج أحزاب الوسط فى تجمع واحد « الوسط الديمقراطى » بقيادة لوكانييه وقد اختار هذا الأخير الانضمام « للاغلبية » ضد الحزب الشيوعى • وبذلك انقضى كل امل فى أن يلعب « الوسط » الفرنسى دورا فى التخفيف من حدة المواجهة بين الكتلتين وايجاد « قوة ثالثة » وسط بينهما •

الحزب		عدد الأصوات	النسبة
اليسار المتطرف		٩٥٣٠٨٨	٣٠ر٣٣
الحزب الشيوعى		٥٨٧٠٤٠٢	٢٠ر٥٥
الحزب الاشتراكى		٦٤٥١١٠١	٢٢ر٥٨
الحزب الراديكالى اليسارى		٦٠٣٩٣٢	٢ر١١
اتحاد الديمقراطين الفرنسيين	U. D. F	٦١٢٨٨٤٩	٢١ر٤٥
الاتحاد من أجـل الجمهورية	R. P. R	٦٤٦٢٤٦٢	٢٢ر٦٢
بعض الجماعات المؤيدة للاغلبية الرئاسية		٦٨٤٩٨٥	٢ر٣٩
انصـار البيئة	Ecologistes	٦١٢١٠٠	٢ر١٤
فئـات أخرى		٧٩٣٢٧٤	٢ر٧٧

الحزب			عـدد المقاعـد
الاتحاد من أجـل الجمهورية	R.: P. R.	١٥٥	الأغلبية الحاكمة
اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين	U. D. R.	١٢٢	٢٧٧
الحزب الاشتراكى والراديكاليين اليساريين		١١٠	اليسار المعـارض
لحزب الشيوعى		٨٦	٢٠٠
المستقلين (غير المقيدين)		١٤	

المصـــــدر :

وتجـدر الملاحظة فى هـذا الصـدد ، انّ غير المقيدين انضموا الى الأغلبية الحاكمة ، عـدا ،واحـد منهم فقط الذى اختار المعارضة ، فاصبحت النتيجة النهائية ، ٢٩٠ مقعدا للاغلبية و ٢٠١ مقعداً للمعارضة ، وهـو عـدد يفـوق ما حصل عليه اليسار فى انتخابات ١٩٧٣ بحـوالى ١٧ مقعداً .

Quermonne, op cit, Note 306, p 130 it p 445.
F. Goguel et A. Gdosser, op cit, Note 306, p 26 et s.s.
Borella, op cit, Note 306, p 37.

Quermonne, op cit, Note 306 p. 134.
Le Monde : Dossiers et dccuments ff Mai 1961.
(l'élection présiéentielle 26 Avril - 10 Mai 1981) p 138..

Quermonne, op cit, note 306, p. 130 et 445
F. Goguel et A. Grosser, op cit, note 306, 126 et ss.
Borella, op, cit., note 306, p. 37.

وبعد عام واحـد ، أدت وفاة جورج بومبيدو المفاجئـة ، الى زيادة الانقسام بين الكتلتين المتصارعتين وأكدت نتائج الانتخابات هذه الحقيقة وبينت أن فرنســا قد قسمت الى قسمين :

فمرشح اليمين (جيسكار ديستان) يحصل على ٨١ ، ٥٠٪ من مجموع الأصوات ، ليصبح بذلك رئيسا للجمهورية ، بينما حصل مرشح اليسار (فرانسوا ميتران) على ١٩ ، ٤٩٪ من الأصوات ، وتأتى انتخابات الرئاسة عام ١٩٨١ لتؤكد حقيقة الإنقسام [٣٣٦] مع فارق واحد ، هو انتصار اليسار الفرنسى وهزيمة الأغلبية الحاكمة ، وذلك بفوز الرئيس ميتران فى الدور الثانى للانتخابات بنسبة ٧٥ ، ٥١٪ ضد ٢٤ ، ٤٨٪ لصـالح الرئيس السابق فاليرى جيسكار ديستان [٣٣٧] • وبهذا الانتصار تبدأ مرحلة جـديدة من مراحل تطور النظام السياسى الفرنسى ككل والنظام الحزبى الفرنسى على وجه الخصوص • مرحلة اختلف حولها الكتـاب الفرنسيون فى تقـديرهم لامكانية وقوع التغيير فى فرنسا ، بهزيمة الأغلبية ، ووصـول اليسار الى الحكم [٣٣٨] وقد جاءت انتخابات مايو ١٩٨١ الرئاسية لتؤكد ، امكانية حدوث التغيير • ولكن الأحداث مازالت لم تتم بعـد فصـولا ، ولذا يحسن التريث قبـل الحكم على ما سيحدث فى انتخابات ١٩٨١ التشريعية •

ولكن الأمر يقتضى منا ، على الرغم من ذلك ، أن نوضـح ما هى أسباب هذا التحول فى فرنسا • قطعا ، ان هذا التحول يستجيب لتطورات اقتصادية

---

(٣٣٦) وكانت الانتخابات التشريعية التى جرت فى مارس ١٩٧٨ ، قـد اكدت مرة جـديدة، هـذا الانقسام ، كما يبين ذلك الجـدول التالى :

جـدول رقم ٥ : نتائج الانتخابات التشريعية الفرنسية •
الدور الثانى – ١٢ مارس ١٩٧٨ •

عـدد الناخبين المقيدين	٣٥٢٠٤١٥٢	
عـدد الذين ادلوا باصـواتهم	٢٩١٤١٩٧٩	(نسبة ٧٨ ، ٨٢٪)،
الممتنعين عن التصـويت	٦٠٦٢١٧٣	(نسبة ٢٢ ، ١٧٪)،
الأصـوات الصـحيحة	٢٨٥٦٠٢٤٣	

واجتماعية قد لا يكون هنا المجال لبحثها ، فنقتصر اذن على بيان التطور الحزبى الفرنسى الذى أدى الى هزيمة الاغلبية الحاكمة وانتصار اليسار ، وتعود بداية هـذه المرحلة الى عام ١٩٧٤ ، وعلى وجه التحديد ، الى انتخابات لرئاسة الفرنسية فى ذلك التاريخ ٠

٤ ـ انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ وأثرها على النظام الحزبى الفرنسى :

كان لوفاة جورج بومبيدو (٢ أبريل ١٩٧٤) أثر مفاجىء على الشعب الفرنسى كما كان أيضا بداية « للخلافات » داخل الأغلبية الحاكمة : فأثر وفاة بومبيدو لم تنجح الأغلبية في اختيار مرشح واحـد لهـا ، بل حدث انقسام داخلى أدى الى ترشيح جاك شابان دلماس (الوزير الأول السابق) ممثلا للاتحاد الديمقراطى من أجل الجمهورية U.D.R وفاليرى جيسكار ديستان ، ممثلا لحزب الجمهوريين المستقلين (R. I) بينما نجح اليسار الفرنسى فى التجمع حول فرانسوا ميتران الذى دخل المعركة ممثلا لليسار المتحد ٠ وكانت نتائج الدورة الأولى تشير الى امكانية انتصار مرشح اليسار (٣٣٩) ٠ ولكن الرئيس ديستان انتصر على منافسه فى الدورة الثانية بنسبة ٨١ ، ٥٠٪ ٠

وكان انتخاب ديستان ، بداية المشاكل فى داخل الاغلبية ٠ فحزب اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، كان قـد سبق له أن انقسم حول تأييد دلماس ، أو تأييد مرشح واحد للاغلبية ، فصدر بيان موقع من ٤٣ عضوا فى الحزب بقيادة جاك شيراك (١٣ أبريل ١٩٧٤) يدعو الى مساندة مرشح واحـد للأغلبية هو جيسكار ديستان ٠ وقـد كوفىء جاك شيراك ، باختياره رئيسا لأول وزارة فى عهـد ديستان (٢٧ مايو ١٩٧٤) (٣٤٠) ٠ والواقع أن هذا لاختيار لم يكن قائما على مجرد « المكافأة » بل كان اختيارا سياسيا ، أملته ظروف الأحزاب فى فرنسا فى هـذا الوقت : فأعضاء حزب « اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية شعروا بخيبة أمل شديدة ، فى عدم

---

(٣٣٩) فقـد حصل ميتران على ٢٤ ، ٤٣٪ من الأصوات ، وحصل ديستان على ٦٠ ، ٣٢٪ وحصـل دلماس على ١١ ، ١٥٪ ٠

(٣٤٠) بينما عـوقب جاك شابان دلماس ، فيما بعـد باستبعاده من حزب ، التجمـع من أجـل الجمهورية وكذلك كل الوزراء الذين قبلوا الاشتراك فى وزارة « ريمـون بار » من اعضاء الحزب وذلك فى المؤتمر الاستثنائى الذى عقـده الحزب فى ٩ ابريل ١٩٧٨ ٠

نجاح ممثلهم ، وبدأوا يخشون حزب جيسكار ديستان (الجمهوريين المستقلين (R. I.) ولكن اختيار جاك شيراك ، كان وسيلة لاعادة الاطمئنان الى نفوسهم كذلك ، كان هناك سبب آخر أملى على جيسكار ديستان هذا الاختيار ، هو أن أحزاب الوسط بقيادة لوكانييه وسرفنش ريبير ، كانت قد اختارت الانضمام للأغلبية الحاكمة ، ولما كانت نتائج انتخابات ١٩٧٣ قد أعطت لاتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ١٨٤ مقعدا ، وللديمقراطيين المستقلين ٥٤ مقعدا وللوسط ٢٣ مقعدا ، فان اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، والديمقراطيين المستقلين لم يكن بامكان أى منهم أن يحكم وحده ، ولا بامكانهم مجتمعين أن يحكموا الا بأغلبية ضئيلة ، فكان لا بد من « التآلف » بين هذه الاتجاهات جميعا ليصلوا بذلك الى أغلبية تضمن لهم الاستقرار ، وقد اتضح ذلك جليا فى تشكيل وزارة جاك شيراك (٣٤١) • ولكن هذا « الائتلاف » لم يكتب له الدوام • فالانقسام الواقع فى صفوف الديجوليين ، منذ اختلافهم على مرشح لرئاسة الجمهورية وشعورهم بأنهم وان لم يكونوا وحدهم « الأغلبية » فانهم الحزب الأقوى ، وخشية أن تؤدى « الأغلبية الرئاسية » للتأثير على « الأغلبية البرلمانية » بما يترتب عليه من اضعاف لحزبهم ، بدأ هؤلاء يميلون الى « استعراض العضلات » (٣٤٢) ثم كانت بداية القطيعة باستقالة جاك شيراك من منصبه احتجاجا على عدم توافر السلطات اللازمة « للقيام بمهام منصبه بصورة فعالة » متهما رئيس الجمهورية بأنه قد غير مفهوم المؤسسات الدستورية الجمهورية الخامسة • ومنذ ذلك الحين دبت

---

(٣٤١) فقد تشكلت هذه الوزارة من ٥ وزراء تابعين لحزب « الديمقراطيين من أجل الجمهورية » (ديجوليين) و ٤ من احزاب الوسط ، و ٣ من الديمقراطيين المستقلين و ٤ من « غير المقيدين » فقد استطاع هؤلاء الأخيرون ، رفع عدد المقاعد التى حصلت عليها الأغلبية الحاكمة من ٣٦١ مقعدا الى ٣٦٨ مقعدا •

(٣٤٢) وهكذا مثلا نجدهم يهاجمون الحكومة فيما يتعلق بالضرائب على القيم المضافة La Taxe sur les plus - values (T. V. A).

ولا يمر مشروع القانون ، لأول مرة ، بسهولة من البرلمان (١٠ يوليو ١٩٧٦) وكذلك الخلاف الذى دب بين الحزب الديجولى ، ورئيس الوزراء حول قانون الميزانية ، وبعد أن أعيد هذا القانون للمجلس الدستورى ، اضطر رئيس الوزراء لتمريره من طرح الثقة بالحكومة بمناسبة التصويت عليه (٢٨ ديسمبر ١٩٧٩) •

الخلافات وتوالت فى صفوف الأغلبية الحاكمة (٣٤٣) وترتب عليهـا تغيير جذرى فى صفوف الأحزاب المكونة لهـا : ففى الدورة الاستثنائية لاتحـاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية ، أعلن الحزب عن تغيير اسمه الى « التجمع من أجل الجمهورية R.P.R بقيادة جاك شيراك » . أما (الديمقراطيين المستقلين) « من أتباع جيسكار ديستان » ، فأعلنوا عن تغيير اسمهم الى « الاتحاد من أجل الديمقرطية الفرنسـية (U. D. F) » واتضح الخلاف جليا بين التشكيلين ، حين فشلا فى الاتفاق على مرشح واحـد للدور الأول يمثل الأغلبية . وقرر كل منهما أن يدفع بمرشحه فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨ ، ولكن الانتخابات التشريعيـة أعادت ، مرة ثانيـة ، الأغلبية الحـاكمة الى قواعدها حيث حصـلت على ٢٩٠ مقعدا مقابل ٢٠١ لليسار الفرنسى . ولم يشأ أى من الطرفين أن يصل الى حد « القطيعة » ولكن بات واضحا أن الائتلاف بينهما صار « هشا » وبدأت الحكومة تعانى من موقف « التجمع من اجل الجمهورية » داخل البرلـمـان (٣٤٤) ، حيث لم تعـد مساندته

---

(٣٤٣) ففى ١٤ سبتمبر ١٩٧٦ ، دعا جاك شيراك فى نداء عام « كل من يريد محاربة النظم الشمولية وتجنب المغامرات التى الالتفاف حـوله » فكان رد ديستان « بالدعـوة الى التضامن » (١٩ سبتمبر ١٩٧٦) ثم كان رفض شيراك لدعـوة ريمـون بار للتنسيق بين حزبى التجمع من اجـل الجمهورية وحزب جيسكار ديستان ، مما ترتب عليه أن حقق اليسار الفرنسى انتصارا فى الانتخابات البلدية فى أكثر من ٣٢ بلدة يبلغ عـدد سكان كل منها أكثر من ٣٠ الف نسمة . وانتخب شاك جيراك عمـدة لمدينة باريس .

وبلغت الازمة ذروتها ، حين دأب جاك شيراك على مهاجمـة السياسية المتبعة من قبـل رئيس الجمهورية فى عـدة مجالات : كالسياسـة الأوروبية (٦ ديسمبر ١٩٧٨) والسياسـة الاقتصادية (٢٤ فبراير ١٩٨٠) ثم أخيرا ، حين أعلن شاك جيراك انه يتعين لتغيير النظـام السياسى ، تغيير رئيس الجمهورية (٢٢ أكتوبر ١٩٨١) .

انظر فى كل ذلك :

Le Monde, Dossiers et document, op cit, Note 336 p p 4 et s.s.

(٣٤٤) فعلى الرغم من أن جاك شيراك كان قـد اعلن انه لن يعمل على اسقاط الحـكومة (١٩ ديسمبر ١٩٧٨) الا أن اقرار سياسة الحكومة فى بعض المسائل (كاختيار البرلـمـان الأوروبى بالانتخابات المباشرة مثلا) واصـدار القانون اللازم لذلك لم يحـدث الا بفضل ما يتيحه الدستور الفرنسى (مادة ٤٩) من امكانية امتناع النائب عن التصويت ، وهـو الموقف الذى اتخـذه جاك شيراك وانصاره والذى لولاه لـما كان القـانون قـد أقر . وعلى هـذا النحو سـاءت العلاقة بين « الفريقين » فى الكثير من الأمور .

Quermonne, op cit, Note 306, p 423.

الحكومة « غير مشروطة » كما كان الحال عليه فى السنوات السابقة • وبهذا الوضع الجديد كان على الأغلبية أن تواجه انتخابات الرئاسة عام ١٩٨١ ، منقسمة الى فريقين • غير أن الوضع لم يكن أفضل حالا فى « التكتل» اليسارى: فقد دب الخلاف بين الشيوعيين والاشتراكيين حول العديد من المسائل ، فبعد عدة اجتماعات بين زعماء الأحزاب الموقعة على « برنامج الحكومة المشترك » (الحزب الشيوعى والاشتراكى والراديكاليين اليساريين) ، فشل هؤلاء فى تطوير برنامجهم وانتهت اجتماعاتهم (١٤ و ٢٣ سبتمبر ١٩٧٧) بقطيعة بينهم ، تلاها اتهامات متبادلة بين الحزبين الشيوعى والاشتراكى ، ورغم محاولات الحزب الاشتراكى فى العودة الى اتحاد اليسار ، فقد قوبلت محاولاته بالرفض من جانب الشيوعيين (٣٤٥) •

وهكذا ، بدأ النظام الحزبى الفرنسى ، عشية انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٨ ، وكأنه بدلا من الحفاظ على طابع الأحزاب المتعددة داخل « تكتلين كبيرين » قد تحول الى نظام حزبى يقوم على أربعة أحزاب ويتميز بالتوازن بين الحزبين المكونين لكل كتلة من الكتل : ففى داخل الاغلبية ، مازال « التجمع من أجل الجمهورية » هو الأقوى بنسبة من الاصوات تبلغ ٦٢ ، ٢٢ ٪ ولكنه لا يتفوق كثيرا على خصمه فى الأغلبية (اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين) اذ حصل هذا الاخير على نسبة ٤٥ ، ٢١ ٪ والوضع لا يختلف فى المعارضة : فالاشتراكيون ٥٨ ، ٢٢٪ بينما الشيوعيون ، ٥ ، ٢٠ ٪ (٣٤٦) •

وقد جاءت انتخابات الرئاسة لتؤكد هذا الانقسام ، بحيث دفع كل حزب من الأحزاب الأربعة بمرشحه الى معركة الرئاسة (٣٤٧) لقد

---

(٣٤٥) فقد اتهم جورج مارشيه ، الحزب الاشتراكى ، بانه بدا يميل « لليمين » (٥ اكتوبر ١٩٧٧) ورفض لقاء ميتران من اجل محاولة تجميع اليسار مرة اخرى (٩ اكتوبر ١٩٧٧) كما رفض الشيوعيون عرض الاشتراكيين بقصد توحيد الجهود فى المعركة الانتخابية وقرروا عدم التنازل عن بعض الدوائر لصالح مرشح اليسار الأفضل الا بعد انتهاء معركة الدور الأول (٧ يناير ١٩٧٨) كذلك فقد اتهم الاشتراكيين الحزب الشيوعى بانه يبرر دون مبرر تدخل السوفيت فى افغانستان » (٢٢ يناير ١٩٨٠) •

Le Monde, dossiers et documents, op cit, Note 336.

(٣٤٦) وهذه هى نتائج الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨ راجع جدول رقم ٥ ، ص ٢٦١ •

(٣٤٧) فحزب اتحاد الديمقراطيين الفرنسيين اختار السيد/فاليرى جيسكار ديستان مرشحا له واعلن عن ذلك فى ٢ مارس ١٩٨١ ، بينما كان جاك شيراك قد اعلن عن ترشيحه (يساندة حزب التجمع من أجل الجمهورية) فى ٣ فبراير ١٩٨١ ، وقد ضاعف من انقسام =

ظن البعض ان فرنسا عادت الى نظام تعدد الأحزاب المطلق ، ولكن الدور الثانى لانتخابات الرئاسة الفرنسية جاء ليكذب هذه الظنــون ، فبمجرد اعــلان نتائج الدور الأول ، أسرع كل تكتل ينظم صــفوفه ، وبعــد أن كان اعضــاء كل تكتل على اســتعداد لهــدم « المعبــد » على رؤس ســكانه ، ســارع كل منهم ، فى الدور الثانى ، الى العودة الى الصفوف وتأكيد حقيقة النظام الحزبى الفرنسى القائم على الانقسام بين التكتلين(٣٤٨) ، وبداخل كل تكتل فريق من الأحزاب ، قد لا يكــون على وفاق مع رفيقه ، ولكنــه مضطر الى « صــداقته » ويتعين على المراقب للنظــام الفرنسى ، الانتظار الآن ليرى نتيجة الانتخابات التشريعية التى ستجرى فى يونيو القادم ، وما ستسفر عنه من نتائج ، ستكون دون شك ، مؤثرة فى نظام الاحزاب الفرنسية (٣٤٩) .

= اليمين الفرنسى فى الدور الأول ، تقــدم بعض الديجــوليين للترشيح ايضا ، كالسيد ميشــال دوبريه ، (رئيس وزراء ديجــول) وماري فرانس جارو .

أما فى التكتل اليسارى فقد أعلن الحزب الشيوعى ترشيحه لجــورج مارشيه (١٢ اكتوبر ١٩٨٠) وأعلن فرانسوا ميتران ترشيحه يوم ٨ نوفمبر ١٩٨٠ ، وعلى اثر ذلك انسحب السيد ميشيل روكار الذى كان قــد اعلن قبل ذلك عن ترشيحه باسم الحزب الاشتراكى .

(٣٤٨) فجــاك شيراك مثلا ، بعــد ان اعلن أنه يرشح نفسه ليوقف ما آلت اليه فرنسا من تدهــور وبعــد أن ركز خلال حملته الانتخابية على مساوىء الرئيس ديستان ، وبعــد أن اعلن اثر ظهور نتيجة الدور الأول أنه لن يحــدد لمؤيديه اى المرشحين يختارون (٢٧ أبريل ١٩٨١) دعــا يوم ٦ مايو أنصــاره لانتخاب « ديستان » لا حبــــا فيـــه ولكن خـــوفا من انتصــــار « ميتران » .

ونفس الصورة تقريبا قابلناها فى اليسار ، فبعــد أن كان جــورج مارشيه قــد جعل من « ميتران » عــدوا له ، بنفس درجــة ديستان تقريبا ، عادت اللجنــة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى يوم ٢٨ أبريل ، الى دعــوة ناخبيها الى اختيار فرانسوا ميتران وعند نجــاح هــذا الأخير لم يتردد مارشيه فى اعــلان « ســعادته » وان الحزب الشيوعى مستعد لتحمــل مسئولياته فى الحــكومة اليســارية .

Le Monde, Dossiers et documents, óp cit, Note 336 p.p 114 et 115 et 116.

(٣٤٩) ويدعــونا الأمر ، الى ابداء بعض الملاحظات المستقاة من نتائج الانتخابات الرئاسية حــول الأحزاب الرئيسية الأربعــة فى فرنسا . هــذه الملاحظات لابد أن يكون لهــا تأثيرها فى المعركة الانتخابية القــادمة . =

(ب) الأحزاب الرئيسية فى النظام الفرنسى *

بالاضافة الى العرض المسهب ، الذى قدمناه ، عن تطور النظام الحزبى فى فرنسا ، فى ظل الجمهورية الخامسة ، يقتضى الأمر أيضا ، استعراض كافة « الأحزاب » المكونة لهذا النظام (٣٥٠) .

= فبالنسبة للحزب الاشتراكى . نلاحظ انه قد حقق تقدما ملموسا فى النسبة التى حصل عليها فى الدور الأول ، (٥٨ ، ٢٤٪) حين لم يحصل ، فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٨، الا على ٥٨ ، ٢٢٪ وقد ساعد على ذلك علاوة على التغيرات الاجتماعية التى عهدتها فرنسا عدة احداث ، اهمها انضمام ميشيل روكار والعديد من انصاره واعضاء « الحزب الاشتراكى الموحد » الى الحزب الاشتراكى فى ١٩ ديسمبر ١٩٧٤ ما أحرزه الحزب الاشتراكى من تقدم فى سبعة انتخابات تشريعية فرعية فى الفترة من ٧ الى ٢١ نوفمبر ١٩٧٦ وكذلك موقف الحزب من قضية افغانستان وادانته التدخل السوفيتى .

وعلى العكس ، نجد الحزب الشيوعى وقد تراجع ابان الدور الأول ، فلم يحصل جورج مارشيه الا على ٣،٤ ، ١٥٪ من عدد الأصوات المدلى بها ، فى حين أن الحزب كان قد حصل على ٥ر٢٠ فى انتخابات مارس ١٩٧٨ . وبالنسبة للتجمع من أجل الجمهورية فقد تراجع هو الآخر ، حيث لم يحصل شيراك الا على ٩٩ر١٧٪ (فى حين كانت نسبة الحزب ٦٢ ، ٢٢) فى انتخابات مارس ١٩٧٨ . ولكن هذا التراجع أن دل على شىء فهو يدل على اتجاه اصوات الحزب ناحية ديستان الذى حصل منذ الدور الأول على أعلى نسبة ٣١ ، ٢٨٪ (فى حين لم يحصل حزبه الا على ٤٥ ، ٢١٪) ابان الانتخابات التشريعية ١٩٧٨ .

وفى المجموع ، حصلت احزاب الأغلبية على نسبة ٢٩ ، ٤٩٪ اذا اخذنا فى الاعتبار الأصوات التى حصل عليها كل من (ديستان ، شيراك ، دوبريه والسيدة / فرانسوا جارو) اما اليسار فقد حصل على ٧٩ ، ٤٦٪ اذا اخذنا فى الاعتبار الأصوات التى حصل عليها (ميتران مارشيه ، الآنسة لاجوييه والسيدة/بوشاردو) وهى فى مجموعها نتيجة افضل من تلك التى حققها اليسار فى انتخابات الرئاسة الفرنسية فى الدور الأول (٥ مايو ١٩٧٥) حيث لم يحصل الا على ٩٤ ، ٤٥٪ من الأصوات .

Borella, op cit, Note 306, p.p 93 et s.s.
F. Gogyel et A Grosser, op cit, Note 306, p.p 97 et s.s.
Wolino, les groupes parlementaires en France. op cit, Note 306 p.p 1179 et s.s.

Cf Leclercq : op cit, Note 306, p.p 274 et s.s.

وارجع أيضا فى هذا الصدد . مجموعة المقالات المنشورة فى المجلة الفرنسية للعلوم السياسية ، والسابق الاشارة اليها هامش ٣١٤ . ص ١٨٨ .

ونظرا لما سبق قوله ، من أن النظام الفرنسى يقوم على أساس من تجمع «الأحزاب» داخل تكتلين كبيرين يسيطران على مجريات الحياة السياسية فى فرنسا فان دراسة الأحزاب المكونة لكل تكتل ، قد تسهم دون شك فى زيادة ايضاح النظام الحزبى الفرنسى ، لذلك ، ندرس أولا، الكتلة الحاكمة والتى تضم الاحزاب المحافظة الليبرالية ، ثم ندرس تكوين الكتلة المعارضة والتى تتكون من الأحزاب اليسارية • فهاتان الكتلتان تمثل احداهما « الأغلبية البرلمانية »أما الأخرى فتمثل المعارضة البرلمانية • ولكن هذا العرض الموجز ـ للقوى السياسية الرئيسية فى فرنسا لا يكتمل الا اذا تعرضنا أيضا بالدراسة لبعض التجمعات السياسية الأخرى ، التى بسبب صغرها ، لا تحصل على تمثيل برلمانى ، ويطلق عليها عادة « المعارضة من خارج البرلمان »[٣٥١] •

(أ) تكتل الأحزاب الليبرالية المحافظة :

ترتب على انقسام الحياة السياسية الفرنسية الى فريقين كبيرين ، أن فقد الوسط كل أمل له فى أن يلعب دورا مستقلا • فكان عليه أن يختار احدى الكتلتين ، وقد انضم الوسط صراحة فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ الى الأغلبية الحاكمة ، عدا فئة صغيرة « الراديكاليين اليساريين » الذين اختاروا الانضمام للمعارضة • ولذلك جرت العادة على دراسة أحزاب الوسط فى فرنسا ، ضمن تكتل الاحزاب الليبرالية « الحاكمة »•

لذلك ، ندرس التكتل « الحاكم » ، الحزب الديجولى R. P. R. وحزب السيد/فاليرى جيسكار ديستان U. D. F. ، وأخيرا مجموعة أحزاب الوسط• ويجمع بين هذه الأحزاب ، أنها تنادى بـ « الديمقراطية الليبرالية » ولكن بدرجات متفاوتة : وهو ما يفسر أنه منذ انتخاب الرئيس ديستان بدأ الحديث عن اقامة مجتمع ليبرالى « أكثر تطورا » وقيامه باتخاذ اجراءات قصد منها القضاء على الاجراءات التى من شأنها المساس بالحريات العامة

---

(٣٥١) راجع هذا الصدد •

Jacques Lagroye : Tois féderations de Partis politiques, op, cit, Note 269, pp. 550 et ss.

J. C. Colliard, op, cit, Note 246, pp. 82 et 83.

والفردية (كالغـاء التصـنت التليفونى على الأفلام السياسية) وهى اجراءات لم يعارضها حزب الديجوليين خاصة فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤

كذلك ،فان هذه الاحزاب تنـادى أيضـا ، بدرجات متفاوتة ، بارتباط للحريات السياسية بالحرية الاقتصـادية ، خلافا لليسـار « غير الشيوعى » الذى ينادى بالحرية السياسية ، ولكن مع تأميم تدريجى للاقتصاد . لذلك فان الجمـع بين الأحزاب التى سندرسها فى هـذا التكتل يقوم على أسـاس مناداتهـا بالحفـاظ على الحـريات العـامة والفردية ، وتمسـكها بنظـام اقتصادى حر يقـوم على المنافسـة ويخضع لقـوانين العرض والطلب .

أولا : التجمع من أجل الجمهورية (٣٥٢)

Rassemblement Pour la République (RPR)

حل هـذا الحزب محل الحزب الديجولى القـديم (اتحاد الديمقراطيين من أجـل الجمهـورية R. D. R فى الدورة الاستثنائيـة لهـذا الأخير ، حيث أعلن عن تغيير اسمه الى التجمع من أجل الجمهورية ، بزعامة جاك شيراك ، على أثر الخلاف الذى دب فى الكتلة الحاكمة ، باستقالة شيراك من منصبه (٣٥٣) .ويعتبر هذا الحزب ، ثانى الأحزاب الفرنسية (بعـد الحزب الشيوعى) من حيث عدد الأعضـاء المنضمين اليه ولذلك فهـو يعتبر من الأحزاب « الجماهيرية » وليس من أحزاب « الكوادر »(٣٥٤)

---

(351) Leclercq; op, cit, Note 306, p. 274.
Borella, op, cit, Note 306, pp. 95 - 115.
F. Goguel et A. Grosser, op, cit, Note 306, pp. 120 - 124.

وانظر كذلك :

J. Charlot : L'U. N. R. : étude d'un pouvoir au sein d'un parti politique Cahiers F. N. B. P. A. Colin - Paris 1967.

J. Charlot : le phénomène gaulliste (Le Monde sans frontière) Fayard — Paris 1970 — pp. 103 et ss.

(٣٥٣) انظر ما سبق ، ص ٣٦٥ وما بعـدها .

(353) Charlot, op, cit, Note 24, p. 217.

هذا ويثير عدد الأعضاء المنضمين الى الحزب جـدلا بين الكتاب الفرنسيين : ففى أكتوبر ١٩٥٨ ادعى الحزب أن عـدد أعضائه بلغ ٢٨٠ الف عضو ، ولكن الرقم الذى كان يذكر فى داخـل الحزب كان لا يجاوز فى ١٩٥٩ ـ ٢٤ الف عضو ، ثم فى عام ١٩٦٣ ، اعلن الحزب أن عـدد =

وترجع نشأة الحزب الى عام ١٩٤٧ ، حين قام مساندا للجنرال ديجول ، تحت اسم « تجمع الشعب الفرنسى R.P.F »ومن الناحية النظرية ، فان الحزب الديجولى الديجولى لا يعارض تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، ويحصل الحزب على التأييد من جانب الطبقات الغنية (كالصناعيين والتجار والمزارعين) أساسا ولكن أيضا من جانب الطبقات البسيطة (فقد بلغ عدد مؤيديه من العمال فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ ٢١٪ من مجموع الأصوات التى حصل عليها الحزب) •

وقد نجح الحزب فى الحصول على ٧٣، ٣٧ ٪ من مجموع الاصوات المدلى بها فىالانتخابات التشريعية عام ١٩٦٧ ، وارتفعت هذه النسبة الى ٦٥ر٤٣٪ فى انتخابات ١٩٦٨ ليصبح الحزب الرئيسى فى النظام الفرنسى أو حزب « الأغلبية داخل الاغلبية » لكن اعتبارا من هذا التاريخ ؛ ستتبدل صورة الحزب ، كما سبق القول ، ويصبح أكثر محافظة بحيث لم يعد حزب التجمع من أجل الاصلاح والتغيير ، بل صار يخشى كل تغيير [٣٥٥]، وقد انعكس ذلك جليا على نتائجه ومؤيديه : ففى انتخابات ١٩٧٢ لم يحصل الحزب الا على ٢٤٪ من الأصوات فى الدور الاول و ٣٨ ، ٣١ ٪ فى الدور الثانى •كذلك ،فقد دلت هذه النتائج على أن الحزب بدأ يفقد شعبيته فى المناطق الصناعية (المدن) ولكنه ظل محتفظا بها فى المناطق الزراعية • وقد تمادى الحزب فى « تحفظه » خاصة خلال حكم الرئيس / بومبيدو ، وكان ذلك السبب الرئيسى فى تدهور شعبية الحزب بصفة مستمرة : ففى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ ، لم ينجح ممثله السيد جاك شابان فى الحصول على أكثر من ١٠ ، ١٥ ٪ من الاصوات ، وتكرر نفس الوضع فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨١ ، فقد حصل مرشحه جاك شيراك على ٩٩ ، ١٧ ٪ فقط من الاصوات وكان ذلك تأكيدا لنتائج

= اعضائه ١٥٠ الف عضو ، بينما كان العدد الحقيقى ، ٨٦٥٠٠ عضواً لذلك اضر الحزب على القيام بحملة من اجل زيادة عدد اعضائه ، فارتفع عددهم عام ١٩٧٢ الى ٢١٠ الف عضو وقارب عام ١٩٧٣ من ٤٠٠ الف عضو •

وعلى الرغم من ذلك ، يرى بعض الكتاب ، ان الحزب ليس « جماهيريا » وانما هو من احزاب الكوادر •

Borelle, op, cit, Note 306, p. 103 et 103.

(٣٥٥) راجع ما سبق •

الحزب المتدهورة فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ ، حيث وقف رصيد الحزب عند ٢٢٫٦٢٪ من مجموع أصوات الناخبين • وبذلك فقد الحزب الديجولى مكانته التى احتلها حتى عام ١٩٦٨ باعتباره « الحزب الرئيسى » فى التجمع الحاكم ، وبدأت الامور تتجه نحو التوازن بينه وبين « خصمه »

ثانيا ــ الاتحاد الديمقراطى الفرنسى (٣٥٦) (U. D. F) Union pour la

démocratie Française الاتحاد الديمقراطى الفرنسى هو الاسم الذى اتخذه حزب « الجمهوريين المستقلين » R. I. بعد اتحاده عام ١٩٧٧ مع أحزاب الوسط (الوسط الديمقراطى الاشتراكى والحزب الراديكالى) • وقد ظهر الديمقراطيون المستقلون على المسرح السياسى الفرنسى ، كمجموعة برلمانية الديمقراطيين المستقلين على المسرح السياسى الفرنسى ،كمجموعة برلمانية مستقلة عام ١٩٦٢ ، ثم أنشأوا حزبهم الجمهوريين المستقلين R. I « بقيادة جيسكارديستان عام ١٩٦٦ ، ويعتبر هذا الحزب من أحزاب « الكوادر » وقد نشأ نتيجة للانقسام الذى وقع فى صفوف حزب « التجمع الوطنى للمستقلين والفلاحين C. I. P » الحزب اليمينى التقليدى فى الجمهورية الرابعة •

وينتمى هذا الحزب الى الاغلبية الحاكمة منذ ١٩٦٢ ، ويتمثل خطهم السياسى فى أنهم ليبراليون ، أوربيون ، يدعون الى حكم فرنسا عن طريق « الوسط » (٣٥٧) وهم من أنصار « الليبرالية الاقتصادية المطلقة » وبذلك يتميزون عن شركائهم فى الحكم من أعضاء التجمع الديجولى •

---

(355) Leclercq : op, cit, Note 306, p. 276.
Borella : op, cit, Note 306, pp. 116 et 122.
F. Goguel et A Grosser, op, cit, Note 306, pp. 117 - 120.

وانظر كذلك :

Lean Claude Colliard : les républicains indépendants (V. Giscard d'Estaing) Coll Science politique P. U. F. Paris 1972.

(٣٥٧) وهو ما ساعدهم اساسا على اكتساب احزاب الوسط الى جانبهم فى انتخابات الرئاسة الفرنسية عام ١٩٧٤ ، ومساندة الوسط للرئيس/جيستان واشتراكهم فى اول وزارة شكلها السيد/جاك شيراك واستمرارهم الى جانب « التكتل » الحاكم •

راجع ما سبق ، ص ٢٥٩ وما بعدها •

وانظر ايضا فيما بعد ، ص ٢٧٦ وما بعدها •

وخلافا للحزب الديجولى ، يتميز حزب « الاتحاد الديمقراطى الفرنسى» بأنه من أحزاب « الكوادر » ويعتمد فى بث برامجه ودعوته على مجموعة من النـوادى السياسـية تعرف باسـم « امكانيـات التطور والواقـع » (Prespectives et réalités) التى تجمع أساسا الكوادر العليـا فى القطاعين الخاص والعـام .

وقد استطاع الحزب ، فى فترة وجيزة من الزمن ، أن يحقق تقـدما ملموسـا ففى انتخابات يونيو ١٩٦٨ ، حصل الحزب على ١٤ ، ٤٪ من الاصـوات المـحلى بها . ولكنهم سريعا ما حصـلوا على نسبة ٩٧ ، ٦ ٪ فى انتخابات ١٩٧٣ (٣٥٨) ثم كان انتصـار الحزب الاكبر بوصول الرئيس ديستان الى قصر الأليزيه حيث حصل فى الدورة الأولى للانتخابات على ٣٢ر٦٠٪ من الأصوات (بمساندة اتحـاد الديمقراطية والتقـدم) ، ثم على ٥٠ر٨١٪ (بعـد أن انضم اليـه ما بين الدورتين الاولى والثانيـة الحـزب الديجولى والراديكاليون) .

لذلك ، بدأ الحزب يشعر بأهميته ، ويعمل على التحـول من حزب كوادر الى حزب «جمـاهيرى» على نمط الحزب الديجـولى . وقد تأكدت مكانة الحزب وقوته فى الانتخابات التشريعية لعـام ١٩٧٨ ، حيث نجح فى الحصـول على ٢١ر٤٥٪ من مجموع الاصـوات المدلى بهـا واحتـل ١٢٢ مقعدا ، فصار القوة الثانية فى الأغلبية الحاكمة بفارق ضئيل عن الديجوليين (الذين حصـلوا على ٢٢ر٦٢٪ واحتلوا ١٥٥ مقعداً) .

وفى انتخابات الرئاسة لعـام ١٩٨١ ، حصل الرئيس ديستان فى الدور الاول على ٣١ ، ٢٨ ٪ من الاصـوات المـدلى بهـا ، ولكنه هـزم فى الدور الثانى ولم يحصـل الا على ٢٤ ، ٤٨٪ فقط وبهزيمته يثـور تساؤل حول مصـير الحـزب ، تسـاؤل لن يجـد الاجابة الا بتمام الانتخابات التشريعية القـادمة (يونيو ١٩٨١)

---

(٣٥٨) على أنه يتعين الأخـذ فى الاعتبار فى هـذا الصـدد ، انه أعتبارا من ١٩٦٧ ، تم الاتفـاق بينهم وبين الديجـوليين على التقـدم بمرشح واحـد فى الدوائر الانتخابية منذ الدورة الأولى وقـد انضم الى هـذا لاتفاق منذ ١٩٧٣ اتحاد الديمقراطية والتقـدم . C. D. P

ثالثا : أحزاب الوسط الفرنسي : حركة « الاصلاح » (٣٥٩) Union pour la Le mouvement réformateur

تتلخص قصة الوسط الفرنسي ، فى محاولاته الدائبة ، اتخاذ موقف مستقل من أجل القضاء على طابع « التكتلين الرئيسيين السائد فى النظام الحزبى ولكن الوسط فشل فى تحقيق ذلك ، فاضطر الى الانقسام ، جزء منه (الغالبية) لحقت بالاغلبية الحاكمة والجزء الآخر (الاقلية) لحقت باليسار المعارض .

لقد حاول الوسط الفرنسى أن يلعب دورا مستقلا حتى ١٩٧٣ ، حين تبين له بوضوح أن موقفه لم يمنع أحزاب الاغلبية (C. D. R., R. I., C. D. P) من الحصول على الاغلبية الحاكمة ، حيث أيد الحزب بزعامة جاك ديهامل J. Duhamel الرئيس بومبيدو ، وفى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٧٤ انحاز اتحاد الديمقراطية والتقدم الى بجانب شابان دلماس فى الدور الاول ، ولكنه مع الديجوليين انضم الى جيسكارديستان فى الدور الثانى .

وقد سعت أحزاب الوسط ، فى سبيل تدعيم مركزها أن تتجمع هى الاخرى فى جبهة واحدة ، وهكذا أنشأت أحزاب الوسط ، جبهة « الاصلاح » فى ٢ نوفمبر ١٩٧١ وتألفت الجبهة من حزبين رئيسيين : الحزب الراديكالى بزعامة السيد/جاك سرفنش ريبر J. J. Servan — Shreiber وحزب الوسط الديمقراطى بزعامة جان لوكانييه J. Lecanuet (٣٦٠) . وفى سبيل تأييد هذه الجبهة ، انضم حزب « اتحاد الديمقراطية والتقدم» C.D.P الذى كان يساند الاغلبية منذ ١٩٦٩ ، الى حزب «الوسط

---

(358) Leclercq, op, cit, Note 306, pp. 276 et 277.
Borella, op, cit, Note 306, pp. 123 — 145.
F. Goguel et A Grosser, op, cit, Note 306, pp. 111 - 117.
وانظر ايضا
Jean Thomas Nordmann : Histoire des radicaux (1820-1973) la table Ronde — Paris 1974.

(٣٦٠) والى جانب هذين الحزبين الرئيسيين ضمت الجبهة ايضا حزبين صغيرين الوسط الجمهورى بزعامة السيد/موريس A. Morice والحزب الاشتراكى بزعامة مولار muller

الديمقراطى » وكونا معا حزبا واحدا باسم « الوسط الديمقراطى الاشتراكى » بزعامة السيد / لوكانييه [٣٦١] ٠

ولكن الوسط الفرنسى ، تعرض سنة ١٩٧٢ لانقسام فى صفوف الراديكاليين ففى ٢/١ يوليو من هذا العام أعلنت مجموعة من الرادكاليين انضمامها الى برنامج اليسار المشترك الذى وقعه الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى ، وأطلقت المجموعة المنفصلة على نفسها اسم « حركة الراديكاليين اليساريين » بزعامة روبرت فابر [٣٦٢] ٠

وهكذا ، أصبحت حركة « الاصلاح » تتألف أساسا من حزب الوسط الديمقراطى الاشتراكى بزعامة لوكانييه وحزب الراديكاليين بزعامة برونيه Gabriel Peronnet [٣٦٣] وكلا الحزبين يؤيدان دون تحفظ الليبرالية الاقتصادية بصفة مطلقة ، كما انهما يؤيدان الوحدة الاوربية ويشجعان توطيد العلاقات الفرنسية بالحلف الاطلنطى والولايات المتحدة ٠

وقد نجح تحالف الوسط الفرنسى فى الحصول على ٥٦ ، ١٢ ٪ من الاصوات المحلى بها فى الانتخابات التشريعية (مارس ١٩٧٣) فى الدور الاول ، ولكن هذه النسبة هبطت الى ١١ ، ٦ ٪ بسبب حرص السيد لوكانييه على مساعدة مرشح الاغلبية فى حالة كونه مهددا، بين الدورين الاول والثانى ، من جانب أحد مرشحى اليسار المتحد ٠ وهكذا ،

---

(٣٦١) والواقع أن هذا الاندماج لا يعدو أن يكون رجعة فى التاريخ الى الوراء فالحزبان الوسط الديمقراطى واتحاد الديمقراطية والتقدم كانا قد نشآ من انقسام حزب الحركة الجمهورية الشعبية M. R. P وهو حزب ، كان يمثل الاتجاه الديمقراطى المسيحى فى ظل الجمهورية الرابعة ، لذلك فقد تلاقيا مرة أخرى ، فى حزب جديد « الوسط الديمقراطى الاشتراكى » ليمثلا نفس الاتجاه ٠

(٣٦٢) وقد حل السيد/كرابو Crepeau محل السيد/فابر فى زعامة الحزب فى اجتماع المؤتمر العام للحزب ، الراديكالى اليسارى فى ٢٠ ــ ٢١ مايو ١٩٧٨ ٠

(٣٦٣) فتدخل السيد/بروفيه محل السيد /سرفيش ريبير فى زعامة الحزب الراديكالى فى نوفمبر ١٩٧٥ ، وقد كان السيد/سرفينش ريبير قد ابعد عن الحكومة فى يونيو ١٩٧٤ اثر انتقادة لسياسة الحكومة فى مجال التجارب الذرية ، ولكن السيد/سرفينش ريبير استطاع العودة الى زعامة الحزب فى ١٥ مايو ١٩٧٧ ٠

ساعد الوسط بتصرفه على تأكيد انقسام النظام الحزبى الفرنسى الى جبهتين ، وقضى على كل أمل له فى أن يلعب دورا مستقلا فى الحياة السياسية فى فرنسا ، خاصة على أثرالانتخابات البلدية عام ١٩٧٧ وما وقع ابانها من خلافات بين حزب التجمع من أجل الجمهورية R.P.R وحزب الرئيس ديستان (الديمقراطيين المستقلين R. I ، وما ترتب على ذلك ، من اندماج أحزاب الوسط (الوسط الديمقراطى الاشتراكى «١٩٧٦» والحزب الراديكالى) فى تجمع سياسى واحد مع الديمقراطيين المستقلين وعرف التجمع باسم « الاتحاد الديمقراطى الفرنسى (U. D. F.) وتولى السيد / لوكانييه زعامته (٣٦٤) .

٢ ـ احزاب اليسار : الاشتراكى والشيوعيين (٣٦٥)

فى ٢٧ يونيو ١٩٧٢ ، نجحت أحزاب اليسار الفرنسى فى توقيع « برنامج الحكومة المشترك » الذى كان من المقرر وضعه موضع التنفيذ لو نجح التكتل اليسارى فى الحصول على الاغلبية اللازمة فى انتخابات ١٩٧٣ ، وقد وقع هذا البرنامج كل من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى ، والراديكاليين اليساريين . ومن أجل تحقيق أملهم فى الحصول على الاغلبية وقعت نفس الاحزاب « اتفاقية انتخابية » بموجبها تختار الاحزاب الثلاثة اليسارية للدورة الثانية مرشحا واحدا (أفضل مرشحى اليسار فى الدورة الاولى) ، لمواجهة تكتل اليمين وعلى الرغم منعدم نجاح اليسار الفرنسى فى الحصول على الاغلبية عام ١٩٧٣ ، الا أن تشكيلات الثلاثة ، رغم ما وقع بينها من خلافات ورغم ما تبادلته من اتهامات ، كانت تحرص على توحيد صفوفها داخل البرلمان فى مواجهة الأغلبية الحاكمة ، وقد ساعد ذلك على ايجاد معارضة برلمانية قوية ، واتضحت مدى قوة

---

(٣٦٤) راجع ما سبق ، ص ٢٧٤ وما بعدها .

وانظر

Le Monde, dossiers et documents, op, cit, Note 336, p. 38.

ويلاحظ بالنسبة لأحزاب الوسط أن انصارهم كانوا فى اغلبهم من الطبقات الغنية ولكن ذلك لا يمنع من وجود ٢٠٪ من أنصارهم من العمال ، وأن ٢٢٪ كانوا من الموظفين والكوادر المتوسطة .

(365) Quermonne, op, cit, Note 306, pp. 433 et ss.

التكتل اليسارى فى انتخابات الرئاسة الفرنسية لعام ١٩٧٤ ، حيث حصل مرشحهم) على ١٩ ، ٤٩ ٪ من الاصوات المحلى بها ، وكذلك تأكد تقدم اليسار الفرنسى أبان الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٨ حيث حصلت الاحزاب الثلاثة الموقعة على برنامج الحكومة المشترك على ٢٤ ، ٤٥ ٪ من الأصوات [٣٦٦]ثم حقق اليسار الفرنسى أخيرا انتصاره بفوز مرشحه فرانسوا ميتران برئاسة الجمهورية ،بنسبة ٢٥ ، ٥١ ٪ ونستعرض على التوالى الاحزاب المكونة لتحالف اليسار الفرنسى ٠

أولا : الحزب الاشتراكى [٣٦٧] Le parti socialiste (P. S.)

يعتبر الحزب الاشتراكى الفرنسى ـ ممثل فرنسا فى الدولية الثانية ـ أهم أحزاب اليسار غير الشيوعى ، ولكنه لا يرقى الى قوة أقرانه من الاحزاب الاشتراكية الاوربية كحزب العمل البريطانى ، أو الحزب الاشتراكى الألمانى ٠

كذلك ، فان الحزب الاشتراكى الفرنسى يعتبر أكثر الاحزاب الاشتراكية الأوربية « تمسكا بالماركسية » ولذلك فان مساره ، خلافا لما حدث فى ألمانيا أو ايطاليا يدل على ازدياد جنوحه نحو اليسار، ومع ذلك ، فمازال الحزب يواجه اتهام اليسار المتطرف والحزب الشيوعى ،بأنه ليس من الاحزاب « الثورية » ، بل من أحزاب الاصلاح ، وكثيرا ما أدى هذا الاتهام الى مواجهات بين الحزبين الكبيرين المكونين لاتجاد اليسار ٠

---

(٣٦٦) وذلك دون احتساب « اليسار المتطرف » الذى حصل على ٣٣ ، ٣٪ ايضا وبذلك تصل نسبة الأصوات التى حصل عليها اليسار ككل الى ٥٧ ، ٤٨٪ ٠

(367) Leclercq : op, cit, Note 306, p. 278.
Borella : op, cit, Note 306, pp. 153 — 174.
F. Goguel et A Grosser : op, cit, Note 306.

وانظر كذلك :

André Philip : les socialistes Coll (Politique), ed seuil, Paris 1967.
François Mitteran : Un socialisme du possible, Coll (Politique) ed seuil, Paris 1971.

والحزب الاشتراكى الفرنسى الحالى ، هو نتيجة تطور طويل وأحداث متلاحقة مر بهــا منذ انشــائه عام ١٩٠٥ تحت اســم « القسم الفرنسى للدولية العمالية S.F.I.O. » وخــلال تاريخ الحزب الطــويل ، سيتعرض الحزب للعــديد من الانقسامات وسيسعى دائمــا الى جمع شمل اليســار « غير الشيوعين » وتحقيق التضــامن مع الشيوعيين ففى عــام ١٩٢٠ ، سيتعرض الحزب لأقوى الضربات ، بانقسام تقوده الاغلبية ، وتنفصل عن الحزب الأم لتكون الحزب الشيوعى الفرنسى · وهكذا نجد الحزب الاشتراكى عام ١٩٢١ فى حالة ضعف شديد : حين فقد عام ١٩١٤ ، أهم زعمائه Jeures وترتب على انفصــال الشيوعيين عنه أن فقد الحزب جريدته « الانسانية » (L'Humanité) بالاضــافة الى ثلاثة أرباع أعضائه ·

وفى عــام ١٩٢٤ ، يعــاد بنــاء الحزب مرة ثانية على يد فور وبلوم Faure et Blum وينســق الحزب مع الراديكاليين فى انتخــابات ١٩٢٤ ، ويصــبح مرة ثانية من « الاحزاب البرلمــانية الكبيرة» ، وفى عام ١٩٣٦ ، باتحــاده مرة أخرى مــع الشيوعيين والراديكاليين ليصــبح الحزب الاشتراكى أهم الأحزاب الفرنسية · وبعــد الحرب ، ســـيصبح الحزب الاشتراكى أهم الأحزاب الســياسية الفرنسية فى ظل الجمهورية الرابعة والمحــور الرئيسى لكل « أغلبية حكومية » ويرفض الاتحاد مع الشــوعيين عــام ١٩٤٥ ، (٣٦٨) ، ويصــبح جى مولايه G. mollet السكرتير العــام للحزب · وســيساعد الحزب عــام ١٩٥٨ على عــودة ديجول للحكم ، وســيجد الحــزب نفسه مخيرا بين أن ينحــاز لليمين أو يتجــه لليســار فيختــار الحــل الاول ويضمن الحزب أنه « حامى حمى الجمهورية الخامسة » رغما عن معــارضة بعض أعضــائه ، الذين ينفصلون عنه ليكونوا اللحزب الاشتراكى المــوحد (P. S. V.) ·

ولكن ، سريعا ما يلحق الحزب بصــفوف المعــارضة ، ولكن بعــد أن بدأ الوهن يدب فى أوصاله : فاذا كان فى ١٩٥٨ قد حصل على ٥٠ ، ١٥٪

---

(٣٦٨) وتبلغ القطيعــــة بينهم الى حــــد ان رئيس الجمهورية (Vincent Auriol) رئيس مجلس الوزراء (Ramadier) قاما بطرد الوزراء الشيوعيين وحرموهم من الاشتراك فى الحــكومة ·

Borella, op, cit, Note 306, p. 155.

من الأصــوات : فى الانتخابات التشريعية نجده فى انتخابات / ١٩٦٢ وقد فقـد ما يقرب من مليــون صــوت ، وهبطت نسبتت الى ٥٤ر١٢٪ ٠

لذلك ، ففى مؤتمر الحزب الواحد والخمسين (عام ١٩٦٢) ، وضــع الحزب لنفســه هدفين أســاسيين :

- تجميع كل الأحزاب الاشتراكية فى جبهــة واحــدة ٠

- اقامة تآلف ديمقراطى يمكنه أن يفرض حكــومة يسارية ٠

وقـد كافح الحزب فى سبيل الهـدف الأول طـويلا ، وبعد أن واجه الكثير من المشــاكل نجح أخيرا عــام ١٩٦٥ ، (٩ ديسمبر) فى اقامة « اتحاد اليســار الديمقراطى الاشتراكى F. G. D. S الذى ضــم تقريبا كل الاتجاهات اليســارية غير الشيوعية والذى تميز أســاسا بأنه قام بناء على اقتراح من الســـيد / فرانســوا ميتران ، وكان حزب هذا الاخير من القــوى الاساسية التى ســاعدت على قيــام هـذا الاتحاد (وكان حزب ميتران فى ذلك الوقت يعرف باســم اتحــاد المؤسســات الجمهورية C. I. R.) (٣٦٩)

وقــد دل برنامج « الاتحــاد اليســارى الديمقراطى الاشتراكى » ، أنه جبهــة من عـدة أحزاب ، حيث تقرر لوائحه ، أن الانضمام للاتحاد من جانب الأفراد لا يتم مباشرة وانمــا عن طريق أحد الأحزاب المكــونة له بقصــد تقـديم مرشح واحـدا لليســار منــذ الدورة الاولى لمجــاربة المرشح الديجولى ٠ وستتوالى محاولات « الاتحــاد » من أجل تجميع قــوى اليسار الفرنسى ، وتصل فى عام ١٩٦٨ (٢٤ فبراير) الى الاتفــاق مع الحزب الشيوعى على برنـامج مشترك يتم تنفيذه فى حال وصــول اليسار الى الحكم ٠

ولكن أحــداث ١٩٦٨ ، ســتؤدى الى انهيار الاتحاد الذى لن ينجح فى الانتخابات التشريعية لعــام ١٩٦٨ ، فى الحصول على أكثر من ٥١٠ ، ١٦٪

---

(٣٦٩) ويدل تشكيل اللجنة التنفيذية لهـذا التجمع الجـديد على القــوى الداخلة فيه : ١٧ ممثلا للقسم الفرنسى للدولية العمالية SF. to ، ١٤ ممثلا للحزب الراديكالى ٧ ممثلين من اتحــاد المؤسسات الجمهورية C. I. R اربعــة من الاتحــاد الديمقراطى والاشتراكى للمقاومة U. D. S. R. ١٠ اعضاء يمثلون بعض التجمعات اليسارية الأخرى غير الشيوعية ٠

Borella, op, cit, note 306, p. 157.

من الأصــوات و ٥٧ مقعـدا فى الجمعية التشريعية ، ممـا سـيدفع ميتران الى الاســتقالة من رئاســة الاتحــاد ، والى انهيار هــذا الأخير و،اختفائه من الحياة السياسية ، ومــع ذلك ستستمر محــاولات الاشتراكيين لاعــادة توحيــد صــفوفهم ، ولكن الامر لن يكون ســهلا ففشل اليســار فى تقــديم مرشح مشترك لانتخابات الرئاســة عام ١٩٦٩ ، سيؤدى الى التبــاعد ما بين الأحزاب المشتركة فى « الاتحاد اليسارى » لذلك سيقرر « القســم الفرنسى للدولية العماليــة » باعلان منفرد ، تحوله الى « الحزب الاشتراكى الجــديد » ويســاند السيد / جاســتون دوفــير G. Defferre لرئاســة الجمهــورية ، ولكنــه لن يحصــل على أكثر من ٥٫٠١٪ من الاصــوات ، دالا بذلك على فشــل الحزب الجــديد فشلا ذريعــا ، ولكن الاصل فى توحيــد الصــفوف يظل قائما : ففى ١٣ يوليو ١٩٦٩ ا، ينضم للحزب الاشتراكى الجديد ، مجموعة « اتحاد أحياء اليسار » بقيــادة سافرى Alain Savary وسريعــا ما يلحق بهم أيضــا ، بنــاء على توجيهات ميتران ، اتحــاد المؤسسات الجمهورية « فى ديسمبر ١٩٧٠ » وقد انعقــد مؤتمر توحيد الاشــتراكيين فى الفترة من ١١ ــ ١٣ يونيــو ١٩٧١ ، وأســفر عن اقامة « الحزب الاشتراكى » بزعامة فرانسوا ميتران الذى انتخب سكرتير أول للحزب (٣٧٠) وقــد بلغ عــدد أعضــاء الحزب ١٥٠ ألف عضــو فى نهــاية ١٩٧٦ ، وبذلك يعتبر ثالث الأحزاب الفرنســية من حيث عــدد الأعضــاء (بعــد الحزب الشيوعى والحزب الديجولى) ويمثل الحزب الطبقــة المتوسطة فى فرنســا (٥٣٪ من أعضائه) أما العمــال فتبلغ نسبتهم بين أعضــاء الحزب ١٦٪ والطبقــات الغنية ٣١٪ وتبلغ نسبة الكاثوليك ٣٧٪ من مجموع ومؤيدى الحزب أغلبهم من المــدن الكبيرة ، وخاصــة من الموظفين والاجراء ، حيث تبلغ نســبة العمال والموظفين والكوادر المتــوسطة والعليا من أنصــار الحزب حوالى ٦٠٪ من مجموع الاصوات التى يحصل عليهــا فى الانتخابات ومن المشــاهد أن الحزب قــد نجح فى الفترة الأخيرة بالذات ، فى اكتساب شعبية كبيرة ، فمنذ هزيمة مرشحه للرئاســة (الســيد / فرانسوا ميتران)

---

(٣٧٠) وقــد حــل محله فى هــذا المنصب السيد/ليونيل جاسبان Lioniel Jospin فى المؤتمر غير الاعتيادى الذى عقــده الحزب الاشتراكى (٢٤ يناير ١٩٨١) لتأييد ترشــيح فرانسوا ميتران لرئاســة الجمهورية .

وانظر كذلك :

عـام ١٩٧٤ ، لاحظ المراقبـون ، أن الحزب استطاع ، فى كل المناسبات ،أن يحرز تقـدما ملموسـا وأن يحصـــل على مزيد من ثقة النـــاخبين : ففى الانتخابات التشريعية الفرعية السـبعة التى أجريت فى الفترة من ٧ الى ٢١ أكتوبر ١٩٧٦ ، لاحظ المراقبين تقـدم الحزب الاشتراكى وتكررت نفس الـملاحظة أبان انتخابات المجالس البلدية (١٣ ـ ٢٠ مارس ١٩٧٧)[٣٧١] وتأكد هـذا الاتجاه ، أبان الانتخابات التشريعية لعـام ١٩٧٨ ، حيث نجح الحـزب (بالاشتراك مـع الراديكاليين الاشتراكيين) فى الحصـــول على ١١٤ مقعـد فى المجلس التشريعى (بزيادة ١٢ مقعـدا) حيث لم يكن لهم فى المجلس السابق ســـوى ، ١٠٢ مقعـــد ٠

واخيرا ، نجح الحزب فى الوصول بمرشحه (فرانسوا ميتران) الى رئاســة الجمهورية الفرنســية فى مايو ١٩٨١ ، وهو ما وصــفه المراقبون السياسيون فى فرنســا بعــد الدورة الأولى للانتخابات بأنه « انتصار مزدوج » للحزب الاشتراكى : فمن جهة ، حصل ميتران على ٨٤ ، ٢٥ ٪ وهى أعلى نسبة وصـل الحزب الى تحقيقها منــذ تخلصت فرنســا من الاحتـــلال الألمـــانى ، وهو من جهة أخرى ، دليل اضافى على المكانة القوية التى أصبح للحزب يحتلها فى مواجهة الحزب الشيوعى الفرنسى خاصة بعـد أن هبطت النســبة التى حصل عليها مرشحه جورج مارشيه (٣٤ ،١٥ ٪) الى أدنى حـد حصـــل عليه الشيوعيون فى فرنســا منــذ قيـام « الجبهــة الشعبية » عـام ١٩٣٦ [٣٧٢] ٠

ثانيا : الحزب الشيوعى [٣٧٣] : La Parti Communiste (P. C.)

---

(371) Le Monde, Dossiers et documents, op, cit, note 336, p. 7.

(372) Le Monde, Dossiers et documents, op, cit, note 336 pp. 98 et 111.

(373) Le clercq, op, cit, note 306, p. 279.

Borella, op, cit, note 306, pp. 175 - 200.

F. Gognel et A Grosser : op, cit, note 306, pp. 98 - 104.

A. Kriegel : les communistes français, op, cit, note 119.

Le Communisme en France (Ouvrage collectif) cahiers de la F. N. S. P. A. Colin 1969.

Jacques Fauvet : L'Histoire du Parti Communiste tome I : de la guerra à la guerre (1964). Tome II : ans de drame (1939 - 1965) (1965) Fayard — Paris.

تعود قصة الحزب الشيوعى الفرنسى الى سنة ١٩٢٠ ، ويعتبر الحزب على حد تعبير الكتاب الفرنسيين « ابن بالتبنى للثورة البلشوفية فى روسيا » (١٩١٧) وابن شرعى « للاشتراكية الفرنسية » وتفصيل ذلك أن مؤتمر « القسم الفرنسى للدولية العمالية » فى اجتماعه فى ٢٣ ديسمبر ١٩٢٠ ، وافق على الاشتراك فى « الدولية الثالثة » مؤكدا قبوله للشروط « الواحد والعشرين » التى وضعها لينين • وقد أدى ذلك الى انقسام الحزب الاشتراكى ، فالأقلية رفضت هذا القرار ، مما دعا الى المناداة بانشاء حزب « ثورى » بعد أن اثبتت الاشتراكية الديمقراطية فشلها فى أثناء الحرب وبعدها • وهكذا رأى الحزب الشيوعى النور ، ولكن ولد « قويا » حيث بلغ عدد أعضائه ١١٠ آلاف عضو واستولى على جريدة الحزب الاشتراكى (الانسانية L'humanité) ولكن خلال ١٣ ، عاما سيواجه الحزب الكثير من المشاكل ، ويفقد حوالى ثلاثة أرباع أعضائه بحيث لم يعد الحزب يضم سوى ٣٠ ألف عضو عام ١٩٣٣ ، نتيجة لاتباع الحزب حرفيا لتعليمات « الدولية الشيوعية Kominterm » •

ولكن سريعا ما يسترد الحزب قوته ، بسبب انتصار النظم الفاشية والنازية وما أصدره الكومنترن (الدولية الشيوعية) من تعليمات لمواجهة تصاعد هذه الأنظمة ، وما أقدم عليه الحزب الشيوعى من تطبيق هذه التعليمات بذكاء ، وبفضل القيادة النشطة التى توفر عليها الحزب بفضل شخصية موريس توارز maurice thorez واستطاع الحزب فى عام ١٩٣٤ ، توقيع اتفاق مع الحزب الاشتراكى S. F. I. O. أدى الى قيام « الجبهة الشعبية » وتوليها للحكم ، وكان الحزب الشيوعى يساندها دون الاشتراك فيها ، ولكن هذا الانتصار أعاد للحزب شعبيته وسرعان ما ارتفع عدد أعضائه الى ٢٨٠ ألف عضو عام ١٩٣٦ و ٣٢٠ ألف عضو عام ١٩٣٨ ، وأصبح بذلك أحد القوى الاساسية فى النظام السياسى الفرنسى •

ولكن اقرار الحزب للمعاهدة : السوفيتية الألمانية عام ١٩٣٩ ، دعا الحكومة الفرنسية الى حل « المنظمات الشيوعية » فى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٩ ، وهكذا تحول الحزب الشيوعى الى حزب « سرى » ، ولكن ذلك لم يمنع الحزب الشيوعى من الاشتراك فى تنظيم المقاومة الفرنسية للاحتلال النازى ، والى عودة الحزب الى « الضوء » أثر عودة لـ Thorez من الخارج ، والعفو عنه

فى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٤ • ومرة أخرى يستجمع الحزب قواه ليصل عند أعضائه عام ١٩٤٥ الى ٥٥٠ ألف عضو ويتمكن بذلك من الاشتراك فى حكومة ديجول حيث دخلها ٥ وزراء شيوعيين ولكن طرد الشيوعيين من الحكومة على يد Ramadier سيبعد الحزب عن الاشتراك فى الحكم ، وتبدأ بالنسبة له مرحلة جديدة ينطوى الحزب فيها على نفسه نتيجة لتبعيته العمياء للاتحاد السوفيتى • وفى عام ١٩٥٦ ، ستعرض عليه حكومة جى موليه الاشتراك فى الحكم ، ولكن ادانة حكم ستالين من جانب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى (١٩٥٦) وحرب السويس (١٩٥٦) وتدخل روسيا فى المجر (١٩٥٦) كل هذه الأحداث ستؤدى الى ابعاد الحزب عن الحكم ثم ستؤدى على معارضة الحزب لديجول ، الى خسارة الحزب أكثر من ثلث أصواته فى الانتخابات التشريعية ١٩٥٨ (٣٧٤) وتبدأ بالنسبة له مرحلة جديدة ، من الانحدار ، ولكنه سرعان ما يتغلب عليها عام ١٩٦٧ ، حين استطاع أن يحصل على أكثر من خمسة ملايين صوت مرة ثانية • ولكن الغزو السوفيتى لتشيكوسلوفاكيا وأحداث مايو ١٩٦٨ ، سيلقيان بظلالهما مرة أخرى على الحزب الذى بعد أن كان قد حقق فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٦٧ (٢٢٫٥١٪ من نسبة الأصوات المدلى بها ، وحصل على ٧٣ مقعدا) نجده فى انتخابات ١٩٦٨ لا يصل الا الى ٢٠٫٠٢٪ من الأصوات ولا يحصل الا على ٣٥ مقعدا فقط ، ولكنه استطاع تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ (٢١٫٤١٪ و ٧٣ مقعدا) ثم تقهقر مرة أخرى عام ١٩٧٨

من حيث نسبة الأصوات (٢٠٫٥٥٪) ولكنه استطاع أن يحصل على على عدد أكبر من المقاعد البرلمانية (٨٦ مقعدا) وأخيرا بلغ الحزب أقل نسبة حصل عليها من الأصوات منذ الجبهة الشعبية (١٩٣٦) فى انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨١ ، حين حصل مرشحه جورج مارشيه على ١٥٫٣٤٪ •

وعلى الرغم من ذلك ، فان الحزب الشيوعى الفرنسى ، يعتبر أول الأحزاب من حيث عدد الأعضاء ، اذ بلغ هؤلاء ٥٠٠ ألف عضو عام ١٩٧٦ ، ويعتبر كذلك أكثر الأحزاب الفرنسية تنظيما ، فعلى غرار الحزب الشيوعى السوفيتى يقوم الحزب الشيوعى الفرنسى على « خلايا » تمثل قاعدة الحزب

---

(٣٧٤) فبعد ان كان الحزب قد حصل على ٥٫١ مليون صوت فى ١٩٥١ و ٥٫٤ مليون صوت فى ١٩٥٦ هبط عدد اصواته الى ٣٫٩ مليون عام ١٩٥٨ و ٤ مليون عام ١٩٦٢ •

يبلغ عددها ٢٢١٧٨ خلية منتشرة فى أماكن العمل (المصالح والمصانع والادارات والمدارس والجامعات ٠٠) ، ويخضع الحزب فى تنظيمه لقاعدة « المركزية الديمقراطية » التى تقتضى خضوع الأجهزة الحزبية الدنيا للأجهزة الحزبية العليا ، بحيث يقوم الحزب على تدرج هرمى ، نجد فى قمته « اللجنة المركزية للحزب » وهى أعلى أجهزته ٠

ويعلن الحزب الشيوعى اعتناقه « للأيديولوجية الماركسية » ويتطلب من أعضائه التزاما صارما ، وينظم لهم حلقات دراسية من أجل تعريفهم بالمبادىء الماركسية والتاكيد عليها ٠ ويهدف الحزب الى اقامة نظام اشتراكى فى فرنسا ، كخطوة فى سبيل اقامة النظام الشيوعى ، ومن أجل ذلك لا يعارض الحزب استخدام « مؤسسات الدولة البرجوازية » ولا يتراجع عن الأحلاف المؤقتة فى سبيل الوصول الى الهدف النهائى (وهو ما يفسر قبوله للبرنامج المشترك للحكومة مع الاشتراكيين عام ١٩٧٢ وتهليله لانتصار مرشح اليسار فرانسوا ميتران عام ١٩٨١) ٠

ويضم الحزب من بين أعضائه ٥٦٫٨٪ من العمال ويحصل على أصواته من بين الموظفين والعمال والمأجورين les salariés بنسبة ٦٧٪ بينما تناصره شريحة ضعيفة من الطبقات الغنية (٧٪ من مجموع الأصوات التى يحصل عليها) ولا يحصل الحزب على أكثر من ٢٪ من أصوات الفلاحين ٠

٣ ـ الأحزاب الصغيرة : المعارضة من خارج البرلمان :

L'Opposition extra — Parlementaire l'extrême gauche

أولا ـ اليسار المتطرف (٣٧٥) :

اذا كان اليسار المتطرف فى فرنسا قد حصل على ثلاثة مقاعد منذ انتخابات ١٩٧٣ فى الجمعية التشريعية ، وعلى نسبة ٣٫٣٣٪ من الأصوات فى انتخابات ١٩٧٨ ، فان هذا الاتجاه يظل على هامش الحياة السياسية

---

(375) Leclercq, op, cit, note 306, p. 280.
Borella, op, cit, note 306 pp. 206 - 209.

انظر كذلك :

Alain Krivine : Questions sur la Révolution, stock — Paris 1973, Le Monde du 3 Avril 1970.

وايضـا :

حيث أورد وصفا مفصلا لما يقرب من ثلاثين تنظيما من تنظيمات اليسار المتطرف ٠

الفرنسية : فهو من جهة لا يمكنه أن يكون مجموعة برلمانية مستقلة (حيث يتطلب القانون عدد ٢٠ عضوا فى البرلمان على الأقل) ولا يمكنه من جهة أخرى ، أن يدعى أن بامكانه التأثير على مجريات الأمور السياسية · لذلك ، غالبا ما تلجأ هذه التجمعات الى التأثير عن طريق تعبئة الجماهير واللجوء الى الاضرابات والمظاهرات مستعينة فى ذلك ببعض التنظيمات النقابية وعلى رأسها « الكونفدرالية الفرنسية الديمقراطية للعمل C.F.D.T » ويعتبر الحزب الاشتراكى الموحد أهم هذه التجمعات · وقد أنشأ هذا الحزب فى ٣ أبريل ١٩٦٠ على أثر اندماج ثلاثة تجمعات : الحزب الاشتراكى المستقل ، واتحاد اليسار الاشتراكى ، وحركة « محاكمة الشيوعية » ويعتبر الحزب من الأحزاب « الثورية » ويضم العديد من الاتجاهات المتحررين والمسيحيين التقدميين واليساريين والاشتراكيين الديمقراطيين · وينتقد الحزب فكرة « المركزية الديمقراطية » التى يسير عليها الحزب الشيوعى ، ولذلك لا يدعى الحزب الاشتراكى الموحد أنه « قائد البرولتياريا » فى نضالها ، ولا يدعى انتماءه الى التيار الماركسى وكلنه يقوم أساسا على « نضال الجماهير » ضد الرأسمالية ، ويدعو الى الاشتراكية عن طريق تملك وادارة العمال للمصانع (socialisme Autogestionnaire) ويبلغ عدد أعضاء الحزب ٩٠٠٠ (تسعة آلاف عضو) ، ٥٦٪ منهم يتراوح عمرهم بين ٢٥ و ٤٤ عاما ، أما الأعضاء الذين يزيد سنهم عن ٥٠ سنة فلا تزيد نسبتهم عن ١,٢٪ من محدد الأعضاء · ويحصل الحزب على تأييده أساسا من صغار ومتوسطى الموظفين والعمال (٤٠٪ من نصاره) ويبلغ عدد أعضائه من رجال التعليم ٢٣٪ و ١٠٪ من الطلبة · وقد حصل مرشحه ميشيل روكار لانتخابات الرئاسة الفرنسية عام ١٩٦٩ ، على ٦٦ر٢٪ من عدد الأصوات ، بينما حصل الحزب على ٢٨ر٣٪ فى الانتخابات التشريعية عام ١٩٧٣ ، و ٣٣ر٣٪ عام ١٩٧٨ ، ولكن مرشحة الحزب لرئاسة الجمهورية الفرنسية عام ١٩٨١ (السيدة /موجيت بوشارد) لم تنجح فى الحصول الا على ١٠ر١٪ من مجموع الأصوت المدلى بها [٣٧٦] وهو ما دعا الحزب الى الانضمام فى الدور

---

(٣٧٦) وربما تاثر الحزب فى هذا الصدد ، بانسحاب سكرتيره العام السيد/ميشال روكار وانضمامه الى الحزب الاشتراكى وقد تم اختيار السيدة/بوشاردو سكرتيرا عاما للحزب عام ١٩٧٩ ·

الثانى لمرشح اليسار ، مع مطالبته بالقيام بثلاثة اصلاحات عاجلة (٣٧٧) والى جانب الحزب الاشتراكى الوحد ، فهنـاك مجموعات أخـرى تمثل اليسار المتطرف أهمهـا : الكفـاح العمـالى Lutte ouvrière (ذات الاتجـاه التروتسكى) وتعتنق مبدأ (الثورة المستمرة) ويبلغ عـدد أعضائها ما بين ٥و١٠ آلاف عضو وقـد قدمت هـذه المجموعة ، عام ١٩٧٤ ، السيدة أرليت لاجوييى Allette laguiller كمرشحة لرئاسة الجمهورية الفرنسية فحصلت آنذاك على ٢ر٣٣٪ من مجموع الأصوات المدلى بها ، وأعيد ترشيحها فى انتخابات ١٩٨١ ، فحصلت على ٢٠٪ ·

وهناك أيضا « جمعيـة الشيوعيين الثورين (la ligue des communistes révolusionnaires » بقيادة آلن كريفن A. Krivine الذى تقدم لانتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ فحصل على ٣٦ر٠٪ فقط ، ويبلغ عدد أعضاء هذا التجمع حوالى ٥ آلاف عضو ، معظمهم من الطلبة الجامعيين ·

والى جانب هذه الجماعات ، يوجد عدد آخر من الجمعيات اليسـارية المتطرفة ـ التى تمارس نشاطها أسـاسـا فى أوساط الطلاب ـ والشباب من العمال المهاجرين ، ويعتمـد أسـلوب هـذه الجماعات أسـاسـا على اثارة الاضـطرابات والتظاهر فى الطريق العـام ولا تتمتع بأى تمثيل برلمـانى ، ولكنها بقـدرتها على اثارة الاضطرابات ، قـد تلفت نظر رجال السياسـة الفرنسـيين الى بعض القضـايا ، التى لا تصـل اليهم ، عن الطـريق الشرعى (٣٧٨) ·

ثانيا ـ اليمين المتطرف (٣٧٩) L'extrême droite

كانت أهم تجمعات اليمين المتطرف هى « النظام الجديد (Ordre Nouveau) الذى أنشىء عام ١٩٦٩ ولكنـه سرعان ما حـل بأمر من

---

(٣٧٧) وتتلخص هـذه الاصلاحات فى :

ـ تعـديل النظام الانتخابى والأخـذ بالتمثيل النسبى ·

ـ منح تقسيمات الحكم المحلى سلطات فعلية ·

ـ خفض عـدد ساعات العمل الى ٣٥ ساعة اسبوعيا ·

(376) Le Monde, dossiers et documents; op, cit, note 336, p. 49.
Le Monde 3 Avril 1979.

الحكومة أثر الاشتباكات الدامية التى وقعت فى باريس فى ٢١ يونيو ١٩٧٣ ولكن سرعان ما حل محله ، تجمع يمينى متطرف جديد تحت اسم « الجبهة الوطنية Le Front national (١٥ أكتوبر ١٩٧٢) » ضمت هذه الجبهة أغلب أعضاء التجمع المنحل برئاسة السيد/لوبن Le Pen ، ولكن البقية الباقية من أعضاء التجمع القديم ، أقاموا حزبا منافسا تحت اسم « حزب القوى الجديدة Partis des forces nouvelles) » فى ١١ نوفمبر ١٩٧٤ ، والى جانب هذه الأحزاب يوجد عدد آخر من أحزاب اليمين المتطرف غير أنه من الصعب معرفة عدد أعضاء هذه التجمعات على وجه الدقة أو نسبة الأصوات التى يحصلون عليها فى الانتخابات التشريعية ، ولكنهم متجمعين لم ينجحوا عام ١٩٧٣ فى الحصول على أكثر من ٢ر٧٩٪ من الأصوات فى الدور الأول و ٦٥ر٠٪ فى الدور الثانى ، كما أن مرشحيهم للرئاسة لم يستطيعوا فى كل الأحوال أن يتجاوزا نسبة الـ ١٪ : فالسيد/لوبن حصل فى الدور الأول لانتخابات الرئاسة عام ١٩٧٤ على ٧٤ر٠٪ ، والسيد/رونوفان Renouvin (مثل الحركة الفرنسية الجديدة) حصل على ١٧ر٠٪ ولم يتقدم أى مرشح منهم لانتخابات الرئاسة عام ١٩٨١ ٠

وتبدو نتائج اليمين المتطرف الفرنسى ، منطقية اذا لاحظنا أنه لا يستند الى أى تأييد شعبى ولا يعمل وفقا لبرنامج معين ، بل ويعيبه أنه ذا طابع عنصرى مقيت ، يقوده دائما للتحامل على العمال المهاجرين (٣٨١) ٠

وانظر ايضا :

François Duprat : les mouvements d'extrême droite en France depuis 1944 ed Albatros, Paris 1972.

René Chinoux : l'extrême droite sous la V République L. G. D. J.. Paris 1974.

(٣٨٠) منها مثلا الاتحاد الجمهورى للحرية والتقدم والملكيين Les royalistes) ... الخ ٠

l'a lli suce Républicaine pour les libertés et le progrès.
lialliance républicaine indépendante et libérale

(٣٨١) انظر فى ذلك احداث ٢١ يونيو ١٩٧٣ ، وخاصة فى مجلة الـ ... فى ١٩٧٣/٦/٢٣ الى ١٩٧٣/٦/٣٠ ٠

(جـ) أسباب النظام الحزبى الفرنسى (٣٨٠) :

يقوم النظام الحزبى الفرنسى على أساس تعدد الأحزاب ، وتجمعها داخل كتلتين « متصارعتين » وتلك هى السمة المميزة لهذا النظام ، كما سبق أن رأيناها ٠

ويثور الآن التساؤل ، عن الأسباب التى أدت بالنظام الفرنسى الى هذا الوضع ، وللاجابة على هذا التساؤل ، سارع أنصار نظرية الربط بين النظام الانتخابى والنظام الحزبى الى تأكيد نظريتهم بمناسبة النظام الحزبى الفرنسى ولكننا ، كما سبق أن قلنا بالنسبة للنظم الحزبية الأخرى ـ لا نعتقد أن القوانين الانتخابية » وحدها يمكنها أن تبرز نظاما حزبيا ، بل بالنسبة لفرنسا ، يبدو أن النظام الانتخابى قليل الأهمية كعامل من العوامل المؤثرة فى النظام الحزبى ٠ لذلك يحسن البحث عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى فرنسا ، التى أثرت فى النظام الحزبى ، وآلت الى ما هو عليه الآن ٠ كما ينبغى فى هذا العرض أيضا ألا نغفل النظام السياسى الفرنسى ذاته ، وعلى الأخص المؤسسات الدستورية التى أقامها دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية ٠ ونتناول كل هذه الموضوعات بشىء من التفصيل ٠

١ ـ النظام الانتخابى الفرنسى وأثره على نظام الأحزاب :

يذهب بعض الكتاب ، الى القول ، بأن السبب وراء النظام الحزبى الفرنسى هو النظام الانتخابى (٣٨١) فنظرا لأن الانتخابات التشريعية تقوم على أساس الانتخاب الفردى بالأغلبية على دورتين ، فقد أدى ذلك الى اتجاه الأحزاب الفرنسية للتكتل خلال الدور الثانى فى كتلتين : كتلة اليمين وكتلة

---

(380) Borella, op, cit, note 306; pp, 49 et ss.
Lipson, op cit, Note 62, p.p 171 et s.s.
Quermonne, op, cit, Note 306, pp. 411 - 412.
Guillaume Baccot, op, cit, note 306; pp. 21 et ss.

(381) Leclercq : op, cit, note 306; pp, 272 et 273.
U. M. Cotteret et C. EMERI, op, cit, note 277; pp. 48 et ss.
Charlot, op, cit, note 24; pp. 225 et ss.

اليسار ووفقا لهذه النظرية ، فان الانتخاب الفردى بالأغلبية على دور واحد ، تشجع نظام « الحزبين » بينما الانتخاب الفردى على دورتين يقف بين « الانتخاب الفردى على دور واحد والتمثيل النسبى » بمعنى أنه يشجع على تعدد الأحزاب ابان الدور الأول وكل منها يحدوه الأمل فى الفوز ، فما أن تنتهى معركة الدور الأول (القائمة على التعدد) حتى تسارع الأحزاب الى التجمع فى كتلة مع الأحزاب المتقاربة معها سياسيا ، من أجل انتزاع النصر من الكتلة المضادة ، ومما ساعد على تفتت الأحزاب وتعددها ابان الدور الأول أن القانون يسمح للمرشح بدخول ، الدور الثانى متى حصل على ١٠٪ من أصوات الناخبين (وقد ارتفعت هذه النسبة الى ١٢,٥٠٪ عام ١٩٧٦) ٠

ويؤكد أصحاب هذه النظرية رأيهم ، بالاستناد الى طريقة انتخاب رئيس الجمهورية منذ عام ١٩٦٢ ، فهنا أيضا يقوم الاختيار على أساس الانتخاب الفردى بالأغلبية على دورتين ٠ ولكن يشترط لنجاح أحد المرشحين حصوله على الأغلبية المطلقة ، فاذا لم ينجح أحد فى ذلك ، أعيد الانتخاب فى المرة الثانية بين المرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات ٠ ولذلك يؤثر نظام الانتخاب الرئاسى فى النظام السياسى الفرنسى ككل ، وعلى الأخص فى تجميع الأحزاب السياسية فى تكتلين : فالأمل الذى يحدو كل حزب فى حمل مرشحه الى قصر الاليزيه ، فى الدورة الأولى ، سرعان ما يتبخر أمام النتائج، ويصبح على كل حزب لم يصل مرشحه للدورة الثانية أن يختار أحد « المرشحين » وغالبا ما يكونان ممثلين لاتجاهات سياسية متعارضة ، ويترتب على الاختيار أن تنقسم الأحزاب ، تبعا لذلك الى فريقين ٠

هذه النظرية ، وان كادت تبدو للوهلة الأولى ، منطقية ، الا أنها لا تخلو من النقد : فبالنسبة للنظام الانتخابى ، يمكن للمراقب أن يلاحظ أن الأحزاب هى التى تختار النظام الانتخابى ، بل ان التاريخ الفرنسى يؤكد لنا ، أن الفرنسيين قد دأبوا من وقت لآخر على تغيير النظام الانتخابى وقد فعلوا ذلك كل انتخابين أو ثلاثة فى الفترة من ١٩٢٠ الى ١٩٥٨ [٣٨٤] ولكن ذلك لم يؤثر على النظام الحزبى ولم يغيره فقد تزداد

---

(٣٨٤) وها هم الفرنسيون يدعون مرة أخرى الى تغيير نظامهم الانتخابى والأخذ بنظام التمثيل النسبى ، التى كان اليسار الفرنسى ينادى به حتى تتحقق العدالة بين عدد الأصوات التى يحصل عليها كل حزب والمقاعد التى يشغلها فى الجمعية التشريعية وقد تعالت الأصوات مطالبة بتحقيق ذلك ، اثر انتخاب الرئيس ميتران ٠

قوة حزب من الأحزاب أو يضعف ، غير أن ذلك لا يؤثر مطلقا فى أسس نظام تعدد الأحزاب ، ولذلك يمكن القول دون تردد أن للنظام الانتخابى نفسه كائن يتغير بتغير علاقات القوى بين الأحزاب المختلفة ولكنه لم يكن هو العامل الحاسم فى تغير النظام الحزبى (٣٨٥) .

أما القول ، بأن انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر على دورتين هو السبب فى النظام الحزبى الفرنسى ، فهو بدوره قول خاطىء ، فهذا النظام لم يكن سببا فى نشأة نظام « الكتلتين » فى فرنسا ، ولا يمكن أن يكون سببا فى بقاء هاتين الكتلتين .

وتفصيل ذلك ، أنه رغم تشابه نظامى الانتخاب « التشريعى والرئاسي » فان أثر الانتخابات الرئاسية فى قيام « الكتلتين الحزبيتين » تبدو أقل كثيرا من أثر الانتخابات التشريعية فى هذا المجال : فالانتخابات الرئاسية ، لا تترك أى مجال لاتفاق الأحزاب على الدور الثانى ، حيث لا يمكن مثلا الاتفاق على تنازل مرشح حزب لصالح آخر ، فالقانون يتكفل بتحديد المرشحين اللذين يتقابلان فى الدور الثانى (المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات فى الدور الأول) وليس هناك أى « تنازل » يمكن أن يقدمه أحد الأحزاب للآخر فى هذا الصدد ، فلا يمكن للحزب الذى نجح مرشحه للرئاسة أن يتنازل بالمقابل لحزب آخر عن دائرة معينة فى مقابل تأييد هذا الحزب الأخير للمرشح الأول . فانتخابات الرئاسة ليست فيها « دوائر » . أضف الى ذلك فى النهاية أن اختيار مرشح أحد الأحزاب لرئاسة الجمهورية، بدلا من أن يضفى على الأحزاب التى ساندته ، طابع المساواة ، سيؤدى على العكس ، الى شعور حزب « الرئيس » بمكانته وتفوقه ، وعلى الأحزاب الأخرى أن تتحمل تبعات هذه « الزعامة » .

كل هذه العوامل (٣٨٦) ، من شأنها أن تؤدى للتباعد بين الأحزاب ، أكثر مما تؤدى الى تكتلها ، بل أكثر من ذلك ، فان الانتخابات الرئاسية

[Le Monée, dossiers et éocuments, No. 336; p. 49 et p. 132.

(383) Lipson, op, cit, note 62; p. 174.

لا تؤدى دائما الى الاحتفاظ بنظام « التكتلتين فى ظل تعدد الأحزاب » قد تؤدى الانتخابات الرئاسية الى تأكيد « تحالف سابق عليها » كما كان الحال عام ١٩٧٤ ، حين أدت الوفاة المفاجئة لجورج بومبيدو ، وعدم استعداد الأحزاب لتلك الانتخابات بوقت كاف ، الى الاحتفاظ بتكتلاتها السابقة ، التى أبرمت من أجل الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٢ ، ولكن الانتخابات الرئاسية قد تؤدى على العكس ، الى وضع نهاية لتلك « التكتلات » فالأمر يتوقف فى النهاية على « الانتماء الحزبى » لكل من المرشحين ، ولعل ما حدث فى انتخابات ١٩٨١ الأخيرة ، لدليل على مدى ما أصاب « التكتل الحاكم » من انقسام بسبب الانتخابات الرئاسية أولا ، ثم بسبب هزيمة هذا التكتل فى الانتخابات ثانيا •

ولذلك ، يضطر المرء الى البحث عن تفسيرات أخرى للنظام الحزبى الفرنسى ، تفسيرات مستمدة من تركيب المجتمع الفرنسى ، وظروفه الاقتصادية والسياسية •

٢ ــ العوامل الاقتصادية والاجتماعية واثرها على نظام الأحزاب الفرنسى(٣٨٧)

فى محاولة ، لشرح النظام الحزبى الفرنسى ، يقرر ليبسلى ليبسون ، أن من العوامل التى يتعين الالتفات اليها فى هذا الصدد ، عاملا تاريخيا « يتعلق بالزمن وتسلسل الأحداث » من الأمور الفريدة فى نوعها بالنسبة لكل شعب من الشعوب • فالثورة الفرنسية بدأت متأخرة (١٥٠ عاما بعد الثورة الانجليزية مثلا) ولكنها تطورت بعد وقوعها الى ثورة أكثر عمقا ، وتميزت بالتغيير المقترح بالعنف ، وشمل هذا التغيير كل نواحى الحياة : الكنيسة والطبقة الوسطى والعمال والمبادىء السياسية والبنيان الدستورى ووجدت فرنسا التى تأثرت أصولها وجذورها بهذه العاصفة أن من الصعب ايجاد الاستقرار بعد ذلك •• وما يميز الثورة الفرنسية فى الواقع عن ثورتى انجلترا وأمريكا هو أن ما بدأ فى فرنسا سنة ١٧٨٩ لم ينته أبدا (•••••)

Lopson, op cit, note 62; pp, 175 et ss.
G. Baccot : op, cit, note 306; p. 32.
Borolla, op cit, note 306; pp, 65 et ss.

ويعكس نظام تعدد الأحزاب عادات شعب متطرف فى فرديته ، أما تكتلاته فهى كطبقات الصخور عبارة عن ترسبات لمشكلات معينة وفترات معينة ومبادىء معينة » (٣٨) والواقع أن المرحلة التى بدأت فى ١٩٥٨ ، كانت أحد فصول التغير الدائب الذى عرفته فرنسا ؛ على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى ، وكان لابد أن يترك هذا التغيير أثره على الأوضاع السياسية عموما ، وعلى الأحزاب بصفة خاصة •

أولا – التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى فرنسا فى ظل الجمهورية الخامسة على الصعيد الاقتصادى :

يعتبر عام ١٩٥٨ فى فرنسا ، تاريخا ذا أهمية على الصعيد الاقتصادى فهو تاريخ انضمام فرنسا للسوق الأوربية المشتركة وانضمامها لمعاهدة روما • فمنذ هذا التاريخ ، بدأ الاقتصاد الفرنسى يأخذ مسارا رأسماليا متطورا : فالأفكار القديمة القائمة على تنظيم الاقتصاد تنظيما مختلطا ، بحيث يوزع النشاط الاقتصادى بين القطاعين العام والخاص تحت اشراف الدولة فى ظل نظام « تخطيط حكومى » أي هذه الأفكار ستترك جانبا ، وسيخضع الاقتصاد الفرنسى الى متطلبات « الاقتصاد الرأسمالى الحر » وما تمليه قواعد المنافسة الدولية ، وسيصبح المثال الأمريكى هو النموذج الاقتصادى المقبول من طرف الحكام ، والمسؤولين ورجال الأعمال وسيترتب على ذلك أن « النمو الاقتصادى » بعد أن كان مجرد أمل سيصبح حقيقة ملموسة : فمن ١٩٥٨ الى ١٩٧٣ كان معدل النمو فى فرنسا بنسبة ٥٫٨٪ ، بحيث جاءت فى هذا المجال فى المرتبة الثانية بعد اليابان وقبل ايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة ، أما معدل الاستثمار فكان ٨٪ سنويا ، وهو من أعلى معدلات الاستثمار فى العالم •

وقد ارتبط هذا النمو الاقتصادى بظاهرة أخرى ، هى « الاتجاه نحو تركز الثروات الصناعية والتجارية والاقتصادية » فى مشروعات كبرى ، واختفاء وحدات « الانتاج » الصغيرة : فعدد الاستغلالات الزراعية فى فرنسا تناقص فى الفترة من ١٩٥٧ – ١٩٧٠ من ٠٠٠ ، ٢٫٢٦٧ الى ٠٠٠ ، ١٫٥٨٨

Lipson, op, cit, note 82; p, 178.

وبينما كان عدد المشروعات الصناعية المندمجة عام ١٩٥٩ ، ٩٣١ مشروعا ، بلغ هذا الرقم ٢٢٤٠ عام ١٩٦٨ ، وفى عام ١٩٦٩ بلغت نسبة المصانع التى تحقق ٣ر٦١٪ من رقم الأعمال الصناعيــة فى فرنســا ٨٦ر٠٪ فقط من مجموع المصانع (٣٨٦) ٠

وأخيرا ، نجـد أن الخاصة الثالثة التى اتصف بها الاقتصاد الفرنسى وهــو أنه أصبح اقتصـاداحرا يقــوم على المنافسة فى السوق العالمية ، ففى خــلال ١٠ ســنوات (١٩٥٩ – ١٩٦٩) زادت الصــادرات الفرنسية بمعدل ٥ر٨٪ ســنويا وزادت الواردات بمعـدل ١٠٪ ٠

وهكذا اتصف الاقتصــاد الفرنسى ، خــلال الجمهورية الخامسة ، بالنمو والتركز وارتباطه المستمر بالســوق العالمى والنظام الرأسمالى ، وترتب على ذلك أن تحــول المجتمع الفرنسى الى مجتمع « انتاجى » بمــا ينبنى على ذلك من تحــولات اجتماعية عامة ٠

على الصعيد الاجتمــاعى :

فى عــام ١٩٥٨ ، كان تعــداد الشعب الفرنسى ٤٤ مليون نســمة ، وبلــغ تعــدادهم ٥٢ مليــون عــام ١٩٧٣ ، ولكن نســبة زيادة الأيدى « المنتجــة » كانت أضعف خــلال هذه الفترة فمن ١٠ ، ١٩ مليون من الأيدى العــاملة عــام ١٩٥٤ ، بلغ هــذا الرقم ٤ ، ٢٠ مليون عــام ١٩٦٨ ، ولكن ما يلفت النظر خــلال هــذه الفترة هو التحول فى التركيب الاجتمــاعى لهــذه الأيدى المنتجة ، فبالنسبة للقطــاع الزراعى والصــيد انخفضت نسبة العاملين به فى الفترة من ١٩٥٧ الى ١٩٦٨ ، من ٢٨٪ من مجمــوع العاملين فى فرنســا ، الى ٧ر١٥٪ فقط ٠ أما القطــاع الصناعى والبناء فقد ارتفع فى نفس الفترة من ٣٧٪ الى ٧ر٤٤٪ وهكــذا يبدو أن فرنســا «الزراعية » بدأت تختفى شيئا فشيئا ، بينما أخذت المــدن تتســع بشكل ملحوظ ، ومعهــا سكان المدن ، بحيث تقرر الاحصــائيات أن عدد ســكان المدن سـيصبح ٧٥٪ من الفرنسيين عام ١٩٨٥ مقابل ٦٢٪ فقط فى عام ١٩٥٤ ٠

---

(387) (VI Plan 1971 — 1975) T. I.; p. 13.
Rapport annexe à la loi u 15 Juillet 1971.

ويلاحظ ، أن عدد « المأجورين » يتزايد فى فرنسا بصفة مستمرة فمن ١٩٦٢ الى ١٩٦٨ تزايد عدد المأجورين « غير الزراعيين » بأكثر من ١٦٪ وتبدو الزيادة بصفة خاصة بين صفوف العمال الذين بلغت نسبتهم عام ١٩٧٤ ٣٨ ٪ من الأيدى المنتجة ٠ وتبلغ نسبة العمال ٧٩ ٪ من مجموع « الاجراء الصناعيين » بينما يشكل الموظفون ٨ر٩٪ والكوادر العليا والمتوسطة ٣ر١١٪ ٠

أما الأيدى العاملة الزراعية فتبلغ نسبتها ٩ر١٤٪ من مجموع الايدى المنتجة وهى نفس نسبة الموظفين تقريبا (٨ر١٤٪) الذين يزداد عددهم باستمرار ٪ خاصة فى قطاع الخدمات ٠ كذلك فان الكوادر المتوسطة تزداد باطراد (من ٨ر٧٪ من مجموع الايدى المنتجة عام ١٩٦٢ الى ٩ر٩٪ عام ١٩٦٨) بينما نجد أن « أصحاب الاعمال » سواء فى القطاع الصناعى أو التجارى ، فى انخفاض مستمر نتيجة لأزمة المشروعات الصغيرة الناجمة عن التركز ٠

ولا تختلف فرنسا ، فى جوانب هذا التطور ، عن البلاد الرأسمالية المتقدمة ولكنها تتميز عنهم بالفوارق الصارخة فى الدخول بين الطبقات الفقيرة والطبقات (٣٩٠) الغنية ٠

ومن ناحية الديانة ، يتميز الشعب الفرنسى بأنه فى أغلبيته يتبع المذهب الكاثوليكى ، مع وجود بعض الأقليات الدينية (٣ الى ٤٪ فقط من الشعب الفرنسى) ويواظب حوالى ٢٥٪ على ممارسة العبادات (خاصة ارتياد الكنيسة يوم الأحد) بينما يحرص ٨٠٪ منهم على الالتزام بالتعاليم والاجراءات الدينية فى المناسبات الكبرى (الزواج ، تعميد الاطفال عند الميلاد والصلاة على الموتى) ٠

---

(٣٩٠) راجع من هذا القصد :

Nabila Kamel, op, cit, note 332.
Borella, op, cit, note 306; p, 71.

وانظر ايضا :

Jacques Lecaillon : l'in ég alité des revenus - cujas — Paris 1970.

ومن الناحية الثقافية والايدلوجية ، يمكن القول ، أن الشعب الفرنسى، يخضع شيئا فشيئا لنموذج موحد من الثقافة Le conformisme culturel وذلك نتيجة لأزمة الصحافة فى فرنسا ، وما يترتب عليها من اختفاء الجرائد اليومية وجرائد الاحزاب ففى باريس مثلا ، كان هناك ٣٢ جريدة يومية عام ١٩٤٥ ، ١٤ عام ١٩٥٤ ثم هبط العدد الى ٩ فقط عام ١٩٧٢ ٠ ذلك أن الجرائد الكبرى تستمد معظم دخلها من الاعلانات والدعاية ٠ فنجد مثلا أن نسبة الدخول المتحصلة من الدعاية تبلغ ٤٫٥٪ بالنسبة لجريدة (الحزب الشيوعى) و ٨٠٪ لجريدة الفيجارو (يمينية) و٦٣٪ بالنسبة لجريدة Le Monde ٠

وقد ساعد على خضوع الفرنسيين لأنموذج موحد من الثقافة والمعلومات ، التطور الهائل للتلفزيون ، ففى عام ١٩٦٠ كان الفرنسيين يملكون ١٫٣٦٠٫٠٠٠ جهاز تلفزيون فبلغ هذا العدد ١١٫٧٠٠٫٠٠٠ جهاز عام ١٩٧١ ٠

وهكذا يمكن القول فى النهاية ، أن فرنسا ، على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ، قد تحولت خلال الفترة الأخيرة الى بلد اقتصادى ، استطاع تطوير الخدمات فيه بشكل مطرد ، وان أغلبية الايدى المنتجة الفرنسية » صارت من « المأجورين » مع تطور نسبى هائل ومستمر للطبقة العاملة فى الصناعة وان فرنسا تشكو من التفاوت الصارخ فى الدخول بين الطبقات المختلفة ، ويخضع معظم شعبها لنوع موحد من الثقافة والمعلومات (٣١) ٠

فما أثر هذه التحولات ، على النظام السياسى ككل ، وعلى النظام الحزبى بصفة خاصة ٠

ثانيا ــ أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية على النظام الحزبى :

يعتبر أثر التحولات الاقتصادية و لاجتماعية على النظام الحزبى ، من الموضوعات التى تثير جدلا لا ينتهى بين الكتاب ، ويبدو ، فى كثير من الأحيان

Borella, op, cit, note 300; pp, 72 - 73.

أن الربط بين القوى السياسية والصراع الاجتماعي ، يبدو مسألة صعبة ، قد لا تعطى دائما الاجابة الواضحة لكل التساؤلات : فيمكن للمرء مثلا أن يتساءل لماذا ، رغم تشابه التركيب الاجتماعي للشعوب الصناعية المتقدمة • نجد أن الحزب الشيوعي الايطالي ، أو الفرنسي ، متمتعان بمكانة قوية في الحياة السياسية ، بينما الحزب الشيوعي في انجلترا يشكو من الضعف ولا يلعب أي دور •

وبالنسبة لفرنسا ، فان تحليل الأحزاب تبعا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يبدو كذلك أمرا صعبا : فالتسليم بأثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا ، كان يقتضي تطور النظام الحزبي فيها بشكل يساعد على تدعيم الأحزاب الممثلة لصالح الطبقة العاملة والمأجورين بصفة عامة ، أي الأحزاب اليسارية ، ولكن الملاحظ أنه منذ تطور البنيان الاجتماعي والاقتصادي لفرنسا ، على النحو السابق بيانه حدث العكس تماما،فباستعراض نتائج الانتخابات التشريعية والرئاسية (٣٩٢) يمكننا ، دون عناء أن نتبين أن « اليسار الفرنسي والحزب الشيوعي » ليسا وحدهما الممثلين للطبقة العاملة وأن « الحزب الديجولي والأغلبية الحاكمة بما فيها الوسط لا تحتكر تمثيل الطبقة البورجوازية » • (أنظر جدول رقم ٦) فهل يعني ذلك أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية ، لا أثر لها على نظام الأحزاب في فرنسا ؟ ان الاجابة بالطبع هي بالنفي ، فالتطورات الاقتصادية والاجتماعية لابد أن يكون لها تأثيرها • ولكن بالنسبة لنظام الأحزاب الفرنسي ، نجد أن هذا التأثير اتخذ طابعا خاصا ، فالتكتلات الحزبية الفرنسية قامت حول فكرة « صراع الطبقات » ولكن العجيب أنها لم تنقسم تبعا « للطبقات التي تمثلها » انما انقسمت هذه الأحزاب في تكتلها ، بحسب موقفها من فكرة صراع الطبقات ذاتها الى قسمين : قسم منها « الأغلبية الحاكمة والوسط » يرفض فكرة « حزب الطبقة » بالنسبة لهم وللأحزاب الأخرى • فهم يعتقدون أنه من « السفسطة » الكلام عن « تمثيل مصالح طبقة معينة بواسطة أحد الأحزاب » وفي الجانب الآخر نجد الأحزاب اليسارية التي تؤسس وجودها ، ووجود الأحزاب الأخرى على فكرة « صراع الطبقات » لقد أدرك الفريق الأول من

---

(٣٩٢) راجع ما سبق ص ٢٦٩ وما بعدها •

الأحزاب ، أنه فى ظل الديمقراطية الليبرالية ، ومع تقرير حق الاقتراع العام ، لا يكفى أن يكون الحزب ممثلا « لطبقة واحدة » أيا كانت أهمية هذه الطبقة ، ولكن الأمر يتطلب الحصول على أصوات « الطبقات الشعبية » كذلك • بينما ظل الفريق الثانى « حبيس المواقف الأيديولوجية » ، فتصور أن الهدف الذى يسعى اليه ، يقتضى أن يكون ممثلا للطبقة التى يدافع عن مصالحها فى ظل تطور اقتصادى واجتماعى أصبح يفرض « الصراع » الاجتماعى • ولكن تعدد الأحزاب الداخلة فى كل تكتل ، يدل بذاته ، أنه لا يمكن وضع قواعد جامدة وآلية تربط بين الأحزاب والطبقات (٣٩٣) •

وأيا كان الأمر ، فان تصور كل فريق للمسألة ، يقتضى بعض الايضاح :

ـ الأمة فوق الأحزاب والطبقات :

هذا هو الشعار الذى ترفعه الأغلبية الحاكمة والذى أتت به للاجابة على فكرة « صراع الطبقات » فبالنسبة لهم ، ترتفع المصلحة الوطنية على كل الخلافات اليومية والعارضة للطبقات الاجتماعية • ففى خلال الأزمات ، وخاصة الحروب يتضح جليا أن « فرنسا » فوق « الفرنسيين » • ومن هذا المنطلق ، يؤكدون أن « ديجول » وأنصاره هم أصحاب الحق فى حكم فرنسا ، لأنهم وحدهم الذين يتكلمون باسمها ، لذلك فمن المبادىء العامة ، ينزل الديجوليون الى حيز التطبيق ، فيسعون الى أن يكونوا « المعبرين عن رغبات الأمة فى مجموعها بما تضمه من طبقات مختلفة ومصالح متضاربة » فالحزب الديجولى اذ يرفض أن يكون حزب « الطبقة البورجوازية » يذهب الى حد أنه يرفض أن يوصف بأنه حزب ، فهو ممثل الشعب الفرنسى كله ، أو لم يقيم ديجول

---

(٣٩٣) ويوضح ليسلى ليبون ذلك بقوله انه نتيجة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية يجد المواطن نفسه مرتبطا بحزب معين فيما يتعلق بمشكلة معينة ، ومرتبطا بحزب آخر بالنسبة الى مشكلة اخرى ، وبحزب ثالث الى مشكلة تختلف عن المشكلتين السابقتين وهو ما يفسر تداخل « الطبقات » وتمثيل الأحزاب « المختلط » وان المؤيدين لحزب معين وان كانوا فى أغلبهم من فئة معينة (٥٠٪ مثلا من ناخبى الحزب الشيوعى من العمال) الا أن الحزب الواحد لا يقتصر تأييده ولا يحصل على أصواته من طبقة واحدة من الطبقات فحسب •

Lipson, op, cit, note 62; p. 177.
Borella, op, cit, note 306; pp. 74 - 83.

عند عودته للحكم لنظامه بمساندة « الاتحاد الوطنى من أجل الجمهورية » ، وأكد جاك شيراك هذا الاتجاه حين تجديد للحزب الديجولى تحت اسم « التجمع من أجل الجمهورية » لذلك ، يقال عن الحزب الديجولى أنه « حزب انتخابى Parti d'électeurs » فهو لا يعتمد فقط على « الطبقة العليا » ولا يستمد قوته من « الجماهير الشعبية » انما هو يسعى لاكتساب كل « هيئة الناخبين » فى مجموعها ويطلب منها الثقة والمساندة ، حتى تقوى الدولة فتعلو كلمة الأمة ، وتسمو الارادة الشعبية ويبدو أن الحزب الديجولى قد نجح الى حد ما فى تحقيق هذا الهدف ، حيث انه أكثر الأحزاب التى حقق التشابه بين التركيب الاجتماعى والمهنى لمؤيديه ، والتركيب الاجتماعى والمهنى للمجتمع الفرنسى ككل (راجع فى ذلك جدول رقم ٦) وفى داخل تكتل « الأغلبية » نجد أحزاب الوسط والراديكاليين ، الذين يرفضون بدورهم فكرة « حزب الطبقة » ويساندون النظام السياسى الفرنسى ، ويرفضون تحليله طبقا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فهذا التحليل « غريب » عن أسلوب تفكيرهم • فكل ما يوجهونه من نقد للنظام هو ازدياد سلطات ومكانة رئيس الجمهورية ، وازدياد ضعف السلطة التشريعية فى مواجهة السلطة التنفيذية ، واحتكار الديجوليين للحكم ، ذلك أن « الوسط الفرنسى » ممثل « البورجوازية الصغيرة » ، كان هو بنفسه ضحية تركيز السلطات » وسيطرة الأغلبية على الحياة السياسية ، وهو يشبه فى ذلك الطبقة التى يمثلها التى كانت ضحية التركز الاقتصادى • فهذا التركز الاقتصادى والسياسى ، هو ما تنتقده مجموعة الأحزاب ، أحزاب « المعارضة » التى تصر على ارجاع الخلاف بينها وبين المجموعة الحاكمة الى فكرة صراع الطبقات •

الدولة : جهاز بين أيدى الطبقة الرأسمالية لتحقيق مصالحها " هذا هو الشعار الذى ترفعه أحزاب اليسار ، فى مواجهة شعار « الأمة فوق الجميع » الذى تستخدمه الأغلبية • فالحزب الشيوعى الفرنسى ، منذ مؤتمره الخامس عشر (يونيو ١٩٥٩) يصف نظام الجمهورية الخامسة ، بأنه « النظام الذى يخدم مصالح الاحتكارات الكبرى Le pouvoir des monopoles

ويرى الحزب أن مثل هذا النظام يؤدى بالضرورة الى زيادة المعاناة فى صفوف الطبقات الشعبية والعاملة وهو ما يتعارض » مع مصالح الأمة « التى يدعى « الديجوليون » الدفاع عنها • لذلك يرى الحزب أن الحركة تقتضى تجميع

كل القوى الشعبية والعمالية المضارة من سياسة الاحتكارات ، لمقاومة هذا النظام الرأسمالى الاحتكارى وأن المعركة تتلخص فى النهاية ، فى معركة طبقية من جانب الطبقات المستغلة وفى مواجهة الطبقات التى تستغلها (٣٩٤) ٠

هذه النظرية ، التى يتبناها الحزب الشيوعى الفرنسى ، تقترب من تلك التى تأخذ بها أحزاب اليسار المتطرف ، وعلى الأخص الحزب الاشتراكى الموحد ، الذى يضيف لهذا التحليل ، أن مؤسسات الجمهورية الخامسة ، ليست فقط ، خاضعة لمصالح الاحتكارات الكبرى ولكنها بالاضافة لذلك ، عملت على تدعيم سلطة رئيس الدولة حتى يتمكن من الفصل فى الخلافات الداخلية التى تثور فى داخل الطبقة البورجوازية ٠ أما البرلمان ، فهو مجرد واجهة تدعى أنها تعبر عن ارادة الأمة بينما هى لا تفعل أكثر من اتخاذ القرارات من جانب ممثلى الرأسمالية والتكنوقراط Les technocrates تلك القرار التى لا تعدو أن تكون تقنينا لوسائل الدفاع عن مصالح الطبقة الحاكمة ٠

لذلك ، فان الحزب الاشتراكى الموحد ، يدعو الى تجميع « الطبقة المضارة » من هذا التطور ، خارج المؤسسات التى أقامتها البورجوازية ، فهذه الأخيرة لا يمكنها أن تتخذ قرارات فاصلة فى القضايا الكبرى ، ولا يمكنها أن تحقق التوازن بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية (٣٩٥) ٠

وهكذا ، نرى أن هذا الفريق الثانى ، يؤكد أن مؤسسات الجمهورية الخامسة ، هى من العوامل التى أكدت الانقسام بين الطبقات (الذى كان قائما بالطبع قبلها) ولكنه ساعد على تبلور هذا الانقسام وانعكاسه على نظام الأحزاب ٠ فالى أى حد يصدق هذا القول ؟

---

(٣٩٤) انظر فى نظرية الحزب الشيوعى الفرنسى فى هذا الصدد :
La capitalisme monopoliste d'Etat.
Ouvrage collectif. Editions sociales, Paris 1971.
(393) Borella, op, cit, note 306; pp, 88 - 90.

(٣٩٤) المصدر :

جـدول رقم ٦

التركيب المنهجي والاجتماعي لناخبي الأحزاب السياسية في فرنسا الانتخابات التشريعية لعام ١٩٧٣ (٣٩٤٠)

التقسيم الاجتماعي للناخبين (بمعدل ١٠٠٪)	الهيئة الناخبة مجتمعة	الحزب الشيوعي الفرنسي	اتحاد اليسار الاشتراكي الديمقراطي (١)	حركة الاصلاح (٢)	الأغلبية الحاكمة (٣)
اولا ـ الجنس :					
الذكور	٤٨	٥٨	٤٩	٥٧	٤٣
النساء	٥٢	٤٢	٥١	٤٣	٥٧
ثانيا ـ السن :					
من ١٠ الى ٣٠ سنة	٢٩	٣٤	٢٩	٣٠	٢٥
من ٢٥ الى ٤٩ سنة	٢٩	٣٦	٣٢	٣٢	٢٨
من ٥٠ الى ٦٤ سنة	٢٢	٢٤	٢٦	٢١	٢٣
٦٥ سنة فاكثر	٢٠	١٦	١٣	١٧	٢٤
ثالثا ـ اماكن السكنى :					
القرى الزراعية	٣٠	١٤	٢٣	٢٥	٣٧
المدن اقل من ٢٠ الف ساكن	١٥	١٤	١٢	١٢	١٧
المدن من ٢٠ الى ١٠٠ الف ساكن	١٢	١٨	١٤	١٤	١٢
المدن اكثر من ١٠٠ الف ساكن	٢٥	٢٨	٣١	٢١	٢٢
باريس وضواحيها	١٧	٢٦	٢٠	١٨	١٢

تابع جدول رقم ٦

رابعا ـ مهنة رب العائلة :					
ـ مزارع	١٢	٢	١١	١٨	١٧
ـ صاحب مشروع تجارى صناعى	٩	٥	٦	١١	١٠
ـ الكوادر العليا والمهن الحرة	٦	٢	٩	٩	٧
ـ الموظفين والكوادر المتوسطة	١٧	١٥	٢٠	٣٢	١٥
ـ العمـــــال	٢٢	٥٢	٣٥	٢٠	٢٤
ـ بدون نشاط مهنى	٢٤	٢٤	١٩	٢٠	٢٧
خامسا ـ الديانة :					
كاثوليك يمارسون شعائر العبادة	١٧	١	٧	٢٣	٢٨
كاثوليك يمارسون الشعائر بصورة غير منظمة	٤٢	٢٨	٤٣	٤٣	٥٠
ديانات أخرى ـ بدون ديانة	٢٩	٤٧	٣٧	٢٥	١٧
كاثوليك لا يمارسون الشعائر	١٢	٢٤	١٣	٩	٥

(١) ويشمل الحزب الاشتراكى والراديكاليين اليساريين .

(٢) وتشمل : الوسط الديمقراطى والراديكاليين .

(٣) وتشمل : اتحـاد الجمهورين التقدميين (V. R. P.) واتحـاد الديمقراطيين من أجـل الجمهورية (V. D. R.) والجمهوريين المسـتقلين R. I. واتحـاد الديمقراطية والتقـدم . C. D.P.

(٣٩٤) Borella, op, cit, note 306, p. 82.

٣ ـ المؤسسات الدستورية الفرنسية وأثرها على نظام الأحزاب : (٣٩٥)

يرى أنصار هذا الرأى ، وهم كثيرون فى فرنسا ، أن النظام الحزبى الحالى هو المحصلة الطبيعية للمؤسسات الدستورية التى جاءت بها الجمهورية الخامسة (٣٩٦) .

فالأغلبية ممن اشتركوا فى وضع مؤسسات الجمهورية الخامسة ، كانوا يميلون الى خلق نظام حزبى ثنائى رغبة منهم فى التخلص من النظام الحزبى القديم ، القائم على التعدد ، والذى كان السبب فى عدم الاستقرار السياسى والحكومى لذلك ذهب البعض للمطالبة باقامة النظام الانتخابى بالأغلبية على دور واحد متاثرين فى ذلك بالنظام الانجليزى وما أدى اليه هذا النظام من استقرار سياسى لكن الأمر وقف عند « الاقتراح » ولم ير النور خوفا من أن يكون الحزب الشيوعى أكثر المستفيدين من هذا النظام . لذلك أعاد مؤسسو الجمهورية الخامسة نظام الانتخاب بالأغلبية على دورتين ، على أساس أن هذا النظام يساعد على تعدد الأحزاب فى الدور الأول ، ويجبرها على التكتل خلال الدور الثانى ، من خلال اتفاقات التنازل ، فينشأ بذلك نوع من « ثنائية التكتلات » وخاصة خلال الانتخابات . ولكن هذا النوع من « الثنائية » لم يكن ليضمن الاستقرار الحكومى وقد أثبتت ذلك تجارب الجمهورية الثالثة .

لذلك ، نظرا لعدم مقدرتهم على انشاء هذا النظام الحزبى « المزدوج » لجأ مؤسسو الجمهورية الخامسة الى تعويضه ببعض الاجراءات التى تهدف الى الحصول على مزايا هذا النظام وخاصة الاستقرار الحكومى ، ولكن بوسائل مختلفة . لذلك يمكن القول دون مبالغة أن معظم تعديلاتهم الدستورية كانت من أجل الحصول على الاستقرار الحكومى الذى يوفره النظام الحزبى « الثنائى » مع الاحتفاظ لفرنسا فى نفس الوقت بطابعها الديمقراطى القائم على تمثيل كافة الآراء والاتجاهات أى طابع التعدد

Borella, op, cit, note 306; pp. 50 et ss.
Quermonne, op, cit, note 306; pp. 412 et ss.

(396) G. Baccot, op, cit, note 306, pp. 24 et ss.

الحزبى ، ولتحقيق هذا الهدف ، لجأ انصار الجمهورية الخامسة : الى تأكيد سلطة الدولة فى الجمهورية الخامسة ، وهى لا يمكن أن تستند الا على القوى الحزبية فترتب على ذلك أن أصبحت الدولة « المحايدة » كما أراد لها انصار الجمهورية الخامسة من الناحية النظرية ، دولة « حزبية » من الناحية العملية .

أولا – تدعيم سلطة الدولة فى مواجهة الأحزاب فى الناحية الدستورية :

لتأكيد سلطة الدولة ، فى ظل نظام تعدد الاحزاب ، اتجه مؤسسوا الجمهورية الخامسة الى تضمين الدستور مجموعتين من الأحكام ، ترمى أولاهما الى تدعيم السلطة التنفيذية وتجنيبها ويلات « الصراعات الحزبية » أما الثانية فتهدف الى الافادة مما تؤدى اليه المجموعة الاولى من الاحكام ، من استقرار حكومى وتدعيم للسلطة التنفيذية ، ومد هذا الاستقرار الى المجال التشريعى رغم بقاء البرلمان الساحة الرئيسية « للمبارزات الحزبية» ففيما يتعلق بالمجموعة الأولى من الأحكام ، كانت نية مؤسسى الجمهورية الخامسة واضحة لا غموض فيها : اعطاء الدولة سلطة عليا ، ممثلة فى شخص رئيسها سلطة تسمو وتعلو على سلطات الأحزاب (٣٩٧) . وللتوصل الى هذه النتيجة تقرر انتخاب رئيس الجمهورية بالانتخاب (٧ سنوات) تجعله بعيدا عن « الصراعات الحزبية » ولكن « سمو » الرئيس على الأحزاب ، لا يتأتى فقط من انتخابه مباشرة من قبل الشعب ، بل ايضا من السلطات التى أعطاها اياه الدستور : فهو صاحب الحق فى اختيار رئيس الوزراء ويراقبه فى تكوينه لمجلس الوزراء .

حقا ، ان البرلمان مازال من حقه طرح الثقة بالحكومة واسقاطها ، ولكن مؤسسى الجمهورية الخامسة ، حاولوا قدر الامكان الحد من آثار سلطة البرلمان « حتى لا تؤدى الصراعات الحزبية فى داخله ، الى المساس باستقرار السلطة التنفيذية » .

حقا ، ان « رئيس الوزراء » اذا طرح الثقة بحكومته أمام البرلمان ، ولم يحصل على تأييد الأغلبية ، سقطت الحكومة ، ولكنه غير ملزم (حسب

---

(397) Léo Hamon : une république présidentielle (institution et vie politique de la France actuelle) tome 2 Bordas, Ptris 1977.

تفسير نص المـادة ٤٩ من الدستور) بطرح الثقة على البرلمـان . فاذا طرح « أمر الثقة » Motion de censure بناء على اقتراح الهيئة التشريعية ، فيلزم أن يحصل قرار اسقاط الحكومة على أغلبية أعضاء البرلمـان جميعا ، وليس المصوتين فحسب . بمعنى آخر أنه لا يحتسب ضد الحكومة الا من صوتوا ضدها بالفعل بمعنى أن الغائبين والمتنعين عن التصـويت يحسبون لصالح الحكومة ، أى يعتبرون وكأنهم قـد صوتوا لصالحها ·

ولكن المزايا التى تتمتع بهـا السلطة التنفيذية ، فى مواجهة السلطة التشريعية لا تقف عنـد هـذا الحـد ، بل تتعداه لتشمل أيضـا ما تتمتع به الحكومة من حق اصدار القوانين « بمرسوم » · وهنا نصل الى المجموعة الثانية من الاجراءات التى اتخذها مؤسسو الجمهورية الخامسة : فهؤلاء لم يكتفوا بابعاد السلطة التنفيذية عن مخاطر الصراعات الحزبية فى البرلمـان ؛ بل أرادوا بالاضـافة لذلك ، الافادة مما تؤدى اليـه المجمـوعة الأولى من الاجراءات من استقرار حكومى ، وتحقيق هـذا الاستقرار فى مجال « السلطة التشريعية » · لذلك انتهزوا فرصة تدعيم سـلطات الحكومة واستقلالهـا لتخليص « الوظيفة التشريعية » من مساوىء التعدد الحزبى وتقلباته : وفى هذا المجال لا نكتفى بالاشـارة الى سلطة الحكومة فى اصـدار قوانين بمرسوم بل أيضا الى ما يحتفظ به الدستور للحكومة من سلطة تشريعية واسعة ، تمكنهـا من توجيه اعمل البرلمانى (٣٩٨) وهناك أخيرا سلطة رئيس الجمهورية فى الفصل فى القضايا الهامة بالرجوع مباشرة الى الشعب عن طريق الاستفتاء · أو فى اتخاذ الاجراءات التى تفرضها الظروف الاستثنائية (نص المـادة ١٦ من الدستور) ·

وهكذا يتضح قصد مؤسسى الجمهورية الخامسة وهدفهم : سلطة تنفيذية قوية برأسـها رئيس الجمهورية ، الذى يسـمو على كل الأحزاب السياسية مع ترك « الهيئة التشريعية » لتصبح الساحة التى تتبارى فيها الاحزاب السياسية ، حتى تحقق هـذه الهيئـة ما ينبغى أن تتسم به من « تمثيل للرأى العـام بكل فئاته » ·

---

(398) J. luc Parodi : le rapporteutre le legislatif et l'executif sons la vol. Republique Prenes de la F.N.S. p No. 17 A. Colein Paris 1972. pp. 65 et ss.

هذه الصورة ، تترك ، للأحزاب دوراً ضئيلا فى تسيير الحياة السياسية لا يتجاوز الدور الذى حددته لهـا المـادة ٤ من الدستور « المساهمة فى توجيه الرأى العـام ابان الانتخابات Concourir à L'expression du suffrage اى تقديم المرشحين للناخبين واعداد البرامج الحزبية • هذا مع ملاحظة أن الأحزاب لا تستطيع أن تلعب هـذا الدور الموكل اليها بموجب نص المـادة ٤ من الدستور فى أهم الانتخابات ، الانتخابات الرئاسية ، الا على حساب نظام الأحزاب نفسه على اعتبار أن رئيس الجمهورية • لا ينتمى الى حزب معين ولا يمثل حزبا معينا لانه ممثل « الامة » وهو فوق الاحزاب جميعا[٣٩٩] •

وحتى اذا رجعنا الى المستوى البرلـمانى ، الا يؤدى نظام الجمهورية الخامسـة ، الى تجريد نظام الأحزاب من مضمونه : أليسـت النقـابات والتنظيمات المهنيـة هى « المفاوض الحقيقى » للسـلطات والممثلين الفعليين لصالح العبقات الاجتماعية التى تمثلها ؟ أليسـت المطـالب التى يتقدمون بهـا ، أكثر صدى من المواقف التى تتخذها الأحزاب فى ساحة البرلـمان ؟ الا يدل ذلك أن الحياة الحزبية لا تعدو أن تكون مجرد وهم ؟ وأن النظـام الحزبى ، بهذه الصورة ، فى فرنسـا ، قـد تجرد من كل معنى سـياسى ؟ العجيب ، أن الاجابة على هذا التساؤل ، جاءت بالتأكيد ، ولكن من جانب « اليمين » و « اليسار » فى آن واحد ، فاليسار يلجأ لاتهام النظام بتجريد الحياة السياسية من كل معنى حقيقى ، كوسيلة لتغطية فشله الدائم فى الوصول الى الحكم ، أما الأغلبية فتلجأ الى تجريد النظام الحزبى من كل معنى سياسى كوسيلة للتخلص من ضغوط الاحزاب المعارضة •

ثانيا : ولكن قوة الحكم وفاعليته تتوقف على نظام الاحزاب من النـاحية العملية •

ولكن ، لا ينبغى على المرء فى هذا الصدد أن يتمادى فى المبالغة ولا أن يقف عنـد « الأحكام الدستورية » النظرية ، للجمهورية الخامسة : لقـد أراد هؤلاء مقاومة مساوىء النظام الحزبى القديم ، ولكن ذلك لا يعنى بالضرورة

---

(٣٩٩) وقـد ادرك رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة جميعا هـذه الحقيقة ، فتقدموا للانتخابات بعيدا عن احزابهم ، باعتبارهم ممثلين للامة الفرنسية كـكل (ديجـول وبومبيدو وديستان وميتران) او على الأقـل لشريحة منهم غير محـددة حزبيا ، ولكنها تضم كافة الاتجاهات الشعبية و Duclos (الحزب الشيوعى) تقدم للانتخابات الرئاسية ، لا باعتباره ممثـلا للحزب ، ولكن باعتباره مرشح كل القـوى الديمقراطية والعمال و Rocard (الحزب الاشتراكى الموحـد) على انه ممثل كل الاتجاهات الاشتراكية ، وليس ممثلا لحزبه فحسب •

أنهم قد نجحوا فى ذلك • حقا أن الاجراءات التى سبق أن ذكرناها ساعدت الى حد كبير على الاستقرار الحكومى ؛ وعلى ضمان استقرار « الوظيفة التشريعية » كذلك ، ولكن هذه الاجراءات ، وحدها ، لا تكفى لضمان استقرار النظام السياسى بصرف النظر عن سلوك « الأحزاب المختلفة » فالواقع العملى يختلف عن الاحكام النظرية • ثانيا : ولكن قوة الحكم وفاعليته تتوقف على النظام الحزبى من الناحية العملية (٤٠٠) أن سمو رئيس الدولة والمركز القوى للحكومة فى مواجهة البرلمان ، لم يتحققا عملا فى فرنسا ، الا عن طريق « الأحزاب » أو بمعنى أدق ، عن طريق تكوين جبهة قوية والحفاظ عليها • فالنظام السياسى الفرنسى ، الذى تكون خلال الجمهورية الخامسة ، لا يقوم على قوى خفية بامكانها أن تفرق بين الناخب فى حالة اختياره لرئيس الدولة ، والناخب فى حالة اختياره للنواب ، بحيث يكون فى الحالة الاولى « صوت الامة المعبر عن المصلحة العليا القومية » وفى الحالة الثانية « مجرد ممثل لما يسود المجتمع من انقسامات » حقا ، ان انتخابات رئيس الجمهورية بالطريق المباشر وسيلة فعالة للحد من « الخلافات » الحزبية ، نظرا لأن الحصول على الأغلبية المطلقة للأصوات ، يتطلب أن يبتعد الرئيس عن كل خلاف ومنازعات وأن يرتفع فوق الاحزاب • وألا يكون رجل حزب واحد :

ولكن ذلك لا يمنع من أن الرئيس لن يكون ايضا « موحد الامة » ؟ فالحكم يعنى الاختيار ، اى الأخذ بأحد الحلول المطروحة ونبذ الحلول الاخرى ، أو بمعنى آخر هو الانحياز الى « جانب » ضد « جانب آخر » فالرئيس ، متى وصل الى الحكم ، أصبح رجل « القوى التى ساندته » ، والمصالح التى يمثلها والاهداف التى يسعى الى تحقيقها ، ولا يمكن لكل ذلك أن يكون موضع « اجماع الامة » لذلك فالرئيس بدوره لا يعد أن يكن مؤسسة « حزبية » يتوقف مدى نجاحها على وحدة النظام ، بمعنى أن تكون « الاغلبية الرئاسية » هى نفسها « الاغلبية البرلمانية » • وقد كان هذا هو الوضع فى فرنسا منذ عام ١٩٦٢ ، وتساءل الكتاب : ما الذى يمكن أن يحدث فى النظام السياسى الفرنسى ، لو أن « الاغلبيتين » لم تكونا لكتلة واحدة

---

(400) Borella op, cit., Note 306 pp.53 et ss.
Bacot op, cit., note 36 p. 26 et 27.

من الاحزاب ، ويبدو هـذا التساؤل « النظرى » فى حينه ذات أهمية قصوى فى الوقت الحالى ، بعد انتخاب الرئيس ميتران ، ووجود أغلبيـة برلمـانية « يمينية » (٤٠١) ·

ان الدستور الفرنسى لا يحول دون قيام أغلبية برلمـانية مختلفة عن « الاغلبية الرئاسية » ويكون بامكان الاغلبية البرلمـانية ، اسقاط الحكومة ، او العكس حين لا تنجح الأغلبيـة البرلمـانية فى الحصـول على الرئاسـة ، ولا يمكنها من ثم أن تفرض الحكومة التى تريدها ، طالمـا أن اختيار رئيس الوزراء والوزراء من سلطات رئيس الجمهورية المطلقة · لا شك أن النظام سيتعرض فى هذه الحالة لأزمة سياسية حادة وقـد تم التلويح بخطورة هذه الأزمة ، من جانب الأغلبية ، بقصد الحفاظ على الأغلبية الرئاسية والتشريعية فى آن واحـد ..

ونظرا لامكانية وقوع هذه الأزمة ، فان الرئيس لا يمكنه بحال من الأحوال أن يظل الرجل المحايد الذى يقف من الأحزاب موقف « الحكم » : ففى حالة وجود أغلبية برلمـانية معارضة له ، فان الرئيس باسم « سيادة الأمة التى لا تنفصم » سيقوم بتعيين رئيس وزراء ووزراء متفقة مـع الأغلبيـة الرئاسية مع ادخال بعض التعديلات عليهـا (على الأغلبية الرئاسية) بقصد مراعاة نتيجة الانتخابات (أى باشراك بعض وزراء من الأحزاب المعارضـة بقصـد تكوين أغلبية برلمـانية توافق الرئيس والحكومة) · فى هذه الحالة قد تتفكك الأغلبية البرلمـانية ويظهر فى البرلمـان اغلبية جديدة ، موافقـة لسياسة الرئيس · ولكن الأغلبية البرلمـانية قـد « تصمد » وتعمل على قلب الحكومة .. هنا لن يكون امام الرئيس الا حل البرلمـان ، وأن يطلب من الشعب أن يبعث اليه بأغلبية برلمـانية تتفق والأغلبية الرئاسية ، وبذلك يسترجع النظام قوته ووحدته · ولكن اذا لم يحصل الرئيس على ما يريد ، هنا تتفاقم الأزمة لتصبح غاية فى الخطورة : فالرئيس لا يملك حل البرلمـان الا بعـد مضى عام كامل على حله فى المرة السابقة · فلا يكون أمام الرئيس اذن الا أن يرحل أو يخضع · فاذا رحل ، شرعت البلاد فى اختيار رئيس جديد وتظـل

---

(٤٠١) وهـو ما دعا الرئيس ميتران الى حـل البرلمـان ، والدعـوة الى اجراء الانتخابات التشريعية فى ١٤ و ٢١ يونيـو ١٩٨١ ·

الاحتمالات السابق بيانها قائمة ، واذا خضع ، أصبح رئيس دولة فى ظل نظام برلمانى تقليدى ، وهنا تكون مؤسسات الجمهورية الخامسة قد انهارت من أساسها ٠

وهنا يكمن أثر المؤسسات الدستورية الفرنسية ، على النظام الحزبى ٠ ففى ظل هذا النظام الذى يقوم على مؤسستين رئيسيتين : رئيس الدولة من جهة والبرلمان من جهة أخرى ، لا يمكن أن نتصور أن تكون احدى المؤسستين من نصيب « كتلة حزبية » وأن تكون « المؤسسة الأخرى » من نصيب « الكتلة المعارضة » فليس هناك أى نظام سياسى يتحمل «ازدواج السلطات» فى الدولة، ففى مثل هذه الحالة لابد من العودة الى « وحدة السلطات » وممارستها من جانب أغلبية متجانسة ٠

ثالثا ـ من المبادىء الدستورية الى التطبيق العملى : الدولة المحايدة والدولة الحزبية :

من هذا العرض ، يتضح لنا جليا ، أن النظام السياسى الفرنسى ، لا يمكن أن يستقر وأن يعمل بفاعلية الا اذا وجد وحدته فى حزب (أو فى تكتل حزبى) يحافظ على الأغلبيتين : الرئاسية والتشريعية ٠ فالدستور الفرنسى ، يفرض نظاما حزبيا يتطلب الأغلبية ، وهى لا تتوافر لحزب بمفرده ، كما توضح ذلك نتيجة الانتخابات التشريعية والرئاسية ، لذلك فالنظام الدستورى ، يدفع الاحزاب مع تعددها الى « التكتل » ٠ لذلك فان الدولة فى ظل النظام الفرنسى لا يمكن الا أن تكون دولة حزبية ، ولا يمكن تصورها دولة « محايدة » وهذا هو جوهر التغيير الدستورى الذى أتت به الجمهورية الخامسة ٠ فالدولة الحارسة انقضى زمانها ، وترتب على التطورات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية ، ترتب عليها أن أصبحت « السلطة » الضعيفة التى يقتصر دورها على حماية الطبقات المالكة والدفاع عنها فى مواجهة الطبقات « الخطيرة » غير المرغوب فيها ، لا من الطبقات المالكة ولا من الطتقات الاجتماعية الضعيفة ٠ أن الدولة « الرأسمالية الحديثة » تتطلب الاستقرار والاستمرارية، اذن تركيز وتوحيد السلطة([402]) لتتوصل اا القيام بمهمتين أساسيتين ن

---

(402) Borella, op, cit., note 306 pp. 58 et 59.

الأولى وتتمثل فى المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الانسجام الاجتماعى للطبقات الضعيفة ، والثانية وتتمثل فى القضاء على ما يعوق النمو الاقتصادى وعزل وابعاد كل من يقف فى وجه هذا التحول .

لقد فهمت الأغلبية الحاكمة هذه التحولات ، وتلك الحقائق فهما صحيحا وعملت على وضعها موضع التنفيذ : فرغم كون هذه الأغلبية تسعى الى حماية مصلحة الطبقات الحاكمة فهى لم تقع فى خطأ اعلان ذلك جهرا ، ولكنها ظهرت بمظهر ممثل مصالح « الأمة » فى مجموعها . لذلك ، فهم يسيرون وفقا لمبدأ سياسى هام ، مؤداه أن السلطة ليست حصيلة الانتصار فى معركة ، بل هى الوسيلة الفعالة لكسب المعركة ، وأنه فى ظل نظام ديمقراطى ، يقوم على حق الاقتراع العام ، فان السلطة تكتسب ويحتفظ بها ، بفضل حزب قوى قادر على تجميع أصوات الناخبين . وأمام هذا المنطق من جانب التكتل الحاكم ، لا يكون أمام الأحزاب المعارضة (التكتل المعارض) الا اختيار صعب : اما قبول النظام ككل ، بمؤسساته مع محاولة تغييره من الداخل وبذلك تقبل المعارضة « قواعد اللعبة السياسية التى وضعها الخصوم » ، واما أن ترفض المعارضة كلية « النظام » وتقف خارجة بقصد هدمه واقامة نظام بديل ، ولكن الاحزاب التى تلجأ الى هذا الاسلوب تعرض نفسها لخطر أن تتحول الى أحزاب « هامشية » تاركة الميدان خاليا للخصوم .

خاتمـــــة

لقـد بدأنا هـذا البحث بقولنا أن موضوع الأحزاب موضوع شائك من الوجهتين السياسية والقانونية ، ونحن اذ نؤكد هـذا القول مرة ثانيـة ، نضيف اليـه ، أننـا خلال دراستنا تبينا أيضـا أنه شائك من الوجهـة « العلمية » وتفسير ذلك أننا بعد أن حاولنا دراسة النظرية العـامة للأحزاب السياسية وبعـد أن فرغنا من هذه الدراسة ، وجدنا أن هناك الكثير مما ينبغى قوله بصدد الأحزاب ، وأن البحث الواحد ، أيا كان ، لا يمكنه أن يجمع بين الجوانب العـديدة لهذا الموضوع ٠

فهناك بعض الموضوعات التى اغفلها الجزء الأول من هذه الدراسـة عن عمد ، بقصد ارجائها الى الجزء الثانى ، حيث تمثل هذه الموضوعات أساسا مسائل قانونية ، آثرنا اشارتها عند دراسة النظام القانونى للاحزاب المصرية لتكون الدراسة مقارنة ، فتحقق الفائدة المرجوة منها ، ومن ذلك على سبيل المثال ، احكام تكوين الأحزاب ، والرقابة على أنشطتها ، ومدى حرية الحكومة فى حلها ، والتنظيم الحزبى وعلاقته قادة الحزب بأعضائه ٠

غير أن هناك موضوعات أخرى اضطررنا لعـدم التعرض لهـا رغم أهميتها ومنها علاقة الأحزاب السياسية بالطبقات الاجتماعية ، وتقسيم الأحزاب الى أحزاب برامج وأحزاب اشخاص ، فهذه الموضوعات اتضح لنـا أنهـا تدخل فى دراسات « السسيولوجيا السياسية » أكثر من تعلقهـا « بالنظم السياسية » ، ولا يمكن أن توفى حقها الا بدراسات متخصصة[٤٠٣] ٠

---

(٤٠٣) منهـا مثـلا

(40v) Michels, op, cit., note 15, pp 171 et ss.
Charlot, op, cit., note 24.

وأيضـا :

R. Aron : Introduction à l'étude des partis politiques, journées des 26 et 27 Nvr. 1040, op, cit, note 124
G. laveau : Partis politiques et réalité sociale 4ahiers de la .NS.P No. 3 Colin paris 1953

ولكن الدراسة التى قمنا بهـا تلقى بعض التسـاؤلات التى يحسـن أن نلقى الضوء عليها ، دون أن ندعى اننا نعطى لهـا اجابة مانعة . فالنظم السياسية قل ان جمعت الفقه على رأى واحـد ، وهى لا تتوقف على « الرأى » بقدر ما تتوقف على الظروف الخاصة بكل بلد على حدة .

فمن حيث اهمية الأحزاب ، وضرورتها فى النظم الديمقراطيـة المعاصرة بين البحث جليـا ، أنه لا مناص لأى نظام ديمقراطى فى الوقت الحالى ، من الأخذ بنظام الأحزاب ، بحيث أصبح وجود الأحزاب ، وتعـددها فى الوقت الحالى مرادفا لفكرتى الحرية السياسية والديمقراطية • ولكن هـذه الدراسة اثبتت ايضا ، أنه أبعد من النقاش حول « أهمية الأحزاب أو عدم جدواها » وحول كونها تنظيمات تؤكد الديمقراطية أو على العكس تهددها » أبعد من كل ذلك ، اثبتت هـذه الدراسة أن النظام الحزبى فى بلد ما، لا يخضع للمبادىء الدستورية العـامة ولكنه يؤثر فى كيفية تطبيق هذه المبادىء ، بحيث أن النظام السياسى فى الوقت الحالى ، لم يعد متوقفا على الشـكل الذى يحدده الدستور فحسب ، بل وايضا على الدور الذى تلعبه الأحزاب فى ظل هذا النظام•

ان ظهور الأحزاب الجماهيرية وانتشـارها ، أدى الى اعادة النظر فى الاسس التى كان يتم وفقـا لهـا تقسيم النظمة السياسية(٤٠٤) فقد ظل الفقه لوقت طويل يقسم الأنظمة السياسية بحسب شكل « الحكومة » ولكن مع انتشار ظاهرة الأحزاب الجماهيرية ، التى بامكانها أن تحصل على تأييد الملايين من الأفراد صار من الضرورى أن نلاحظ أن « النظم الدستورية » تقل فى الواقع أهمية عن « القوى » التى تحرك هذه النظم ، فغالبا ما تؤدى هذه القوى الى اعطاء المبادىء الدستورية ، تطبيقا عمليـا يختلف عن « المضمون النظرى » لقد ولدت الأحزاب ، كما رأينا ، من تقرير حق الاقتراع العام وانتشار النظم البرلمـانية ، ولكن تطور الأحزاب كان مذهلا لدرجة أنها تجاوزت الاطار الذى ولدت فيه ، بحيث انه ينبغى فى الوقت الحالى ، لتحديد النظام السياسى لدولة ما ، الا يكتفى بالنظر لكيفية توزيع الدستور للاختصاصات (بمعنى

(404) G. Burdeau : Droit consaitutionnel et institutions politiques 19ed L.G.D.J Paris 1980 p. 18

النظر هل هو نظام رئاسى أو برلمانى) بل ينبغى أيضا الأخذ فى الاعتبار بالنظام الحزبى والمكانة التى تحتلها الأحزاب فى الحياة السياسية ·

وفى هذا الصدد أيضا ، يثور التساؤل ، أو المفاضلة بين نظام « الحزبين » ونظام التعدد وبامكان الباحث بالطبع أن يعطى لهذا التساؤل اجابة ، تفند مزايا كل نظام وعيوبه(٤٠٥) ·

١ – ففى نظام الحزبين ، عندما يدلى الناخب بصوته يكون على ثقة من أن الحزب الذى يؤيده ، اذا نجح سيؤلف الحكومة ، واذا فشل فسيكون المعارضة ، اما فى نظم التعدد ، فلا يكون الناخب واثقا ، أى المهمتين سيضطلع بهما حزبه ·

٢ – فى نظام الحزبين (وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية) يعمل الحزب كمجمع للقوى والمصالح المختلفة فى الدولة · فالحزب يجمع فى عضويته أعضاء من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويتم فيما بينهم التفاهم على المسائل الأساسية (كالانتخابات الرئاسية) فيما يطلق عليه سياسة « التوفيق » التى تساعد على تفاهم أعضاء الحزب وداخل الهيئة التشريعية وتضمن بالتالى استقرار نظام الحكم ·

٣ – أما فى ظل نظام تعدد الأحزاب ، فرغم بعض الاستثناءات (كسويسرا والدول الاسكندنافية) غالبا ما يؤدى الى عدم استقرار حكومى فأى حزب منها لا يمكنه بمفرده الحصول على الأغلبية ، فلا تتكون هذه الأخيرة الا بتآلف عدة أحزاب مختلفة البرامج (وربما أيضا مختلفة المبادىء) فاذا ما صعب على كل منها التنازل للابقاء على التآلف وقامت فيما بينها المنازعات تصدع التآلف وسقطت الحكومة ·

ولكن هذه الاجابة التى نقدمها والتى توازن بين نظام « الحزبين » وأنظمة التعدد لا يمكن النظر اليها نظرة مجردة ، بل تتوقف الحقيقة الى حد كبير على

---

(٤٠٥) محمود خيرى عيسى ، المقال السابق الاشارة اليه هامش ١٠٦ ص ١٠١ و ١٠٢

ظروف كل بلد وعلى درجة الوعى السياسى التى بلغها الشعب : فالنظام « الثنائى » فى انجلترا يستمد قوته وثباته واستقراره من التطور التاريخى الطويل الذى مر به ، ولكن ايضا من التقاليد السياسية المستقرة والراسخة فى نفوس الشعب الانجليزى ، ورغم أن كلا من انجلترا وامريكا يأخذان بنظام « الحزبين » الا أنه كما أوضحنا من قبل ، فان التطبيق الانجليزى مختلف عن التطبيق الأمريكى ، نظرا لاختلاف الظروف فى كلا البلدين . واذا كان نظام الحزبين قد حقق استقرارا ملحوظا للنظام السياسى فى البلاد الآخذة به ، فان ذلك لم يمنع نظام التعدد بدوره من تحقيق الاستقرار فى بعض الأنظمة (كسويسرا أو الدول الاسكندنافية) وأن يؤدى الى نتائج سيئة (كفرنسا وايطاليا) لذلك لا يمكن أن نحكم مقدما على كون أحد « النظامين » أفضل من الآخر بصفة مطلقة ، بل يمكن القول ، أن نظاما معينا ، افضل بالنسبة « لبلد معين » وذلك بعد أن ينجح هذا النظام وتستقر دعائمه فى هذا البلد لفترة ترسخ معها قواعده فى نفوس الشعب ويصبح « النظام الحزبى » المختار ، جزءا لا ينفصم عن النظام السياسى ككل .

كذلك ، فان النظام الحزبى ، لا يتوقف مدى نجاحه ، على الوسط السياسى فحسب ، بل يؤثر الاطار القانونى الذى تعمل فيه الاحزاب ، فى مدى ما تحققه هذه الأحزاب من نجاح ، بالنظر الى الوسائل التى يتيحها لها المشرع للقيام بمهمتها على خير وجه ، وتدبير الموارد اللازمة لها ، وجعلها بمنأى عن تعسف الادارة .

وهذا هو موضوع الجزء الثانى من هذه الدراسة .

والله نسأل التوفيق ..

فاس فى ٣٠ مايو ١٩٨١

الدكتورة/نبيلة عبد الحليم كامل

قائمـــة المراجـــع

أولا ـ مراجع باللغـــة العربية :

ـ البرت ساى ، جون الوفر ـ مريت باوند : أسس الحكم فى امريكا (ترجمة محمد محمد فرج)

مكتبة غريب ـ القاهرة ١٩٧٨.

ـ اندريه هوريو : القانون الدستورى والمؤسسات السياسية

الأهليـــة للطباعة والنشر ـ بيروت ١٩٧٧.

ـ جان مينو ـ الجماعات الضاغطة

ترجمة/ بهيج شعبان

مكتبة الفكر الجامعى ـ منشورات عويدات ـ بيروت ١٩٧١.

ـ سليمان الطماوى ـ السلطات الثلاث فى الدساتير العربية

دار الفكر العربى ـ القاهرة ١٩٧٣.

ـ عبد الحميد متولى ـ أزمة الأنظمة الديمقراطية

الطبعة الثانية ـ الاسكندرية ـ ١٩٦٤.

ـ عبد الحميـــد متولى ـ الحريات العـــامة (نظرات فى تطورها وضماناتها ومستقبلها)

منشأة المعارف ـ الاسكندرية ـ ١٩٧٥

(ملحق به تعليقات على الحوار حول المفاضلة بين النظام الحزبى ونظام الاتحاد الاشتراكى) ..

ـ ليونارد ليفى جون روش ـ منهج السياسة الأمريكية الداخليـــة ـ كيفية عمل الحكومة والعلاقة بين شبح العقيدة وجوهر العمل

ترجمة الدكتور / محمد ناعم سعيد - مراجعة الأستاذ/نصرى الخورى
دار اليقظة العربية ١٩٦٦م.

- محمد المجذوب - دراسات فى السياسة والأحزاب
منشورات عويدات - بيروت - لبنان - ١٩٧٢م.

- محمود صبرى عيسى - النظرية العامة للأحزاب السياسية
المجلة المصرية للعلوم السياسية - أكتوبر ١٩٦٢ - ص ٨٥ وما بعدها.

ثانيا - المراجع باللغة الفرنسية :

— ARON Raymond : introduction à l'étude des partis politiques Association Française de Science politique — journées détudes des 26 et 27 Novembre 1949 - F.N.S.P. Paris 1949.

— ARON Raymond : Démocratie et Totalitarisme - colle " Idées ", Gallimard, Paris 1965.

— AVRIL Pierre : U.D.R et Gaullistes - Dossiers - Thémis - P.U.F. Paris 1971.

— AVRIL Pierre : Les Français et leur parlement Paris 1972.

— BAGUHENARD Jacques : L'univers politiques P.U.F. Paris 1978.

— BLUNTSCHLI : la politique Trad Fr. A. de Riendmatten Guillaumin, Paris 1879.

— F. BORELLA : Les partis politiques dans la France d'aujourd'hui A. Colin-Paris 1971.

— BROCH. R. William : L'èvolution de la démocratie en Amérique. Nouveaux horizons-Paris 1974.

— G. BURDEAU : la démocratie. Edi. seuil. Paris 1965.

— G. BURDEAU : Traité de science politique T. V-2eme ed. L.G.D.J. Paris 1970.

— G. BURDEAU : Droit constitutionnel et institutions politiques 19 ed. L.G.D.J. Paris 1980.

— CADART Jacques : Régime électoral et régime parlementaire en Grande Bretagne Cahiers de la F.N.S.P No. 5 A. Colin. Paris 1948.

— CALLEO David : le système politique des Etats-Unis - " Vent d l'Ouest" - eé seghers - Paris 1972.

— J. CHARLOT : L'U.N.R., étude d'un pouvoir au sein d'un parti politique Cahiers F.N.S.P. A colin-Paris 1967.

— J. CHARLOT : le phénomène gaulliste. " Le monde sans frontière " Fayard, Paris 1970.

— J. CHARLOT : Les partis politiques A. Colin-2e ed. Paris 1971.

— J. J. CHEVALIER : histoire des institutions et des règimes politiques de la France de 1789 à nos jours.

— COLL.E.P.E.S. sous le Patronage de la F.N.S.P. Dalloz - 4e ed. Paris 1972.

— Chiroux René : L'extrême droite sous la Ve République L. G. D. J - Paris 1974.

— COLLIARD Jean - Claude : les régimes parlementaires contemporains Presse de la F.N.S.P Paris 1978.

— COTTERET Jean - Marie et (Claude Emeri) : les systèmes éléctoraux, que sais-je? No. 1382 P.U.F. 2e ed. Paris 1973.

— S. COTTA : les Partis et le pouvoir dans les théories politiques du début de XVIII e siécle.

Archives de l'inst. Int de Phil. Pol Tome I. Paris - 1957.

— De GAULLE Charles Mémoires de Guerre T. III. " le salut : 1944-1946" Plon-Paris 1959.

— DJERMANE ABDELKADER : Le parlement en Finlande Thèse - Paris - non daté.

— DION LéON : Société et politique "la vie des groupes" P.U. de SAVAL - Dorit et sc. Pol. Quebec. 1972.

— DUPART François : les mouvents d'extrême droite en France depuis 1944 ed. Albatros. Paris 1972.

— M& DUVERGER : Les partis politiques A. Colin - Paris 1973.

— FAUVET Jaiques : L'histoire du Parti Communiste. T. I. : - de la guerre à la guerre 1964.

T II : 25 ans de drame : 1939

1965 - (1965) Fayard - Paris.

— FREIDRICH Carl J : la démocratie constitutionnelle. P.U.F. Paris 1958.

— FUSILAER Raymond : les pays nordiques (Danemark Filande, Norvéges Suède, island) coil "Comment ils sont gouvernés" LGDJ. Paris 1965.

— F. Gény : Science et technique en droit privé positif. Tome I. Sirey - Paris 1924.

— C. L. GEORGOPOULOS : la démocratie en danger. LG.D.J. Paris 1977.

— F. GOGUEL : La politique des partis sous la III e République Le seuil - Paris - 3e ed 1958.

— F. GOGUEL et (A. Grosser) : La politiqoe en France. A. Colin, coll, V Paris 1974.

— A. GROSSER et (H. Mamedier : la vie politique en Allemangne Fédérale A. Colin 3e ed. Paris 1978.

— HAMON Léan : Une république présidentielle " institutions et vie politique de la France actuelle " Avec la collaboration de X. Delcros Boréas - Paris 1977.

— A. HAURIOU et (J. Giquel et P. Gélard) Droit constitutionnel et institutions politiques 6e ed - Montchreslen Paris 1975.

— KAMEL Nabila : les retombées de Mai 1968 sur le régime Juridique des libértés publiques en France - Thése - Rennes 1974.

— A. KASPI : la vie politiques aux Etats - Unis A. Colin Paris 1977.

— F. KHEITMI : les partis politiques et le droit positif francais " Préface de R. Pelloux " L.G.D.J. Paris 1964.

— KOLM S-C : Les élections sont elles la démocratie C.E.R.F Paris 1971.

— A. KRIEGEL : les Communistes français ed. seuil, Paris 1968

— J. LACOTURE : Citations du président de Gaulle Seuil — Paris 1968.

— G. LAVAU : Partis politiques et réalités sociales cahiers de la F.N.S.P. No. 38 A. Colin Paris 1953

— LAWRENCE Lowell : Le government de l'Angleterre Trad. A. Nerinox ed. V. Giard et Egrière. Paris 1910.

— C. LECIERCQ : Le principe de la majorité.
Coll. V. A. colin. Paris 1971.

— C. LECIERCO : Institutions politiques et droit constitutionnel.
le ed. Paris 1975. 2e ed. Paris 1977. éditions - litec.

— LIPSON leslie : la civilisation démocratique tendances actuelles. ed. internationales - Paris 1972 (1)

— A. MABILEAU et (M. Merle) : les partis politiques en Grande-Bretagne coll; Que sais - je ? No. 1174 P.U.F 1972 (2)

— R. MICHELS : les partis politiques. Flammarion - Paris1971

— F. MITTERAND : Un socialisme du possible.
coll. politique eé seuil - Paris 1971.

— NORDMANN Jean-Thomas : Histoire des radicaux (1820-1973)

— OSTROGORSKI Moisei : la démocratie et les partis politiques seuil Paris 1979.

— Ouvrages collectif : le Communisme en France.
Cahiers de la F.N.S.P. A. Colin. Paris 1969.

---

(١) انظر الترجمة العربية :

(٢) ليسلى ليبون : الحضارة الديمقراطية منشورات دار الآفاق الجديدة ببيروت بدون تاريخ •

انظـر الترجمة العربية لهـذا المؤلف البيرمابيلو ومارسيل ميـدل : الاحزاب السياسية فى بريطانيا العظمى

ترجمة محمد برجاوى •

مكتبة الفكر العربى ـ منشورات عويدات بيروت ١٩٧٠ •

— Ouvrages collectif : le capitalisme monopoliste d'Etat. Editions sociales - Paris 1871.

— PARODI J. Luc : les rapports entre le législatif et l'exécutif sous la Ve République. Presse de la F.N.S.P. No. 17. A. Colin Paris 1972.

— PETIFEILS J. ch : la droite en France que sqis - Je No. 1539 P.U.F - Paris 1976.

— PHILLIP ANdré : les socialistes. coll. politiques ed Seuil - Paris 1967.

— QUERMONE jean - Louis : le gouvernement de la France sous la V e République E.P.E.S publications de la F.N.S.P. ed Dalloz. Paris 1977.

— ROSENTHAL Alain : les partis politiques en Danemark. Thése de la F.N.S.P Paris 1954.

— ROSSITER clinton : Démocrates et Republicains " vent d'Ouest ". ed seghers - Paris 1965.

— SAVARY Alain : pour le nouveau parti socialiste. collection politique. seul - Paris 1970.

— SEILIER Daniel L. : les partis politiques en Europe Que sais je ? No. 1733 P.U.F Paris 1978.

— A. SOULIER : l'instabilité miristerielle sous la III e République. sirey - Paris 1939.

— SUR serge : la vie politique en France sous la Ve République. ed Montchrestien - Paris 1877.

— J. Touchard : Introduction à l'déologie du Parti communiste Français. In " le communisme en Franre ".

— G. Lavau : les clubs politiques
Re Fr de sc Pol No. 1 Fev. 1965 vol P.P 103 et SS.

— G. Lavau et R. Cayrol : les clubs devant l'action politique
Rev. Fr de sc. Pol No. 3 Juin 1965 vol 15 P.P 555 et S.S

— J. Cardart et A. Mabileau : les election britaniques ée 1964 : les partis face d'une nouvelle société

Rev. Fr. de sc. Pol No. 4 Août 1965 vol. 15 pp. 645 et ss.

— A. Lanielot : les résultats de l'élection présidentielle projet Fervrier 1966 p.p 159 et SS.

— A. Grosser : La R.F.A. Cinquième législature
Rev. Fr 1e sc. Pol No. 2 Avril 1966 vol 16 pp. 272 et ss.

— F. G. Dreyfus : les éléctions au cinquième Bundestag
Rev Fr. de sc Pol No. 2 Avril 1966 vol 16 pp. 282 et ss.

— J. Cadrat : la consolidation du " Two-party system " par les elections britanniques ed 1966
Rev Fr de Pol No. 6 déc. 1966 vol 16 pp. 1067 et ss.

— P. Kastri : le chef de d'Etat dans les institutions finlandaises
Rev Dr. Ppb et de sc Pol sept - Oct 1967 No. 5 pp. 861 et ss.

— Les éléctions législatives de Mars 1968 " Nummero spécial"
Rev Fr de sc Pol No. 6 Déc 1968 vol 28.

— G. lavau : Partis et systèmes politiques.
" Interactions et fonctions "

Rev Canadienne de sc Pol No. 1 Mars 1969 pp. 36 et ss.

— J. Blondel : Y-a-t-il une mutation politique en Grande-Bretagne
Rev. Fr de sc Pol. No. 3 Août 1969 vol 19 pp. 773 et ss.

Cahiers de la F.N.S.P A. Colin - Paris 1969.

— A. TUNC : les Etats - Unis.
" coll : comment ils sont gouvernés " tome I ".
L.G.D.J. Paris 1973/0

— WEBER Max : le savant et la politique. Préface/R. Aron. coll 10/IB - No. 134 Plon - Paris1959.

— N. WPOLSBY et (A. Wildarskey) : les éléctions présidentielles aux Etats - Unis Economica - Paris 1980.

مقالات باللغة الفرنسية وارده بحسب ترتيب نشرها

— S. HOFFMANN : les partis américains et la politique extérieure des Etats - Unis Rev Fr de sc Pol. No. 4 Oct-Dèc 1952 vol 2 pp. 702 et ss.

— L. KRUSINS - Ahrenberg : les partis et la situation politique actuelle en Finlande Rev. Fr de sc. Pol N&3 Juillet - Sept 1953 vol III pp. 533 et ss.

— N. STEN Sparre : Aspects de la vie politique en Norvège. Rev. Fr de sc. Pol 1 No. 3 Juillet-sep- 1953 vol III pp 566 et ss.

— L. Lipson : Le système des partis politiques en Suisse. Rev Fr. de sc. Pol No. 4 Oct-Déc 1956 vol VI. pp 813 et s.s

— J. Besson et M. Dojan : la vie politique en Italie. Rev Fr. de sc Pol No. 2 Juin 1959. P.P 368 et s.s vil 9

— J. Waline : les groupes parlementaires en France. Rev Dr. pub et de sc Pol No. 6 Nov 1961 P.P 117 et S.S.

— R. Girod : le système des partis en Suisse. Rev. Fr de sc Pol No. 6 déc 1964 vil 14 P.P III4 et S.S

— J. Charlot : Nouvelles études de partis politiques.
Rev. Fr de sc. Pol No. 4 Août 1970. vol 20 pp. 81B et ss.

— J. charlot : Du parti dominant.
Projet - Octobre 1970 p. 242 et ss.

— J. Mossuz : que sont devenus les clubs ?
Rev Fr de sc Pol vil 20. 1970. pp. 964 et ss.

— M. Fotioi : les partis politiques italiens
Rev Dr publ et de sc pol Année 1971. pp. 123 et ss.

— J. lagroje et G. Lord : trois fédérations de Partis politiques.
Rev Fr. de sc. Pol No. 3 Juin 1974 vol 24 pp. 559 et ss.

— F. Thibaut : la finlaiée(un régime parlimenteire en attente.
Rev Dr pub et de la sc pol. Mai-Juin 1977 pp. 656 et ss.

— G. Baccot : du bi-partisme dans la constitution de la ve République. Rev Dr pub et de la sc Pol No. 1 Janvier 1978. pp. 21 et ss.

— G. Bihes : le système de partis italiens.
Rev Fr de sc Pol No. 2 Avril 1979 vol 29 pp. 252 et ss.

— W.R. Schonfeld : la stabilité des dirigeants des partis politiques. Rev Fr sc Pol No. 3 Juin vol 30 pp. 477 et ss.

— L'election présidentielle : 26 Avril. 10 Mai 1981.
" la victoire de Mr. Mitterand ".

— Le Monde : dossiers et documents. Mai 1981

Rev. Fr de sc. Pol :

Les forces politiques en France :

No. 3 - Juin 1965 vol 15 - pp. 529 et ss.
No. 1 Fev 1966 vol 16 pp. 161 et ss.

No. 3 - Juin 1966 vol 16 pp. 521 et ss.

No. 5 Octobre 1966 vol 16 pp. 940 et ss.

No. 1 Fevrier 1967 vol 17 pp. 65 et ss.

No. 3 Juin 1967 vol 17 pp. 545 et ss.

No. 5 Octobre 1967 vol 17 pp. 91B et ss.

No. 1 Fevriet 1968 vol 1B pp. 68 et ss.

No. 3 Juin 1968 vol 1B pp. 584 et ss.

Liste d'abréiviation

قائمة الرموز

— C. F. D. T. : Confédération française democratique du travail.

— C. I. R : Convention des institutions républicaines.

— C. N. I. p : Centre national des indépandants paysans.

— F. G. D. S : Fédération la gauche démocrate et socialiste.

— F. N. S. P : Fondation national de science politique.

— M. R. P : Mouvement républicain populaire.

P.C : Parti communiste.

P.3 : Pari socialiste.

P. S. V : Parti socialiste Unifié.

Revue Dr. Pub et de sc Pol. Revue de droit et Public de la science politique Rev. Fr. de sc. Pol. Revue Française de science politique.

R.I : Républicains indépendants.

R. P. F : Rassemblement du peuple Français.

R. P. R : Rassemblemant pour la République.

S. F. I. O : Seition Française de l'internationale ouvrière.

U. R. F : Union pour la démocratie Française.

U. D. R : Union des démocrates pour la République.

U. D. S. R : Union démocratique et socialiste de la Résistance

U. D. T : Union démocratique du travail.

N. N. R : Union pour la nouvelle République.

U. R. P : Union des républicains de progrés.

بيان بالجداول والاحصائيات الواردة بالكتاب

الفهرس

النظرية العامة للاحزاب

الصفحة

الصفحة

الموضـوع | الصفحة

الصفحة

الصفحة

رقم الايــداع بدار الكتب المصرية
٨٢/٥٣٢٨
الترقيم الدولى ٣ ـ ٠٠٤٠ ـ ١٠ ـ ٩٧٧

شركة دار الصفا للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد ـ جنينة قاميش

السيدة زينب ـ القاهرة